

مقدمة

لطالما اعتُبر العالم الديستوبي الذي صورهِ جورج أورويل في رواية 1984 مادة من الخيال العلمي. بيد أن الحكومة الصينية، بتبنيها التعسفي لتقنيات الترصد الأكثر تقدماً في العالم، تبدو في طور تحويل الخيال العلمي إلى حقيقة. وفي اختبار لفاعلية إمكانات الترصد ذات التقنيات العالية في الصين أُجري عام 2017، تحدى مراسل صحيفة بي بي سي جون سودوورث الشرطة للعثور عليه في أثناء مسيره في شوارع غوييانغ، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها 5 ملايين نسمة وتقع في مقاطعة قويتشو. بالاستعانة بصورة لسودوورث، وشبكة محلية من كاميرات الترصد، وتقنية التعرف على الوجوه، استغرقت الشرطة سبع دقائق فقط لتحديد موقعه وهو يجوب المدينة.¹

إن غوييانغ ككل المدن الصينية، بغض النظر عن اتساعها: مجهزة بتقنيات متطورة تستشعر المواطنين العاديين وتمسحهم، وبذلك تلتقط تلقائياً معلومات الهوية الرئيسية التي تعبأً عندها وبالإمكان التحقق منها في قواعد بيانات الشرطة. وفقاً لتحقيق أجرته صحيفة نيويورك تايمز نُشر في أواخر عام 2019، بوسع دولة الترصد كلية الوجود أن «تساعد الشرطة في التقاط هويات المواطنين في أثناء سيرهم في الشارع، ومعرفة من يقابلون، وتحديد من ينتمي منهم إلى الحزب الشيوعي ومن لا ينتمي».²

ومع ذلك، فإن الخوف وانعدام الخصوصية اللذين يعيشهما المواطن الصيني العادي لا يقارنان بالتدخل والإذلال الذي يعانيه أفراد أقلية الأويغور في منطقة شينجيانغ الأويغورية ذاتية الحكم. لاحظ مراسل صحيفة وول ستريت جورنال الذي ارتحل إلى المنطقة في عام 2017 قائلاً إن «نقاط التفتيش الأمنية المجهزة بماسحات ضوئية لتحديد الهوية تحرس محطة القطار والطرق داخل المدينة وخارجها. وتتعقب ماسحات التعرف على الوجوه حركة الدخول والخروج في الفنادق ومراكز التسوق والبنوك. وتستخدم الشرطة أجهزة محمولة باليد لتفتيش

الهواتف الذكية بحثًا عن تطبيقات الدردشة المشفرة ومقاطع الفيديو المشحونة سياسيًا وغيرها من المحتوى المشبوه. ولملء الوقت، يتعين على السائقين أولاً تمرير بطاقات الهوية الخاصة بهم والتحقق في الكاميرا».³

وقد كانت قوة دولة التردد الصينية وامتدادها واضحان وضوح الشمس خلال جائحة كوفيد-19. فلتطبيق سياسة صفر كوفيد الصارمة، تعقبت الحكومة الهواتف واستخدمت خوارزميات سرية وبيانات هائلة للتحقق من حالة المواطنين الصحية وسجل سفرهم وتحديد هل سيُسمح لهم بالوجود في الأماكن العامة أم سيخضعون للحجر الصحي. وبعد اندلاع الاحتجاجات العفوية المناهضة للإغلاق في نهاية نوفمبر 2022، استخدمت الشرطة خطة الكشف عن كوفيد-19 للتعرف على المتظاهرين الذين ارتدوا أقنعة ونظارات واقية لإحباط كاميرات التردد والتعرف على الوجه – وهي تقنيات تظل ناجعة في التعرف على المتظاهرين الذين خرجوا دون إجراءات احترازية مماثلة.⁴

غير أن الحزب الشيوعي الصيني الحاكم لم يبذُ قانعًا بقوته الرقابية، مهما بلغت سطوتها في نظر الأطراف الخارجية. فقد أعلن عن نظام طموح «للرصد الاجتماعي» بوسعه تمكين المسؤولين من تقييم الولاء السياسي للفرد والتنبؤ بنواياه بناءً على البيانات المرتبطة بأنشطته الاجتماعية والاقتصادية. وكان احتمال ظهور «أم لكل دول التردد» محققًا. ذلك أن جورج سوروس، المستثمر الشهير ومناصر المجتمع المفتوح، قد حذر من مخطط «لإخضاع مصير الفرد لمصالح دولة الحزب الواحد بطرق لم يشهد لها التاريخ مثيلًا».⁵

تلقت هذه الروايات والتحذيرات أنظارنا إلى ظهور نظام ترصد متطور تكنولوجياً في الصين، لكن التركيز العام على أحدث الأدوات يتغافل عما قد يكون أكثر إشكالية، ألا وهي: النهج منخفضة التقنية وكثيفة العمالة التي تشكل أساس دولة التردد الصينية. على مدى عقود، حشدت بعناية دولة الحزب الصينية الموارد البشرية والهيكل التنظيمية التي لم تدخل هذه العوامل التقنية إليها إلا حديثًا. وفي

الواقع، ترجع التأثيرات التاريخية على دولة الترصد الصينية إلى ألف عام. وأعتقد أن دولة الترصد التماثلية للحزب الشيوعي الصيني، التي كانت قيد التطوير منذ الفترة الماوية وأصبحت قبلة لاستثمارات ضخمة بعد سحق حركة تيانانمن المؤيدة للديمقراطية في عام 1989، كانت المفتاح لبقاء أقوى ديكتاتورية حزب واحد في العالم. وفي خضم النمو الاقتصادي الذي كان ينبغي، من الناحية النظرية، أن يسهل إضفاء الطابع الليبرالي أو حتى الديمقراطي، صمدت دولة الحزب لأنها تمتلك البنية التحتية الأكثر قدرة على الترصد في الوجود.

إن التقنيات الملفتة للنظر التي تبناها الحزب الشيوعي الصيني بذلك الحماس فعالة إلى حد كبير لأنها تُستخدم من قبل عملاء البيروقراطيات الأمنية الممولة بسخاء، والمنظمة تنظيمًا جيدًا، والمصممة بعناية لردع التهديدات السياسية الموجهة لدولة الحزب واحتوائها دون أن يضحوا ذاتهم تهيديًا لتلك الدولة. ترمي هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لتطور دولة الترصد في الصين وتنظيمها وعملها وتحديثها التكنولوجي، بغية الوصول إلى فهم أفضل لكيفية استمرار الديكتاتوريات وسبب تعثر الأنظمة السلطوية الأخرى -أحيانًا على أيدي أجهزتها الأمنية- في حين ازدهر الحزب الشيوعي الصيني. بتقني أصول هندسة الترصد الصينية الحديثة وملاحظة كيفية استمرار أساليب التكنولوجيا المنخفضة في العمل جنبًا إلى جنب مع الأنظمة الجديدة، بوسعنا أن نفهم بشكل أفضل كيف نجح الحزب الشيوعي الصيني في حماية احتكاره للقوة على الرغم من التحولات الاجتماعية والاقتصادية الثورية في الفترتين ما بعد ماو وما بعد تيانانمن.

دراسة ترصد الدولة في الصين

يعد إكراه الدولة في الصين موضوعًا ذا أهمية بحثية كبيرة. فلدى الباحثين الكثير ليقولوه عن أعمال الشرطة الصينية، لا سيما التغييرات الأخيرة في هيكل جهاز الأمن العام وموارده وتكتيكاته سعيًا منه إلى إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة.⁶ وقد

لاحظ الباحثون أيضاً الأولوية المعطاة للأمن في فترة ما بعد تيانانمن. فمُنذ أحداث تيانانمن، اكتسب المسؤولون في جهاز الأمن العام مكانة سياسية مرموقة، وزاد التمويل المخصص للأمن الداخلي زيادة كبيرة.⁷ وقد وصف الباحثون اضطهاد الأقليات الإثنية والجماعات الدينية؛ وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وقمع المعارضة؛ و«الحفاظ على الاستقرار» (ويوين).⁸

قدم المراقبون أيضاً قائمة مفصلة ومتعاطمة التعقيد للتكتيكات القمعية، من ضمنها الرقابة على الإنترنت عموماً ووسائل التواصل الاجتماعي خصوصاً، والقمع الاستباقي للأنشطة السياسية قبيل المناسبات السنوية الحساسة، واستخدام الأقارب والبلطجية المستأجرين لإجبار المواطنين على التنازل عن حقوق الملكية أو وقف أنشطة الاحتجاج، واستخدام المخبّرين، وتغلغل عملاء الحكومة في القرى الصغيرة، واستخدام إمدادات الرعاية الاجتماعية الحكومية لترصد المواطنين الصينيين.⁹ وتتعلق بعض من هذه الأبحاث بتبني الصين للتكنولوجيا المتقدمة – وهو الموضوع الساخن الذي أشاعه الصحفيون، لا وبل كان أيضاً محط اهتمام الباحثين الذين تعمقوا في دراسة المسألة تعمقاً أكبر.¹⁰

باستثناء بعض الصحف الواهية التي تولي اهتماماً مفرطاً للتكنولوجيا، كانت هذه الدراسات جميعها ناجعة في تحسين فهمنا لتكتيكات الدولة الأمنية الصينية. غير أن معظمها غرض الطرف عن طبيعة الدولة الأمنية ذاتها – أي بنيتها وتنظيمها. ولأن جهاز أمن الدولة الصيني مسلم بوجوده؛ فالسؤال ليس عن ماهية هذا الجهاز أو آلية عمله، وإنما عن آثاره. علاوة على ذلك، قد لا يكون في جعبة الأبحاث المستفيضة عن أدوات محددة للقمع الكثير لقوله – وهو أمر مفهوم تماماً – حول سبب استثمار الحزب الشيوعي الصيني بكثافة في التجسس الداخلي والضبط الاجتماعي.¹¹

يسعى هذا الكتاب، المستنير ببحثي وأبحاث باحثين آخرين، إلى الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية حول دولة الترصد في الصين. والأهم من ذلك، أنني أتفق

تطور دولة الترصد وأعدّ مخططاً لبنيتها الأساسية. وأقدم تحقیقات متعمقة عن المكونات الأهم لدولة الترصد في الصين، وهي: الجهاز السياسي القانوني للحزب الشيوعي الصيني، الذي يشرف على الأمن الداخلي وينسقه؛ والوحدات في جهاز الإكراه المكلفة علناً بالتجسس الداخلي؛ وشبكة المخبّرين؛ وبرامج ترصد الجمهور الرئيسية؛ وتكتيكات الترصد الأكثر انتشاراً.

تشكل هذه البنى والأساليب بمجملها الطريقة الصينية للقمع الوقائي. وهذا المفهوم سيكون محورياً في العمل لاحقاً. فالقمع الوقائي من أفكّك أسلحة الأوتوقراطيين. والفكرة بسيطة: إحباط المعارضة قبل أن تتمكن من التحرك. والقمع الوقائي ليس دعاية أو تلقيناً أيديولوجياً؛ فهو يهدف إلى إعاقة تشكيل معارضة أساساً. ولا يقتصر أيضاً على رشوة الأعداء المحتملين. والقمع الوقائي ليس بالتأكيد عنفاً تمارسه الدولة بصورة اعتقال للمنشقين وضربهم وسجنهم، أو حتى قتلهم. فهذه أساليب تفاعلية. في المقابل، يجسد القمع الوقائي فهماً مفاده أن النظام يُحمى بالشكل الأمثل دون وقوع أعمال عنف ملفتة للنظر. فهو ينصب العقبات بمهارة أمام خطط المعارضة، ولا سيما أمام العمل الجماعي لأولئك الذين يتحدثون النظام ويقوضونه.

ثمة سببان وراء إفلات دولة الترصد المعاصرة في الصين حتى الآن من التمحيص الشامل. يتمثل الأول في أن الحزب لم يبدأ بتوسيع دولة الترصد التابعة له وتوطيدها وتحديثها إلا بعد أزمة تيانانمن في عام 1989، ومن المحتمل أن دولة الترصد الحديثة بالكامل لم تظهر حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. نتيجة لذلك، لم يتسنّ الكثير من الوقت لإلقاء نظرة على دولة الترصد الصينية المعاصرة وتقييم تطورها. والسبب الثاني، وهو الأهم، يرجع إلى أن الكثير من المعلومات اللازمة لفهم تنظيم دولة الترصد واسع النطاق والعمليات التي تجريها ليست متاحة للعموم. وقد كانت إحدى الطرق لتذليل هذه العقبة إجراء مقابلات مع رجال أمن في المجال. غير أنه لم يكن يسيراً على الباحثين الوصول إلى هؤلاء الأشخاص وغيرهم ممن يحظون بمعرفة داخلية بالنظام.

وبصرف النظر عن التحديات اللوجستية، فإن التحقيق القادر على اختراق ستار السرية، وتسليط الضوء على بنية دولة الترصد وعملياتها ونقاط ضعفها، ذو أهمية كبيرة. ومن الناحية النظرية، يمكن لدراسة مثل هذه أن تثري المؤلفات حول بقاء الأنظمة السلطوية عمومًا، وحول العلاقة بين نوع النظام وديمومته خصوصًا. وكدراسة حالة، يمكن لتجربة الصين أن تلقي الضوء على كيفية قيام مؤسسات دولة لينينية بتزويد جهازها للإكراه بقدرات قمع وترصد متفوقة. وتضفي الحالة الصينية أيضًا فارقًا ضئيلاً على التفكير في العلاقة بين التحديث والدمقرطة. فبينما تنزع المجتمعات الأثرى إلى أن تكون أكثر ديمقراطية، فإن بعض الديكتاتوريات، وأبرزها الصين، قادرة على الحفاظ على قوتها على الرغم من النمو الاقتصادي المتسارع المستدام. أحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن النمو المتسارع يزيد من قيمة الاحتكار السياسي، ما يجعل هذه الأنظمة أكثر إصرارًا على البقاء في السلطة. وفي الوقت عينه، إن الإيرادات الوفيرة والقدرة على الوصول إلى التقنيات المتقدمة تمكن هذه الأنظمة من توسيع قدرتها وتحديثها لإحباط المعارضة.

بادئ ذي بدء، إن هذه لدراسة تجريبية، تقدم وصفًا دقيقًا ومفصلاً لتنظيم دولة الترصد في الصين وعملها. ويمكن لهذا المشروع الوصفي أن يساعدنا في الوصول إلى هدفنا الأساسي وهو: فهم كيف ظل الحزب الشيوعي الصيني محكمًا قبضته على السلطة على الرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الهائلة التي شهدتها الصين منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين.

القمع واستدامة الديكتاتوريات

إن الديكتاتوريات كافة، من الأنظمة المتوارثة والسلالات العائلية الحاكمة والمجالس العسكرية إلى الدول الشيوعية الشمولية ذات الحزب الواحد، تعتمد على القمع السياسي للبقاء في السلطة.¹² وهذه ليست بمهمة سهلة.

يواجه الديكتاتوريون تحديين رئيسيين حين يتكلمون على العنف أو التهديد به لردع قوى المعارضة وقمعها. يتمثل الأول في ضبط حجم القمع الممارس. فمن جهة، يجب على الديكتاتورية أن تقمع مواطنيها: ومن غير المحتمل أن يؤدي القمع القاصر إلى ردع الجماعات التي تسعى إلى تقويض حكمها، ما يعرض بقاءها للخطر. ومن جهة أخرى، يمكن أن يترتب على القمع المفرط تكاليف باهظة في السمعة وفرض عقوبات دولية، كما يفضي إلى تطرف قوى المعارضة وتسريع ردود الفعل العنيفة ضد النخب الحاكمة.¹³ وبإمكان القمع المبالغ فيه أن يزعزع أمن الديكتاتور بتنفير أتباعه منه، فخوفهم على أمنهم قد يصبح دافعاً للخيانة.¹⁴ وتميل الديكتاتوريات التي تلجأ إلى ممارسة القمع المفرط إلى قمع النمو الاقتصادي، ربما لأن القمع غالباً ما يضعف حماية حقوق الملكية ويقيد الحرية الاقتصادية.¹⁵ كما أن عدم الاستقرار السياسي الذي يمكن أن يحدثه القمع المفرط -متمثلاً بموجات الغضب أو حتى الحروب الأهلية- يؤدي أيضاً إلى تثبيط النمو.¹⁶ وعلى مدى فترة مديدة من الوقت، يؤدي انعدام النمو إلى خفض إيرادات النظام، فتتقلص قدرة الديكتاتور على شراء الدعم وتمويل جهاز الإكراه في الدولة، ما يضعف إحكام قبضة النظام على السلطة. ينطوي حل معضلة القمع الأولى على إدراك حجم القمع المناسب لإيقاف المعارضة دون تغذية الأعداء.

أما التحدي الثاني فينشأ من الأول. فالقمع -سواء كان مفرطاً أو مضبوطاً بدقة- يمارسه وكلاء الدولة، وعادةً ما يمارسه قلة قليلة منهم. ذلك أن الديكتاتور الذي يعتمد على القمع ينبغي له أن يبني جهاز إكراه جباراً ويحافظ عليه. غير أن «معضلة الإكراه» تكمن ههنا، فكما يُعرف: ذات الجهاز الذي يحمي الحاكم من الانتفاضات الشعبية قد يتمتع بالقوة على الإطاحة به.¹⁷ بين عامي 1950 و2012، أُطيح ثلث الديكتاتوريين الذين أزيلوا من السلطة بانقلابات قادها أطراف مطلعون في الداخل.¹⁸ ولمواجهة هذا الخطر، يلجأ الديكتاتوريون إلى أساليب مضادة للانقلابات كتعزيز التنافس بين قوات الأمن. فبتفضيل فرع من فروع جهاز الإكراه على آخر -كالشرطة السرية مثلاً على الجيش- بوسع الديكتاتور أن يمنع تركيز

القوة من التشكل أسفله. لكن تحقيق التوازن يترتب عليه تبعات. إذ يمكن أن يشجع على الخيانة ويضعف فعالية المؤسسات المستهدفة. علاوة على ذلك، قد تستخدم وكالات الأمن المسيسة العنف المفرط، مثيرةً التحدي الأول الذي نوقش آنفاً.¹⁹

وهذه العقبات غير متعذرة التذليل، لكن معالجتها بفعالية ليس بتلك البساطة. فعادةً ما يتطلب الأمر مجموعة من السياسات، وعلى هذا فإن الديكتاتوريات الأكثر تطوراً ونجاحاً تلك التي تدوم لفترة أطول وتحكم في البيئات السياسية الأكثر استقراراً - تنزع إلى امتلاك مجموعة متنوعة من الأدوات للحفاظ على القوة.²⁰ قد تعمل الديكتاتورية على تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مستوى مرتفع للمعيشة، مسخرةً أداؤها في قضايا الخبز والزبدة لإضفاء الشرعية على نفسها في نظر الشعب.²¹ وباستخدام الدعاية وأنظمة التعليم وغيرها من الوسائل، تتلاعب الديكتاتوريات بالمشاعر القومية والرأي العام عمومًا لتوطيد الدعم الشعبي.²² قد يستميل النظام إلى صفوفه نخباً اجتماعية مختارة - كرواد الأعمال، والمنظمات الدينية، والمتقنين، وزعماء النقابات العمالية - عبر مقاسمتهم المكاسب؛ ثم تستخدم هذه النخب نفوذها لتوسيع نطاق الدعم للنظام.²³ ويمكن للديكتاتوريات الضليعة في ممارسة الانتخابات الصورية أن تضيي هالةً من الشرعية الديمقراطية لمطالبتها بالحكم.²⁴ تتصاحب هذه الجهود مع القمع، بحيث يكون القمع مجرد أداة من أدوات الحفاظ على القوة، على أنها أداة في قمة الأهمية.

وثمة حل آخر لمعضلة الإكراه يتمثل بتقليص تبعات القمع بجعله أكثر كفاءة. فالجهاز القمعي الأكفأ يفعل الكثير مقابل القليل: فهو يحافظ على حكم الخوف بفعالية دون ارتكاب عنف مفرط ودون إيصال جهاز الإكراه إلى المرحلة التي يصبح فيها خطراً على النظام. ومن الناحية العملية، يكون القمع الأكثر فعالية وقائيًا لا تفاعليًا. ومن المفيد خصوصاً على هذه الجبهة وجود دولة ترصد قدرة وعالية التنظيم تستهدف شرائح المجتمع التي قد تتراأس أنشطة مناهضة للنظام أو تنخرط فيها، وبذلك تحدد المعارضة وتحبطها قبل أن تتحول إلى حراك جماعي.²⁵

ويتعين على الأنظمة التي تخفق في استبقاء ترصد فعال للمعارضين اللجوء إلى تدابير تبعاتها أكثر وهي: السجن لمدة مطولة وعلى نطاق واسع والتعذيب والاعتقالات. وقد تضطر هذه الأنظمة أيضاً إلى تقييد الحريات الأساسية وإيقاف تدفق المعلومات إيقافاً كاملاً تختل الأسواق وظيفياً على إثره. يميل مثل هذا القمع العلني والعنيف إلى تأجيج المعارضة، وهو بالتحديد ما لا يرغب فيه الديكتاتور. في أسوأ الحالات، تواجه الديكتاتورية التي تفتقر إلى القدرة على القمع الوقائي عواقب لربما وخيمة.²⁶ ذلك أن الاحتجاجات الضخمة في الشوارع، كالتى اندلعت خلال الربيع العربي في عامي 2010-2011 و«الثورات الملونة» في جورجيا (2003)، وأوكرانيا (2004)، وقيرغيزستان (2005)، بإمكانها طرد الديكتاتوريات.

الترصد في الديكتاتوريات

إن الديكتاتورية القادرة على تنظيم ترصد فعال، كتلك التي كانت قائمة في ألمانيا الشرقية قبل سقوط جدار برلين، وفي الصين في سنوات ما بعد تيانانمن، تحظى بالوسائل اللازمة لمنع المعارضة المنظمة والحراك الجماعي واستبقاهما. في الحد الأدنى، يتيح الترصد للنظام الحصول على معلومات استخباراتية قيمة وبتوقيت مناسب حول أنشطة خصومه ونواياهم ومن ثم اتخاذ التدابير -كإطلاق التحذيرات واحتجاز المنشقين القياديين- لتعطيل خططهم. وتكمن وظيفة مهمة أخرى للترصد في تشديد التحفظ: فمجرد التفكير في احتمال أن يكون المرء مراقباً من الشرطة السرية ومخبريها يمكن أن يدفعهم إلى التخفيف من الأنشطة المناهضة للنظام أو اتخاذ تدابير مكلفة للإفلات من السلطات. وفي ظل ظروف معينة، فإن إدراك المرء أنه تحت الترصد، أو قد يكون تحت الترصد، من الممكن يدفع المعارضة إلى التخلي عن جهودها.

بالإضافة إلى المنع، يترتب على الترصد الفعال تداعيات تزيد من عرقلة الحراك الجماعي الذي تشنه المعارضة. أحد التداعيات الرئيسية هو حمل المعارضين على الشعور بالخوف وعدم الثقة. ضع في الحسبان أن جميع الديكتاتوريات تستخدم جواسيس ومخبرين يعملون لدى الشركاء المقربين -معظمهم من الزملاء والجيران- للمعارضين المعروفين أو المشتبه بهم. يبقى هؤلاء العملاء الشرطة السرية على اطلاع دائم، لكن أهميتهم لا تقتصر على هذه المساهمات المباشرة. فاحتمالية الاختراق تثير أيضاً الشكوك لدى المعارضين، الذين يخشون أن يعمل شركاؤهم لصالح الديكتاتور. وانعدام الثقة الناجم عن ذلك، بل وجنون الارتياب أيضاً، يصعب الحراك الجماعي لأن المنشقين لا يعرفون من يأتهمون على خططهم. وفي مجتمع مملوء بعدد كبير من المخبرين، يكون تجنيد المنشقين صعباً لأن الأفراد الذين يتم التواصل معهم للمشاركة في أنشطة حساسة سياسياً يخشون بطبيعة الحال الوقوع في شرك ويعزفون عن الالتزام. وعلى هذا فإن المخبرين لا يجمعون المعلومات الاستخبارية وحسب، بل إنهم أيضاً، بحكم وجودهم أو حتى احتمال وجودهم، يحولون دون تشكل المعارضة وتوسعها وتنظيمها.

عادةً ما توكل الديكتاتوريات بكل ضروبها مهمة قمع المعارضة الداخلية وقائياً لبيروقراطية متخصصة - وهي في الغالب الشرطة السرية، التي تقوم بالترصد عبر مراقبة الاتصالات وتعبئة المخبرين.²⁷ ومن اليسير معرفة الحكمة من تكليف الشرطة السرية بالترصد. فكون الترصد سرّياً في العادة، يوجب على البيروقراطية التي تنفذ هذه المهمة أن تكون محاطة بالسرية. بالإضافة إلى ذلك، لأن معظم أنشطة الترصد تتطلب مهارات متخصصة -كإدارة المخبرين، واختراق جماعات المعارضة، وتشغيل معدات التنصت المتطورة- قد لا تكون الشرطة العادية أهلاً لهذه المهمة. ثم إن الشرطة السرية تنزع إلى فحص مجنديها فحصاً أشد صرامة من الشرطة العادية، وتحظى بمكانة نخبوية أعلى وثقة أكبر من الحاكم.

ومع أن الشرطة السرية يمكن أن تكون عالية الفعالية، فإن إنباطها بالمسؤولية الحصرية للترصد تنطوي أيضاً على مخاطر جلية. ذلك أن قوتها ومكانتها النخبوية يمكن أن تفضي بسهولة إلى الفساد. ويمكن لوكالة تجسس محلية نافذة أن تصبح دولة داخل دولة، لها مصالحها البيروقراطية وأجندتها التي قد تنحرف عن أجندة الحاكم. فحين يستأثر زعماء تجسس طموحون بالشرطة السرية لفترة مطولة، فإنهم غالباً ما يحولون الشرطة السرية إلى إقطاعياتهم الشخصية ويهددون قوة أسيادهم السياسيين.²⁸

ثمة علة جسيمة أخرى لاستخدام الشرطة السرية وهي التكلفة. فلأن جميع الأنظمة الديكتاتورية تقريباً تحكم البلدان ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط، فإنها بالكاد قادرة على تحمل نفقة توظيف قوة كبيرة من الشرطة السرية. على سبيل المثال، ضمت منظمة المخابرات والأمن القومي (سافاك) في عهد شاه إيران 5,300 موظف و55,000 مخبر فقط في سبعينيات القرن العشرين، حين كان عدد سكان إيران 33 مليون نسمة. أي موظف واحد في السافاك لكل 6,200 شخص ومخبر واحد لكل 550 شخص. بالمقارنة، فإن وكالة الشرطة النخبة في الولايات المتحدة، وهي مكتب التحقيقات الفيدرالي، لديها نحو 35,000 موظف فقط، أي موظف واحد لكل 950,000 أميركي تقريباً. وحسب ما يزعم كان لدى مديرية المخابرات الوطنية، وهي الشرطة السرية في ظل الديكتاتورية العسكرية في تشيلي، 2,000 عميل فقط مقابل عدد من السكان ينيف عن 10 ملايين نسمة.²⁹ وفي الاتحاد السوفييتي السابق، قُدرت نسبة ضباط لجنة أمن الدولة إلى عدد السكان بواحد لكل 595 شخصاً. وكانت النسبة المكافئة واحد لكل 1,553 في رومانيا، وواحد لكل 867 في تشيكوسلوفاكيا، وواحد لكل 1,574 في بولندا. وكانت ألمانيا الشرقية الاستثناء الذي يثبت القاعدة. فقد ضمت وزارة أمن الدولة (شتازي) 91,015 موظفاً بدوام كامل في عام 1989، أي موظفاً واحد لكل 165 شخصاً.³⁰ علاوة على ذلك، كان لدى الشتازي 189,000 مخبر وقت سقوط جدار برلين، أو أكثر من مخبر واحد لكل 100 شخص. في المجمل، كان هناك نحو 600,000

مخبر في الشتازي طوال فترة وجود ألمانيا الشرقية كدولة.³¹ وفي معظم البلدان منخفضة أو متوسطة الدخل، كانت الموارد اللازمة لامتلاك جهاز شرطة سرية بحجم جهاز الشتازي فوق التصور. في حالة الصين، فإن توظيف عميل شرطة سرية واحد لكل 165 شخصًا يستلزم 8.5 مليون ضابط شرطة سرية – أي أكثر من أربعة أضعاف حجم قوتها للشرطة العادية، وفقًا لبيان صادر عام 2010 عن وزير الأمن العام.³²

يتمثل البديل في تجنيد عدد هائل من المخبين، غير أن لهذه المقاربة قيودها. فعلى الرغم من أن المخبين يمكنهم توسيع القدرات الاستخباراتية للشرطة السرية بتكلفة أقل من توظيف العملاء السريين وتدريبهم، تضع القيود المالية والعملياتية حدًا لعدد المخبين الذين يمكن توظيفهم توظيفًا نافعًا. وما لم يكن المخبرون مدفوعين بتوجهاتهم الأيديولوجية أو السياسية، يتعين دفع الأموال لمعظمهم؛ فمثلًا، تقاضى المخبرون في العراق في عهد صدام حسين راتبًا شهريًا.³³ ومنحت ألمانيا الشرقية المخبين إذنًا بالسفر خارج البلاد بالإضافة إلى إمكانية الوصول التفضيلي إلى السكن والسيارات والهواتف – ما دامت متوفرة.³⁴ وفي الأنظمة الشيوعية، التي تهيمن على الاقتصاد وتسيطر على المؤسسات الاجتماعية الرئيسية كالجامعات والمنظمات الثقافية، يمكن للشرطة السرية أن تستعين بنفوذها في التوظيف والترخيص لأغراض التجنيد، ما يساعدها في استبقاء ثلة كبيرة من المخبين. لكن أغلب الأنظمة السلطوية تفتقر إلى مثل هذه القدرة.

صحيح أيضًا أن وجود عدد كبير من المخبين ليس بالضرورة أفضل، فقد لا يتمكن ضابط الشرطة السرية من إدارة عدد كبير منهم إدارة فعالة. وبالإضافة إلى الفحص والتدريب، يتعين على الشرطة السرية البقاء على تواصل منتظم مع المخبين وتقييم المعلومات الاستخباراتية التي يقدمونها.³⁵ وهذه عمليات تتطلب الوقت وتستلزم عمالة مكثفة. فالاجتماع بأحد المخبين عادةً ما يقتضي حضور ضابطين من الشرطة السرية، لضمان تدوين الملاحظات بدقة والاحتراز من احتمال

أن تكون الشرطة السرية عينها غير جديرة بالثقة. فإذا افترضنا أن فقط نصف عملاء السافاك المتفرغين البالغين 5,300 عميل في السبعينيات قد أشرفوا على مخبريهم البالغ عددهم 55,000، سيكون لكل ضابط مشرف عشرون مخبرًا يرسل إليه التقارير. وفي ألمانيا الشرقية، كانت نسبة عملاء الشتازي إلى المخبرين واحد إلى اثنين تقريبًا. ولو أن ربع عملاء الشتازي فقط مناطون بهذه المسؤولية، لكانت مهمتهم أيسر بكثير من مهمة السافاك.

لأن معظم الديكتاتوريات غير قادرة على استبقاء وكالة شرطة سرية كبيرة بموارد جيدة كجهاز الشتازي، فإن نطاق وكثافة الترصد الذي تقوم به الشرطة السرية محدودان بالضرورة. وعليه فإن القمع الوقائي بـل والترصد ذاته—لا يمكن أن يعتمد على الشرطة السرية وحدها. ويتضح أن وجود دولة ترصد واسعة النطاق بالغ التعقيد.

تنظيم الترصد

يستخدم مصطلح دولة الترصد استخدامًا واسع النطاق لكنه قلما يُعرّف. في هذه الدراسة، إنني أعرّف دولة الترصد بأنها نظام من الوكالات البيروقراطية، والشبكات البشرية والتقنية، والمبادرات الحكومية التي تُتخذ بغرض الحصول على معلومات استخباراتية عن أنشطة الشعب، واتصالاته الخاصة، وخطاباته العامة، لا سيما الأفراد والمنظمات الذين يمثلون تهديدًا أو تهديدًا محتملاً للنخب الحاكمة. من هذا المنطلق، تضم دولة الترصد عناصر فردية، يمكن تحليل كل منها من حيث علاقتها ببعضها ومن حيث تكتيكاتها العملية والعوامل المتنوعة الأخرى التي تؤثر في فعاليتها. وفي حين أن عناصر الترصد متميزة وظيفيًا، كلها تلبي هدفًا مشتركًا: وهو القمع الوقائي من خلال جمع وتعبئة المعلومات الاستخباراتية المرتبطة بالمعارضين السياسيين المحليين.

إن فعالية دولة الترصد لا تعتمد على قدرات كل عنصر وحسب، بل على التنسيق والتكامل بين هذه العناصر أيضاً. وعليه فإن الشرطة السرية، التي عادة ما تكون العنصر الأهم في أي دولة ترصد، يحتمل أن تغدو أكثر فعالية حين تحظى بتعاون الأجزاء الأخرى في الدولة. بعبارة أبسط، عندما يتعلق الأمر بدولة الترصد، فإن الكل أكثر من مجموع الأجزاء. ونتيجة لذلك، فإن أي تحقيق في الدفاع عن الديكتاتوريات ينبغي أن يولي اهتماماً وثيقاً للطرق التي توائم -أو تخفق في مواءمة- أنشطة الترصد عبر شتى المنظمات البيروقراطية، من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر الشرطة السرية. ولأن الإدارات البيروقراطية «المنعزلة» تجعل تنسيق الترصد أمراً صعباً، فإن التنسيق الفعال عادةً ما يتطلب تصنيف الإدارات تحت مظلة منظمة منفصلة تجسد سلطة لا نزاع عليها ويمكنها مكافأة التعاون وفرض العقوبات بغية التوفيق بين الأنشطة عبر أجهزة دولة الترصد.

وعليه، فإن دول الترصد الأكثر فعالية ينبغي أن تكون تلك التي تواجه أقل القيود من حيث التمكين السياسي، والقدرة التنظيمية، والموارد المادية، من ضمنها التمويل والقدرات التكنولوجية. يشير التمكين السياسي إلى الأولوية التي يعطيها الحاكم للقمع الوقائي، والسلطة وحرية التصرف الممنوحتين للمنظمات المكلفة بالترصد. في هذا الصدد، إنما الاختلاف بين الديمقراطيات والديكتاتوريات صارخ. فوكالات إنفاذ القانون في الديمقراطيات تحظى بقدرات ترصد عالية، غير أن الديمقراطيات لأنها تحمي حقوق المواطنين في الخصوصية، فإن هذه الوكالات تفتقر إلى السلطة وحرية التصرف اللتين تتمتع بهما نظيراتها في الديكتاتوريات. وثمة اختلافات أيضاً بين الأوتوقراطيات: فترصد الدولة في الأنظمة السلطوية الناعمة -كالمكسيك في ظل الحزب الثوري المؤسساتي، وماليزيا في ظل المنظمة الوطنية الملايوية المتحدة، وسنغافورة في ظل حزب العمل الشعبي- كان غير تدخلية نسبياً.³⁶ علاوة على ذلك، فإن الأولوية التي توليها الأوتوقراطية للقمع الوقائي قد تختلف من فترة إلى أخرى. وكما سنرى، عملت دولة الترصد في الصين في ظل قيود سياسية شديدة في ثمانينيات القرن العشرين بفضل الإصلاحيين

الليبراليين. كان اثنان بالتحديد هما، هو ياوبانغ وزاو زيانغ، يديران الشؤون اليومية للحزب الشيوعي الصيني ويستغلان منصبيهما لتقييد حرية الجهاز الأمني.

وإلى جانب التمكين السياسي، تعد القدرة التنظيمية حاسمة للترصد الفعال. فالأنظمة القادرة على إنشاء واستبقاء جهاز ترصد معقد وكفء وموَالٍ سياسيًا ستنجح في القمع الوقائي بينما تفشل أخرى. وعلى وجه الخصوص، إن الديكتاتوريات التي تتسم بدرجة عالية من اختراق النظام —أي القدرة على الوصول إلى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية، وكذلك المجتمع الشعبي، والسيطرة عليها— قادرة على تجنيد المزيد من المخبِرين والناشطين الذين بوسعهم مؤازرة الشرطة السرية. يزود الترصد المضمّن في المجتمع جهاز الإكراه بمصادر لمعلومات استخباراتية منخفضة التكلفة ووسائل لمراقبة التهديدات المعروفة والمشتبه بها من كُثب وترهيبها. تعزز قدرة النظام أيضًا آليات للتنسيق بين مختلف عناصر الجهاز القمعي. وقد تشمل هذه الآليات الهيئة التنفيذية المذكورة آنفًا التي تشرف على كافة جوانب الترصد والأمن الداخلي؛ والوكالات أو المكاتب المتخصصة التي تجمع موظفين من مختلف الوكالات الحكومية ذات الصلة للتعامل مع مهمة واحدة ذات أولوية قصوى؛ والاجتماعات الروتينية المشتركة بين الوكالات التي ينقل فيها النظام أجنذاته الأمنية وتتبادل العناصر المتنوعة لجهاز الإكراه المعرفة.

أخيرًا، جليٌّ أن إمكانية وصول الديكتاتورية إلى الموارد المالية والتكنولوجيات المتقدمة من شأنه أن يعزز قدراتها على الترصد. غير أن الموارد المادية وحدها غير كافية. فمن دون التطوير التنظيمي المناسب والرقابة السياسية الكافية، من المحتمل هدر الأموال والتكنولوجيا أو إساءة استخدامها أو خسارتها في الفساد. ووحده الجمع بين الموارد والقدرات التنظيمية من شأنه تمكين الديكتاتورية من بناء دولة ترصد كاملة التجهيز. في هذا الشأن، إنما الصين في فترة ما بعد تيانانمن مثال يحتذى به حقًا.

دولة الترصد اللينينية

إن مجرد إلقاء نظرة خاطفة على محددات الترصد الفعال سيكشف أنها بعيدة عن متناول معظم الديكتاتوريات بسبب ضعف تطورها التنظيمي وشح مواردها. ولا ينبغي لهذا أن يكون مفاجئاً، لأن دولة الترصد هي في جوهرها دولة مصغرة. قد تكون بعض الديكتاتوريات استثنائية بوحشيتها، غير أنها لا يُحتمل أن تمتلك دولة ترصد قادرة إذا كانت مؤسساتها الحكومية سيئة التنظيم وبقدرات ضعيفة.

إن الارتباط بين قدرة الدولة وفعالية دول الترصد يفسر لمّ قلّما تكون الديكتاتوريات الفردية، مهما بلغت وحشيتها، دول ترصد قادرة. وإندونيسيا في عهد سوهارتو، وإيران تحت حكم الشاه، وهائتي تحت حكم أسرة دوفالييه، والفلبين تحت حكم فرديناند ماركوس الأب، ما هي إلا أمثلة قليلة معروفة. وبما أن الديكتاتوريات الفردية عادة ما تركز القوة في يد حاكم لا يثق في مؤسسات الدولة التي يمكن أن تهدد قوته، فإن هذه الأنظمة تسيطر على دول ضعيفة نسبياً وتعتمد على أجهزة إكراه مسيسة تتسم بالمحسوبية والتنافس والقدرات التكنوقراطية الضعيفة.³⁷ علاوة على ذلك، لأن الديكتاتوريين الفرديين تربطهم علاقات محدودة بالمجتمع ويحكمون بشكل رئيسي من خلال الترتيبات المتوارثة – أي من خلال توزيع الخدمات للأفراد والجماعات مقابل الولاء – هم غير قادرين على تضمين أجهزتهم القمعية في المجتمع أو تعبئة الموارد المجتمعية لزيادة قدرات الترصد. تحوز بعض الديكتاتوريات الفردية، كديكتاتورية الشاه أو ديكتاتورية حسني مبارك في مصر، شرطة سرية مفزعة.³⁸ ومع ذلك، حتى السافاك والمخابرات المصرية المُهابة بشدة لم تتمكن من مجارة قدرات الترصد التي تمتعت بها نظيراتها في الدول الشيوعية كالاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية والصين في الوقت الراهن، لأن النظامين الإيراني والمصري كانا يفتقران إلى القدرة على اختراق المجتمع وتضمين شبكات

ترصد كبيرة في أنشطة الحياة اليومية.³⁹ وبذلك كان النظامان الإيراني والمصري فعالين بدرجة مقبولة في القمع التفاعلي، لكن بدرجة أقل في القمع الوقائي.

قد تكون الأنظمة العسكرية أكثر فعالية بشكل هامشي فقط من الديكتاتوريات الفردية في بناء دول الترصد واستبقائها. وعلى غرار الديكتاتوريات الفردية، فإن الأنظمة العسكرية تعوّقها العزلة: فالديكتاتوريون الفرديون مقيدون بقاعدة الدعم الاجتماعية الضيقة والافتقار إلى مؤسسات الدولة القادرة على تنفيذ رغباتهم، في حين يُقَيّد الديكتاتوريون العسكريون بالعزلة المؤسسية للقوات المسلحة، ما يحد من قدرة النظام على تنسيق السياسات عبر بيروقراطيات الدولة، وإقامة روابط دائمة مع الفئات الاجتماعية الرئيسية، وتعبئة الموارد المجتمعية من أجل الإكراه والترصد. تجنح الأنظمة العسكرية أيضاً إلى التقصير في الاستثمار في الترصد بسبب الاعتقاد (وهو مبرر بقوة) بأنه بوسعها الاعتماد على قواتها لسحق أي تهديد لقوتها.⁴⁰

ولعل الديكتاتورية الأقدر، من حيث إقامة دولة ترصد، هي الدولة اللينينية. لا تشير اللينينية هنا إلى الخصائص الأيديولوجية لفكر فلاديمير لينين، الذي كان ينزع في معظمه إلى الماركسية الأرثوذكسية. بل إنني أقصد البنية التنظيمية لدولة الحزب الواحد التي تزعمها هو وكادره في مطلع قيام الاتحاد السوفييتي. يحكم الأنظمة اللينينية حزب مؤسسي رفيع ذو تدرج هرمي تنظيمي صارم، وإجراءات راسخة في التعيين والترقية، وروابط مجتمعية واسعة، من خلال سيطرة الحزب على القطاعات الحيوية، كالاقتصاد والتعليم والعلوم والثقافة.⁴¹ وقد صُمّمت خصائص النظام هذه خصيصاً للترصد. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من طبيعة الأحزاب اللينينية النخبوية، إنها تحافظ على وجودها على أرض الواقع في شكل لجان وخلايا حزبية في جميع المؤسسات الحكومية والاجتماعية والاقتصادية الرئيسية.⁴² وحتى بعد المراحل الشمولية لكل من الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية –التي انتهت بوفاة جوزيف ستالين في عام 1953 وماو تسي تونغ

في عام 1976، على الترتيب- ظلت أحزابها الشيوعية اللينينية مهيمنة، ما أثبت ديمومتها حتى في ظل غياب القيادة المؤثرة والقمع العنيف.⁴³

يعد اختراق حزب لينيني للدولة والمجتمع والاقتصاد المفتاح لتهيئة الظروف المواتية لقيام دولة ترصد عالية التطور. ومن الناحية السياسية، تضمن سيادة الحزب ولاء الجهاز القومي وتنفيذ السياسة الأمنية للحزب من خلال التعيينات والترقيات الفردية والحوافز المادية. ومن الناحية التنظيمية، فإن النظام اللينيني من أعلى لأسفل مناسب لنقل أولويات الأمن الداخلي للقيادة، وترجمتها إلى سياسات، والإشراف على تنفيذها. ومن الناحية العملية، فإن وجود الحزب في كل مكان في مؤسسات الدولة الوطنية والولايات المحلية والشركات الكبرى والمؤسسات الاجتماعية كالجامعات، يسهل تنسيق الترصد وتعبئة الموارد الإدارية والمادية المتوفرة لإقامة دولة الترصد واستبقائها. وقدرة الأنظمة اللينينية على التنسيق قد تمنحها ميزة في تبني تكنولوجيا الترصد أيضاً. ومع أن هذه الأنظمة ليست بالضرورة أو على وجه الخصوص مناسبة للابتكار التكنولوجي، إنها تستطيع استخدام نطاقها التنظيمي وقوتها التنظيمية لإصدار أوامر للحكومات المحلية والكيانات التابعة للدولة والشركات الخاصة بتنصيب تقنيات الترصد على وجه السرعة وعلى نطاق واسع.

كما أن الاختراق الاجتماعي والاقتصادي الفذ للأنظمة اللينينية يعزز تجنيد المخبرين. ذلك أن الشرطة السرية بوسعها إكراه المجندين المحتملين من خلال تهديدهم بخسارة الوظائف والتراخيص وغيرها من المزايا لو رفضوا التجسس على إخوانهم المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأنظمة اللينينية أيضاً أن تدعو أعضاء الحزب للعمل كمخبرين أو أداء واجبات أمنية دون مقابل. في ألمانيا الشرقية مثلاً، كان واحد من كل عشرين عضواً في الحزب الشيوعي جاسوساً لجهاز شتازي. وكان نحو نصف أعضاء اللجان الأمنية المحلية في الصين في ستينيات القرن العشرين أعضاء في الحزب الشيوعي الصيني ورابطة الشباب التابعة له. ومع أن الحكومة لم تعلن عن بيانات أحدث، يمكن العثور بسهولة على إشارات إلى تعبئة

أعضاء الحزب ورابطة الشباب للقيام بأنشطة أمنية تطوعية في المواقع الإلكترونية للحكومات المحلية والجامعات.⁴⁴

علاوة على ذلك، بوسع دولة الحزب اللينينية تحمل نفقات دولة الترصد بطريقة تعجز عنها الديكتاتوريات الأخرى. ذلك أن معظم الديكتاتوريات بإمكانها أن تدفع تكاليف الترصد من أموال الدولة المتوفرة فقط لأعمال الشرطة. أما في الصين، فالأمر مختلف لأنه وفقاً للنموذج اللينيني، يكون مسؤولو الحزب مضمّنون في قيادة كافة المؤسسات مهما كان نطاقها أو أهميتها. ويتمتع المسؤولون بسيطرة مباشرة على الجامعات والشركات والمؤسسات غير الحكومية الأخرى. كما أنهم يوجهون نفقات الحكومات المحلية. وعليه، فإن أي مبلغ كبير من المال، مهما كانت المؤسسة التي يرتبط بها، قد يمول الترصد. وكما يوضح الفصل الرابع، تتحمل الحكومات المحلية نفقات تجنيد شبكة كبيرة من المخبّرين أكبر بكثير من الشبكة التي تديرها الشرطة. وكما هو مفصل في الفصل الخامس، يراقب المخبّرون والمسؤولون الحكوميون المحليون عددًا أكبر من الأفراد المستهدفين الذين تراقبهم الشرطة.

الترصد بخصائص صينية

تقرن الصين ما بعد الثورة بين القدرات الفذة لدولة الحزب اللينينية وعناصر نظام الضبط الاجتماعي الذي يعود تاريخه إلى ألف عام. ذلك أن جهاز الترصد في الحزب الشيوعي الصيني يركز على أحد الموروثات المؤسسية للصين في الفترة الإمبراطورية، وهو نظام الباجيا. في القرن الحادي عشر طرح وانغ آنشي، وهو رئيس الوزراء الإصلاحية لأسرة سونغ الشمالية، نظام الباجيا الذي جمع بين عناصر التخطيط الحضري، والإحصاء السكاني، وجباية الضرائب، وإنفاذ القانون لفرض النظام الاجتماعي على المستوى المحلي. إذ شكّلت كل عشر أسر في ذلك الأوان باو، وشكّلت كل عشرة باوات جيا. أبلغت كل أسرة عن المشاكل في المجتمع

كـالجرائم أو الصراعات أو الأنشطة المشبوهة— إلى زعيم الباو، الذي قد ينقل ذلك إلى زعيم الجيا. وبدوره، يرتقي أحد قادة الجيا على التسلسل القيادي إلى سلطات الدولة. وقد كان لدى العائلات حافز قوي للترصد والإبلاغ، إذ تحملوا مسؤولية الجرائم التي يرتكبها جيرانهم وغيرها من السلوكيات المشينة.⁴⁵ سُجِّلَت الأسر أيضًا لأغراض فرض الضرائب وتجنيد العمال، وجمعت الدولة معلومات عن تركيبة الأسرة.

لم يطبَّق نظام الباوجيا بالكامل؛ فقد عارض بعض المحافظين إصلاح وانغ الطموح، واستاء عدد كبير من السكان من فرض تنظيم هرمي وعسكري على الحياة اليومية.⁴⁶ في عهد سلالة مينغ الحاكمة، مورس نظام الباوجيا في بعض المناطق، غير أنه لم يطبَّق في كل أنحاء البلاد.⁴⁷ لكن أسرة تشينغ أعادت إحياء الباوجيا واستعادت مهمة الترصد.⁴⁸ حتى أن الباوجيا قد استمر بعد انهيار أسرة تشينغ في عام 1911. وطبَّقه المستعمرون اليابانيون في منشوريا وتايوان، كما فعلت الحكومة القومية الصينية في عام 1939 في محاولة لإقامة الدولة.⁴⁹

في الصين المعاصرة، يُطبَّق نظام باوجيا حديث في صيغة هوكو (تسجيل الأسرة) ووانغيهوا غوانلي (إدارة الشبكة). إذ يجمع الهوكو معلومات عن الأفراد — كالجنس وتاريخ الميلاد ورقم الهوية الوطنية والإثنية والدين ومكان الإقامة ومستوى التعليم والوضع الوظيفي وزمرة الدم والحالة الاجتماعية وغيرها من الأمور. ومنذ تأسيس الجمهورية الشعبية في عام 1949، حدّد وضع الفرد من حيث إقامته في الريف أو المدينة حصوله على مزايا الدولة كإمكانية الوصول إلى التعليم الممول حكوميًا والخدمات الاجتماعية الأخرى. من جهة أخرى، تعد إدارة الشبكة تطورًا في تقسيمات الأحياء السكنية لنظام الباوجيا. إذ تقسّم المراكز السكانية إلى قطاعات لأغراض السلامة العامة، وتحسين خدمات الدولة، وتنظيم حركة المرور، وتقديم خدمات الإصحاح البيئي.

إن الجمع بين الهوكو وإدارة الشبكة -المكملة بالتكنولوجيا الحديثة- أكثر فعالية بكثير من الباجيا. خلال الفترة الإمبراطورية، افتقرت الدولة إلى الموارد القسرية والتنظيمية اللازمة لتحويل الباجيا إلى أداة ترصد أكفأ. غير أن دولة الحزب اللينينية تمتلك مثل هذه الموارد بوفرة، وقد تغلغلت في المجتمع عميقاً وعلى نطاق واسع، خصوصاً من خلال خلايا الحزب وأعضائه الموزعين على المدن الكبيرة والصغيرة. في نهاية عام 2021، ضم الحزب الشيوعي الصيني 96.7 مليون عضو و4.93 مليون فرع محلي.⁵⁰ وباعتماد الحزب على أعضائه وناشطيته، شكّل تنظيماتٍ شبه حكومية كلجان الأحياء والقرى التي تفرض الضبط الاجتماعي بمساعدة إدارة الشبكة. وغدت مراكز الشرطة المجتمعية، التي كانت غائبة في الصين الإمبراطورية، منتشرة في كل مكان الآن وتعمل كترس حيوي في آلية ترصد الدولة. والأهم من ذلك أن الدولة الإمبراطورية لم تتمكن من استخدام الباجيا للتحكم في الوصول إلى التوظيف والغذاء والإسكان والخدمات الاجتماعية لأن الدولة لم تهيمن على الاقتصاد. وبالمقارنة، اعتمدت الصين في عهد ماو ومنذ ذلك الحين على الهوكو للقيام بذلك بالضبط. ومن خلال هذه التدابير، لا تشرف الدولة الصينية المعاصرة على الحياة اليومية وحسب، بل تحصل أيضاً على معلومات دقيقة عن المواطنين.

ولضمان استمرار هذه البنية في تزويد السلطات بالمعلومات التي تحتاج إليها من أجل الحفاظ على الضبط الاجتماعي، طورت دولة الحزب اللينينية الصينية، بشكل رئيسي من خلال عملية التجربة والخطأ والتكيف، نظاماً مبتكراً أسميه *الترصد الموزع*. يتمثل جوهر الترصد الموزع في توزيع مسؤوليات الترصد وتكاليفه على مختلف البيروقراطيات الأمنية، والجهات الفاعلة الحكومية الأخرى، والجهات الفاعلة غير الحكومية، مع التنسيق الذي تقوم به بيروقراطية حزبية متخصصة - هي اللجان السياسية القانونية التابعة للحزب الشيوعي الصيني.

توزّع مسؤولية الترصد على ثلاث بيروقراطيات للشرطة: وهي وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة لوزارة الأمن العام، ومراكز الشرطة على الخطوط الأمامية، ومكاتب أمن الدولة على مستوى المقاطعات والبلديات. وما هو مهم أن هذه الوكالات ليست منظمة هرميًا، وإنما لكل منها مجالات اختصاص منفصلة، لا تختلف عن وكالات إنفاذ القانون المحلية وعلى مستوى الولاية والفدرالية في الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة، تتجنب دولة الحزب تركيز القوة في بيروقراطية أمنية واحدة. يختلف هذا التوزيع للمسؤولية عن استراتيجيات الموازنة الكلاسيكية المضادة للانقلابات، في أن وجود تقسيم واضح نسبيًا للعمل بين هذه البيروقراطيات الأمنية يمنع المنافسات التي يمكن أن تضعف فعاليتها العملية. بالإضافة إلى ذلك، يسند الحزب مهام ترصد ثانوي إلى الجهات الفاعلة الحكومية الأخرى –المؤسسات التابعة للدولة كالمشاريع التجارية والجامعات ولجان القرى والأحياء المحلية– والمتعاونين، ومن ضمنهم الموالون للحزب والمخبرون.

ولا يحول الترصد الموزع دون تركيز القوة داخل الأجهزة الأمنية وحسب، بل يساعد أيضًا في احتواء التكاليف بإزاحة عبء ثقل إلى الكيانات غير الأمنية التابعة للدولة والمخبرين ذوي الأجور المنخفضة أو العاملين بلا أجر. أما التكلفة الهامشية للترصد الثانوي، فهي زهيدة من منظور الشركات والجامعات، لأن موظفيها حاضرون حتى عند عدم تكليفهم بمسؤوليات في الترصد؛ وهذه مهام مضافة، غير أنها لا تتطلب قوة عاملة إضافية وتستهلك وقتًا قصيرًا نسبيًا من وقت الموظفين. من جهتهم، غالبًا ما يتقاضى المخبرون أجرًا حين يقدمون معلومات استخباراتية قيمة فقط، وقد يكافأون بمكافآت غير نقدية.

تشرف على الترصد الموزع اللجان السياسية القانونية التابعة للحزب، التي تفرض الولاء السياسي وتنسق أنشطة الترصد للجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ومثل هذه البنية الشاملة ممكنة بفضل دولة الحزب. فالنموذج اللينيني سلطة مركزية متضمنة في جميع مستويات المجتمع، بوكلاء ومخبرين يعملون في

الكيانات الاقتصادية الرئيسية، كالشركات الكبيرة المملوكة للدولة مثلاً؛ والمؤسسات الاجتماعية الكبرى، من ضمنها الجامعات؛ وصولاً إلى مستوى الحي. وعليه، فإن دولة الحزب حاضرة حضوراً وثيقاً في شتى ميادين الحياة اليومية، تتحكم بالوصول إلى الفرص، وتراقب سلوك الناس، وتجمع المعلومات.

دولة الترصد ولغز الصين

تشكل التجربة الصينية في فترة ما بعد عام 1989 تحدياً مباشراً للنظرية العريقة والمؤثرة التي تنص على أن التحديث الاقتصادي مقترن بالتحول إلى الديمقراطية.⁵¹ والفكرة هي أن النمو الاقتصادي يجلب معه القيم الديمقراطية ولا مركزية الموارد، وطبقة وسطى متعاظمة ومجتمعاً مدنياً قادراً على تنظيم مقاومة لاضطهاد الدولة. والسكان الذين يتمتعون بوصول إلى المعلومات على نطاق واسع يكتسبون القدرة على الحراك الجماعي ويطالبون بصوت أقوى في الحوكمة. فكيف تمكنت ديكتاتورية الحزب الواحد في الصين من الازدهار وسط تنمية اقتصادية مستدامة؟

طُرحت العديد من التفسيرات لبقاء دولة الحزب الصينية. راح البعض يعزو ديمومتها إلى نجاحها في اجتذاب النخب الاجتماعية إلى صفوفها، لا سيما أصحاب المشاريع الخاصة. وينسب آخرون الفضل إلى قدرات الحزب على التكيف. إذ يُنظر إلى الحزب الشيوعي الصيني كمصلح مؤسسي ناجح، يدير الصراع الداخلي ويلبي مطالب الشعب بفرض حدود لفترة الولاية، وترسيخ حكم الجدارة في تعيين مسؤولي الحزب والحكومة وترقيتهم، وتحسين استجابة الدولة لاحتياجات المواطنين اليومية. عموماً، إن الشعب راضٍ عن الأداء الاقتصادي للحزب الشيوعي الصيني، وهذا مهم بلا شك لبقاء النظام.⁵²

ثمة تفسير مقبول للغز الصين هو أن دولة الترصد المتطورة تعزز قدرة الحزب الشيوعي الصيني على القمع الوقائي تعزيزاً يمكن دولة الحزب من تحييد التهديدات الناشئة عن الإصلاح الاقتصادي والتحديث.⁵³ وقد بات التحسن في القمع

الوقائي للحزب الشيوعي الصيني ملحوظاً، ما مكنه من تجنب الأساليب الوحشية لردع المعارضة السياسية والحراك الجماعي (باستثناء في التبت وشينجيانغ). وفي حين أن انتهاكات حقوق الإنسان معتادة وواسعة النطاق، كان عدد السجناء السياسيين — وهو مقياس للوحشية ومؤشر على القمع التفاعلي، لا الوقائي — صغيراً نسبياً في فترة ما بعد تيانانمن.⁵⁴

إن الأوتوقراطيين الذين يحكمون اقتصادات متسارعة النمو يحظون بكل من الدوافع والوسائل لتعزيز قدراتهم في الترصد.⁵⁵ وقد قدم باحثون في الانتقال الديمقراطي حجة مقنعة مفادها أن الانتقال إلى الديمقراطية في معظم الأنظمة السلطوية هو في الأساس قرار تصنعه النخب الحاكمة. وفي العادة، تجبر أزمة الشرعية الأوتوقراطيين على التحرر.⁵⁶ بالمقارنة، يمكن للديكتاتوريات التي تتأسس مجتمعاً متسارع التحديث أن تدعي شرعية الأداء وتتجنب مثل هذه الأزمة. وما هو أهم من ذلك أن ازدياد الازدهار يرفع من قيمة الاحتكار السياسي إذ يتمكن الأوتوقراطيون من تحويل القوة إلى ثروة (أو جني «إيجارات» أكثر ربحاً). نتيجة لذلك، يصبح هؤلاء الأوتوقراطيون حتى أكثر تصميمًا على الدفاع عن قوتهم بدلاً من الشروع في إصلاحات تحريرية.⁵⁷

بخلاف نظرائهم في الديكتاتوريات المتعثرة اقتصادياً، يحظى الأوتوقراطيون الذين يسيطرون على اقتصادات مزدهرة بموارد موفورة لتوسيع قدراتهم في الترصد وتحديثها من خلال زيادة حجم الشرطة السرية، وتجنيد عدد كبير من المخبزين، واستهداف المزيد من المجموعات، والاستحواذ على التقنيات المتقدمة. فالديكتاتوريات القادرة على تسخير ثروة التحديث المتنامية لتعزيز قدرتها على الترصد لديها احتمال أضعف بوضوح للفشل.⁵⁸

الغرض والحجج

لهذا الكتاب غايتان. من الناحية التجريبية، إنما يرمي إلى وضع مخطط لبنية دولة الترصد في الصين، وإمالة اللثام عن برامجها وتكتيكاتها العملية، والمحااجة بأن ما يجعل دولة الترصد هذه مهولة بتفرد هو الجمع بين القدرة التنظيمية لنظام لينيني والاستحواذ الأحدث على التقنيات المتقدمة. ومن الناحية النظرية، يقدم هذا الكتاب إضافة إلى المؤلفات التي تتناول ترصد الدولة في الديكتاتوريات باستكشاف دور الترصد الموزع في حل معضلة الإكراه والتحديات العملية لترصد الدولة. كما أعرض شرحاً مركزاً بإيجاز للأسباب التي قد تجعل التحديث الاقتصادي يساهم بشكل عكسي، على الأقل في المدى القصير إلى المتوسط، في تمكين ديكتاتورية من حماية نفسها بصورة أفضل بالاستعانة بقدرات ترصد أكثر فعالية. بعبارة أبسط، إن التحديث الاقتصادي الناجح، كالذي في الصين ما بعد عام 1989، لا يجعل الأوتوقراطيين أكثر تصميمًا على الدفاع عن قوتهم وحسب، بل يولّد في متناولهم أيضًا الموارد الأساسية لتعزيز قدرتهم على قمع تلك القوى المؤيدة للديمقراطية التي أفرزها التحديث قمعًا وقائيًا. تنطوي هذه الحجة على أن احتمال حدوث تحولات ديمقراطية في الديكتاتوريات التي تنجح في التحديث أقل منها في تلك التي تفشل في تحقيق مثل هذه المساعي. وفي السياق الصيني، إنه الإخفاق الاقتصادي، لا النجاح، الذي سيكون على الأرجح المؤشر على حدوث انتقال مستقبلي إلى الديمقراطية.

وبما أن المساهمة الأساسية لهذه الدراسة تجريبية، يعمل الكتاب على تعقب تطور دولة الترصد في الصين، ويضع مخططاً لبنيتها التنظيمية، ويصف تكتيكاتها العملية. يعيد الفصل الأول بناء التطور التاريخي لدولة الترصد. ويركز الفصل الثاني على المؤسسات والآليات التي تنسق الترصد. يصف الفصل الثالث الهيكل التنظيمي لجهاز الترصد متعدد المستويات في الصين. ويستكشف الفصل الرابع شبكة الجواسيس والمخبرين الواسعة في البلاد. ينظر الفصل الخامس في برنامجين لترصد الجمهور يستهدفان الأفراد. ويحلل الفصل السادس تكتيكات الترصد، ويصف الفصل السابع الارتقاء في المستوى التكنولوجي للترصد منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين.

وقبل أن نتناول هذه القضايا بجدية، لا بد من توضيح واحد: يمكن أن يبدو التردد مختلفاً من الناحية المفاهيمية عن القمع، لكن هذا التمييز غالباً ما يكون غير واضح المعالم على أرض الواقع. قد لا ينطوي التردد بغرض منع المعارضة أو قمعها على العنف أو الإكراه الصريح، لا سيما حين تُخفي عمليات التردد عن أعين من تستهدفهم. لكنه ينبغي اعتبار التردد اللاعنفي قمعياً، ذلك أن هدفه الرئيسي منع التحديات السلمية لسلطة الديكتاتورية أو خنقها. ومن الناحية العملية، فإن أجزاء جهاز الإكراه التي تقوم بالتردد هي أيضاً ذات وكالات الشرطة التي تقوم بأنشطة قمعية كالترهيب والمضايقة والاعتقالات. وبالتالي، فإن دولة التردد جزء لا يتجزأ من جهاز الإكراه.

لقد أشرت آنفاً إلى أنه يصعب الحصول على توثيق مباشر لدولة التردد الصينية. وهذا صحيح، غير أن العديد من أسرار دولة التردد الصينية مخفية على مرأى من الجميع. وقد أضحت هذه الدراسة ممكنة بفضل مجموعة قيمة من المصادر الرسمية — وهي الحوليات والصحف المحلية بشكل رئيسي — التي تكشف عن تفاصيل موجزة، لكن جوهرية، حول تنظيم دولة التردد في الصين وآلية عملها. في بعض الحالات، توفر المواد السرية المسربة أيضاً أدلة ثمينة. ومن حين لآخر، تكشف من دون قصد المعلومات المنشورة على المواقع الرسمية أفكاراً مفيدة. بإمكان الباحثين استغلال التسريبات في النظام الصيني استغلالاً مثمراً. ولا شك في أن هذا الكتاب يترك أسئلة حاسمة دونما إجابة. فعلى سبيل المثال، لا تخبرنا المصادر المتوفرة سوى القليل عن عمليات دولة التردد الصينية في مناطق الأقليات الإثنية كالتبت وشينجيانغ. وإني لقادر على إلقاء الضوء على التردد في الأديرة البوذية التبتية، لكنني لا أركز على سواها من هاتين المنطقتين الحساستين. وفي الواقع، ليست المعلومات العائق الوحيد. فنظراً للظروف الإثنية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية الفريدة لهاتين المنطقتين، من الأنسب إعداد مشروع بحثي مستقل حول دولة التردد الصينية في التبت وشينجيانغ، إذا ومتى توفرت المعلومات. على أنني أمل أن يحرز هذا التحقيق تقدماً مفصلياً في فهم جهاز

الترصد في الصين ودوره في استبقاء وتمكين نظامٍ ينبغي، نظريًا، أن يكون الآن قد تحول إلى نظام أكثر انفتاحًا.

الفصل الأول

تطور دولة الترصد الصينية

ينقسم تطور دولة الترصد في الصين إلى أربع مراحل متميزة. خلال المرحلة الأولى، في العقد الذي عقب الثورة (1950-1959)، انبثق الإطار الأساسي للترصد في سياق مشروع لبناء المؤسسات الشمولية. وفي المرحلة الثانية، التي امتدت من القفزة العظيمة إلى الأمام في عام 1959 وحتى نهاية الثورة الثقافية في عام 1976، قوّضت الأحوال الاقتصادية والسياسية دولة الترصد. خلال المرحلة الثالثة، التي بدأت باستهلال الإصلاح في عام 1979 وانتهت بقمع أحداث تيانانمن في عام 1989، رُمّمت دولة الترصد تدريجيًا واكتسبت طابعًا مهنيًا. مع هذا، افترقت دولة الترصد المستعادة إلى مهمة سياسية واضحة: فقد كرّس جهاز الأمن الداخلي معظم موارده لحملات «الضربة القاصمة» (ياندا) المكافحة للجريمة التي شنّها دينغ شياو بينغ، وحدّد المناخ السياسي المتسامح عمومًا ووجود الإصلاحيين في قيادة الحزب من استخدام القمع الوقائي. كما أعاققت القيود المفروضة على الموارد تحديث دولة الترصد. انقلب كل شيء تقريبًا في فترة ما بعد تيانانمن، فكانت المرحلة الرابعة. خاض الحزب تجربة الاقتراب من الأفول في عام 1989، ما منح القيادة دافعًا وجوديًا لتوسيع الترصد وتحديثه عبر الاستثمار والتحول إلى المؤسساتية والتكنولوجيا.

بوسعنا تقديم ادعاءين واسعين حول دولة الترصد في الصين في فترة ما بعد ماو. أولاً، لم يطل التحديث الاقتصادي التحويلي خلال هذه الفترة الأطر المؤسسية والتنظيمية الأساسية لدولة ترصد شمولية، بل على النقيض من ذلك، أتاحت الموارد المتولدة عن النمو الاقتصادي المتسارع لدولة الحزب تعزيز قدراتها على الإكراه. ثانيًا، لم تنشأ دولة ترصد موفرة الموارد ومتقدمة تقنيًا حتى حقبة ما بعد ماو.

دولة الترصد في الحقبة الماوية

خلال العقد الأول من حكم ماو ورفاقه الثوريين، صبوا جل تركيزهم على توطيد قوتهم بالتخلص من الأعداء المحليين المحتملين، تحت مسمى المناهضين للثورة. وحددوا هؤلاء بتعريف فضفاض على أنهم الجواسيس، والشخصيات القيادية في الأحزاب الرجعية، وزعماء الطوائف الرجعية والجمعيات السرية، وملاك الأراضي، ومسؤولي الكومينتانغ وأنظمة الدمى اليابانية الذين ظلوا متشبثين «بموقف رجعي»¹. وقد شهدت خمسينيات القرن العشرين حملات ترهيب على مستوى البلاد بهدف التعرف على المعارضين السياسيين وإعدام أخطرهم أو سجنهم. ولكن إذا كانت حملات الترهيب استجابة مؤقتة للمخاوف من المعارضة، فقد طورت دولة الحزب أيضًا هياكل تنظيمية لفرض الضبط الاجتماعي على المدى الطويل: قوة شرطة متوسعة؛ وشبكة من الجواسيس والمخبرين اخترقت القاعدة الشعبية؛ ولجان أمنية محلية يمكن الوثوق بها للتصرف بحرية على الحماس الأيديولوجي الذي يظهره أعضاؤها؛ وطلائع بيروقراطية أمنية مركزية وجهاز صنع سياسات؛ وبرامج مستدامة لترصد الجمهور.

وقد اصطدمت كل هذه الجهود بتحدٍ بنيوي رئيسي: فالصين دولة مترامية الأطراف وكثيفة السكان، ما يجعل التنسيق بين عملاء الأمن صعبًا. وأنداك، لم تكن الدولة الوليدة في مرحلة ما بعد الثورة غنية ولا متطورة من الناحية التقنية. كان الشطر الأكبر من الحل في التعبئة الجماهيرية: وهي الاعتماد على المواطنين العاديين في المراقبة والتبليغ عن بعضهم. ومع ذلك، استغرق إنشاء دولة الترصد بعض الوقت، وتباينت العملية، مع تحقيق مكاسب أسرع في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن ذات الحماس الأيديولوجي الذي قامت عليه التعبئة الجماهيرية كان من الممكن أن يتعارض مع الأهداف الأمنية. وقد أذكت كل مشاريع التحول الاجتماعي والسياسي من أعلى إلى أسفل — كالفزة العظيمة إلى الأمام والحملة المناهضة لليمينيين والثورة الثقافية — الدعم الشعبي للنظام. لكن عمليات التطهير المرتبطة بها — والمجاعة التي تسببت بها الفزة

والخراب السياسي الذي خلفته الثورة الثقافية— أوهنت الدولة الأمنية الناشئة التي لم تبدأ بالتعافي حتى فترة ما بعد ماو.

حملات الترهيب

على غرار الأنظمة الشمولية الأخرى، لجأت دولة الحزب الصينية الجديدة إلى الاعتقالات الجماعية والسجن والإعدامات لإرساء حكم الخوف وتحديد التهديدات السياسية.² في الفترة بين أكتوبر 1950 ونهاية عام 1955، نسّق الحزب الشيوعي الصيني حملات ترهيب اعتُقل خلالها 4.6 مليون شخص، من أصل تعداد سكاني يقل عن 600 مليون.³ من ضمن هؤلاء، أُعدم 770,000 وسُجن 1.8 مليون. علاوة على ذلك، وُضع 600,000 معارض للثورة تحت غوانزي («السيطرة الإجبارية»). ومع أنهم لم يُسجنوا، فقد خسروا الكثير من حريتهم: إذ اقتضى حتى قيام الخاضعين للغوانزي بالمهام اليومية الحصول على تصريح، كما تحتم عليهم الإبلاغ عن أنشطتهم.⁴ بالإضافة إلى ذلك، ألزم النظام جميع أعضاء «الجماعات والأحزاب الرجعية» بالتسجيل لدى السلطات المحلية. وكشفت صحف الأمن العام الإقليمية أن مئات الآلاف من «العناصر القيادية» في هذه الجماعات والأحزاب الرجعية قد سلموا أنفسهم.⁵

وبعد اكتمال حملة التسجيل في عام 1952، حظر الحزب «الطوائف والجمعيات الرجعية» التي امتلكت عضوية واسعة وكان من الممكن أن تغدو تهديدًا منظمًا. زعمت إدارة الأمن العام في جيانغشي أنه في عام 1949، كان هناك 32 طائفة وجمعية رئيسية في المقاطعة، مع ما يدنو من 14,000 زعيم و210,000 عضو.⁶ وفي شانغهاي، صنّف مكتب الأمن العام المحلي 52 من أصل 203 طوائف وجمعيات معروفة على أنها «رجعية».⁷ خلال حملة القمع، اعتُقل زعماء هذه الطوائف والجمعيات وأُعدموا. وفي جيانغشي، ألقت الشرطة القبض على 907 من زعماء الطوائف وأرغمت أكثر من 123,000 عضو على التخلي عن

انتماءاتهم. أُعدم خمسة وستين من هؤلاء القادة في شانغهاي، وأُجبر أكثر من 320,000 شخص على ترك عضويتهم في الطائفة. ونُسب الفضل للشرطة في مقاطعة جيجيانغ على حظر 264 طائفة وجمعية سرية، واعتقال 2,136 زعيمًا، وإجبار 649,200 شخص على التخلي عن عضويتهم.⁸

ومع ذلك، حتى ترهيب الجماهير فشل في تهدئة روع النظام. ففي يوليو 1955، أمر الحزب بشن حملة جديدة «لتطهير المعادين للثورة المتخفين» خشية أن عددًا كبيرًا من العناصر الخطرة قد أفلتوا من حملة التفتيش. كان مفاد الافتراض المعمول به أن المعادين للثورة المتخفين وغيرهم من العناصر الفاسدة يشكلون 5 في المائة من جميع المنخرطين في الوكالات الحكومية والجيش والمدارس والمؤسسات.⁹ لما انتهت الحملة في أكتوبر 1957، كان 18.45 مليون شخص قد فُتِّشوا وكُشف عن 100,232 شخصًا على أنهم معادون متخفون للثورة وعناصر فاسدة.¹⁰ (اعترفت الشرطة رسميًا بفئة «العناصر الفاسدة»، مع أن هذه المجموعة عُرِّفت تعريفًا مبهمًا، كما سأناقش لاحقًا).

بحلول مارس 1959، لما انتهت حملات الترهيب المتوالية أخيرًا، كان الحزب قد حقق معظم أهدافه الرئيسية.¹¹ فإلى جانب القضاء على السواد الأعظم من نخبة النظام القديم وقادة المعارضة المحتملين، حدد ملايين التهديدات السياسية الظاهرة الأخرى وأرسى بحزم حكم الخوف. في سبتمبر 1957، قدر لو رويكينغ، وهو رئيس وزارة الأمن العام، أن 2 في المائة فقط من سكان البلاد يمكن اعتبارهم جزءًا من «القاعدة الاجتماعية المناهضة للثورة». ومع ذلك، وصل ذلك إلى نحو 12 مليون شخص، الذين غدوا لاحقًا أهدافًا لترصد الدولة.¹²

قوة الشرطة

باستثناء فترة وجيزة بين عامي 1986 و1991، لم تعلن الحكومة الصينية أبدًا حجم قوة الشرطة المدنية لديها، التي تسمى رسميًا الشرطة الشعبية. ومع ذلك،

يمكننا تقدير نمو قوة الشرطة الصينية بناءً على ما كشف عنه في صحف الأمن العام المحلية وفي منشور وزارة الأمن العام الداخلي، تحت عنوان الأحداث الكبرى في الأمن العام منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية.¹³ (تستثني هذه التقديرات الشرطة المسلحة الشعبية، وهي وحدة شبه عسكرية محلية تتولى، من ضمن مهام أخرى، حراسة البعثات الدبلوماسية الأجنبية، ومكافحة الإرهاب، والرد على أعمال الشغب الجماعية.) أفادت وزارة الأمن العام أنه في أواخر عام 1958، كان لدى الصين 400,800 شرطي.¹⁴ وبحلول يونيو 1984، بلغ إجمالي القوة المعتمدة من قبل الحكومة 658,000 شرطي.¹⁵ يمثل هذا عدد الضباط الذين تمت الموافقة على توظيفهم، وعلى افتراض أنه العدد الفعلي تقريبًا لأفراد الشرطة — وهو رهان آمن — فقد ازداد حجم قوة الشرطة الرسمية بنحو 2.5 بالمائة سنويًا بين عامي 1958 و1984، بما ينسجم تقريبًا مع النمو السكاني، الذي كان 2.3 في المائة سنويًا خلال نفس الفترة.¹⁶

مع هذا، لم يكن النمو خطيًا، بسبب الصدمتين المزدوجتين المتمثلتين في القفزة العظيمة إلى الأمام (1958–1959) والثورة الثقافية (1966–1976). فالأولى، وهي تحول اقتصادي واجتماعي غير مدروس أطلقه ماو، نجم عنها انهيار اقتصادي وأسوأ مجاعة حصلت في التاريخ الحديث، مع وفاة عشرات الملايين. وأسفرت الثانية، التي اعتمدها ماو في البداية وسيلة لتصفية خصومه في الحزب وتطهير الحزب أيديولوجيًا، عن أعمال عنف جماعية وعقد من الفوضى السياسية. من العواقب الأخرى أن تقلص حجم قوة الشرطة في الستينيات، ثم ظل جامدًا حتى نهاية الحقبة الماوية. وتتحدث البيانات الواردة من مقاطعة جيجيانغ عن النزعة الأوسع. ففي عام 1957 كان هناك 7,502 شرطي تابع للمقاطعة؛ وبحلول عام 1962، انخفض العدد إلى 6,002. ثم ارتفع حجم القوة إلى 10,500 في عام 1965، عشية الثورة الثقافية، غير أنه بحلول عام 1978 انخفض العدد مجددًا إلى 6,268 فردًا. بعد ذلك، تعافت القوة سريعًا، وفي عام 1982 بلغ قوامها المعتمد 23,800 فردًا.¹⁷ أو لنلق نظرة إلى قانسو. إذ امتلكت المقاطعة 11,552 شرطيًا

في عام 1955؛ وبحلول عام 1964 انخفض عددهم إلى 6,165. وبقدوم عام 1982، ارتفعت القوة ارتفاعاً ضئيلاً وصل إلى 7,860 فرداً.¹⁸ أما مقاطعة قويتشو، فكان لديها قوة معتمدة تبلغ 11,272 فرداً في عام 1955، لكن تقليص الميزانية وعمليات التطهير أدت إلى انخفاض حجم القوة بنسبة 30 بالمائة ببداية عام 1972. ولم تستعد شرطة المقاطعة قوتها حتى ما بعد الثورة الثقافية.¹⁹

بالإمكان ملاحظة حجم الصدمتين المزدوجتين على المستوى المحلي أيضاً. ففي خمسينيات القرن العشرين، بلغ متوسط عدد رجال الشرطة في محافظتي شيانغشان وبين في جيجيانغ ثمانية وخمسين وأربعة وخمسين على الترتيب. وفي الستينيات، انخفض متوسط عدد رجال الشرطة إلى واحد وأربعين في شيانغشان وأربعة وثلاثين في بين. في السبعينيات، تعافى حجم القوة تقريباً ليصل إلى مستوى الخمسينيات، لكنه تقلص تقلصاً كبيراً مقارنة بحجم السكان المتنامي. ثم في الثمانينيات، توسعت القوة، إذ بلغ متوسطها 126 في شيانغشان و156 في بين. وأخيراً، شهدت التسعينيات نمواً انفجارياً، على الأرجح بسبب قرار النظام بتعزيز الأمن الداخلي في أعقاب أزمة تيانانمن عام 1989، والموارد المالية المتزايدة. في بين، وصل متوسط عدد رجال الشرطة إلى 332 فرداً في التسعينيات.²⁰

الجواسيس والمخبرون

تمثلت إحدى الأولويات القصوى لوزارة الأمن العام المنشأة حديثاً في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين في تطوير شبكة من الجواسيس والمخبرين. (في الفصول اللاحقة، سأناقش أوجه الاختلاف بين الجواسيس والمخبرين، وكذلك بين أنواع مختلفة من الجواسيس والمخبرين.) حسبما أفاد مايكل شونهالز بالتفصيل، طورت وزارة الأمن العام وأدارت شبكة واسعة من تيبتي تشينغباو رينيوان (عملاء المخابرات الخاصة) قبل الثورة الثقافية. وكانت هذه بداية عنصر مهم في دولة الترصد القائمة إلى يومنا هذا.

يعتبر عدد عملاء المخابرات الخاصة سرّيًا، لكن الكشوفات والوثائق المسربة في الأحداث الكبرى في الأمن العام منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية سلّطت بعض الضوء على شبكة الجواسيس والمخبرين التي أسست خلال الحقبة الماوية، وكان لوزارة الأمن العام سيطرة حصرية عليها. كان معدل انفكاك العملاء مرتفعًا، إذ كانوا يخدمون في المتوسط بضع سنوات فقط، ويبدو العدد الإجمالي للجواسيس صغيرًا نسبيًا في منتصف خمسينيات القرن العشرين.²¹ كشف وزير الأمن العام لو رويكينغ في عام 1954 أن نظام (شيتونغ) حماية الأمن السياسي قد وظف 23,000 جاسوس، وهو رقم اشتكى من أنه منخفض جدًا. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن راضٍ عن مستوى عملائه. وخصّ لو بكين بالذكر، التي كان لديها 1,013 جاسوسًا فقط من ضمن سكانها البالغ عددهم نحو 3 ملايين نسمة.²² وكان لدى مقاطعة خوبي، البالغ عدد سكانها 30 مليون نسمة تقريبًا، 1,231 عميلًا خاصًا فقط في عام 1955، نحو 57 بالمائة منهم عملوا في وحدة حماية الأمن السياسي، المنوطة بمكافحة التخريب وترصد التهديدات السياسية.²³

كان لدى وزارة الأمن العام ثلاث فئات من العملاء آنذاك. تمكن عملاء القضية (*zhuan'an teqing*) من الوصول إلى المجموعات والأفراد رهن التحقيق. أما عملاء المخابرات (*qingbao teqing*) فجمعوا المعلومات لمساعدة الشرطة على إجراء تحقيقات سرية. وقام عملاء الموقع (*zhengdi teqing*) بحماية المناطق والمرافق الحيوية وأبلغوا الشرطة عن الأنشطة المشبوهة التي تحدث في الأماكن الخاضعة لمراقبتهم. كان المجندون في أول فئتين في معظمهم من «معسكرات العدو» – وهم أفراد من الجماعات المستهدفة عادة ما يرغمون على التجسس لصالح الشرطة.²⁴ وما زالت وزارة الأمن العام تستخدم هذه الفئات الثلاث من الجواسيس حتى الوقت الراهن.

تعرضت شبكة التجسس للتدمير خلال الثورة الثقافية – كما قال شونهايز: «لحقت أضرار جسيمة بأعمال التحقيق في جميع أنحاء البلاد وتعرضت غالبية من

العملاء للاضطهاد».²⁵ وبالفعل، عُلّق استخدام الجواسيس في ديسمبر 1967، وأزيلت قواعد العمليات السرية وجرى التحقيق مع الجواسيس أنفسهم. لكن الإيقاف لم يدم طويلاً؛ إذ استؤنفت عمليات التجسس في أوائل السبعينيات. ووفقاً لوزارة الأمن العام، فإن الأحداث التي أدت إلى الاستئناف لا تستحق الذكر. إذ اتضح أن رئيس الوزراء تشو إنلاي قد استشاط غضباً حين قام سكان بكين، في أكتوبر 1972، بانتشال عشرات آلاف الزهور والنباتات من الطرف الجنوبي لميدان تيانانمن وأخذها إلى منازلهم. عزا تشو نجاح هذا الفعل غير المشروع إلى ضعف الاستخبارات وأصدر تعليماته إلى وزارة الأمن العام بإعادة استخدام الجواسيس. في نوفمبر 1973، استأنفت وزارة الأمن العام رسمياً استخدام العملاء في كل أنحاء البلاد.²⁶

لجان الأمن المحلية

في بداية حقبة ماو، كانت لجان النظام والأمن العام (*zhi'an baowei*) والمنظمات الجماهيرية الرئيسية التي تؤدي مهام أمنية مساعدة، من ضمنها الترصد. كانت هذه اللجان، التي تأسست في يونيو 1952، منوطة بمراقبة و«إصلاح» «عناصر الفئات الأربعة» (*silei fengzi*) —وهي ملاك الأراضي و«الفلاحون الأثرياء» والمناهضون للثورة والعناصر الفاسدة— ومساعدة الشرطة في أعمال الغوانزي التي كانت موجهة إلى مناهضي الثورة حصراً.²⁷ عملت اللجان تحت إشراف الحكومات المحلية وأجهزة الأمن العام. وضمت كل لجنة من اللجان التي يصل عددها إلى الآلاف من ثلاثة أفراد إلى أحد عشر فرداً، معظمهم من المتطوعين المنتمين إلى الحزب الشيوعي ورابطة الشباب الشيوعي.²⁸ يعكس تكوينها القدرة الفريدة للأنظمة اللينينية على تسخير الملايين من أعضاء الحزب والأفراد المنتسبين إليه للقيام بالترصد بأجر منخفض أو حتى بلا أجر.

تظهر البيانات من جيلين وجيجيانغ وفوجيان وخوبي وجيانغشي خلال الأعوام 1952-1954 أن العضوية في هذه اللجان تتراوح بين 0.31 بالمائة من سكان المقاطعات إلى 1.15 بالمائة. وكان المتوسط في المقاطعات الخمس 0.74 في المائة.²⁹ وعليه، عُرِّز جهاز شرطة النظام الذي يعاني نقصاً في الموظفين بقوة مساعدة أضعاف حجمه. وفي الواقع، منذ منتصف الثمانينيات وحتى أوائل التسعينيات، خدم أكثر من 12 مليون شخص في هذه المجموعات، وهو ما يمثل تقريباً 1.1 بالمائة من عدد السكان.³⁰

المجموعة الصغيرة السياسية القانونية

في يونيو 1958، أنشأ الحزب السلف للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية التي ستغدو المشرف والمنسق الرئيسي لترصد الدولة في حقبة ما بعد تيانانمن. ترأس هذا السلف، المعروف باسم المجموعة الصغيرة السياسية القانونية، عضو المكتب السياسي بينغ تشن. ضمت المجموعة رؤساء المحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، ووزير الأمن العام. قدمت المجموعة تقاريرها مباشرة إلى المكتب السياسي وأمانة اللجنة المركزية، التي كان بينغ تشن عضواً فيها أيضاً.³¹ حدد هذا بداية الممارسة المتمثلة بتعيين رئيس الهيئة المسؤولة عن الأمن الداخلي لأمانة اللجنة المركزية.

على الرغم من أهمية المجموعة الصغيرة السياسية القانونية باعتبارها السلف للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، فقد أدت مجرد دور ثانوي في تنسيق سياسة الأمن الداخلي خلال الحقبة الماوية. وفي حين أن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في فترة ما بعد تيانانمن عقدت مؤتمرات سنوية لوضع أجندة الأمن الداخلي، فإن المجموعة الصغيرة عقدت مؤتمراً مسجلاً واحداً فقط من هذه الشاكلة، في يناير 1959.³² ولم ينعقد أول مؤتمر بعد ماو حتى يوليو 1982.³³ لم يكن هناك مكافئ مؤسسي حقيقي للمجموعة الصغيرة على المستوى المحلي. لا شك

في أن معظم لجان الحزب المحلية ضمت شكلياً مجموعات حزبية سياسية قانونية (zhengfa dangzu)، لكن الصحف المحلية تشير إلى أنها لم تمتلك موظفين بدوام كامل ولا مكاتب مخصصة.³⁴

نظراً لدور المجموعة الصغيرة السلبي، اعتمد الحزب حصرياً على المؤتمر الوطني للأمن العام (Quanguo gong'an huiyi) باعتباره الآلية الأساسية لتنسيق السياسات وتنفيذها قبل الثورة الثقافية. بين عامي 1950 و1965، عقد الحزب الشيوعي الصيني أربعة عشر مؤتمراً من هذا النوع. انعقد اثنان خلال الثورة الثقافية (في عامي 1971 و1973)، وخمسة بين عامي 1978 و2019، ما يعكس التحول في مركز السلطة إلى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية.

تسجيل الأسر

كما مر معنا، طُوّر نظام الباوجيا خلال الفترة الإمبراطورية كشكل أولي لتسجيل الأسر وكأداة لإنفاذ القانون. أبقى الباوجيا الدولة على اطلاع بتكوين الأسر وكان ضرورياً لأغراض جباية الضرائب وفرض أعمال السخرة.³⁵ واتكلت الحكومة القومية على هذا النظام للضبط الاجتماعي وإنفاذ القانون أيضاً، في ثلاثينيات القرن العشرين.³⁶ وفي الفترة ما بعد عام 1949، نهض نظام التسجيل الجديد، المعروف باسم الهوكو، بدور حاسم في تقنين الموارد الشحيحة، وضبط الهجرة من الريف إلى المدينة، وإنفاذ القانون.³⁷

كان الهوكو أيضاً لا غنى عنه في الترصد. ذلك أنه ألزم الأشخاص بتسجيل عنوان إقامتهم وأفراد أسرهم لدى الشرطة، التي تجري عمليات تفتيش دورية للتحقق من المعلومات المسجلة. طُلب من الأسر أيضاً الإبلاغ عن المستجدات، وإبقاء الشرطة على اطلاع بالولادات والوفيات وعمليات الانتقال. غدا الهوكو الأساس المؤسسي لبرنامج ترصد السكان الرئيسيين (zhongdian renkou)، الذي سأتحدث عنه أدناه.

كان الهوكو فعالاً غير أنه مكلف في إنشائه واستبقائه. ومع أن الشرطة شحيحة الموارد في عصر ماو كان بوسعها أن تسند ترصد الأعداء الطبقين والسيطرة عليهم لمتطوعين وناشطين (أميين في الأغلب)، فإن مهام مثل تسجيل الولادات، وتحديث معلومات الأسر، والموافقة على عمليات الانتقال، لا يمكن أن يؤديها إلا عملاء الدولة المتعلمون. تشير الروايات في جرائد الأمن العام المحلية إلى أن النقص في أفراد الشرطة، مشفوعاً بالصدمة السياسية للقفزة العظيمة إلى الأمام والثورة الثقافية، قد حد من تطوير النظام وفعاليته حتى أن إمكانية فرضه اقتصر على المناطق الحضرية، حيث يقطن ما يقل عن 18 بالمائة من السكان.³⁸ لذلك، على الرغم من تطبيق الهوكو لأول مرة في عام 1951، فإنه لم يبلغ كامل فعاليته كمؤسسة ترصد حتى عصر ما بعد ماو، حين استحوذ الحزب على الموارد والتكنولوجيا المؤهلة لاستبقاء نظام وفير العمالة والمعلومات.³⁹

كان تقدم الهوكو متباطئاً في أرجاء البلاد بسبب تفرق الشرطة في الأرياف. ووفقاً لوزارة الأمن العام، «أنشئ النظام مبدئياً» في أكثر من نصف مقرات المقاطعات بحلول أواخر عام 1954، لكن هذا لا يعني أن مقيمين كثر قد جرى تسجيلهم حقاً. في جيانغشي، يُزعم أن الشرطة قد أتمت تسجيل الأسر في ثلثي البلدات الريفية — وليس في القرى — بحلول عام 1956، ما ينطوي على أن معظم سكان الأرياف لم يشملهم التسجيل.⁴⁰ وفي خونان، سُجِّل 10 بالمائة فقط من السكان بحلول العام 1954. وفي عام 1959، لم تكن 40 بالمائة من قرى خونان قد اعتمدت الهوكو بعد.⁴¹

كان إصدار لائحة تسجيل الأسر في يناير 1958 إيذاناً لإنشاء الهوكو رسمياً في كل أنحاء البلاد، مع تمتع الشرطة بسلطة حصرية على الإدارة.⁴² قصدت الحكومة من الهوكو تأدية عدة وظائف ترصد مهمة. إذ قال وزير الأمن العام لو رويكينغ إن الهوكو بإمكانه أن «يقيّد أنشطة وتخريب المناهضين للثورة وغيرهم من العناصر الفاسدة».⁴³ واستخدمت الشرطة والمحاكم المحلية الهوكو لتعقب

الأفراد المفرج عنهم إفراجاً مشروطاً، أو الذين يقضون أحكاماً مع وقف التنفيذ، أو المحرومين من حقوقهم السياسية، الذين كانوا مطالبين بالحصول على موافقة السلطات حتى يتمكنوا من الانتقال إلى ولايات قضائية أخرى. قد ينكشف أمر المناهضين للثورة أو المجرمين الآخرين في أثناء تسجيل الأسر. حين طبقت مقاطعة جيجيانغ اللائحة في عام 1958، استخدمت الشرطة الهوكو لتحديد المستهدفين للاعتقال، مزيحة الغطاء عن أكثر من 1,500 معارض للثورة. وفي السنوات اللاحقة، أدى التسجيل إلى الكشف عن فاريين مجهولين سابقاً وأفراد آخرين من عناصر الفئات الأربع.⁴⁴

مع ذلك، حتى بعد التطبيق الكامل، اصطدم الهوكو بقيود صارمة. إذ اضطرت الحكومة بسبب نقص موارد الشرطة في الأرياف إلى إعادة إسناد الإدارة إلى الكميونات الشعبية — وهي تجمعات سياسية واقتصادية أنشئت خلال القفزة العظيمة إلى الأمام، كان على جميع الريفيين الانتساب إليها — تاركين المسؤولية تقع على كاهل محاسبيها المنهمكين مسبقاً.⁴⁵ وأهم من ذلك، وصلت القفزة العظيمة للأمام حالما تم إنشاء الهوكو بالكامل، ما أدى إلى تقليص فعاليته. وتسببت المجاعة التي نجمت عن القفزة في هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين المتضورين جوعاً إلى المدن، ما حال دون إنفاذ الهوكو في العديد من الولايات القضائية حيث كانت قوات الشرطة أصغر من أن تتمكن من التعامل مع تدفقهم.⁴⁶ بعدها، خلال الثورة الثقافية، أعيد تعيين عدد كبير من رجال الشرطة المسؤولين عن إنفاذ الهوكو أو سُرحوا من الخدمة. كما فُقدت ملفات تسجيل الأسر أو طالتها الدمار. وفي العديد من الولايات القضائية، توقف النظام عن العمل بفعالية. ليبدأ إحياء الهوكو في عام 1971، لكنه لم يغدُ معمولاً به بالكامل حتى بعد نهاية الثورة الثقافية، في عام 1976.⁴⁷

برامج ترصد الجمهور

شهدت الحقبة الماوية ثلاثة برامج لترصد الجمهور، وهي: غوانزي، وعناصر الفئات الأربع، والسكان الرئيسيون. وكما في الاتحاد السوفييتي السابق، الذي ألهم نموذجه في الضبط الاجتماعي النظام الماوي، فقد حُرم الأفراد الخاضعون لهذه البرامج من العديد من الحقوق المدنية والسياسية.⁴⁸ ولأن جميع برامج الترصد صُممت لتقييد أنشطة أولئك الذين يشكلون تهديدات سياسية للحزب، كان هناك تداخل كبير بين أهداف البرامج المتنوعة. فالفرد الذي يصنّف من عناصر الفئات الأربع يمكن أن في ذات الوقت خاضعاً للغوانزي، والفرد الخاضع للغوانزي كان حكماً من السكان الرئيسيين أيضاً.

كما رأينا، إن السيطرة الإجبارية، أو غوانزي، شكل من أشكال العقوبة الجنائية التي تقيد أنشطة الأفراد المصنفين كمعادين للثورة. كان الغوانزي، الذي طُرح في عام 1952، من اختصاص المحاكم المحلية ومكاتب الأمن العام، التي طبقت العقوبة على أولئك المعادين للثورة الذين لم تستدع جرائمهم السابقة الاعتقال والسجن. (بدءاً من نوفمبر 1956، بات بوسع المحاكم المحلية فقط الحكم على الأفراد بالغوانزي). حُرم الأفراد تحت الغوانزي من حرياتهم المدنية وحقوقهم السياسية لمدة تصل إلى ثلاث سنوات في المرة الواحدة، وكان من الممكن تمديد المدة. بعد الحكم على الأفراد بالغوانزي، تبُلّغ «الجماهير» بالأحكام الصادرة بحقهم في التجمعات العامة. ومع أن الشرطة فرضت الغوانزي ظاهرياً، فإنها اعتمدت عملياً على الناشطين في اللجان الأمنية المحلية لتتبع أنشطة المعاقبين. خلال الحقبة الماوية، كان الغوانزي برنامج الترصد الأكثر رسمية وتقييداً في البلاد لأنه اتبع إجراءات واضحة نسبياً واستهدف المعارضين للثورة علناً. قبل العام 1959، ظلت نسبة الأشخاص تحت الغوانزي أقل من 0.15 في المائة من السكان. وبعد العام 1959، انخفض الحد الأقصى للنسبة إلى 0.13 في المائة.⁴⁹

توقف العمل بالغوانزي خلال الثورة الثقافية. ففي جيانغشي، اعترفت الشرطة بأن «عمل الغوانزي آل إلى الفوضى»؛ وفي تيانجين، انفضت المجموعات التي

تراقب أولئك الخاضعين للغوانزي، وأُتلفت ملفات المواطنين، و«كانت إجراءات مراقبة الجمهور والإصلاح في حالة من الشلل التام».⁵⁰ أُعيد إحياء الغوانزي في حقبة ما بعد ماو، غير أنه بعد دخول قانون جنائي منقح حيز التنفيذ في عام 1997، خُصص الغوانزي كعقوبة على الجناح الصغيرة. وعملياً، يُدمج الآن في برنامج السكان الرئيسيين.

خلال الحقبة الماوية، أحصى برنامج عناصر الفئات الأربع الشريحة الأكبر من السكان الخاضعين للترصد. صُنِّفت فئتان من الفئات الأربع المشمولة — وهما ملاك الأراضي والفلاحون الأثرياء — على أساس طبقي. أما الفئتان الأخريان — وهما المعادون للثورة والعناصر الفاسدة — فحدِّدتا حسب الارتباط السياسي أو السلوك الشخصي. وصُنِّف المعادون للثورة إلى «معادين تاريخيين للثورة» و«معادين معاصرين للثورة». كان للمعادين التاريخيين للثورة ارتباطات سابقة بالنظام القومي — الكومينتانغ — أو النظام العميل الياباني خلال الحرب الصينية اليابانية (1937-1945). كما اعتُبر زعماء الطوائف المحظورة معادين تاريخيين للثورة. بينما أُطلقت تسمية المعادين المعاصرين للثورة على أولئك الذين لا صلة لهم بأنظمة ما قبل عام 1949 لكنهم ارتكبوا أعمالاً مناهضة للثورة في أعقاب استحواذ الحزب الشيوعي الصيني على السلطة. وأخيراً، كانت العناصر الفاسدة فئة شاملة تنطبق على أي شخص غير مرغوب فيه لم يندرج تحت الفئات الثلاث الأخرى. وتقرير من يعتبر معادياً للثورة ومن يعتبر عنصراً فاسداً يمكن أن يكون تعسفياً. إذ لا يوجد قانون أو لائحة وطنية يحدد بالضبط من ينتمي إلى كل فئة، ولم يكن هناك إجراء محدد لتطبيق مسمى دون آخر. أُضيفت فئة أخرى، هي اليميني، في عام 1957 لتشمل أولئك، المثقفين بشكل رئيسي، الذين تعرضوا للاضطهاد خلال الحملة المناهضة لليمينيين في ذلك العام. وعلى الرغم من إنشاء فئة خامسة، ظل مصطلح «عناصر الفئات الأربع» شائعاً. في يناير 1979، ألغي برنامج عناصر الفئات الأربع، وأزال الحزب تصنيفي ملاك الأراضي والفلاحين الأثرياء. إلا أن الأمر استغرق خمسة أعوام أخرى حتى أُزيلت جميع التصنيفات.⁵¹

عند مراحل مختلفة، صُنِّف عشرات الملايين من المواطنين الصينيين على أنهم من عناصر الفئات الأربع. وكان عدد الأشخاص المصنفين في فترة ما متقلِّبًا، إذ حثَّ النظام الماوي على تكثيف الترقّد خلال حملاته السياسية وتراخي خلال الفترات الأقلّ قمعًا. ولم تقم الحكومة المركزية فعليًا بالتصنيف، أو جمع بيانات عن عدد الأفراد الذين يندرجون تحت الفئات الرقابية المختلفة. بل وحدها السلطات المحلية –التي تتبع إملاءات غامضة على الأغلب من المركز السياسي– عملت على تصنيف الأفراد وفقًا لما كان قواعد فضفاضة في العادة. ووحدها السلطات المحلية كانت تجمع معلومات عن انعكاسات النظام.

الجدول 1.1

نسبة السكان المصنفين كأفراد من عناصر الفئات الأربع، في مقاطعات متنوعة

المقاطعة	العام	نسبة السكان (%)
غوانغدونغ	1956	1.7
شنشي	1958	0.82 ^a
	1966	0.86
	1979	0.49
تيانجين	1973	0.54 ^a
جيانغشي	1956	2.34
	1978	0.8

1.70 ^b	1956	خونان
0.65	1973	
1.05	1962	شانغهاي
0.33	1979	
2.1	1956	فوجيان
0.42	1979	
0.45	1979	قانسو
0.24	1977	جيلين
1.6	1956	جيجيانغ
0.68	1979	
0.60	1979	قوانغشي
2.76 ^c	1958	قويتشو
2.36	1960	
1.46	ما قبل 1977	المتوسط
0.50	ما بعد 1976	المتوسط

- a الخاضعون «للترصّد والإصلاح» (*jiandu gaizao*) فقط.
- b الأفراد من عناصر الفئات الأربع الريفيون المقبولون في الكمبيونات فقط.
- c احتُسب التقدير على أساس بيانات السكان لعامي 1957 و1961. راجع الملاحظات للاطلاع على مصادر البيانات.

يزعم الكشف الأكثر اطلاعًا عن نطاق البرنامج، الوارد في حولية القانون الصيني لعام 1987، أن أكثر من 20 مليون شخص صُنّفوا من عناصر الفئات الأربع في السنوات التي تلت عام 1949.⁵² إن تقدير نسبة السكان المصنّفين كأفراد من عناصر الفئات الأربع في وقت ما صعب لأن ذلك المجموع في عام محدد من الممكن أن يتأثر بالوفيات والتصنيفات الجديدة وإلغاء التصنيف. توفر البيانات الواردة من العديد من جرائد الأمن العام الإقليمية للفترة الماوية ونهاية السبعينيات تقديرات تقريبية (الجدول 1.1): قبل الثورة الثقافية، كان ما متوسطه نحو 1.5 بالمائة من السكان، في أي عام، مصنّفًا من أفراد الفئات الأربع. وانخفضت النسبة انخفاضًا هائلًا، إلى 0.5 بالمائة تقريبًا، في نهاية السبعينيات، قبل قرار الحزب بإلغاء برنامج عناصر الفئات الأربع في عام 1979.

تشير البيانات المتوفرة إلى تنوع تصنيفات عناصر الفئات الأربع حسب الموقع: ففي المناطق الريفية، استهدف برنامج عناصر الفئات الأربع بشكل رئيسي الأفراد المصنّفين تصنيفًا طبقيًا؛ وفي المناطق الحضرية، صُنّف أفراد أكثر بناءً على الأنشطة السياسية والسلوك الشخصي. على سبيل المثال، في شانغهاي، كان نصف أفراد عناصر الفئات الأربع في عام 1962 من المعادين للثورة والعناصر الفاسدة، وكان البقية من ملاك الأراضي والفلاحين الأثرياء. بالمقارنة، في جيجيانغ الأكثر أريافًا، شكل ملاك الأراضي والفلاحون الأثرياء 73 بالمائة من عناصر الفئات الأربع في عام 1959. وكان لدى قويتشو، وهي مقاطعة فقيرة، نسبة عالية من ملاك الأراضي والفلاحين الأثرياء -82 بالمائة- في عام 1960، بينما صُنّف 8 بالمائة فقط من عناصر الفئات الأربع معادين للثورة.⁵³

كانت عناصر الفئات الأربع خاضعة لدرجات متفاوتة من الترصد. وبعد إنشاء الكميونات الشعبية في عام 1958، قسمت عناصر الفئات الأربع الريفية إلى فئات فرعية، وواجه أولئك الخاضعون للغوانزي قيودًا مضنية على وجه خاص.⁵⁴ ما من بيانات وطنية عن نسبة عناصر الفئات الأربع تحت الغوانزي، لكن البيانات المحلية تشير إلى تباين واسع. ففي الحد الأدنى، في جيجيانغ، وُضع 3 في المائة فقط من عناصر الفئات الأربع الريفيين تحت الغوانزي في عام 1956؛ وفي خونان، كان 5 بالمائة فقط من عناصر الفئات الأربع الريفيين خاضعين للغوانزي في ذلك الوقت. وفي الحد الأعلى، في جيانغشي، كان نحو 20 في المائة من عناصر الفئات الأربع الريفيين تحت الغوانزي في ذلك العام، وفي فوجيان كانت النسبة 25 في المائة.⁵⁵ حظي عناصر الفئات الأربع الذين لم يكونوا تحت للغوانزي بحريات أكبر، لكنهم خضعوا على الرغم من ذلك لترصد دائم من قبل مجموعات الأمن المحلية. وفي قوانغشي، نُشرت أسماء عناصر الفئات الأربع المصنّفين كخاضعين «لترصد والإصلاح» (*jiandu gaizao*) على الملأ، وكذلك القيود والقواعد التي كان عليهم الامتثال لها. وتبنت شانغهاي أساليب مماثلة حتى تتمكن الجماهير من مراقبة المصنّفين. اعتبارًا من عام 1962، صُنّف نحو ربع عناصر الفئات الأربع في شانغهاي كخاضعين للرقابة والإصلاح. وفي قويتشو عام 1958، كان ما يدنو من ربع عناصر الفئات الأربع تحت الرقابة والإصلاح.⁵⁶

وكقاعدة عامة، سيكون كل من عناصر الفئات الأربع تحت الأعين الساهرة «لفريق المراقبة والإصلاح»، الذي يضم غالبًا عشرة «أشخاص صالحين» – عادة من المسؤولين المحليين، وأعضاء لجنة القانون والأمن المحلية، وغيرهم من أنصار الحزب. يراقب الفريق نشاط الشخص الجسدي وحركاته ويقيم أدائه بانتظام؛ وعلى عناصر الفئات الأربع تحقيق أهداف الأداء السنوي التي يحددها الفريق. وفي نهاية كل عام، يقيم المجتمع المحلي المصنّفين. وتُزال تسمية أولئك الذين يُعتقد أنهم قد أتموا إصلاحهم.⁵⁷

كان برنامج عناصر الفئات الأربع غير دقيق، وكانت غالب عملياته في أيدي المتطوعين - ألا وهم الجماهير. إذ كان على النظام أن يتدبر أمره لأن موارد الشرطة كانت محدودة، وثمة الكثير من الأهداف المحتملة: فقد وفرت حملات الترهيب معلومات كافية عن السكان. لكن النتيجة كانت أن أدار النشطاء المؤيدون للنظام برنامج ترصد جماهيري صارمًا أودى بحياة أعداد هائلة من الناس - أكثر من 20 مليون شخص على مدى ثلاثة عقود. ولقد عانوا أشد معاناة. إذ خسر الكثيرون حريتهم وكرامتهم وحُكم عليهم بعيشة البؤس والتمييز والاستغلال.

كان برنامج السكان الرئيسيين، الذي استهدف التهديدات الخطيرة لأمن النظام والسلامة العامة، أصغر بكثير من برنامج عناصر الفئات الأربع. وفي حين أُسند برنامجا الغوانزي وعناصر الفئات الأربع بفعالية للجماهير، اعتمد برنامج السكان الرئيسيين على الهوكو في تحديد المصنفين وتسجيلهم وتتبعهم، وكان بوسع الشرطة فقط الوصول إلى الهوكو. وعلى هذا فقد فرض برنامج السكان الرئيسيين تحديات إدارية جسيمة على جهاز الأمن العام شحيح الموظفين. وتجلت صعوبات التنفيذ في أواخر الخمسينيات. إذ أفادت مكاتب الأمن العام المحلية في جيجيانغ أن أسماء هؤلاء المستهدفين كسكان رئيسيين لم يطرأ عليها تحديث منذ فترة طويلة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى الاضطراب الناجم عن القفزة العظيمة إلى الأمام وإجراءات التقشف التي أدت إلى تقليص قوة الشرطة.⁵⁸ خلال قلاقل الثورة الثقافية، علّق برنامج السكان الرئيسيين.⁵⁹ ونتيجة لذلك، لم يؤد البرنامج دورًا مجديًا في ترصد الجمهور حتى ثمانينيات القرن العشرين.

تأسس برنامج السكان الرئيسيين في مارس 1956 مع إعلان وزارة الأمن العام عن «القواعد المؤقتة لإدارة السكان الرئيسيين».⁶⁰ وكان المستهدفون بشكل أساسي معادين تاريخيين للثورة، مع أنه رسميًا هناك مجموعة واسعة من تصنيفات السكان الرئيسيين، تتداخل مع تصنيفات البرامج الأخرى. في عام 1962، أدرجت وزارة الأمن العام في فئة السكان الرئيسيين «ملاك الأراضي والفلاحين الأثرياء

والعناصر المعادية للثورة والعناصر الفاسدة واليمينيين والمشتبهين بمعاداة الثورة وغيرهم من المشتبهين بارتكاب الجرائم والعناصر المنتمية إلى القاعدة الاجتماعية للطبقة المعادية للثورة».⁶¹ كانت العناصر المعادية للثورة عبارة عن معادين معروفين للثورة؛ وكان المشتبهون بمعاداة الثورة محط شكوك ولكن لم يُقبض عليهم متلبسين بعد؛ وتضمنت القاعدة الاجتماعية أفراد عائلات المعادين للثورة إلى جانب أولئك، كالرأسماليين وملاك الأراضي، الذين ارتبطت مهنتهم أو وضعهم الاجتماعي والاقتصادي بالميل المعادية للثورة.

توفر الكشوفات عن السكان الرئيسيين من عدة مناطق لمحة عن نطاق البرنامج خلال الحقبة الماوية. في عام 1959، أدرجت مقاطعة هيلونغجيانغ 27,325 فردًا في برنامج السكان الرئيسيين، وهو ما يمثل 0.16 بالمائة من السكان. تضمن هؤلاء 175 شخصًا يشتبه بقيامهم بأنشطة معادية للثورة أو أنشطة إجرامية أخرى؛ و6,332 مجرمًا عاديًا و«عنصرًا طبقياً مناوئًا»؛ وأضيف 19,243 شخصًا على القائمة للتحقيق معهم أو السيطرة عليهم أو إصلاحهم من خلال التعليم.⁶² ومن المحتمل أن هذه المجموعة الأخيرة ضمت كلاً من المجرمين العاديين والخصوم السياسيين. ويتضح أنه في عام 1959، أعطت هيلونغجيانغ الأولوية لمجموعة من مثيري الشغب المحتملين؛ إذ لم يشكل الأفراد المشتبه بقيامهم بأنشطة مناهضة للثورة سوى جزء ضئيل من برنامج السكان الرئيسيين. قد يدل عدم وجود إشارة مباشرة إلى معادين تاريخيين للثورة على أنهم قد زُجوا في السجون أو أُعدموا مسبقًا خلال حملات ترهيب سابقة.

تظهر البيانات الواردة من عدة مناطق في خمسينيات القرن العشرين أن البرنامج لم يغط سوى نسبة ضئيلة من السكان. ذلك أن 0.06 بالمائة فقط من سكان تشونغتشينغ في عام 1958 صُنّفوا كسكان رئيسيين؛ وفي المتوسط، انطبق ذات الأمر على ست محافظات ريفية في جيجيانغ. يبدو أن هانغتشو الولاية القضائية الوحيدة التي أدرجت نسبة كبيرة من السكان في برنامج السكان الرئيسيين: 0.59

بالمائة خلال الفترة 1955-1958.⁶³ قد تشير ندرة البيانات من الستينيات وعدم الكشف في جرائد الأمن العام المحلية إلى أنه خلال الفترة الماوية، كان السكان الرئيسيون أقرب إلى أن يكون مفهومًا منه إلى برنامج ترصد أساسي، ويعود ذلك على الأرجح إلى تراجع الهوكو، ونقص القوى العاملة في الشرطة، والاضطرابات السياسية المستمرة. في فترة ما بعد ماو، انتعش برنامج السكان الرئيسيين الذي كان يحتضر على ما يبدو، وتعزز تعزيزًا كافيًا ليصبح عمادًا لدولة الترصد.

بناء دولة الترصد في ثمانينيات القرن العشرين

عكس تطور دولة الترصد في الثمانينيات الزخم الأكبر لتطور الصين في فترة ما بعد ماو خلال العقد، الذي كان أشبه بفترة فاصلة بين حقبتين سياسيتين متميزتين: الحقبة الماوية الشمولية التي تميزت بالقمع الوحشي، وحقبة ما بعد تيانانمن السلطوية الجديدة، التي اتسمت بالتنمية الاقتصادية الداعمة للسوق في ظل نظام حزب واحد. فمن ناحية، شرع جهاز الإكراه الذي تضرر بشدة خلال الثورة الثقافية في استعادة قدراته. ومن ناحية أخرى، ظلت القيود المالية تحد من تحديث دولة الترصد. وكان القادة الإصلاحيون، الذين لم يسعوا إلى مواجهة التهديدات السياسية بعنف، مسؤولين عن شؤون الحزب اليومية.

بدأت عملية إصلاح دولة الترصد في عام 1982 بإصدار الحزب «لتعليمات تعزيز العمل السياسي القانوني» الجديدة. وقد زاد هذا القرار حجم الجهاز السياسي والقانوني وشدد على العمليات السرية ضد التجسس ومناهضي الثورة.⁶⁴ وتجسدت عملية إعادة البناء هذه في تنامي قوة الشرطة، كما ذكر آنفاً. فوفقاً لوزارة الأمن العام، كان هناك ما يربو قليلاً عن 380,000 شرطي بالزي الرسمي في يوليو 1972 (لا تتوفر معلومات عن حجم القوة في نهاية الثورة الثقافية).⁶⁵ وبمجيء عام 1986، كان هناك 600,000 شرطي بالزي الرسمي، أي زيادة قدرها 58 في المائة، مع حدوث معظم النمو في أوائل الثمانينيات على الأغلب. في عام 1989،

أبلغت وزارة الأمن العام عن وجود 769,000 شرطي بالزني الرسمي، بزيادة سنوية متوسطها 9.4 بالمائة بين عامي 1986 و1989.⁶⁶ كما تنامت وكالات الأمن العام الإقليمية أيضاً. ففي خوبي مثلاً ارتفع عدد موظفي إدارة الأمن العام المعتمدين من 21,321 في عام 1979 إلى 33,374 في عام 1989، أي بزيادة متوسطها 5.6 بالمائة سنوياً.⁶⁷

كما كان تعزيز دولة الترصد نتيجة للتحويل إلى المؤسساتية والتأهيل المهني. ذلك أن التطور المؤسسي الأهم في ثمانينيات القرن العشرين هو بلا شك قانون بطاقة الهوية الوطنية الذي أقره مجلس الشعب الصيني في سبتمبر 1985. وفي نهاية المطاف، كان من شأن إصدار بطاقة وطنية فريدة وتحديثها أن يسهل ترصد الدولة إلى حد كبير.

من التطورات المؤسساتية المهمة الأخرى إنشاء لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في يناير عام 1980. ترأس بينغ تشن، الذي كان من كبار مسؤولي الحزب المسؤولين عن الأمن الداخلي في الخمسينيات، اللجنة التي ضمت وزير الأمن العام ورؤساء أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة القضائية الأخرى. كانت المهمة الأولية للجنة الجديدة مقتصرة إلى حد كبير على أبحاث السياسات وصياغتها.⁶⁸ وكانت قدرتها على تنسيق الأمن الداخلي محدودة بسبب عدد موظفيها الضئيل ونقص القوى العاملة في اللجان السياسية والقانونية المحلية.⁶⁹

وكانت المساهمة الأهم للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية المنشأة حديثاً عقد مؤتمرات وطنية، ولو بشكل غير منتظم، لوضع أجندة الأمن الداخلي. إذ انعقد المؤتمر الوطني الأول في يوليو عام 1982. وفي عام 1983، كانت اللجنة مسؤولة أيضاً عن حملة «الضربة القاصمة» المكافحة للجريمة التي شنّها دينغ، وفي أبريل من عام 1983 عقدت مؤتمراً محورياً آخر. أوصى الحاضرون بإنشاء وزارة جديدة لأمن الدولة وتحديث جهاز الأمن الداخلي بأفضل التقنيات، من ضمن إصلاحات أخرى. وقد وافقت قيادة الحزب على كل التوصيات بعد فترة وجيزة.⁷⁰

أنشئت وزارة أمن الدولة لإحداث تقسيم أنجع للعمل بين عمليات مكافحة التجسس وعمليات الترصد الداخلية. في يونيو 1984، وافق قادة الحزب على مقترح مشترك قدمته وزارة الأمن العام ووزارة أمن الدولة، بعنوان «آراء حول تعزيز التعاون بين وزارة أمن الدولة ووزارة الأمن العام». ويُرجَّح أن هذه الوثيقة غير المنشورة قد حددت المسؤوليات التشغيلية للوزارتين.⁷¹ علاوة على ذلك، أصدرت وزارة الأمن العام سلسلة من القواعد الجديدة والمحدثة بشأن الترصد، مثل «القواعد المؤقتة لاستخدام المخبِرين» في عام 1978، والقواعد التشغيلية للتحقيقات الجنائية (1978)، ورأي حول تعزيز جمع المعلومات الاستخبارية (1979)، ووثيقة حول «تعزيز عمل مراكز الشرطة الأساسي في المدن» (1980)، ونسختين منقحتين للوائح إدارة السكان الرئيسيين (1980 و 1985). ومن الناحية التشغيلية، استعادت وزارة الأمن العام برنامج ترصد السكان الرئيسيين وعملت على توسيعه. وفي تقرير صدر في ديسمبر 1984، خلصت الوزارة إلى أنه خلال السنوات القليلة المنقضية، قامت الشرطة «بتعزيز بناء القوات السرية (*mimi lilian*)» وهو مصطلح شامل للجواسيس والمخبِرين – «ومجموعات الأمن المحلية والتنظيمات الجماهيرية» المنخرطة في الأمن ومنع الجريمة.⁷²

طوال معظم فترة الثمانينيات، وقعت وزارة الأمن العام تحت سيطرة المتشددين في الحزب.⁷³ وكانت الوزارة عازمة على تعزيز قدراتها الرقابية وعملياتها في مواجهة التهديدات السياسية. إذ عقدت اجتماعات منتظمة بشأن الأمن السياسي، وشددت بإصرار على أهمية بناء قدراتها على التجسس، ونفذت حملات قمع على الجماعات الدينية، وطالبت على الدوام بالاحتراس من أعداء الثورة و«المخربين» المحليين من جهة، والقوى المعادية الخارجية من جهة أخرى.⁷⁴

على الرغم من هذه التحسينات وعزيمة المؤسسات الرئيسية لجهاز الأمن، عملت دولة الترصد ككل تحت وطأة قيود ثقيلة على الموارد، ما حد من قدرة الحزب على الاستثمار في التكنولوجيا والقوى العاملة. إذ بلغ متوسط نمو إيرادات

الحكومة الإجمالية من عام 1979 إلى عام 1989 8.3 في المائة سنوياً، أي أقل من نصف معدل النمو البالغ 18 في المائة سنوياً بين عامي 1990 و 2012.⁷⁵

من الناحية السياسية، سلب وجود قادة إصلاحيين، من أمثال هو ياوبانغ ولاحقاً زاو زيانغ، جهازَ الإكراه تفويضاً صريحاً لتبني ممارسات ترصد عدوانية كانت من الممكن أن تقوض صورة الصين على طريق «الإصلاح والانفتاح». وبالمثل، وقف مسؤولون آخرون رفيعو المستوى في الحزب في طريق قيام دولة ترصد أكثر تمكيناً. ومع أنهم ليسوا ليبراليين، تحشم المسؤولون عن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في الثمانينيات — من أمثال بينغ تشن وبينغ تشونغ وتشن بيكسيان — عناءً بالغاً خلال الثورة الثقافية، وعلى ما يبدو لم يرغبوا في إحياء الشمولية الماوية.

حين تلقى جهاز الإكراه دعماً سياسياً واضحاً، أُسندت إليه مهام حوّلت الموارد عن ترصد التهديدات السياسية — على رأسها مبادرة دينغ لمكافحة الجريمة عام 1983، التي أسفرت عنها اعتقالات مكثفة وسجن وإعدامات.⁷⁶ وعند انتهاء الحملة في يناير 1987، كان قد اعتُقل 1.77 مليون شخص، وسيق معظمهم إلى السجن. لا يُعرف عدد عمليات الإعدام بدقة؛ غير أن معظم الباحثين يظنون أنه إذا كانت الاعتقالات غير مبررة، فمن المحتمل أن الإعدامات كانت كذلك.⁷⁷ وإلى جانب تكريس موارد الشرطة الشحيحة لحملة تذكرنا بأفدح التجاوزات في الحقبة الماوية، فإن حرب دينغ على الجريمة قد أثقلت كاهل دولة الترصد بعدد هائل من الأهداف الجديدة. فلأن الأشخاص المفرج عنهم من السجون وُضعوا تلقائياً تحت برنامج السكان الرئيسيين، كان على الشرطة فجأة ترصد عدد أكبر بكثير من الأفراد، ربما كان بعضهم مجرمين لكن قلة اعتُبروا يوماً معادين للثورة أو شكلوا تهديداً للنظام.⁷⁸

في استذكارنا للماضي، قد نجد هنا تفسيراً لسبب إخفاق دولة الترصد في استباق الحركات المؤيدة للديمقراطية في ثمانينيات القرن العشرين. فعلى مدار

العقد، حظي المثقفون وطلاب الجامعات المدافعون عن الديمقراطية بحرية غير معهودة في الكتابة والنشر والتشبيك ودفع الحدود من أجل التغيير السياسي.⁷⁹ وكانت أحرام الجامعات معاقل للبرالية، وصعدت حركات بارزة مؤيدة للديمقراطية بقيادة طلابية في عامي 1986 و1989. كما استشرت «حمى الثقافة»، التي ميزت النقاشات المفتوحة للموضوعات الحساسة سياسياً، في عام 1988. فإذا لم تفعل دولة الترصد شيئاً يُذكر لقمع هذه القوى المهددة لقبضة الحزب على السلطة، فذلك على الأرجح لأن الإصلاحيين الليبراليين والمحافظين المتحيرين قد سلبوا جهاز الإكراه السلطة لتنفيذ عمليات عدوانية ولأن هاجس دينغ بالجريمة شكّل مصدر تشيت كبير.

دولة الترصد في مرحلة ما بعد تيانانمن

بعد قيام الحزب بنشر الجنود والدبابات لسحق حركة تيانانمن المطالبة بالديمقراطية في يونيو 1989، تقرر منع وقوع أزمة مماثلة تهدد حكمه مجدداً.

كما اصطدم الحزب بتهديدات جديدة لقدرته على الحفاظ على النظام الاجتماعي. فمُنذ أوائل التسعينيات، شهدت الصين هجرة جماعية من الريف إلى المناطق الحضرية، ذلك أن الطفرة الاقتصادية هيأت المزيد من الفرص في المدن وخففت الحكومة سيطرتها على الهجرة الداخلية. وقد تسبب هذا في ضغط شديد على الهوكو. كما أوهنت حرية تنقل العمالة المتزايدة وسط الإصلاح الاقتصادي الروابط التي ألزمت سكان المدن بأرباب عملهم في الدولة، وهي كيانات كانت فعالة سابقاً في مراقبة سلوكيات عمالهم والسيطرة عليها.⁸⁰ علاوة على ذلك، بسبب تنامي الثروة وتداعي القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى المعلومات والخطاب العام، كان بوسع المجتمع الصيني أن يستفيد من تقنيات الاتصالات الجديدة وينكشف بازدياد على العالم الخارجي. وحتى لو أخدمت الحركات الديمقراطية، فقد اتسع الحيز المدني بوسائل أخرى، ما خلق ظروفاً مواتية أكثر للمقاومة السياسية

والاضطرابات الاجتماعية.⁸¹ وقد نشأت نزاعات على حقوق الأراضي والأجور والتلوث في النصف الثاني من التسعينيات، وضعت نظاماً مهووساً بالاستقرار على المحك.⁸²

في الحقيقة، لقد وضعت التغييرات الاجتماعية والاقتصادية في حقبة ما بعد تيانانمن تحديات لدولة الترصد بدرجة غير معهودة. خلال الحقبة الماوية، كان تحديد أهداف دولة الترصد -وهم في الأصل الأعداء الطبقيون- أيسر بسبب ارتباطاتهم السياسية ووضعهم الاجتماعي والاقتصادي، كما أن حرمانهم من حرياتهم المدنية جعل الترصد بسيطاً وسهلاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية المرتكزة على السوق والتنقل الجسدي والوصول إلى المعلومات -التي ظلت قائمة خلال الثمانينيات، لكن بدرجة أخف مما كانت عليه في الحقبة الماوية- دلت على أنه بوسع جهاز ترصد بسيط في الأغلب أن يلبي احتياجات الحزب في الضبط الاجتماعي. بيد أنه خلال فترة ما بعد تيانانمن، أحدثت الانطلاقة الاقتصادية في الصين مصادر جديدة للصراع الاجتماعي والسياسي، الأمر الذي فرض متطلبات أكبر على دولة الترصد وشجع قادة الحزب على الاستثمار في آليات للإكراه أكثر تطوراً.

وهكذا، في العقود التي تلت أحداث تيانانمن، ضخت الحكومة الموارد لتحديث ترصدها للتهديدات السياسية وتعزيزه والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وجرى إحياء الأساليب القديمة للسيطرة وتحسينها وتحديثها؛ وعُيّن المتشددون للإشراف على جهاز الأمن؛ وأصبحت ديمومة النظام على رأس أولويات دولة الحزب.

أولويات النظام وتصميمه

في أبريل 1990، في أعقاب حملة قمع تيانانمين مباشرة، أصدر الحزب مذكرة بشأن «الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتعزيز العمل السياسي والقانوني».⁸³ قضت هذه الوثيقة التاريخية بأن الحفاظ على الاستقرار مهمة

الحكومة الرئيسية. جوهريًا، أصدر الحزب تعليمات للجانه المحلية بإعطاء الأولوية للعمل السياسي والقانوني -أي التحدث الحزبي عن مهام الأمن الداخلي- وزود النواحي بالدعم اللازم من حيث التوظيف والتمويل والوضع السياسي. وصلت وثيقة رئيسية أخرى، وهي «قرار الحزب بشأن تعزيز عمل الأمن العام»، في أكتوبر 1991. ووفقًا لمخلص مسرب للوثيقة السرية، فقد تعهد الحزب بتكريس موارد هائلة لبناء قدرات جهاز الإكراه.⁸⁴

في نوفمبر، عقدت وزارة الأمن العام مؤتمر الأمن العام الثامن عشر - وهو الأول منذ ديسمبر 1977.⁸⁵ بعده بوقت قصير، أطلقت الوكالة عدة مبادرات لإيلاء أولوية لترصد التهديدات السياسية المحتملة، كتعزيز إدارة برنامج السكان الرئيسيين وتوطيد الأمن والعمليات السرية في الأحرام الجامعية مثلًا. في عام 1992، كثفت وزارة الأمن العام «حماية الأمن السياسي» بالاحتراس من «الاختراق والتطور السلمي» - وهو تعبير منمق للضغط الغربي من خلال التبادلات التعليمية والثقافية والتجارية- واستهدفت الجماعات الكاثوليكية السرية وغيرها من الجماعات التي تعد «طوائف شريرة». ولم تتراجع جهود وزارة الأمن العام مع انقضاء العقد. وفي يوليو 1997، عززت الترصد على الإنترنت، وفي أكتوبر شددت الرقابة على التمويل الأجنبي لمؤسسات أبحاث العلوم الاجتماعية الصينية.⁸⁶

وكمبادرة موازية، في فبراير 1991، أصدرت قيادة الحزب ومجلس الدولة -الذي هو أساسًا مجلس الوزراء الصيني- قرارًا مشتركًا بشأن «تعزيز إدارة النظام العام والاجتماعي الشاملة»، وضع استراتيجية شاملة لحماية أمن النظام والاستقرار الاجتماعي.⁸⁷ (صدر أمر استكمال في سبتمبر 2001). تضمنت العناصر الرئيسية للاستراتيجية الانتفاع الكامل من قدرات جهاز الأمن العام؛ وتعزيز الأجهزة الأمنية المحلية؛ وتعبئة المنظمات الأمنية الشعبية؛ والمساءلة الصارمة لضمان قيام المسؤولين المحليين بتنفيذ تدابير الحفاظ على الاستقرار؛

والتنسيق المحكم بين الوكالات تحت قيادة الحزب؛ والتأكيد المتساوي على القمع والمنع والتعليم والإنفاذ الروتيني؛ وحل الصراعات الاجتماعية واحتواءها.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتخذ الحزب خطوات إضافية لتعزيز قدراته على الإكراه. وقد تزامنت هذه الجولة الجديدة من التحديث مع ترقية المتشدد لو غان رئيساً للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية وتعيين أباراتشيك كفاء هو تشو يونغ كانغ وزيراً للأمن العام. خَلَفَ تشو لوه في عام 2007 وبصفتها رئيسين للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية من عام 1998 إلى عام 2012، كان للثنائي دور فعال في تحديث دولة الترصد.⁸⁸ وبمقارنة الجهود التي بذلت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مع التدابير التي اتخذها الحزب في أوائل التسعينيات، فقد كانت الأولى أكثر منهجية وطموحاً بكثير، كما هو مبين في الوثيقة التاريخية لعام 2003، «قرار مركز الحزب الشيوعي الصيني بشأن مواصلة تعزيز عمل الأمن العام وتحسينه».⁸⁹

تحدد الوثيقة مجموعة من التهديدات التي يجب الاحتراس منها، وهي: «اختراق» القوى المعادية الخارجية والداخلية والانفصاليين الإثنيين والأنشطة التخريبية التي يقدم عليها المتطرفون الدينيون والجماعات الإرهابية، والأنشطة غير المشروعة للحركة الروحية فالون غونغ وغيرها من «الطوائف الخبيثة»، والحوادث الجماعية، والأفراد الذين لديهم القدرة على تشكيل منظمات تعرض أمن الدولة والاستقرار الاجتماعي للخطر. تعهد الحزب بتكريس موارد هائلة لبناء العمليات الشعبية لجهاز الأمن العام، وتمويل الأمن العام تمويلاً موثقاً، وتوسيع قوة الشرطة، ورفع رواتب الشرطة ومزاياها، وتعزيز «عمل الشرطة من خلال العلوم والتكنولوجيا». أخيراً، رُفِعَ مستوى الوضع السياسي لرؤساء الشرطة المحلية لضمان قيادة الحزب في الأمن الداخلي: إذ تأمر الوثيقة لجان الحزب المحلية بجعل رؤساء الشرطة المحلية أعضاءً في اللجنة الدائمة للحزب وتعيينهم بشكل متزامن كنواب المحافظين أو نواب لرؤساء البلديات.⁹⁰

الاستثمار والتحول إلى المؤسساتية

بفضل الزيادات في الإيرادات المتولدة عن النمو الاقتصادي المستدام، بات الحزب قادرًا على استثمار موارد هائلة في أجهزته للإكراه في حقبة ما بعد تيانانمن.⁹¹ في عام 1991، بلغت إيرادات الدولة في الصين 314.9 مليار يوان؛ وبحلول عام 2020، وصلت إلى 18,291 مليار يوان – أي بزيادة قدرها اثنا عشر ضعفًا بالقيمة الفعلية.⁹² يوضح الجدول 2.1 الزيادة المقابلة في الإنفاق على الأمن الداخلي.⁹³ بالقيمة الاسمية، زاد الإنفاق على الأمن الداخلي – باستثناء الإنفاق على الشرطة المسلحة الشعبية – بمقدار أربعة وعشرين ضعفًا بين عامي 1991 و2020، و1,900 في المائة تقريبًا بعد التعديل حسب التضخم.⁹⁴

الجدول 2.1

الإنفاق على الشرطة والنيابة والمحاكم، 1991-2020

العام	المبلغ (مليار يوان)	النسبة من إجمالي الإنفاق العام ^a
1991	10	4.1
1995	30.5	6.19
2002	110	4.99
2004	154.8	5.43
2007	334	6.91
2011	522	4.78
2014 ^b	702	4.62
2017 ^b	10,467	5.15
2020 ^b	11,645	4.74

a يشير إلى كل ما تنفقه الحكومات المركزية والإقليمية والمحلية.
b الأرقام الخاصة بهذه السنوات تقديرية.
راجع الملاحظات للاطلاع على مصادر البيانات.

كان الشرط الأكبر من الإنفاق على الشرطة، ما أدى إلى التوسع الحثيث.⁹⁵ في عام 1989، كان جهاز الأمن العام في الصين مؤلفاً من 769,000 فرد؛ وبحلول عام 2010، قفز العدد إلى ما لا يقل عن مليونين.⁹⁶ وتشير البيانات الواردة من مقاطعات شنشي وخوبي وجيجيانغ إلى أن وتيرة تنامي قوة الشرطة في حقبة ما بعد تيانانمن أسرع بكثير منها في أوائل وأواخر الثمانينيات. إذ ارتفع عدد الموظفين المعتمدين في إدارة الأمن العام بمقاطعة خوبي من 33,374 في عام 1989 إلى 58,874 في عام 1999.⁹⁷ وزادت جيجيانغ حجم قوة الشرطة لديها على تسع مناسبات متفرقة بين عامي 1990 و2003، مضيفة 7,840 منصباً، أي ما يعادل 40 بالمائة من قوتها في عام 1985.⁹⁸ وأضافت قويتشو 10,674 شرطياً بين عامي 1991 و2000.⁹⁹

تشير البيانات المحلية إلى أن الوحدات المسؤولة عن الترصد الداخلي توسعت في عامي 2000 و2001. ففي عام 2000، سمحت الحكومة المركزية لخوبي بإضافة 440 منصب في الشرطة من أجل «العمل الأساسي للأمن الداخلي ووحدات الاستجابة المرنة» فقط. وفي عام 2001، منحت الحكومة المركزية خوبي 90 منصباً آخر في وحدات الأمن الداخلي لمحاربة «الطوائف الخبيثة».¹⁰⁰ وتلقت جيجيانغ 540 منصباً معتمداً لوحدة الأمن الداخلي التابعة لها في عام 2001 أيضاً. ومع أنه لا يمكن الوصول إلى المعلومات إلا من المقاطعات الفردية، فعلى الأرجح أن وحدات الشرطة المسؤولة عن الأمن الداخلي قد سُمح لها بالتكاثر في كل أنحاء البلاد، ولعلها أضافت أكثر من 10,000 عميل.¹⁰¹

وبينما استثمرت الدولة في القوى العاملة، فقد قامت أيضًا بترقية قدرتها التقنية على الإكراه. ففي نوفمبر 1991، عقدت وزارة الأمن العام مؤتمرًا وطنيًا حول تحديث تكنولوجيا إنفاذ القانون، أعلنت فيه أن برنامج التحديث التقني الأوسع في البلاد سيشمل احتياجات «العلوم والتكنولوجيا من أجل الأمن العام».¹⁰² وفي أغسطس من العام التالي، شرعت وزارة الأمن العام في بناء مركز وطني لبيانات معلومات الجريمة، متخذة الخطوة الأولى نحو رقمنة نظام المعلومات لديها. بعد فترة وجيزة أصدرت وزارة الأمن العام في مايو 1998 «قرارها بشأن تعزيز عمل العلوم والتكنولوجيا في الأمن العام»، ووافق الحزب رسميًا على مشروع الدرع الذهبي، وهو برنامج لتحديث تكنولوجيا المعلومات تضمن ما يسمى جدار الحماية العظيم للصين.¹⁰³ في عام 2004، أطلقت وزارة الأمن العام سكاى نت، وهو برنامج ترصد بالفيديو وأجهزة الاستشعار فائق التقنية. وبعد أحد عشر عامًا، في عام 2015، أطلقت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية شارب آيز Sharp Eyes، وهو برنامج آخر للترصد بالفيديو يكمل برنامج سكاى نت.

بشكل متزامن، أعاد الحزب هندسة مؤسسات دولة الترصد، معززًا لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية وهيئاتها المحلية. أخذت هذه التحسينات أشكالًا عديدة. تضمن أحدها الإشارة إلى الأولوية الممنوحة للترصد من خلال رفع المكانة السياسية للمؤسسات الأمنية. فمثلاً، رفع الحزب المكانة السياسية للجان السياسية القانونية المحلية من خلال إعطاء تعليمات بأن يصبح مسؤول الحزب أيضًا عضوًا في اللجنة الدائمة للجنة الحزب الشيوعي المحلية أو نائب أمين لجنة الحزب المحلية ذاتها. وعلى نحو مماثل، أنشئت لجنة جديدة داخل لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، هي اللجنة المركزية المتخصصة المعنية بالإدارة الشاملة للنظام العام والاجتماعي. وقد كانت هذه لجنة صورية؛ إذ لم تضم موظفين ولم تكلف بالمهام. بيد أنه وفق تقاليد السياسة الصينية، كان وجودها شاهدًا على أهمية العمل الذي كانت تنجزه لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. وأهم من ذلك، مُنحت اللجان السياسية والقانونية المحلية دورًا محوريًا في تعيين وترقية مسؤولي إنفاذ

القانون. وحصلت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية المعاد إحيائها واللجان السياسية القانونية المحلية على تفويض واسع لتقديم «التوجيه على المستوى الكلي» وتنسيق عمل قطاع الأمن الداخلي.¹⁰⁴ وأقامت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ولجانها المحلية مؤتمرات وطنية سنوية للعمل السياسي والقانوني – وما يكافئها من المؤتمرات المحلية – منذ عام 1990. وفي حين عقدت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في الثمانينيات مثل هذه المؤتمرات بشكل غير منتظم وغير متواتر، فمنذ عام 1990 عقدت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ولجانها السياسية والقانونية المحلية مؤتمرات عمل سنوية دون أي إخفاق يذكر.

إلى جانب تعزيز لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية، أسس الحزب مكاتب أكثر تخصصاً لتنسيق الاستجابات لتهديدات سياسية محددة. وتشمل هذه «مكاتب صون الاستقرار»، التي أنشئت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكُلِّفت بتسوية الصراعات الاجتماعية، كالإضرابات والاحتجاجات وأعمال الشغب. تمتلك مكاتب صون الاستقرار، التي تعد رسمياً جزءاً من لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية، موظفين بدوام كامل وتدير شبكاتها الخاصة من المخبزين.¹⁰⁵ ولقمة فالون غونغ وغيرها من المنظمات الروحية، أنشأ الحزب مكاتب خاصة لمكافحة «الطوائف الخبيثة»، تُعرف باسم مكاتب 610، وقد كانت أيضاً تحت مظلة لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية. (أُلغيت مكاتب 610 في عام 2018). وفي أغسطس 1998، شكّل داخل وزارة الأمن العام وهيئاتها المحلية المناظرة مكتب أمن شبكات المعلومات العامة، وهو وحدة شرطة خاصة تراقب الإنترنت وتكافح الجرائم الإلكترونية – في محاولة أخرى للتصدي لتهديد جديد.

حقبة شي جين بينغ

لما تقلّد شي جين بينغ السلطة في أواخر عام 2012، كانت رهن إشارته دولة ترصدٍ مكتملة التحديث. بيد أنه على الرغم من إحياء الممارسات الشمولية في عهد شي، فقد اتسم تطور دولة الترصد باتجاهات متناقضة خلال فترة حكمه. فمن جهة، واصل شي التحديث التكنولوجي للترصد، لا سيما تعزيز الترصد الإلكتروني. فأسس إدارة الفضاء الإلكتروني عام 2014 لتنسيق السيطرة على الإنترنت؛ وفي عام 2018، ارتقت الإدارة إلى لجنة مركزية، ما أمدها بسلطة واسعة.¹⁰⁶ ولتسهيل ترصد الدولة أكثر، مررت حكومته قانون الأمن الإلكتروني في عام 2016 وقانون أمن البيانات في عام 2021. وكما أشير آنفاً، فإن مشروع شارب آيز فائق التقنية قد أُطلق في عام 2015، تحت إشراف شي، وحُدث سكاين.ت. بالإمكان نسب الفضل إلى حكومة شي في التنفيذ الكامل لنظام إدارة الشبكة وإطلاق مخطط الرصد الاجتماعي، وهو نظام قائم على البيانات قد تتمكن السلطات عبره من تقفي الأنماط السلوكية للأفراد وحتى ولاءاتهم السياسية.¹⁰⁷

ومن جهة أخرى، فقد واجهت حكومة شي قيوداً مالية حقيقية، على إثر تباطؤ النمو الاقتصادي بعد عام 2012. نتيجة لذلك، بلغ متوسط إيرادات الدولة نمواً أعجف قدره 5 بالمائة سنوياً بين عامي 2013 و2020، مقارنة بنحو 20 بالمائة بين عامي 2003 و2012.¹⁰⁸ وقد أدى هذا إلى تباطؤ الزيادات في الإنفاق على الأمن الداخلي. فبين عامي 2013 و2020، بلغ متوسط النمو الاسمي في الإنفاق على الأمن الداخلي 12 بالمائة سنوياً، مقارنة بمتوسط نمو اسمي مذهل بلغ 35 بالمائة سنوياً في الفترة 2003-2012.¹⁰⁹

كما استهدف شي عناصر من جهاز الأمن الداخلي لضمان ولائه السياسي. فبعد فترة مقتضبة من توليه السلطة، قام بتطهير تشو يونغ كانغ، وهو الرئيس السابق للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية (2007-2012). كما خُفضت المكانة السياسية للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية: إذ أُجيز لرئيسها بالبقاء عضواً في المكتب السياسي ولكن ليس في لجنته الدائمة. وتبين أن السلطة

الرسمية للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية قد قُوِّضت أكثر في عام 2014 حين أنشأ الحزب لجنة الأمن القومي المركزية برئاسة شي.¹¹⁰ ومنذ عام 2018، أطلق شي حملة مدتها ثلاث سنوات لتطهير جهاز الأمن الداخلي، ما أسفر عن اعتقال ومعاينة عشرات الآلاف من ضباط الشرطة، من بينهم أربعة نواب وزراء سابقين في وزارة الأمن العام، والعديد من رؤساء الشرطة على مستوى المقاطعات ورؤساء اللجان السياسية والقانونية الإقليمية والمحلية، وأعداد هائلة من رؤساء الشرطة المحلية والمدعين ومسؤولي المحاكم العليا.¹¹¹ وكما سناقش باستفاضة لاحقاً، فإن هذه التغييرات لا تقلل من أهمية الأمن الداخلي، بل إنها جهود شي لمعالجة معضلة الإكراه: فقد ملأ المناصب الشاغرة بمسؤولين ورجال شرطة مواليين له.

دولة الترصد خلال جائحة كوفيد

لقد حُشدت إمكانات دولة الترصد في الصين بالكامل خلال جائحة كوفيد-19 التي بدأت في ووهان في ديسمبر 2019. فبعد تفشي المرض مباشرة، لجأت الحكومة الصينية إلى قدراتها على الترصد لفرض ما يسمى تدابير صفر كوفيد التي ترمي إلى القضاء على الفيروس. ومع أن دولة الترصد في الصين ليست مصممة كأداة للصحة العامة، فقد أعيد توجيهها ببسر لأنها تمتلك الوسائل التكنولوجية والتنظيمية لتتبع حركة عامة الناس وأنشطتهم، وهذا مفيد في تحديد موقع المرضى وإخضاعهم للحجر الصحي.¹¹²

على الجانب التكنولوجي من دفتر الأستاذ، اعتمد الحزب اعتماداً كاد يكون حصرياً على الأدوات القائمة على الهواتف الذكية – كالتطبيقات ومراقبة الموقع عبر نظام التموضع العالمي (GPS) – لتعقب الحالة الصحية والاتصالات الاجتماعية وحركة الأفراد.¹¹³ وعلى وجه الخصوص، تعاونت الحكومة مع شركات التكنولوجيا الخاصة مثل علي بابا وتينسنت ومع شركات الاتصالات المملوكة للدولة

مثل تشاينا موبايل وتشاينا يونيكوم لتطوير وتطبيق رمز للصحة (Jiankangma) ورمز للسفر (xingchengma).

نظريًا، اعتمد رمز الصحة على مدخلات المستخدم وتحليلات البيانات الضخمة لتقييم وضع الأفراد الصحي وتوزيعهم على واحدة من ثلاث مجموعات مرمزة بالألوان: الأحمر والأصفر والأخضر. يمكن للمستخدم الذي يحمل الرمز الأخضر التحرك بحرية، والوصول إلى الأماكن العامة كالمحال التجارية والمطاعم والمدارس والمستشفيات. وأولئك الذين يحملون الرمز الأحمر أو الأصفر -يشير الأول إلى الأفراد الذين يشكلون خطرًا كبيرًا وأولئك الذين شُخصت إصابتهم بكوفيد، ويدل الثاني على خطر معتدل- سيرغمون على الالتزام بالحجر الصحي في المنزل. استند النظام على تطبيق علي بابا للهواتف الذكية الذي استُخدم في فبراير 2020 لتتبع الحالة الصحية والاتصالات الاجتماعية الوثيقة لموظفي الشركة. وسرعان ما تبنت التطبيق حكومة بلدية هانغتشو، حيث مقر شركة علي بابا. بعدها بفترة وجيزة، دخلت جميع حكومات المقاطعات في شراكة مع شركات التكنولوجيا (على رأسها علي بابا وتينسنت) لتنفيذ مخططاتها؛ ولم يكن هناك قط نظام وطني موحد. ولدت الرموز تطبيقات متصلة بوي تشات، وهو تطبيق طورته تينسنت ويستخدمه أكثر من مليار شخص في الصين، وبعلي باي، وهي محطة رقمية طورتها علي بابا وتستخدم على نطاق واسع في البلاد. إذ كان علي مستخدم يوي تشات وعلي باي إدخال معلوماتهم الشخصية (رقم الهوية الوطنية والعمر والجنس والعنوان) والمعلومات المتعلقة بالصحة (وضع التطعيم ونتائج اختبارات كوفيد). وقد تتبع تطبيقا يوي تشات وعلي باي حركة المستخدمين حتى يكون بوسعهما معرفة أكانوا على اتصال وثيق بشخص مصاب.

لم توضّح الطريقة التي يعمل بها رمز الصحة توضيحًا دقيقًا على الإطلاق. وظلت الخوارزميات التي تقوم عليها التطبيقات مبهمة، ومرة أخرى، لم تكن هناك معايير وطنية. وبناءً على التقارير الصحفية التي تفيد بأن السلطات المحلية أساءت

استخدام رمز الصحة لتقييد حركة المتظاهرين والمعارضين، يتضح أن السلطات المحلية بإمكانها استخدام الأنظمة لأغراض لا علاقة لها بتتبع الناشرين المحتملين للمرض.¹¹⁴ قبل التسرع في التخلي عن تدابير صفر كوفيد في ديسمبر 2022، قيّد رمز الصحة بشدة حياة المواطنين اليومية، من ضمنهم أولئك الذين لم يصابوا بكوفيد. وحتى أولئك الذين يحملون الرموز الخضراء بالكاد تمكنوا أن يحيوا حياة طبيعية، خشية أن يغير لقاء عرضي حالتهم إلى الأصفر أو الأحمر، بغض النظر عن وضعهم الصحي.

إلى جانب رمز الصحة، طرحت الصين أيضاً تطبيقاً لتتبع سجل سفر لدى الأفراد. وبالاستناد إلى بيانات تحديد الموقع التي تقدمها شركات الاتصالات الثلاث المملوكة للدولة، أنشأ التطبيق سجلاً بالمواقع التي سافر إليها الفرد خلال الأسبوعين الماضيين. وكان بوسع السلطات استخدام السجل للتأكد هل سافر الفرد إلى مناطق تفشي المرض أو كان على اتصال مع ركاب مصابين في وسائل النقل العام. في 11 ديسمبر 2022، في أعقاب الاحتجاجات العنيفة التي أنهت سياسة صفر كوفيد، ألغت الحكومة رمز السفر وزعمت حذف جميع البيانات ذات الصلة.

على الرغم من أن رمزي الصحة والسفر لربما أديا الغرض الرسمي المعلن عنه منهما، وهو حماية الصحة العامة، فقد مكّنا الحزب أيضاً من تحقيق تقدم كبير في استخدام تكنولوجيا الترصد على نطاق يشمل جميع السكان. فلأول مرة في تاريخ الصين، كانت الدولة قادرة على استخدام التقنيات المتقدمة لتحديد الحالة الصحية للمواطنين وسجل سفرهم وتقييد حريتهم في الحركة وفقاً لذلك. وقد تكون أكوام البيانات عن صحة الأفراد وحركة تنقلهم التي جُمعت خلال الجائحة مصدراً قيماً أيضاً لتعزيز قدرات الدولة على الترصد في المستقبل.

في الواقع، كان رمز الصحة كأداة مزدوجة الاستخدام مؤثراً إلى درجة دفعت الحكومة الصينية إلى الإعلان، في نوفمبر 2022، عن خطة لبناء منصة صحية وطنية موحدة في غضون ثلاث سنوات تضم السجلات الصحية الرقمية لجميع

المواطنين.¹¹⁵ وحال الانتهاء من هذه المنصة، فإنها من الممكن أن تولد مؤشرات تعريف محددة، كالرموز الصحية الملونة المعروفة الآن لدى المواطنين الصينيين، من شأنها أن تعزز قدرة الدولة أكثر على مراقبة المواطنين والسيطرة عليهم.

ومع ذلك، من الخطأ التعامل مع تدابير صفر كوفيد على أنها جهود تكنولوجية بحتة. فقد استخدمت الدولة أيضًا إدارة الشبكة، وهي أداة غزيرة العمالة، لفرض سياسة صفر كوفيد بفعالية فائقة. طُرحت إدارة الشبكة، التي يرجع أصلها المؤسسي إلى الباجيا، في بكين عام 2003 لمكافحة الجريمة وتحسين عمليات المرافق الحضرية، ولكنها تطورت تدريجيًا لتصبح أداة نافذة لترصد الدولة.¹¹⁶ يقسم هذا النظام المجتمعات إلى عدة شبكات، وتضم كل منها عادة 300 أسرة تقريبًا. يعيّن لكل شبكة مشرف، وهو موظف بدوام جزئي أو بدوام كامل في لجنة الحي أو القرية المحلية، للمساعدة في إنفاذ القانون وتقديم تقارير فورية عن مشاكل البنية التحتية والحوادث الثانوية، كالمخالفات المرورية. وقد قامت السلطات في المجتمعات الأثرى بتجهيز شبكاتها بتقنيات متقدمة، مثل التطبيقات المتخصصة والمعلومات الرقمية المتعلقة بالمرافق العامة. وحتى قبل الجائحة، استُخدمت إدارة الشبكة لترصد الأفراد المستهدفين.

وقد أتاحت الجائحة الفرصة الأولى لاستخدام إدارة الشبكة لفرض سياسة الحكومة المركزية في كل أنحاء البلاد، إذ كَمَل النظام رمزي الصحة والسفر للحفاظ على تدابير صفر كوفيد. في اجتماع للجنة الدائمة للمكتب السياسي خلال بداية انتشار الوباء في أوائل فبراير 2020، أمر شي الحزب «بتعزيز إدارة الشبكة في المجتمعات» لاحتواء التفشي في خوبي.¹¹⁷ وكان هذا منطقيًا لأن حملات التطعيم والاختبارات الشاملة والتطهير والتحقق من رمز الصحة وفرض الحجر الصحي في المنزل وإغلاق المرافق على نطاق أوسع (كالفنادق والمباني السكنية) كلها تتطلب جهودًا مكثفة العمالة على مستوى المجتمع. وقد وفر نظام إدارة الشبكة الحالي بنيةً لتسخير هذه الجهود.

في أعقاب تعليمات شي، اعتمدت الحكومات المحلية في خوبي وخارجها على إدارة الشبكة للإبلاغ عن الإصابات والمسافرين القادمين من المناطق الموبوءة، وتوفير الخدمات الأساسية (كتوصيل البقالة إلى الأسر الخاضعة للإغلاق الشامل مثلاً)، وتعيين موظفين لنقاط العبور إلى المجمعات السكنية، ونقل الإعلانات الرسمية. بعث المشرفون الرسائل للمقيمين في شبكاتهم عبر وي تشات، وأجروا عمليات التطهير، وتفقدوا الرموز الصحية، وساعدوا في اختبار كوفيد الشامل والتشجيع على التطعيم.¹¹⁸

إن المسؤوليات واسعة النطاق التي حملت أعباءها إدارة الشبكة أثناء الجائحة وضعت قدرات النظام التشغيلية على المحك. ونتيجة لذلك، يُحتمل أن تكون آلية الضبط الاجتماعي هذه قد تحسنت تحسناً كبيراً. وفي الحد الأدنى، لعل المشرفين على الشبكة، الذين حوّلوا بفرض تدابير الصحة العامة، قد اكتسبوا مهارات جديدة وقدراً غير مسبوق من المعلومات عن عامة الناس. ولربما ألمت السلطات آنذاك أيضاً بمعرفة قيمة فيما يتعلق بعمل النظام تحت وطأة الظروف العصيبة وعلى فترة ممتدة من الزمن.

خلال الفترة الماوية، وضع النظام الأسس المؤسسية والتنظيمية لدولة الترصد، ألا وهي: بيروقراطية أمن عام مركزية، وشبكة من الجواسيس، ومنظمات أمنية تطوعية، وبرامج ترصد جماهيرية، ونظام تسجيل الأسر. فكان بذلك إطار الترصد الموزع في مكانه الملائم خلال أول عقدين ونصف بعد الثورة. ودولة الترصد في الفترة ما بعد الماوية، وهي ما يركز عليه باقي هذا الكتاب، تركزت على هذا الأساس. ولتعويض افتقاره إلى الموارد المادية، رفع النظام الماوي وحشيته وقدراته التنظيمية إلى أعلى حد. واستغل الحزبُ الدعم الشعبي والتمسك الأيديولوجي لأعضائه للحفاظ على جهاز ترصد واسع ومكثف العمالة بتكلفة مالية زهيدة. كما اعتمد «الخط الجماهيري» —أي تعبئة عامة الشعب لأداء مهام أمنية روتينية

منخفضة المستوى- وعُزِّز على نطاق واسع. وقد نالت هذه المقاربة إلى الترصّد قبول شي جين بينغ، وما تزال أداة حاسمة للقمع الوقائي في الوقت الراهن.¹¹⁹

غير أن دولة الترصّد التي طُوِّرت خلال الفترة الماوية تنهشها نقاط ضعف خطيرة. فنقص الموارد، فضلاً عن عدم قدرة النظام على تطوير مؤسسات أكثر تقدماً للقيادة والتنسيق أو الحصول على التقنيات المتقدمة، أدت إلى تقييد امتدادها. وفي نهاية المطاف، تبين أن الحكومة الماوية هي ألدّ عدو لنفسها. فتطرفها الأيديولوجي، الذي أوحى بالقفزة العظيمة إلى الأمام والثورة الثقافية، عطلّ دولة الترصّد وقوّضها بشدة، وهي التي كان من المفترض أن تحمي تلك الحكومة ذاتها.

وقصة دولة الترصّد في الصين في حقبة ما بعد تيانانمن لم تكن أكثر اختلافاً. فبالاعتماد على الأسس المؤسسية للنظام الشمولي الماوي، نهض الحزب بدولة الترصّد بشكل ملحوظ من خلال الاستثمار وإضفاء الطابع المؤسسي. وقد مكّن الاستقرار السياسي النسبي، وقرار النظام بإعطاء الأولوية للأمن والاستقرار الاجتماعي، دولة الترصّد من اكتساب قدرات تشغيلية جديدة وتقدم تكتيكي. وقد أضفى تبني تقنيات الترصّد المتقدمة خلال أواخر التسعينيات وبعدها بعداً جديداً للترصّد الموزع، الأمر الذي مكن الحزب من أداء مهام معينة أداءً أكثر فعالية، كمراقبة الاتصالات الرقمية وتحركات الأفراد المستهدفين مثلاً. إن ما يجعل دولة الترصّد الصينية المعاصرة مهولة بشكل استثنائي هو مواردها البشرية وبنيتها الهرمية اللينينية، مقرونة بالتمويل السخي والتقنيات المتقدمة.

الفصل الثاني

القيادة والسيطرة والتنسيق

تواجه جميع الديكتاتوريات تحديين رئيسيين في مواصلة ترصّد الدولة الفعال. يكمن التحدي السياسي في معالجة معضلة الإكراه: وهو الحفاظ على ولاء الموظفين

المسؤولين عن الجهاز القمعي، وخصوصًا الشرطة السرية. فالأفراد الطامحون الخونة الذين يشغلون هذه المناصب المحورية في حوزتهم الوسائل اللازمة للتجسس على أسيادهم والتواطؤ مع خصوم أسيادهم.¹ أما الثاني فهو تحدّي تشغيلي: وهو ضمان أن أجندة النظام الأمنية تنفّذ بحذافيرها. تحدد تدابير الديكتاتوريات المؤسسية وإمكاناتها التنظيمية قدرتها على اجتياز هذين التحديين.

على أمل حل معضلة الإكراه، يعوّل الحكام في الديكتاتوريات الفردية عادة على الموالين المؤتمنين في إدارة شرطتها السرية. فمثلاً، كان الرئيس قديم العهد للسافاك في إيران، نعمت الله نصيري، صديقاً مقرباً للشاه. وبالنسبة لصادق حسين فقد عيّن أحد أبناء عمومة والديه لإدارة جهاز المخابرات، وعلى غرار صادق ذاته، كان العديد من المسؤولين في الديكتاتوريات يتحدرون من منطقة تكريت.² بينما في المجالس العسكرية، فعادة ما يعين الجنرالات المسؤولون واحداً من أتباعهم لترأس الشرطة السرية، كما كان الحال في تشيلي.³ وأخيراً، تضع أنظمة الحزب الواحد عادة الشرطة السرية في حقيبة أحد كبار المسؤولين في الحزب. ففي الاتحاد السوفييتي السابق والدول التابعة له، كان أحد أعضاء المكتب السياسي يشغل في العادة منصب رئيس الشرطة السرية. وفي حالة ألمانيا الشرقية، أسس الحزب الحاكم منظمة حزبية متخصصة، هي إدارة اللجنة المركزية للمسائل الأمنية، للإشراف على عمل الشتازي.⁴

إن التحدي المتمثل في ضمان تنفيذ فعال للسياسات وتنسيق تشغيلي بين عناصر جهاز الإكراه لهو كما يزعم أهول حتى من معضلة الإكراه. فغالباً ما تحيد الأجندات والمصالح البيروقراطية لجهاز الإكراه عن تلك الخاصة بالحكام.⁵ وقد لا يتعامل جهاز الإكراه مع مهام الحاكم ذات الأولوية القصوى على جناح السرعة. وربما يعرقل التنافس بين البيروقراطيات تبادل المعلومات والتعاون. ومن المحتمل أن تجد السلطات المحلية والبيروقراطيات الوطنية صعوبة في العمل معاً لأنها تندرج تحت تسلسلات قيادية مختلفة.⁶

وقد طورت بعض الديكتاتوريات آليات مؤسسية، كالمؤتمرات المنتظمة أو المنظمات المتخصصة، للإشراف على تنفيذ أجندة الحاكم الأمنية وتنسيق الأنشطة بين وكالات جهاز الإكراه. من الجلي أن السياسة هي أحد التفسيرات. فتحقيق مستوى ملائم من التنسيق، يتطلب، على الأقل، منظمة نافذة سياسياً تجسد سلطة النظام. ومن المحتمل أن يثير هذا الكيان المشرف استياء بقية الأجهزة الأمنية، لا وبل مقاومتها، ففقداء أقسامها يحرسون قوتهم واستقلاليتهم حراسة شرسة. وثمة تفسير عملي آخر هو التكلفة. فالى جانب تمكينها سياسياً، يتحتم على البيروقراطية المتخصصة أن تعمل على كل مستوى من مستويات الدولة من أجل تقديم تنسيق ناجح. لذا، فإنها تحتاج إلى أعداد كبيرة من الأفراد والمرافق – وهي نفقة لا تطيقها إلا الديكتاتوريات ذات الموارد المالية الوفيرة. وحتى قسم المسائل الأمنية التابع للجنة المركزية في ألمانيا الشرقية لم يكن لديه فروع محلية.

كافحت الصين كذلك في التنفيذ والتنسيق في الحقبة الماوية. فعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي الصيني كان قادراً على إنشاء الإطار المؤسسي الأساسي للترصد الموزع، ثنت ندرة الموارد الحزب عن بناء جهاز إكراه رسمي هائل واستبقائه، ناهينا عن بيروقراطية قائمة بذاتها ومكلفة لتنسيق القمع. وباستثناء المؤتمرات الوطنية حول الأمن العام، لم يعتمد النظام الماوي آليات مؤسسية لتنسيق القمع والترصد.

لم يحسن الحزب قدرته على التنسيق بدرجة كبيرة في ثمانينيات القرن العشرين. فقد كان لدى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية (CPLC) المشكلة حديثاً وفروعها المحلية عدد قليل من الموظفين وتفويضات محدودة. ولم يفلح الحزب إلا في حقبة ما بعد عام 1989، وإن كان تدريجياً، في ضمان كل من الولاء السياسي والفعالية العملية لدولة الترصد. وكانت أهم ابتكاراته المؤسسية خلال هذه الفترة تعزيز لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية وإنشاء لجان سياسية قانونية محلية مزودة بكادر كامل من الموظفين. وفيما بينها، قامت لجنة

الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان المحلية بالإشراف على أنشطة جهاز الإكراه وأجزاء أخرى من دولة الحزب وتنسيقها.

سأستهل هذا الفصل بدراسة مجموعة متنوعة من الآليات التي تستخدمها دولة الحزب الصينية في الوقت الراهن لتنسيق العمليات القسرية. إنها لتشكل مجموعة مذهلة بحق. ثم سأنتقل إلى المؤسسة الرئيسية، تلك التي تشرف على المؤسسات الأخرى وتنظمها: وهي لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية.

اللجان والمجموعات الصغيرة القيادية والمؤتمرات

مثلما في الدول الحزبية اللينينية الأخرى، فإن صنع سياسة الأمن الداخلي في الصين تتمركز في القمة. إذ تمنح اللجنة الدائمة للمكتب السياسي (PSC) -التي تضم حاليًا كبار قادة الحزب الشيوعي الصيني السبعة، ويشغل شي جين بينغ المقعد الأول- موافقة مبدئية على مبادرات الأمن الداخلي الرئيسية ثم تكلف بيروقراطيات الحزب والدولة بتنفيذها. قد يقترح أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي عينهم مبادرات السياسة أو قد تقترحها البيروقراطيات الوظيفية، كوزارة الأمن العام مثلاً، أو لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية.

يؤدي الحزب نفسه وظيفة تنسيقية مهمة عبر مجموعة متنوعة من المؤتمرات والاجتماعات واللجان والمجموعات الصغيرة. فعلى المستوى الوطني، هناك اللجان المركزية والمجموعات الصغيرة القيادية (LSGs) التي تتألف من رؤساء الإدارات المختلفة للحزب الشيوعي الصيني، ووزارات مجلس الدولة، وكيانات أخرى مثل القضاء والجيش. يجتمع أعضاء اللجان المركزية والمجموعات الصغيرة القيادية بشكل غير منتظم ولعلمهم يؤدون دورًا شكليًا إلى حد كبير في صنع السياسات وتنسيقها. تنجز المهام الروتينية -والأكثر موضوعية- للجان المركزية والمجموعات الصغيرة القيادية من خلال مكاتب مكتملة الكادر، يرأسها عادة نائب

وزير في وزارة ذات كفاءة خاصة في مجال السياسات ذات الصلة. ولتفادي تكرار الجهود والموارد، يؤثر الحزب إنشاء لجان ضمن البيروقراطية القائمة، وهي ممارسة تُعرف باسم «مسميان تنظيميان بنفس الموظفين».

اللجان المركزية

تقترح اللجان المركزية السياسات وتشرف على تنفيذها وتنسقه. يضم أعضاؤها رؤساء إدارات الحزب الرئيسية والوزارات الحكومية الذين يضطلعون بمسؤوليات في مجال السياسات ذات الصلة أو يتمتعون بخبرة فيها. وقد تعاضم عدد هذه اللجان مذ تولى شي جين بينغ رئاسة الحزب في أواخر عام 2012. وأبرز اللجان المركزية التي أنشئت في عهد شي هي لجنة الأمن القومي، ولجنة الأمن الإلكتروني والمعلوماتية، ولجنة الشؤون الخارجية، واللجنة المركزية للتنمية العسكرية والمدنية المتكاملة.⁷ تجتمع هذه اللجان بشكل غير دوري؛ وينجز مكتب خاص تابع لكل منها عملياتها اليومية. ولهذه المكاتب قيادتها الخاصة رفيعة المستوى. وفي تأكيد على المكانة التي تتفرد بها لجنة الأمن القومي، فإن مدير مكتبها هو رئيس موظفي شي.

في السنوات الأخيرة، باتت سياسة الأمن الداخلي من اختصاص لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، على الرغم من مشاركة متخصصة من لجنة الأمن الإلكتروني والمعلوماتية. بين عامي 1991 و2018، عملت لجنة مركزية أخرى منوطة بسياسة الأمن الداخلي، هي اللجنة المركزية للإدارة الشاملة للنظام الاجتماعي والعام (Zhongyang shehui zhi'an zonghe zhili) (weiyuanhui)، أو SPOCMC، داخل لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية على نموذج «مسميان تنظيميان بالموظفين أنفسهم». وعادةً ما شغل رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية منصب رئيس اللجنة المركزية للإدارة الشاملة للنظام الاجتماعي والعام بشكل متزامن.⁸ إذ لم تُنشأ بيروقراطية جديدة،

وكانت اللجنة المركزية للإدارة الشاملة للنظام الاجتماعي والعام ولجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ذات المنظمة جوهرياً. وعلى المستوى دون الوطني، تبنت المقاطعات والمدن والمحافظات نفس النموذج. اسمياً، كان لكل منها لجانها الخاصة للإدارة الشاملة، لكن هذه اللجان كانت جميعها داخل اللجان السياسية القانونية، وكانت تشارك ذات الموظفين.

وعليه، إذا كانت اللجنة المركزية للإدارة الشاملة للنظام الاجتماعي والعام ممثلة اسمياً للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في التسلسل الهرمي للدولة، فإن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية التابعة للحزب قد ظلت في قلب الحدث. وقد أشرفت فيما بينها، وما تزال تشرف الآن، على تنفيذ سياسة الأمن الداخلي. ذلك أنها تنسق عمليات دولة الترصد. لا سيما أنه بخلاف اللجان المركزية الأخرى التي تعتمد على مكاتب ملحقة، فإن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية هي في حد ذاتها لجنة بكادر كامل من الموظفين. وهي بذلك تشابه إدارات الحزب الشيوعي الصيني ذات المستوى الأعلى.

المجموعات الصغيرة القيادية

تعد المجموعات الصغيرة القيادية أقل اتساقاً بال رسمية من اللجان المركزية وأدنى مكانة منها. فكونها منظمة لصياغة السياسة الوطنية وضمان تنفيذها، يمكن اعتبار المجموعات الصغيرة القيادية فرق عمل رفيعة المستوى.⁹ وأعضاء هذه المجموعات، كأعضاء اللجان، هم رؤساء إدارات الحزب الرئيسية والوزارات الحكومية. تجتمع المجموعات الصغيرة القيادية على فترات غير منتظمة، وينفذ مهامها الروتينية موظفون بدوام كامل يعملون داخل الوزارات أو الإدارات ذات الاختصاص بمجال سياسة معين. بوسع المجموعات الصغيرة القيادية أن تحظى بمجالات خبرة عديدة، من ضمنها الأمن. وحتى إلغائها في مارس 2018، قامت

المجموعة الصغيرة القيادية المركزية المعنية بالحماية من مشكلة الطوائف الخبيثة ومعالجتها والمجموعة الصغيرة القيادية لحفظ الاستقرار المركزي، بوضع سياسات تتعلق بقمع الجماعات الروحية المحظورة والاضطرابات الاجتماعية، وعملت هذه المجموعات على ضمان تنفيذ السياسة في كل أنحاء البلاد.¹⁰

أنشئت المجموعة الصغيرة القيادية للطوائف الخبيثة في 10 يونيو 1999 باسم مختلف. وأُنيطت مسؤولياتها التشغيلية بمكتب خاص ذكرناه تَوًّا - يسمى مكتب 610، الذي يقع ضمن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ويديره نائب وزير الأمن العام.¹¹ وعلى المستوى دون الوطني، كان مكتب 610 يقع داخل اللجان السياسية والقانونية المحلية. وقبل إلغائه في عام 2018، حين وُزعت مسؤولياته على لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ووزارة الأمن العام، أدى مكتب 610 دورًا مفصليًا في حملة الحزب ضد منظمة فالون غونغ وغيرها من الجماعات الروحية التي اعتبرتها دولة الحزب غير مرغوب فيها.¹²

وقد تجلت أهمية المجموعة الصغيرة القيادية لحفظ الاستقرار المركزي، التي تأسست في عام 2000، في قيادتها: إذ تزعمها رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. ويقع مكتبها، الذي يديره نائب الوزير التنفيذي للأمن العام، داخل وزارة الأمن العام.¹³ تُكشف بعض التفاصيل التشغيلية عن هذا المكتب في وسائل الإعلام الرسمية، باستثناء حفنة من المعلومات حول أبحاثه في أسباب عدم الاستقرار الاجتماعي. فمثلًا، تشير التقارير العامة إلى أن المكتب أرسل في عام 2014 وفدًا إلى أحد مصانع الفولاذ المملوكة للدولة في شانغونغ لدراسة كيف يمكن أن يؤثر تقليص «القدرة الإنتاجية الفائضة» -أي إغلاق المصانع- في الاستقرار الاجتماعي. ونحن على علم أيضًا أن نائب مدير المكتب ترأس وفدين، في العامين 2009 و2015، لإجراء بحث في جيانغشي وسانغونغ.¹⁴ واستنادًا إلى ما يُعرف عن الدور النموذجي للمجموعات الصغيرة القيادية في وضع السياسات والتنسيق،

فمن المحتمل أن تكون المجموعة الصغيرة القيادية لحفظ الاستقرار المركزي قد طورت مقترحات الترصد المحلي لتتظر فيها اللجنة الدائمة للمكتب السياسي.

مجموعات التنسيق الصغيرة

ثمة شكل مؤسسي آخر تقوم عليه الدولة الأمنية في الصين هو مجموعة التنسيق الصغيرة. وكما يوحي الاسم، فإن هذه المجموعات لا تتخرط في صنع السياسات؛ بل تنسق تنفيذ السياسات التي تضعها هيئات مثل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي. توجد ثلاث مجموعات تنسيق صغيرة تشارك في الأمن الداخلي، إحداها تُعنى بالأمن الداخلي عمومًا، وواحدة تركز على التبت وأخرى على شينجيانغ.

يرأس مجموعتي التنسيق الصغيرتين من أجل التبت وشينجيانغ عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي المسؤول عن شؤون الأقليات الإثنية. ومجددًا، تشير الحقيقة بأن عضوًا من اللجنة الدائمة للمكتب السياسي — وهو أحد الشخصيات السبع الكبار في القيادة الصينية — يمسك بزمام الأمور إلى الأهمية التي تتألفها المجموعة. تحظى كل مجموعة من مجموعتي التنسيق الصغيرتين بمكتب مجهز بكادر كامل. يقول أحد التقارير إن مكتب مجموعة تنسيق العمل الصغيرة في شينجيانغ قد أنشئ في البداية داخل لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في عام 2000، غير أنه نُقل إلى لجنة الدولة للشؤون الإثنية في عام 2013. ويكشف تقرير أحدث أنه في عام 2019 شغل منصب مدير المكتب نائب مدير إدارة الجبهة المتحدة في الحزب الشيوعي الصيني، الذي تتمثل مهمته في التماس الحلفاء والدعم من النخب والمجموعات الاجتماعية التي يرتئي الحزب بأنها ذات أهمية استراتيجية، كالشخصيات الدينية البارزة، والصينيين المغتربين، وزعماء الأقليات الإثنية.¹⁵ تركز مجموعة شينجيانغ تركيزًا حصريًا على تلك المقاطعة وسكانها من الأويغور، بينما تُعنى مجموعة التبت بمقاطعة التبت وأربع مقاطعات أخرى تضم أعدادًا كبيرة من التبتيين، هي: سيتشوان وتشينغهاي وقانسو ويونان، ويقودها عضو اللجنة

الدائمة للمكتب السياسي ذاته الذي يرأس مجموعة شينجيانغ. وفي حين أن نائب رئيس مجموعة التنسيق الصغيرة لشينجيانغ هو رئيس الحزب في المنطقة، فإن نائب رئيس مجموعة التنسيق الصغيرة للتبت هو مدير إدارة الجبهة المتحدة. ليس في متناولنا أي معلومات عن البيروقراطية التي ترتبط بها مجموعة التبت، غير أن مقرها المؤسسي المحتمل هو لجنة الدولة للشؤون الإثنية كذلك.¹⁶

تسمى مجموعة تنسيق الأمن الداخلي العامة لمجموعة الصغيرة لتنسيق إنشاء الصين الآمنة. وهي بجلاء الخليفة للجنة، هي اللجنة المركزية للإدارة الشاملة للنظام الاجتماعي والعام. يقود مجموعة الصين الآمنة، التي تأسست في عام 2020، رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية؛ وقد حضر أعضاء آخرون في لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية الاجتماع الأول لمجموعة الصين الآمنة، ما يشير إلى أنهم أعضاء كذلك في المجموعة. وعلى الرغم من أن دورها من الناحية الفنية يتمثل في تنسيق تنفيذ سياسة الأمن الداخلي في كل فروع الإدارات، من المرجح جدًا أن تكون مجموعة الصين الآمنة مشاركة في وضع مقترحات السياسة أيضًا. ففي نهاية الأمر، يضم قادتها أعضاء لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية: وهم سياسيون مرموقون على مستوى البلاد.¹⁷ لمجموعة الصين الآمنة أربعة فرق متخصصة: فريق القانون والنظام العام في المجتمع (*Shehui zhi'an ju*) برئاسة نائب وزير الأمن العام؛ وفريق إدارة المناطق الحضرية برئاسة نائب الأمين العام للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية؛ وفريق الأمن السياسي برئاسة نائب آخر للأمين العام للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية.¹⁸ ومن المحتمل أن تكون لهذه المجموعة الأخيرة مهمة أساسية تتمثل في تنسيق الترصد والقمع السياسي.

المؤتمرات والاجتماعات

في مؤتمرات واجتماعات العمل المنتظمة، يجتمع المسؤولون من الإدارات الحكومية المركزية ودون الوطنية لتعبئة جهاز الإكراه. تكمن إحدى الوظائف المهمة لمثل هذه المؤتمرات في نقل الأجندة الأمنية للقيادة العليا إلى المستويين الإقليمي والمحلي. يعد المؤتمر الوطني للأمن العام من أهم هذه التجمعات وأعرقها. ومن بين واحد وعشرين مؤتمرًا انعقد منذ عام 1949، عُقد خمسة منها فقط في حقبة ما بعد ماو، ربما لأن مؤتمرات العمل السنوية للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية قد حلت محل المؤتمر الوطني للأمن العام إلى حد كبير. وحتى لحظة خط هذه السطور، كان آخر مؤتمر من هذا النوع قد عُقد في مايو 2019. وعادة ما يسبق المؤتمر إصدار وثيقة للحزب الشيوعي الصيني تحدد أجندة أمنية داخلية جديدة متوسطة الأمد. في 18 نوفمبر 2003 مثلاً، أصدر الحزب الشيوعي الصيني «قراره بشأن مواصلة تعزيز عمل الأمن العام وتحسينه»، قبيل انعقاد المؤتمر الوطني العشرين للأمن العام.¹⁹ وحضور كبار قادة دولة الحزب لهذه المؤتمرات دلالة على مكانتها وأهميتها. في حقبة ما بعد تيانانمن، التقى كبار القادة جميعهم (باستثناء هو جينتاو في عام 2003) مندوبي المؤتمر شخصيًا.²⁰

إذا كان المؤتمر الوطني للأمن العام مصممًا لتعبئة جهاز الإكراه (وزارة الأمن العام بشكل رئيسي) لتنفيذ أجندة الأمن الداخلي متوسطة الأمد التي يضعها النظام، فإن أولويات الأمن الداخلي السنوية تُنقل إلى دولة الحزب عبر مؤتمر العمل السياسي والقانوني (*Zhengfa gongzuo huiyi*) التابع للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. على المستوى الوطني، يُعقد هذا المؤتمر في نهاية كل عام أو بدايته. وسرعان ما تُعقد بعدها مؤتمرات على مستوى المقاطعات، تليها مؤتمرات على مستوى البلديات والمحافظات.

بشكل منفصل، تعقد وزارة الأمن العام اجتماعاتها لتنفيذ الأجندة التي وضعت في مؤتمرات العمل السياسي والقانوني السنوية. على المستوى الوطني، يسمى مؤتمر وزارة الأمن العام السنوي، الذي يُقام في بداية العام بعد اختتام مؤتمر عمل

لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، مؤتمر رؤساء الشرطة الوطنية (Quanguo gong'an juzhang hui). وعلى المستوى دون الوطني، تُعقد مؤتمرات العمل السياسي والقانوني الإقليمية بعد فترة وجيزة من المؤتمرات الوطنية، وتُعقد مؤتمرات البلديات بعد مؤتمرات المقاطعات.

إن هذه الآلية من أعلى إلى أسفل للتعبئة البيروقراطية وتنفيذ السياسات هي سمة كلاسيكية لدولة الحزب اللينينية. وحتى التسلسل الهرمي المحكم لا يمكنه أن يضمن أن تترجم الحكومات المحلية والأجهزة الأمنية مراسيم قيادة الحزب العليا بأمانة إلى أفعال، أو أن تفعل ذلك بكفاءة. ولا تحظى المجموعات الصغيرة القيادية والمكاتب المتخصصة بما يقابلها محلياً، في حين أن مؤتمرات العمل التي تستغرق بضعة أيام وحسب لا تتعدى إنجازاتها تبادل المعلومات والتعبئة البيروقراطية قصيرة الأمد.

لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية

من المؤكد غالباً أن الحزب قد عثر على سبله لمواجهة تحديات تنسيق جهاز الإكراه والحفاظ على ولائه السياسي— من خلال التجربة والخطأ. وكما رأينا، فإن المجموعة الصغيرة القيادية للحزب في أواخر الخمسينيات المعنية بالعمل السياسي والقانوني قد أدت مجرد دور ثانوي. وفي الثمانينيات، رفع الحزب مكانة المجموعة إلى لجنة، منشأً لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. غير أن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية اتسمت في البداية بحضور تنظيمي ضعيف على المستوى المحلي.²¹ وفيما يتعلق بصياغة سياسة الأمن الداخلي وتنفيذها، لم تكن بالنشاط الذي أصبحت عليه بعد عام 1989.

تمخضت استثمارات ما بعد تيانانمن عن التنمية المؤسسية المكتملة للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية وأجهزتها المحلية. فخلال هذه الفترة، عمل

الحزب تدريجيًا على بناء مؤسسة متكاملة شاقوليًا تحظى بسلطة رقابية موسعة على جهاز الإكراه وبموارد تنظيمية كافية لتنفيذ سياسة الأمن الداخلي. وكون لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية بيروقراطية تابعة للحزب الشيوعي الصيني مكتملة الكادر وحاضرة على جميع مستويات دولة الحزب، فقد وُضعت على قدم المساواة مع البيروقراطيات الأربع الرئيسية الأخرى للحزب الشيوعي الصيني التي تمتلك إدارتها المقابلة على كل مستوى من دولة الحزب: إدارة التنظيم (المسؤولة عن فحص الملايين من المسؤولين)، وإدارة الدعاية (التي تروج للأيديولوجية الرسمية وتتحكم بوسائل الإعلام)، واللجنة المركزية لفحص الانضباط (أعلى هيئة لمكافحة الفساد في الصين)، وإدارة عمل الجبهة المتحدة (التي تدير العلاقات مع الأفراد والمنظمات غير الحزبية داخل البلاد وخارجها). وبما أن هذه الإدارات ركائز مؤسسية لحكم الحزب الواحد، فإن إنشاء بيروقراطية حزبية مركزة على الأمن تحاكي هيكلها التنظيمي الهرمي على مستوى البلاد يشير إلى الأولوية التي يوليها الحزب لأمن النظام. علاوة على ذلك، إن قرار اتباع نموذج الركائز الأربع يقيم الدليل على إيمان الحزب بالنظام اللينيني. فالهياكل التنظيمية القائمة لتعبئة الموارد وتنفيذ السياسات كانت ناجعة، ولهذا طبقها الحزب الشيوعي الصيني على الجهاز القومي الذي صممه لحماية نفسه.²²

غدت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية آنذاك المشرف الأعلى على الأمن الداخلي، وفق النموذج الهرمي اللينيني. وبمساعدة البيروقراطيات والمجموعات الاستشارية التابعة لها، التي ناقشتها آنفًا، تكون لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية منوطة بترجمة أوامر الحزب بشأن الأمن الداخلي إلى تدابير سياسية محددة، وتنسيق الإجراءات بين الأجهزة الأمنية، والإشراف على عمل المحاكم والنيابات، ومراقبة تنفيذ المهام فائقة الأولوية كمبادرات القانون والنظام، وحملات قمع المعارضة، وبناء أنظمة ترصد عالية التقنية. بناءً على كشف موجز في وثائق وزارة الأمن العام الرسمية، نحن نعرف أن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية تتبع مباشرة للجنة الدائمة للمكتب السياسي، تقنيًا من خلال أمانة

اللجنة المركزية، التي يترأسها رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. تتلقى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية تعليمات سياستها من اللجنة الدائمة للمكتب السياسي وتقدم تقارير الأمن الداخلي إلى تلك الهيئة ذاتها.²³

في الوقت الراهن يرأس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية عضو المكتب السياسي المسؤول عن الأمن الداخلي. (يمثل هذا فعليًا خفضًا للرتبة: ففي العقد الذي سبق صعود شي للسلطة، كان رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية أحد أعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، الذي يتخذ القرارات اليومية للمكتب السياسي المكون من خمسة وعشرين عضوًا). وعادة ما يكون نائبه التنفيذي وزير الأمن العام، ما يدل على الأهمية البالغة لوزارة الأمن العام في الأمن الداخلي. لكن الشخص الذي يحظى بسلطة جوهرية على عمليات لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية هو أمينها العام، الذي يقابل رئيس أركان الوزير الغربي. يضم الأعضاء الآخرون في لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية رؤساء المحكمة الشعبية العليا والنيابة الشعبية العليا، ووزير العدل، وقائد الشرطة المسلحة الشعبية. كما أن كبار مسؤولي الأمن الوطني والمخابرات أعضاء فيها، من ضمنهم رؤساء اللجنة السياسية القانونية لجيش التحرير الشعبي (PLA) ورؤساء وزارة أمن الدولة، وهي وكالة شرطة سرية تجمع بين عناصر من الاستخبارات المحلية والأجنبية والاستخبارات المضادة.

ولمنع جهاز الإكراه من الاستحواذ على قدر كبير من القوة، يفرض الحزب حدودًا على فترة ولاية رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. فعادةً ما يخدم القادة ولاية واحدة مدتها خمس سنوات، على الرغم من أن لو غان خدم ولايتين، من عام 1997 إلى عام 2007. وعلى المستويات دون الوطنية، يخدم معظم رؤساء اللجان السياسية والقانونية ولاية واحدة مدتها خمس سنوات، وغالبًا ما يتناوب أمناء اللجان الإقليمية لمنعهم من تأسيس الإقطاعيات.

تطور لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية منذ عام 1989

يضم القطاع السياسي القانوني عددًا من البيروقراطيات. فبالإضافة إلى المحاكم والنيابة، يشمل هذا القطاع وزارة الأمن العام ومكاتب الأمن العام المحلية (PSBs)، ووزارة أمن الدولة وأجهزتها المحلية، والشرطة المسلحة الشعبية، ووزارة العدل (التي تشرف أيضًا على السجون) وأجهزتها المحلية، وأكاديميات الشرطة. منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، يحكم الحزب الشيوعي الصيني قبضته على القطاع السياسي القانوني من خلال اللجان المتخصصة وأشكالها المتنوعة، كالمجموعة الصغيرة المركزية للشؤون السياسية والقانونية التي مرت معنا آنفًا. بعد تشكيل تلك المجموعة المركزية في عام 1958، قامت جميع لجان الحزب الشيوعي الصيني على مستوى المقاطعات والبلديات/الولايات والمحافظات بإنشاء مجموعات صغيرة للشؤون السياسية والقانونية وتمكينها من تنسيق عمل وكالات إنفاذ القانون.²⁴

إلا أن هذه المجموعات انحصرت مشاركتها في القضايا الجنائية والنزاعات القانونية. ولم تحظ بأي دور في صياغة الضبط الاجتماعي وتدابير الترخيص أو تنفيذها أو تنسيقها. على المستويات المحلية، لم تمتلك المجموعات الصغيرة السياسية القانونية مكاتب مكتملة الكادر. ولما اجتاحت فوضى الثورة الثقافية البلاد، كفت المجموعات الصغيرة للشؤون السياسية والقانونية عن العمل. بعد فترة وجيزة من اندلاع الثورة الثقافية، أعاد الحزب الشيوعي الصيني تأسيس المجموعة الصغيرة المركزية للشؤون السياسية والقانونية ومنحها تفويضًا محدودًا لإجراء الأبحاث حول قضايا السياسة الرئيسية ومساعدة عمل المحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا، ووزارة الأمن العام.²⁵

في عام 1980، حين رُقِّيت المجموعة الصغيرة المركزية للشؤون السياسية والقانونية، وحُوِّلت إلى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، باتت اللجان السياسية والقانونية المركزية ودون الوطنية معًا إدارة وظيفية للحزب. انطوت

مسؤولياتها على «صون التواصل وتوجيه مختلف الإدارات في القطاع السياسي والقانوني؛ ومساعدة لجان الحزب والإدارات البيروقراطية في تقييم الكوادر وإدارتها؛ وتنظيم البحوث حول السياسة والقانون والنظرية وإجرائها؛ وتنسيق الاجتماعات المشتركة لمعالجة القضايا الكبرى والمستعصية؛ وتنظيم تنفيذ الإدارة الاجتماعية الشاملة وتعزيزها».²⁶ وعلى الرغم من تفويضها الموسع، لم تشارك لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ووحداتها دون الوطنية مشاركة مباشرة في العمليات أو القرارات المعتادة التي يتخذها جهاز إنفاذ القانون. غير أن الإشارة إلى تنفيذ إدارة شاملة غير محددة أُنذرت بالدور المحوري الذي تؤديه لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية في الإشراف على دولة الترصد بعد مضي أكثر من عقد.

وقد أُلغيت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية لمدة قصيرة في الفترة التي تخللت ظهورها وتوسعها على نطاق كبير في التسعينيات. ففي مايو 1988، وبقيادة الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني زاو زيانغ، عمد الإصلاحيون المطالبون بفصل الحزب عن الدولة إلى إزالة لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واستبدالها بمجموعة صغيرة قيادية مركزية جديدة للشؤون السياسية والقانونية تتمتع بسلطة محدودة. ولكن حملة تيانانمن القمعية وقعت بعد عام واحد فقط، ولم يتسَّ الوقت لتنفيذ الإصلاح تنفيذًا كاملاً على المستوى دون الوطني، ما ترك أغلب اللجان السياسية والقانونية الإقليمية والمحلية دون تغيير. وفي عام 1990، بعد مرور وقت قصير على حملة القمع، أعاد الحزب تأسيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية.²⁷

ووفق ما تحدد أثناء إعادة تأسيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، فإن المهمة الرئيسية للجان السياسية والقانونية هي تقديم «التوجيه والتنسيق على المستوى الكلي» وإسداء المشورة والمساعدة للجان الحزب. تخضع اللجان السياسية والقانونية للجان الحزب في نفس المستوى الإداري، ولكنها تتلقى التوجيه من لجانها

السياسية القانونية الأعلى. وتقرر لجان الحزب المسؤوليات المحددة للجان السياسية القانونية المحلية. رفعت وثيقة عام 1990، التي أعادت تأسيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية القانونية دون الوطنية، المكانة السياسية للجان السياسية القانونية بالنص على وجوب أن يكون أمين سر اللجنة السياسية القانونية نائباً لرئيس الحزب أو عضواً في اللجنة الدائمة لمنظمة حزبية من نفس المستوى.²⁸

بدءاً من منتصف التسعينيات، زاد الحزب تدريجياً عدد موظفي اللجان السياسية القانونية دون الوطنية وتمويلها ووسّع مسؤولياتها، ما أدى إلى تمكينها من صياغة الضبط الاجتماعي والقمع السياسي وتنسيقهما وتنفيذهما بشكل أفضل.²⁹ وفي عام 1995، عمل المكتب العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني على توجيه اللجان السياسية القانونية «لتنظيم وتنسيق عمل الإدارة الاجتماعية الشاملة للقانون والنظام والسلامة العامة».³⁰ وفي عام 1999، شكّل الحزب الشيوعي الصيني المكتب 610 داخل اللجان السياسية القانونية على جميع المستويات، ما عزز مكانتها أكثر كمشرف على الأمن الداخلي للحزب.

أحد المعايير الرئيسية للاعتماد على لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في فترة ما بعد تيانانمن هو انتظام مؤتمراتها الوطني بشأن العمل السياسي القانوني. وفي الثمانينيات، عقد الحزب ثلاثة مؤتمرات فقط على هذه الشاكلة؛ ومنذ عام 1992، يُعقد المؤتمر سنوياً. خلافاً لما حدث في الثمانينيات، حين لم يحضر دينغ والأمين العام هو ياوبانغ الاجتماعات، حضر المؤتمرات كبار القادة، من أمثال جيانغ زيمين وشي جين بينغ، وألقوا كلمات فيها.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تعاظمت قوة اللجان السياسية والقانونية في شؤون الأمن الداخلي. وفي نوفمبر 2003، في إطار جهود الحزب لتعزيز قيادته لأجهزة الأمن العام، فرض الحزب بأن يكون مديرو أجهزة الأمن العام المحلية أعضاء في اللجنة الدائمة للجنة الحزب المحلية أو نائب محافظ أو

عمدة. وبما أن رؤساء اللجان السياسية والقانونية المحلية هم أعضاء كذلك في اللجان الدائمة المحلية للحزب الشيوعي الصيني، فقد بات تعيين ذات الشخص لرئاسة كل من اللجان السياسية والقانونية المحلية ومكاتب الأمن العام المحلية ممارسة متبعة. ودفعة واحدة، رفع الحزب المكانة السياسية لمكاتب الأمن العام المحلية وأعطى اللجان السياسية والقانونية المحلية دورًا مباشرًا غير مسبوق في الأمن العام.³¹

تزامن هذا مع ترقية رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية إلى اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ومع فترة تولي المتشددين لو غان وتشو يونغ كانغ — وهو أباراتشيك مقتدر عديم الرحمة — رئاسة لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. في عهد لو وتشو، زادت مسؤولية لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية للحفاظ على «الاستقرار الاجتماعي». إذ تعهدت وثيقة الحزب الشيوعي الصيني التاريخية بشأن الأمن الداخلي، الصادرة في نوفمبر 2003، بزيادة التمويل، وذلك ما حدث تمامًا: فقد سجلت ميزانية الأمن الداخلي، التي تمول الوكالات الخاضعة لإشراف لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية، نموًا متسارعًا.

بعد تولي شي رئاسة الحزب في نوفمبر 2012، تراجعت المكانة السياسية للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية تراجعًا ملحوظًا. ففي أواخر عام 2013، وُضع تشو يونغ كانغ رهن التحقيق بتهمة الفساد، وأدين في نهاية المطاف بتلقي رشاوى بملايين الدولارات، بالإضافة إلى تسريب أسرار الدولة. وقد حكم عليه بالسجن مدى الحياة. كان خليفته مينغ جيانتشو عضوًا في المكتب السياسي إلا أنه لم يكن عضوًا في لجنته الدائمة. وفي الواقع، لقد تقلص دور لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية حتى قبل تطهير تشو. على المستوى المحلي، ألغيت تدريجيًا ممارسة تعيين رؤساء اللجان السياسية والقانونية لقيادة مكاتب الأمن العام بعد عام 2012.³² وفي نوفمبر 2013، أعلن الحزب

تأسيس لجنة الأمن القومي المركزية برئاسة شي شخصيًا.³³ وبالنظر إلى تفويضه الذي يركز على الداخل، كان بوسع هذا الجهاز الجديد، على الأقل نظريًا، أن يتولى العديد من مسؤوليات الأمن الداخلي الموكلة حاليًا إلى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية.

عمليًا، لم يحدث ذلك، مع أن لجنة شي لربما ما تزال كسيف دموقليس في وجه لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. وفي الوقت الراهن، على الرغم من وجود لجنة الأمن القومي، ما تزال لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية المشرف والمنسق الرئيسي للأمن الداخلي في الحزب. بصراحة، يشكل استبدال البيروقراطية القائمة تحديًا تنظيميًا كبيرًا؛ ومن الجدير بالذكر أن جميع مكاتب الأمن القومي المحلية الجديدة تقع داخل اللجان السياسية والقانونية المحلية. وعلى الرغم من إمكانية أن يقوم الحزب في نهاية المطاف بتوسيع سلطة مكاتب الأمن القومي المحلية وتحويلها إلى بيروقراطيات مستقلة عن اللجان السياسية والقانونية المحلية، من الممكن على حد سواء ألا تكون مكاتب الأمن القومي المحلية المستقبلية أكثر من مجرد لجان سياسية قانونية أعيد تسميتها.

لا يبدو أن شي يرمي إلى استبدال لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية وفروعها المحلية، بقدر ما يهدف إلى فرض المزيد من السيطرة المباشرة عليها – وهو الشغل الشاغل لديكتاتور يسعى إلى الحفاظ على الولاء السياسي لجهازه القمعي. وعليه، في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بعد سنوات من إنشاء لجنته للأمن القومي، كان شي ما يزال مركّزًا على مستقبل اللجان السياسية والقانونية، فطهر البيروقراطيات المركزية والمحلية، وفي يناير 2018، أعلن عن إعادة تنظيم لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. أودت الحملة بحياة العديد من كبار مسؤولي الأمن العام بالإضافة إلى عناصر الشرطة العاديين.³⁴ ووفقًا لتشن ييشين، وهو رجل شي المكلف بعملية التطهير، بحلول يونيو 2021، كان 12,576 ضابط شرطة قد سلموا أنفسهم وجرى التحقيق مع ما يقرب من

100,000 ضابط ومعاقبتهم على «انتهاك الانضباط والقانون».³⁵ ربما يكون هذا التطهير الأشمل لجهاز الإكراه منذ نهاية الثورة الثقافية. علاوة على ذلك، أصدر شي في يناير 2019 وثيقة مهمة بعنوان «قواعد الحزب الشيوعي الصيني بشأن العمل السياسي القانوني»، أضفت الطابع الرسمي على الممارسات القائمة وعززت سيادة الحزب على القطاع السياسي والقانوني. من الأهداف الرئيسية لهذه الوثيقة توسيع نطاق اللجان السياسية والقانونية في أرياف الصين. وفي حين كانت المحافظات تاريخياً أدنى مستوى دون وطني تعمل فيه اللجان السياسية والقانونية، فإنها تُنشأ الآن على مستوى البلديات.³⁶

بصياغة أخرى، لم يضعف شي القطاع السياسي القانوني. لكنه مدّنه، بينما كان يأمل على ما يبدو بإقحامه أكثر في حياة المواطنين من خلال إنشاء اللجان السياسية والقانونية في عشرات آلاف البلديات في الصين.

تنظيم لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية القانونية ووظائفها

على الرغم من أن لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان السياسية والقانونية المحلية تشرف على الجهاز الأمني المحلي ممتد النطاق، فهي في حد ذاتها ليست منظمات ضخمة. ولا يُعرف علناً حجم الكادر الحالي للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، لكنه لأن عدد الموظفين المعتمدين في لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في منتصف التسعينيات كان مجرد خمسين، فمن المعقول التكهن بأن كامل عدد موظفيها في الوقت الراهن لا يتجاوز المئات. أما اللجان السياسية والقانونية المحلية، فيمكننا معرفة حجمها من خلال الاستناد إلى ما هو معروف عن لجان محددة. في عام 1983، ضمت اللجنة السياسية والقانونية في جيانغ ثلاثة أقسام فقط وهي: الأمانة العامة، وقسم البحث، وقسم العمل السياسي، الذي أشرف على التعيينات الرسمية في القطاع السياسي والقانوني. وفي بداية

نوفمبر 1996، أعيد تنظيم اللجنة السياسية والقانونية في جينان وغدت تضم خمسة أقسام هي: مكتب عام، وقسم للبحث والدعاية، وقسم مسؤول عن الإشراف على إنفاذ القانون، وقسم مخصص لإدارة النظام العام الشاملة، وقسم للكوادر الذي أشرف على قرارات الموظفين. مما لا شك فيه أن التوسع والمسؤوليات الإضافية تطلبت زيادة الموظفين. فأضيفت أقسام أخرى، كمكتب 610 ومكتب حفظ الاستقرار، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي هذه الحالة، نحن على علم بأن القوة العاملة قد زادت: إذ تنامت اللجنة السياسية والقانونية لجينان من اثنين وثلاثين مسؤولاً وموظفًا في عام 2002 إلى ستة وأربعين في عام 2009.³⁷ وبالمثل، زادت اللجنة السياسية والقانونية لمحافظة يوانمو، في مقاطعة يونان، من خمسة أفراد فقط في عام 1995 إلى ثمانية عشر في عام 2010.³⁸

تتباين أحجام اللجان السياسية والقانونية ومواريثها التنظيمية عبر الولايات القضائية. في عام 2020، كان لدى اللجنة السياسية والقانونية لوهان، وهي مدينة كبيرة، تسعة وستين مسؤولاً وموظفًا.³⁹ وبالمقارنة، كان لدى معظم اللجان السياسية والقانونية على مستوى المحافظات في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من عشرة إلى عشرين مسؤولاً وموظفًا.⁴⁰ وعلى الأرجح أن يحدد عدد سكان المنطقة ومواردها المالية حجم اللجنة السياسية والقانونية التابعة لها. إذ امتلكت اللجنة السياسية والقانونية لمنطقة يوانغتاي البالغ عدد سكانها 140,000 نسمة في مدينة كايفنغ ستة موظفين فقط في عام 2018، في حين أن نظيرتها في تيانشانغ، وهي مدينة في مقاطعة أنهوي يبلغ عدد سكانها نحو أربعة أضعاف عدد سكان يوانغتاي، فكان لديها اثنا عشر مسؤولاً وموظفًا بدوام كامل في عام 2019.⁴¹ (غالبًا ما تكون المناطق بنفس مستوى التسلسل الهرمي الإداري للمحافظات، إلا أن المحافظات عادةً ما تضم بلدات وقرى ريفية عديدة تحت مظلتها، بينما تُجتزأ المناطق عادةً من المدن الكبيرة). وتمتلك الولايات القضائية الثرية والمهمة سياسيًا لجانًا سياسية وقانونية كبيرة نسبيًا. إذ كان لميون، وهي

منطقة في بكين يبلغ عدد سكانها نصف مليون نسمة، مؤسسة معتمدة مكونة من واحد وخمسين موظفًا وسبعة عشر موظف دعم إضافي في عام 2018.⁴²

لا تتوفر معلومات حول التنظيم الداخلي للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية على موقعها على الإنترنت، مع أنه بوسعنا تقديم تخمينات مطلعة لكيفية تقسيم عملها.⁴³ فوفقًا لخطة إعادة تنظيم لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية في مارس 2018، كان من المقرر أن تتشارك اللجنة مسؤولية وزارة الأمن العام في قمع «الطوائف الخبيثة»، الأمر الذي استدعى تخصيص قسم لهذه الشأن. كما كُلفت لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية بتنسيق الإدارة الشاملة للقانون والنظام العام وتعزيزها والإشراف عليها، وهي مهمة لربما تتطلب قسمًا مستقلًا بذاته. وقد ألغت عملية إعادة التنظيم المجموعة القيادية لصون الاستقرار المركزي ومكتبها وحولت هذه المسؤولية إلى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، ما ترتب عن ذلك على الأرجح إنشاء إدارة مسؤولة عن الاستقرار الاجتماعي. تجدر الإشارة إلى أن تحويل هذه المسؤوليات إلى لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية لم يوسع فعليًا من قوتها، لأن المكاتب واللجان التي ألغيت بسبب إعادة التنظيم كانت تقع داخل لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية ويعمل فيها موظفوها. وعليه فإن «التحويل» نظم فقط الهيكل الإداري للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية وأزال الإدارات الصورية غير اللازمة.

ولأن اللجان السياسية والقانونية دون الوطنية غالبًا ما تعكس الترتيبات التنظيمية للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، فقد نحصل أيضًا على تصور للتنظيم الداخلي للجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية بالنظر إلى نظيراتها ذات المستوى الأدنى. من ضمن هذه اللجان، تعد اللجنة السياسية والقانونية في قويتشو واحدة من اللجان السياسية والقانونية القليلة على مستوى المقاطعة التي تكشف تفاصيل عن تنظيمها الداخلي. فوفقًا لموقعها الإلكتروني، تضم اللجنة السياسية والقانونية في قويتشو خمسة عشر فرعًا ومكتبًا. وهي تشمل ثلاثة عشر

قسمًا: الكوادر؛ والدعاية، من ضمنها الإدارة السيبرانية؛ وقسمين للإشراف على تنفيذ القانون؛ وأربعة للإدارة الشاملة؛ واثنين لصون الاستقرار؛ وواحد للإشراف على المعلومات والتحقيق فيها، ما يعني على الأرجح فحص إرشادات إنفاذ القانون؛ وواحد لمكافحة الجريمة؛ وواحد مسؤول عن إصلاح «مريدي الطوائف». لهذه اللجنة السياسية والقانونية أيضًا مكتبان: مكتب عام ومكتب أبحاث.⁴⁴ ومن الأسير فهم مسؤوليات هذه الأقسام العديدة في سياق المجالات الأساسية الخمسة التي تعمل عليها، وهي: إدارة وفحص المسؤولين في القطاع السياسي والقانوني (الكوادر)، وإنفاذ القانون الاتفاقي والسلامة العامة (الإدارة الشاملة والتحقيق في المعلومات)، وأمن النظام (صون الاستقرار والاستخبارات)، وتنسيق العمل السياسي والقانوني (الإشراف على تنفيذ القانون)، وقمع الجماعات الدينية المحظورة. ومن المرجح أن أقسام لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية تدرج أيضًا ضمن هذه المجموعات الخمس.

تظهر معاناة المواقع الإلكترونية للجان السياسية والقانونية المحلية والحوليات التي نشرتها الحكومات المحلية أن المدن والمحافظات تتمتع بحرية تصرف واسعة في تحديد التنظيم الداخلي للجانها السياسية والقانونية.⁴⁵ وكان يرأس اللجنة السياسية والقانونية المحلية النمطية في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين أمين الحزب، ويساعده نائباً الأمين. إذ أشرفوا معاً على ستة أو سبعة مكاتب وظيفية، وربما كانت تشمل مكتباً عاماً يتولى الشؤون الإدارية، ومكتباً للإدارة الشاملة للقانون والنظام يتعامل مع المسائل الروتينية المتعلقة بالسلامة العامة وإنفاذ القانون، ومكتباً مسؤولاً عن الإشراف على النظام القانوني، ومكتباً مسؤولاً عن فحص المسؤولين وتقييمهم في النظام القانوني، ومكتب صون الاستقرار (المكتب الذي يضم عادةً الكادر الأكبر)، ومكتب 610، ومكتب الدعاية. وكان لدى بعض اللجان السياسية والقانونية مكاتب إضافية مسؤولة عن الأمن القومي، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات، وأنشطة «مكافحة الاختراق». بالحكم على هذه المكاتب من مسمياتها، يبدو أن هؤلاء المسؤولين عن الاستقرار الاجتماعي، وعمليات مكافحة

«الطوائف»، وعمليات مكافحة الاختراق، والأمن القومي، قد أشرفوا على عمل دولة الترصد ونسقوه بشكل مباشر.⁴⁶

ومثلما يعد رئيس لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية سياسيًا رفيع المستوى — كان في السابق عضوًا في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، وما يزال الآن عضوًا في المكتب السياسي — كذلك أيضًا رئيس اللجنة السياسية والقانونية المحلية. تحديدًا، يكون الأمين عضوًا في اللجنة الدائمة لتنظيم الحزب المحلي، على غرار اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ولكن بسلطة محلية بحتة. يشمل الأعضاء الآخرون في اللجان السياسية والقانونية المحلية رئيس الشرطة على المستوى ذي الصلة، ورئيس المحكمة المحلية، ورئيس النيابة المحلية، ومدير مكتب العدل المحلي (المسؤول عن السجون والمهن القانونية). وإذا كان لدى المحافظة أو المنطقة مكتب لوزارة أمن الدولة، فسيكون مديره كذلك عضوًا في اللجنة السياسية والقانونية ذات الصلة.⁴⁷

أنشطة اللجان السياسية والقانونية المحلية

نظرًا لصغر حجم اللجان السياسية والقانونية المحلية، ينبغي ألا يكون مفاجئًا عدم مشاركتها بشكل مباشر في إنفاذ القانون والسلامة العامة والترصد والاستقرار الاجتماعي. فمهمتها بالأحرى تنطوي على الإشراف على أنشطة المسؤولين المباشرين وتنسيقها — كالمحاكم والنيابة ومكاتب الأمن العام. وتمارس اللجان السياسية والقانونية سلطة رؤساء الحزب المحليين، ما يعني أنها موجهة أيضًا بدوافع سياسية. وبمنح اللجان السياسية والقانونية سلطةً لفحص تعيين مسؤولي إنفاذ القانون وترقيتهم، أنشأ الحزب أداة فعالة لضمان امتثال المسؤولين وتعاونهم في جهاز الإكراه. وما هو أهم من ذلك حتى مواءمة الدوافع السياسية لرؤساء الحزب المحليين مع مهمة اللجان السياسية والقانونية. ولأن الحفاظ على الاستقرار أصبح

أولوية سياسية قصوى للحزب في حقبة ما بعد تيانانمن، لم يكن بإمكان رؤساء الحزب المحليين تحمل التهاون في أمور الأمن الداخلي.

تقع على كاهل مسؤولي اللجان السياسية والقانونية المحلية مسؤولية —وفُرصة أيضًا— كبيرة في مؤتمرات العمل. إذ لا يحضر مؤتمر لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية الذي يستمر يومين مسؤولو الحكومة المركزية الرئيسيون المسؤولون عن الأمن وإنفاذ القانون وحسب —إلى جانب الشخصيات ذات الصلة من المؤسسات المملوكة للدولة— بل كذلك رؤساء اللجان السياسية والقانونية على مستوى المقاطعات، الذين يبرهنون بذلك أهميتهم للحزب. وكما مر معنا فإن هذا المؤتمر تليه مؤتمرات مماثلة إضافية على مستوى المقاطعات. يحضر هذه المؤتمرات رؤساء اللجان السياسية والقانونية على مستوى البلديات والمحافظات، التي تعقد مؤتمرات عملها السنوية بعد ذلك بوقت قصير. بناءً على هذا الجدول الزمني، بحلول نهاية شهر فبراير من كل عام، تكون أجندة الأمن الداخلي السنوية للحزب قد أرسلت بالكامل على مستوى المحافظات والمناطق.

تُظهر معاينة لتقارير بعض اللجان السياسية والقانونية المحلية أن مسؤولياتها تتدرج تحت خمس فئات:

1) مهام الأمن الداخلي، من ضمنها حملات قمع المنظمات الروحية المحظورة، وتنسيق الإجراءات الأمنية المشددة خلال الفترات الحرجة، وتحديد الأفراد الرئيسيين وترصدهم. يشمل هؤلاء قدامى المحاربين في جيش التحرير الشعبي (PLA)، الذين يتسمون بالتنظيم الجيد في مطالبتهم بمعاشات تقاعدية أفضل وغيرها من المزايا؛ وأعضاء المنظمات الروحية المحظورة؛ ومقدمي الالتماسات — وهم مواطنون عاديون غير راضين عن معاملة المسؤولين لهم، يرفعون تظلماتهم إلى السلطات العليا. بالإضافة إلى ذلك، تنطوي مهمة أمنية رئيسية على التعامل مع الأحداث الجماهيرية: كالاحتجاجات وأعمال

- الشغب والإضرابات والالتماسات واسعة النطاق، التي يمكن أن تشهد جموعاً غفيرة من الناس محتشدين في المكاتب العامة.
- (2) اختبار الولاء السياسي للمسؤولين العاملين، أو الباحثين عن عمل، في القطاع السياسي القانوني.
- (3) الإشراف على بناء البنية التحتية للأمن الداخلي.
- (4) تنسيق حل القضايا القانونية الكبرى والبت فيها.
- (5) الإشراف على إنفاذ القانون، والسلامة العامة، وحملات مكافحة الجريمة والأمن.⁴⁸

وفي حين أن اللجان السياسية والقانونية المحلية تشرف على المحاكم والنيابات، وتتدخل في النزاعات القانونية الكبرى، وتشرف على المبادرات الدورية لمكافحة الجريمة، تتمثل مهمتها الأساسية في ضمان أن التجسيدات المحلية لجهاز الإكراه وبيروقراطيات الدولة الأخرى تنفذ أجندة الأمن الداخلي للحزب. وتعتمد مقدرة اللجان السياسية والقانونية على إنجاز هذه المهمة على كفاءتها في تنظيم الحملات وتنسيقها، واتخاذ التدابير الأمنية خلال الفترات الحرجة، ومعالجة المعلومات والاستخبارات، وتسهيل تدفق المعلومات أفقياً وتصادعياً. وإنه لمؤشر على موثوقية اللجان السياسية والقانونية أن الحزب قد اعتمد عليها اعتماداً كبير لبناء المكونات الرئيسية لدولة الترصد التكنولوجية، كإدارة الشبكة وبرنامج شارب آيز مثلاً.

تشير تقارير أنشطة اللجان السياسية والقانونية إلى أن مشاركتها المباشرة في عمليات جهاز الإكراه تشمل في الغالب الإشراف على الإجراءات الأمنية الإضافية وتنسيقها خلال الفترات الحرجة.⁴⁹ تحظى هذه المهمة تحديداً بأولوية فائقة لأنه من المحتمل أن يُعاقب المسؤولون المحليون بشدة إذا وقع حادث جلل في مناسبة سنوية مشحونة سياسياً أو خلال حدث مهم. وعليه، أشرفت اللجنة السياسية والقانونية لبلدية تيانجين مثلاً، على الإجراءات الأمنية المشددة خلال «الدورتين» السنويتين – وهي

اجتماعات مجلس الشعب الصيني والمؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني، في هذه الحالة في عام 2017. وعقدت اللجنة مؤتمرًا عبر الفيديو كل مساء وتلقت تقارير يومية من الشرطة والأجهزة الأخرى لتنسيق الجهود الأمنية. كما زار كبار مسؤوليها المكاتب الحكومية الرئيسية شخصيًا، وتحققوا من إجراءاتها الأمنية، واستفسروا عن ترصد المجموعات الأساسية. وفي سبتمبر، قبيل انعقاد مجلس الشعب الصيني، عقدت اللجنة السياسية والقانونية في تيانجين اجتماعًا لتعبئة قوات الأمن في المدينة، والمراقبين السبيرانيين، والإدارات المحلية الأخرى. وفي أعقاب الاجتماع، أشرفت اللجنة على تنفيذ تدابير أمنية إضافية، كالمبادرات المصممة لمنع قدامى محاربي جيش التحرير الشعبي من تنظيم الاحتجاجات ولحماية البنية التحتية الحيوية وأماكن انعقاد مجلس الشعب.⁵⁰ وأبلغت اللجان السياسية والقانونية المحلية في ولايات قضائية أخرى عن انخراطها في أنشطة مماثلة خلال الفترات الحرجة.⁵¹

وقد أعلنت اللجان السياسية والقانونية المحلية عن دورها التنسيق في تقاريرها السنوية. إذ تزعم اللجنة السياسية والقانونية لوهو، وهي مدينة في مقاطعة آنهوي، في تقريرها السنوي لعام 2010 أنها نسقت أعمال الأمن العام وعززت تشارك الموارد بين الأجهزة الحكومية. وتفاخر تقرير اللجنة السياسية والقانونية لشنجن في أواخر التسعينيات «بتنسيق العمل وعمليات الأمن السياسي السرية لوكالات أمن الدولة المحلية والأمن العام». علاوة على ذلك، تدعي اللجنة السياسية والقانونية أنها «جمعت قدرًا هائلًا من المعلومات الاستخبارية والمعلومات المهمة، وأجرت بنجاح ترصدًا فعالًا للعناصر المعادية التي تسللت إلى المدينة،... ووجهت ضربة للجماعات الدينية الدخيلة التي كانت تحاول اختراق الصين»، وفي إشارة إلى النقابات العمالية السرية على الأرجح، «أحببت مؤامرةً لتنظيم مجموعات عمالية غير قانونية 'من النمط التضامني'».⁵²

نحن نعلم أيضًا أن اللجان السياسية والقانونية المحلية تشرف على ترصد الأهداف الرئيسية. ففي عام 2000، أشرفت اللجنة السياسية والقانونية لمنطقة لونغ

غانغ، في شنجن، على تحقيق كبير مع أتباع الفالون غونغ في المنطقة، أجرته وكالات الأمن العام المحلية وأمن الدولة. وترغم اللجنة السياسية والقانونية أنها شكلت فرقاً من ثلاثة أشخاص لإجراء ترصد وثيق لأعضاء الفالون غونغ الرئيسيين، الذين اعتُقل بعضهم خلال الفترات الحساسة. وفي محافظة تشونغ مينغ في شانغهاي في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، شاركت اللجنة السياسية والقانونية في أنشطة إشرافية مماثلة ضمت العديد من الوكالات الحكومية.

عموماً، يُعد تجنيد المخبرين وغيرهم من أفراد الأمن المساعدين مهمة روتينية تشرف عليها اللجان السياسية والقانونية المحلية.⁵³ وتسهل اللجان السياسية والقانونية أيضاً تنفيذ مشروع المدينة الآمنة في الصين، وهو مبادرة للسلامة العامة فضفاضة التعريف تجمع بين الاستثمارات في التكنولوجيا والقوى العاملة والبنية التحتية والدعاية للحد من الجريمة وحوادث المرور والحرائق وغيرها من المخاطر. تنسق اللجان السياسية والقانونية التمويل، وتدير الحملة الدعائية، وتقيم مشاريع المدينة الآمنة وتصادق عليها.⁵⁴

لإلقاء نظرة دقيقة على عمليات اللجان السياسية والقانونية المحلية، أنتقل إلى سجل يدون أعمال اللجنة السياسية والقانونية في منطقة فوتيان في شنجن أواخر ديسمبر 2015.⁵⁵ لم يكن هناك ما يميز هذا الأسبوع؛ شاعت الصدف أن يكون السجل متوفراً وحسب، فهو يقدم نظرة من كُتب على أسبوع من حياة لجنة سياسية وقانونية نموذجية. خلال الأسبوع من 22 إلى 29 ديسمبر، عمل مكتب صون الاستقرار للجنة السياسية والقانونية بالمنطقة مع مكتب الرسائل والزيارات بالبلدية لحل مشكلة مقدمي الالتماسات الذين زعموا أن منصة لجمع التبرعات عبر الإنترنت احتالت عليهم. ونسق ذات المكتب التعامل مع بعض من قدامى محاربي جيش التحرير الشعبي في شنجن الذين كانوا يخططون لنشاط قد يثير الاضطرابات. كما راقب المكتب النزاعات بين العمال والإدارة في شركتين محليتين. جمعت اللجنة السياسية والقانونية التقارير لمكتب صون الاستقرار ببلدية شنجن حول عملياته

اليومية للحفاظ على الاستقرار وإنجازاته في قمع المتظاهرين ومقدمي الالتماسات. في هذه الأثناء، تفقد مكتب الإدارة الاجتماعية الشاملة للجنة السياسية والقانونية تنفيذ الإجراءات الأمنية لمكافحة الإرهاب، وأمر بشن حملة على الاتجار بالحيوانات البرية، وحضر لحدث دعائي كبير حول السلامة المرورية. ساعد مكتب 610 التابع للجنة السياسية والقانونية رئيس مكتب أمن الدولة في شنجن خلال زيارته البحثية إلى المنطقة، وأشرف على إجراء تحقيقين بشأن أنشطة «الطوائف»، وأصدر وثيقتين تبيان أن بعض المواطنين غير مرتبطين «بالطوائف الخبيثة» – وهي وثائق كان يُطلب استخراجها قبل الحصول على عمل.

إذن تؤدي اللجان السياسية والقانونية المحلية العديد من المهام المختلفة، بدءًا من التدخل في النزاعات المدنية اليومية إلى التدابير الاستباقية لمواجهة المخربين المحتملين. وبالنسبة لنظام محكوم بجنون الارتياب وانعدام الأمن، فإن وجود لجنة سياسية قانونية متعددة المهام يستحق كل يوان.

بمقارنته مع الديكتاتوريات الأخرى – حتى الأنظمة الشيوعية في الكتلة السوفيتية السابقة – يتفوق الحزب الشيوعي الصيني بإنجازاته في إنشاء بنية تحتية متطورة للقيادة والسيطرة والتنسيق. وعلى الأغلب أن هذه البنية التحتية قد ظهرت بعد عام 1989، لما أعطت القيادة العليا الأولوية لأمن النظام، ولما أنتج الاقتصاد متسارع النمو الموارد التي مكّنت النظام الجديد.

حتى في أعقاب عمليات التطهير والإصلاحات التي شنّها شي، تعد اللجان السياسية القانونية، وعلى رأسها لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية، المحور التنظيمي لدولة الترصد الصينية دون أدنى شك. قد تحظى كيانات أمنية محلية أخرى بعدد أكبر من كبار قادة الحزب وبألقاب أرفع، غير أن اللجان السياسية والقانونية، وهي بيروقراطية حزبية متخصصة، هي التي تؤدي الدورين الجوهريين في معالجة معضلة الإكراه والتحدي المتمثل في تنسيق الترصد عبر الأجهزة الأمنية

والجهات الفاعلة المتنوعة الحكومية وغير الحكومية. أولاً، تفحص اللجان السياسية والقانونية الموظفين الرئيسيين في جهاز الإكراه، ما يمكّن الحزب من تعيين الموالين وترقيتهم إلى مناصب مهمة في الشرطة والشرطة السرية. ثانياً، تنسق اللجان السياسية والقانونية تنفيذ أجندة الحزب الأمنية على أساس روتيني، ما يمكّن نظام الترصد الموزع في الصين من العمل بكفاءة.

إن الثقل السياسي المتعاضم والمسؤوليات الأمنية التي تتحملها اللجان السياسية والقانونية للحزب على المستويات كافة تجسد تطبيق الحزب الشيوعي الصيني المتقن للمبادئ التنظيمية اللينينية في مواجهة التهديدات التي تطال سلطته. مما لا شك فيه أن نظام القيادة والسيطرة والتنسيق الذي يتبناه الحزب ليس مثالاً بأي شكل من الأشكال، ويظهر الكشف المتكرر عن الاحتيال والارتشاء في جهاز الإكراه في الصين، من بين هؤلاء كبار المسؤولين في اللجان السياسية والقانونية، أن حكام الصين لم يحلوا بعد مشكلة الفساد – وهو تحدٍّ آخر تواجهه جميع الديكتاتوريات. غير أنه يصعب أن نتصور أن الحزب كان بوسعه إحكام قبضته على السلطة بنجاح وبلا رحمة كما أحكمها في حقبة ما بعد عام 1989 لولا اللجان السياسية والقانونية بوصفها مشرفة على الأمن الداخلي.

الفصل الثالث

تنظيم الترصد

يضم جهاز الإكراه الهائل في الصين جيش التحرير الشعبي؛ والشرطة المسلحة الشعبية؛ ووزارة الأمن العام (MPS)، التي تشرف على قوة شرطة قوامها نحو 2 مليون ضابط (منذ عام 2010)؛ ووزارة أمن الدولة (MSS)؛ والميليشيا الشعبية؛ وقوة شرطة مساعدة لعلها أكبر من الشرطة النظامية.¹ ومع ذلك، لا يؤدي سوى عدد ضئيل من المؤسسات في هذا الجهاز دورًا مباشرًا في عمليات دولة الترصد. وبحسب تقديراتي، ثمة ثلاث مؤسسات تشكل النواة العملية لدولة الترصد وهي: وحدة حماية الأمن الداخلي (DSP) التابعة للشرطة، ومراكز الشرطة المجتمعية النظامية، ووزارة أمن الدولة وأجهزتها المحلية. وبتوجيه من القطاع السياسي القانوني، الذي يتلقى أوامره في الرصد من أعلى الرتب في الحزب الشيوعي الصيني، تنفذ هذه المؤسسات الثلاث مقاربة الصين المميزة للإكراه.

ثمة سمات عديدة لجهاز الإكراه ذاته تستحق الملاحظة. لسبب واحد، أنه صغير مقارنة بعدد سكان الصين؛ فالبلاد مجهزة بعدد غير كاف من رجال الشرطة وفقًا للمعايير الدولية.² وما هو أكثر إثارة للدهشة أن الصين ليس لديها ما يعادل جهاز الشتازي أو لجنة أمن الدولة – وهي وكالة شرطة سرية نافذة تدير عمليات التجسس خارج البلاد ومكافحة التجسس والتجسس السياسي في الداخل.³ ففي الصين، تقسّم هذه المهام الثلاث – التجسس الخارجي، ومكافحة التجسس، وترصد العناصر المخربة – على بيروقراطيتين أمنيتين مختلفتين. قبل إنشاء وزارة أمن الدولة في عام 1983، كان تقسيم العمل من أجل جمع الاستخبارات الخارجية ومكافحة التجسس والترصد الداخلي يشبه في الواقع التقسيم في الديمقراطيات أكثر منه في الديكتاتوريات الشيوعية. وكانت إدارة التحقيقات المركزية، وهي بيروقراطية حزبية، مسؤولة عن التجسس الخارجي – المماثلة لووكالة المخابرات

المركزية الأمريكية أو جهاز الاستخبارات البريطاني. في هذه الأثناء، كُلفت وزارة الأمن العام بمهمة مكافحة التجسس والترصد الداخلي، وهي مهام كان يؤديها مكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات المتحدة والمكتب الخامس في بريطانيا.

تعد وزارة أمن الدولة أكثر شبهًا بالشتازي أو لجنة أمن الدولة ولكنها ليست مثلها تمامًا. فهي تتجسس في الخارج وتتولى مكافحة التجسس في الداخل، لكنها تحظى بصلاحيات محدودة فيما يتعلق بالترصد المحلي، إذ تركز على الأقليات الإثنية والأجانب والأفراد الذين تربطهم علاقات بالخارج. وإنها وزارة الأمن العام، ألا وهي وكالة الأمن الداخلي المسؤولة عن شرطة الخطوط الأمامية، التي تؤدي الدور المهيمن في الترصد الداخلي. علاوة على ذلك، تعد وزارة الأمن العام أقدر من الشرطة السرية، كما يتضح من المكانة السياسية لوزير الأمن العام، التي تفوق مكانة وزير أمن الدولة.⁴ داخل وزارة الأمن العام، توزّع مسؤوليات الترصد الداخلي على وحدة حماية الأمن الداخلي، التي تتولى القيادة في مسائل الأمن السياسي، وقوة الشرطة النظامية الأكبر حجمًا بكثير، بمساعدة كيانات الدولة الأخرى، وأعضاء الحزب الشيوعي الصيني، والناشطين المدنيين.

قد تفسر عوامل عديدة عدم وجود شرطة سرية «متكاملة الخدمات» في الصين. الأول هو التنافس بين النخبة على الإقطاعات البيروقراطية. فتاريخيًا، سعى تشو إنلاي، رئيس الوزراء الذي ظل فترة طويلة في المنصب، إلى الحفاظ على سيطرته الشخصية على ذراع استخبارات الحزب (إدارة الشؤون الاجتماعية المركزية وخليفتها إدارة التحقيقات المركزية) خلال أعوام الثورة وفترة ما قبل الثورة الثقافية في الجمهورية الشعبية.⁵ ولعل هذه الرغبة قد حالت بشكل معقول دون موافقته على تشكيل شرطة سرية متكاملة الخدمات. فالمخاوف كانت أن تشو قد يفقد السيطرة على إدارة التحقيقات المركزية إذا تولت أيضًا مسؤولية التجسس الداخلي. ووجود مثل هذه الشرطة السرية المتمكنة كان ليشير شكوك ماو، ويشجعه على تعيين أحد الموالين للإشراف على الشرطة السرية المشتركة. لم يكن تشو ذلك

الموالي؛ خوفاً من إبعاده عن دوره كرئيس للمخابرات، كان لديه سبب كافٍ للحفاظ على الوضع الراهن بدلاً من السعي إلى تحميل وكالته مسؤولية إضافية.

وعليه قد تكون مصالح تشو قد التقت مع مصالح ماو. وكون ماو ديكتاتوراً معروفاً بجنون الارتياح وازدراء البيروقراطية، لعله توجس أن وجود وكالة شرطة سرية نافذة قد يهدد قوته. وبذلك، كان من الأفضل تقسيم المسؤوليات الأمنية بين البيروقراطيات المتنافسة. إلى جانب ذلك، كان لدى ماو أسباب أيديولوجية لمعارضة وجود شرطة سرية متمكنة. فماو الذي يعد بطل ما يسمى بالخط الجماهيري -تعبئة عامة الناس لتنفيذ مهام النظام- لم يكن يثق في مؤسسات النخبة. وفي تعليمات عام 1951 لوزارة الأمن العام، شجب ماو ممارسة «السرية» وأيد «التعبئة الجماهيرية تحت قيادة الحزب» لتنفيذ الحملة ضد المعادين للثورة.⁶

حتى أن الفرق بين تنظيم دولة الترصد في الصين ودولة الترصد في الاتحاد السوفييتي لأكثر إذهالاً إذ اختارت الصين نموذجها الخاص على الرغم من النفوذ السوفييتي. وفي الواقع، أرسلت موسكو خبراء أمنيين إلى الصين حالما تأسست الجمهورية الشعبية في عام 1949، وواصلت إرسال العملاء بعد ذلك التاريخ. غير أن العملاء السوفييت كان تأثيرهم ضئيلاً في تشكيل البنية الأساسية لجهاز الأمن الداخلي في الصين.⁷ ولعل الصين قد استوردت المؤسسات اللينينية من الاتحاد السوفييتي، لكن النظام الماوي كان أكثر استثماراً في التعبئة الجماهيرية كأداة للحكم، وفي القمع وترصد التهديدات السياسية على وجه الخصوص. من الناحية العملية، مكن الاعتماد على الجموع النظام الماوي من إبقاء حجم جهاز الإكراه الرسمي صغيراً نسبياً.

كما هو مبين أدناه، شكلت القرارات المتخذة خلال الأيام الأولى للنظام الماوي البنية المستقبلية لدولة الترصد الرسمية. على وجه التحديد، تنبأت هذه القرارات بتطور هيكل تنظيمي متعدد الطبقات وأجهزة أمنية متعددة باختصاصات متميزة - كلها تحمي بشكل جماعي الاحتكار السياسي للحزب. وبمقارنة النظام الصيني مع

الديكتاتوريات التي تعتمد على وكالة شرطة سرية نافذة متكاملة الخدمات، نجد أنه يتمتع بالعديد من المزايا: فهو أقل تكلفة، وأكثر فعالية في إحباط المعارضة المحتملة، ويفرض مخاطر أقل على القيادة العليا للنظام.

وحدة حماية الأمن الداخلي

تضطلع وحدة حماية الأمن الداخلي (*guonei anquan baowei*)، تُختصر غالباً باسم (*guobao*) بالمسؤولية التشغيلية الأساسية لدولة الترصد الصينية. وتتوفر بيسر إشارات موجزة لأنشطتها في الحوليات المحلية، إلا أنه لا توجد دراسة بحثية عنها. يقع مقرها داخل وزارة الأمن العام على المستوى الوطني، ومكاتب الأمن العام (PSBs) على المستوى المحلي، وكانت تُعرف باسم وحدة حماية الأمن السياسي (*zhengzhi anquan baowei*) قبل عام 2000. في عام 2019، استعادت الحكومة الصينية ذلك الاسم، على الأرجح للتأكيد على المسؤولية الأساسية للوحدة في الحماية من التهديدات لحكم الحزب الشيوعي الصيني.⁸ غير أنني سأستخدم مصطلح حماية الأمن الداخلي/DSP خلال هذه الدراسة تجنباً للالتباس.

داخل وزارة الأمن العام، تُعرف وحدة حماية الأمن الداخلي بأنها المكتب الأول للوزارة، وهي تسمية تشير إلى مكانتها. يعتبر المكتب الأول الإدارة الأهم والأقدر في وزارة الأمن العام، ووفقاً لضابط سابق في وزارة الأمن العام، تجري ترقية مديرها دائماً إلى منصب نائب وزير في وزارة الأمن العام.⁹ ثمة أيضاً وحدات لحماية الأمن الداخلي داخل مكاتب الأمن العام على مستوى المقاطعات والبلديات والمحافظات أو المناطق.

توفر المصادر الرسمية القليل من التفاصيل حول أحجام وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية؛ وكالعادة، يتعين على المرء أن ينهل من مصادر البيانات المتباينة من أجل تجميع صورة أكبر. في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، كُلف نحو

40 ألف ضابط شرطة بمهام في وحدات الحماية السياسية التابعة لوزارة الأمن العام، وهي سلف وحدة حماية الأمن الداخلي. تشكل هذه الوحدات 10 بالمائة تقريباً من إجمالي قوة الشرطة.¹⁰ وفي الوقت الراهن، تعد وحدات حماية الأمن الداخلي صغيرة نسبياً وربما تشكل نحو 3 بالمائة من قوة الشرطة. في عام 1985، كان لدى شينجيانغ 618 ضابط شرطة فقط معين في وحدات حماية الأمن الداخلي الموزعة على 106 ولايات قضائية في المنطقة.¹¹ وفي بويانغ، وهي مدينة متوسطة الحجم في مقاطعة خنان، كان لدى وحدة حماية الأمن الداخلي على مستوى البلدية أربعون ضابطاً في عام 1993، أي 2.4 بالمائة فقط من قوة الشرطة.¹² أبلغت ولايات قضائية أخرى أيضاً عن وجود وحدات صغيرة لحماية الأمن الداخلي. إذ كان لدى وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة شويموغو، في أورومتشي، أربعة وعشرون ضابطاً (5.7 بالمائة من إجمالي قوة الشرطة) في عام 2012. وبالمقارنة، كان لدى وحدة التحقيقات الجنائية التابعة لمكتب الأمن العام بالمنطقة ثمانية وأربعون ضابطاً، أو 11.4 بالمائة من قوة الشرطة. في تشوتشو، وهي مدينة متوسطة الحجم في خونان، كان لدى وحدة حماية الأمن الداخلي على مستوى البلدية عشرون ضابطاً فقط خلال الفترة 1997-2000؛ كان لدى وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة سارتو في داتشينغ ستة ضباط فقط في الفترة 2002-2004؛ وكانت ذات الوحدة في محافظة زاويانغ تضم ثمانية ضباط في عام 2012؛ ولدى وحدة حماية الأمن الداخلي على مستوى البلدية في ووهان 216 ضابطاً في عام 2014، عُيِّنوا على أكثر من 10 ملايين نسمة.¹³ فإذا افترضنا أن العدد الإجمالي لضباط حماية الأمن الداخلي في كل أنحاء البلاد يبلغ نحو 3-5 بالمائة من قوة الشرطة، فحسب ما تشير إليه البيانات المحلية المحدودة، يبلغ عدد أفراد الشرطة السرية المحلية في الصين نحو 60,000-100,000، أو عميل واحد لحماية الأمن الداخلي لكل 23,000-14,000 نسمة. تذكر أنه في عام 1989، كان جهاز الشتازي في ألمانيا الشرقية لديه موظف واحد بدوام كامل لكل 165 شخصاً، في حين كان لدى الاتحاد السوفييتي السابق ضابط واحد في لجنة

أمن الدولة لكل 595 شخصًا.¹⁴ وحتى لو كان نصف موظفي الشتازي ولجنة أمن الدولة فقط مسؤولين عن التجسس الداخلي، فقد كان عدد عملاء الأمن الداخلي مقابل السكان أكبر بأربعين ضعفًا على الأقل في ألمانيا الشرقية مقارنة بالصين وأكبر بأحد عشر ضعفًا في الاتحاد السوفياتي.

من الجدير بالملاحظة أن الحزب الشيوعي الصيني لم يقرر زيادة حجم الشرطة السرية المحلية زيادة كبيرة لما أتاحت الموارد ذلك. فخلال فترة ماو وتشو إنلاي، لم يكن بمقدور الدولة تجميع المقابل الصيني لجهاز الشتازي حتى لو كانت ترغب في ذلك. ومع زيادة الاستثمارات بعد عام 1989، ظل حجم حماية الأمن الداخلي على الرغم من ذلك صغيرًا. ومن الناحية العملية، لعل قادة الحزب الشيوعي الصيني يتفهمون أنهم ليسوا بحاجة إلى وكالة سرية محلية كبيرة، إذ بوسع شرطة الخطوط الأمامية الأقل نخبوية أداء معظم مهام التردد الروتينية. ومن جديد، للحزب مصلحة في إعاقة تحول وكالة التجسس إلى مركز للقوة التي قد تشكل تهديدًا على سيادته السياسية.

قد نستنتج من صغر حجم وحدات حماية الأمن الداخلي في المحافظات والمناطق أن امتلاك قدرات تشغيلية هائلة -كالقدرة على إجراء تحقيقات فائقة الأولوية، وترصد الأهداف الرئيسية، والمشاركة في جمع المعلومات الاستخباراتية المتطورة وتحليلها- يقتصر على وحدات حماية الأمن الداخلي الكبيرة نسبيًا في المقاطعات والبلديات فقط. ويبدو أن الوظيفة الأساسية لوحدات حماية الأمن الداخلي في المحافظات والمناطق منحصرة في تجنيد المخبين وتوجيه ضباط الشرطة المجتمعية لأداء مهام التردد الروتينية. وتتمثل وظيفتها الثانوية في تنفيذ الأوامر من وحدات حماية الأمن الداخلي العليا ومنظمات الحزب المحلية. وعليه فإن وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية تخدم سيدين. فهي جزء من تسلسل هرمي وظيفي، وبالتالي تشرف عليها وكالات أمنية عليا. ولكنها في الوقت ذاته، تعول أيضًا على الحكومات المحلية في الحصول على التمويل والموظفين، ويتعين عليها

تلبية احتياجات تلك الحكومات المحلية.¹⁵ من آثار هذا الدور الثنائي أن وحدات حماية الأمن الداخلي في المحافظات والمناطق تميل إلى أداء عدد ضئيل من العمليات فائقة الأولوية وتكلف الشرطة المحلية بالمهام الروتينية.

تعقد وزارة الأمن العام، مرة كل ثلاثة أعوام تقريباً، مؤتمرات وطنية حول الأمن الداخلي لإصدار التوجيهات، وتقديم التوجيه التشغيلي، وتسهيل تبادل الأفكار بين وحدات حماية الأمن الداخلي دون الوطنية.¹⁶ وتعقد الحكومة أيضاً (ربما من خلال وزارة الأمن العام) مؤتمرات متخصصة حول «أعمال التحقيق السياسي»، على الأرجح لتطوير التقنيات المستخدمة في التردد والتحرّي عن الأفراد والمنظمات التي تعتبر تهديدات سياسية ومشاركتها مع وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية.¹⁷

وحدة وينباو

إلى جانب وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية المسؤولة عن ترصد عامة السكان ثمة وحدات الحماية الثقافية والاقتصادية (*wenbao*) التي تتولى التردد في المؤسسات التعليمية والأكاديمية. على المستوى الوطني، لا تحظى وزارة الأمن العام بإدارة وينباو منفصلة. وإنما لديها شعبة جامعية (*daxuechu*). تتبع بعض مكاتب الأمن العام على مستوى المقاطعات، كالموجودة في جيجيانغ، نموذج وزارة الأمن العام ولديها فرع جامعي داخل شعبتها لحماية الأمن الداخلي. وفي أماكن أخرى، مثل بكين، توجد وحدة وينباو مستقلة بذاتها. ولدى مكاتب الأمن العام في بعض المدن على مستوى المحافظات وينباو زيديوي (أفواج) مستقلة.¹⁸ ولدى مكاتب الأمن العام الأخرى على مستوى المحافظات كالموجودة في بينغتشو في شانغونغ، وتشنغتشو في خنان- وينباو دايوي (كتيبة) داخل وحدتها لحماية الأمن الداخلي.¹⁹ قد يكون لدى مكاتب الأمن العام على مستوى المنطقة والمحافظات أيضاً وحدات وينباو. ولأن معظم الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الكبرى تقع في مدن على

مستوى المحافظات، فإن مسؤولية الحفاظ على الأمن والترصد في هذه المؤسسات تقع على عاتق وحدات الوينباو في مكاتب الأمن العام التابعة للبلديات.

يستخدم ضباط الوينباو ذات تكتيكات الترصد التي يستخدمها زملاؤهم في وحدات حماية حماية الأمن الداخلي. وكجزء من مهامهم الروتينية، يزور ضباط الوينباو الحرم الجامعية لتقديم المشورة بشأن أعمال صون الاستقرار وتفقدتها، كترصد الطلاب من الأقليات الإثنية.²⁰ وتفيد حوليات مدينة شيان، التي تضم العديد من الجامعات الكبرى، بأن وحدة الوينباو في مكتب الأمن العام التابع للبلدية تجمع المعلومات والمعلومات الاستخباراتية بنشاط، وتدير شبكة من المخبزين، وتؤمن المعلومات الاستخباراتية للشرطة، وترصد «الأفراد الرئيسيين» وتسيطر عليهم، وتحقق مع «الأعداء»، وتقمع الأنشطة الدينية غير القانونية و«تسلل» المنظمات غير الحكومية الأجنبية والمحلية، وتعالج الحوادث الجماعية في المؤسسات الثقافية والتعليمية بالمدينة. تعقد وحدة الوينباو اجتماعاً ربع سنوي يغطي الأمن في الحرم الجامعية، من المفترض أن يحضره ممثلو مؤسسات التعليم العالي في المدينة.²¹ وتكشف حوليات مكتب الأمن العام في ووهان عن عمليات مماثلة.²²

أكد معارضون بارزون أن ضباط الوينباو كانوا مسؤولين عن قضاياهم ويجمعون بهم بانتظام، غالباً في أثناء تناول الشاي والوجبات. وأفاد أستاذ في شانغهاي أن ضباط الوينباو، على حد علمه، تعاملوا مع قضيتهم حصرياً. قال شو يو يو، الفيلسوف السياسي والمدير السابق لمركز الأبحاث في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية (CASS)، إن كلا من وحدات حماية الأمن الداخلي والوينباو على مستوى البلدية قد تولت قضيتهم، غير أن وحدة الوينباو حملت على عاتقها المسؤولية الأساسية. وخضع تنغ بياو، الناشط في مجال حقوق الإنسان والمحامي الذي كان عضواً في هيئة التدريس بجامعة الصين للعلوم السياسية والقانون، لترصد وحدة الوينباو التابعة لمكتب الأمن العام في بكين، بالتعاون مع وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة تشانغنينغ، حيث كان إقامته.²³

عمليات التحقيق والاستخبارات

وفقاً لكتاب مرجعي عن أعمال الشرطة، يتمثل دور وحدة حماية الأمن الداخلي في جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها، والكشف عن الأفراد الذين يعرضون الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن القومي للخطر والتصدي لهم، واستهداف المجموعات الدينية والإثنية، وتعزيز الأمن في المؤسسات الأكاديمية والهيئات التابعة للدولة، وتجنيد المخبرين.²⁴ من المرجح أن يعكس بيان مهمة كتيبة حماية الأمن الداخلي في محافظة شيتشينغ في مقاطعة جيانغشي، المهام المعتادة لوحدة حماية الأمن الداخلي المحلية: فدورها المعلن هو «جمع البحوث حول الاستخبارات والمعلومات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن القومي وفهمها ومعالجتها وإجرائها؛ وإبداء الآراء والتدابير؛ وتنظيم الحالات والحوادث التي تضر بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمن والوحدة الوطنية والتحقيق فيها ومراقبتها والوقاية منها والتعامل معها». بأخذ هذه الأهداف في الحسبان، تترصد وحدة حماية الأمن الداخلي أيضاً الجماعات الدينية المحظورة وتؤدي واجباتها في مكافحة الإرهاب. ولم يُذكر بشكل مباشر أن وحدة حماية الأمن الداخلي تجند مخبرين من كل الطبقات الاجتماعية.²⁵

بناءً على ملخصات أنشطة وحدات حماية الأمن الداخلي في الحوليات المحلية، فإن مهمتها الأهم والأكثر شيوعاً هي التحقيق مع الأفراد والمنظمات التي تشكل تهديدات محتملة للحزب الشيوعي الصيني، بالإضافة إلى الحوادث التي تنطوي على هذه التهديدات المحتملة. على الرغم من أن وحدة حماية الأمن الداخلي متوسطة الحجم على مستوى المحافظة لا تحظى بقوة عاملة كافية للقيام بالترصد الروتيني، يمكنها إجراء تحقيقات خاصة تعد الشرطة النظامية غير مجهزة لها بسبب افتقارها إلى مهارات التحقيق وتنافس الطلب على وقتها. يشمل المستهدفون من التحقيقات الخاصة القادة والناشطين الذين ينظمون الانتفاضات وأعمال الشغب

والاحتجاجات وينخرطون فيها؛ والأجانب المعادين المشاركين في عمليات التسلل والتخريب؛ والمنظمات والمنشورات غير القانونية؛ والمنظمات والأفراد المنخرطين في أنشطة انفصالية إثنية؛ والقادة والناشطين في الجمعيات السرية؛ والأفراد المتواطئين مع قوى خارجية؛ والمنظمات والأفراد المتورطين في الإرهاب.²⁶

يؤكد كشف مكاتب الأمن العام المحلية عن أنشطة حماية الأمن الداخلي أن هذه الوحدات تطارد معظم المستهدفين المذكورين آنفاً. تقدم جريدة الأمن العام في تشوتشو، في مقاطعة خونان، وصفاً مفصلاً نسبياً للتحقيقات والإنجازات التشغيلية المنسوبة إلى وحدتها لحماية الأمن الداخلي في التسعينيات. فخلال ذلك العقد، أجرت وحدة حماية الأمن الداخلي على مستوى البلدية تحقيقات في الحرم الجامعية التي كشفت عن أفراد يشتبه في انخراطهم في منظمات غير قانونية. واستهدفت تحقيقاتها أيضاً المعلمين الأجانب وأعضاء المنظمات غير الحكومية. في عام 1994، بالاستعانة «بالوسائل التقنية» و«المخبرين في الداخل»، تعقبت الوحدة أنشطة زعيم طلابي من حركة تيانانمن وضغطت على أنشطته التجارية لمنعه من «استخدام الأعمال التجارية في تمويل السياسة». في العام 1997، حولت الوحدة تركيزها إلى الجماعات الدينية، وفي العام 2000 أجرت تحريات سرية عن مختلف منظمات تشيغونغ.²⁷

وما يعكس خوف الحزب الشيوعي الصيني الدائم من المعارضة المنظمة، أن وحدات حماية الأمن الداخلي تعطي الأولوية للجماعات الدينية والسياسية غير القانونية وغير المسجلة، التي قد تعمل في الخفاء. في منطقة سارتو بمدينة داتشينغ، في مقاطعة هيلونغجيانغ، تجسست وحدة وحدة حماية الأمن الداخلي على الممارسين الدينيين وأعضاء الجمعيات السرية، حتى أنها حولت بعض الممارسين إلى مخبرين في أواخر الثمانينيات.²⁸ وفي التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تجسست وحدة حماية الأمن الداخلي لمحافظة شولان، في مقاطعة جيلين، على الجمعيات السرية والجماعات الدينية واعتقلت قادتها.²⁹ يمكن العثور

بيسر على تحريات مماثلة عن الجماعات الدينية في ملخصات إنجازات وحدات حماية الأمن الداخلي في معظم الولايات القضائية منذ أوائل التسعينيات، التي تتباهي «بسحق» ما يسمى بالطوائف.³⁰ كما تعد المنظمات غير الحكومية الأجنبية أهدافاً ذات أولوية. ففي عام 2016، حققت وحدة حماية الأمن الداخلي لمحافظة هانيوان في مقاطعة سيتشوان مع العديد من المنظمات غير الحكومية الأجنبية. وتزعم وحدة حماية الأمن الداخلي في ووهان أنها قد أجرت عمليات في عامي 2009 و2013 للكشف عن تسلل نفذته مجموعات خارجية.³¹

تشير هذه التقارير بالمثل إلى أن وحدات حماية الأمن الداخلي تحقق مع مجموعة من الأفراد الذين يُعدون تهديدات سياسية. وتفيد وحدة حماية الأمن الداخلي لشيشوانغبانا داي، وهي محافظة ذاتية الحكم على الحدود مع لاوس وميانمار وموطن للعديد من الأقليات الإثنية، أنها حققت في عام 2010 مع أكثر من ألف شخص من الأويغور الذين دخلوا المحافظة واكتشفت مجموعات تقوم بتهريب الأويغور خارج الصين. وفي محافظة مبي في مقاطعة سيتشوان، أشارت وحدة حماية الأمن الداخلي في عام 2008 إلى أنها أجرت تحريات خاصة عن معلمي المدارس الخاصة المفصولين، وقدامى المحاربين في الجيش، والعمال المهاجرين المستائين من عدم دفع الأجور. فقد كان يُعتقد أن هؤلاء وغيرهم من الأفراد الرئيسيين ربما يتسببون بمشاكل خلال الدورتين وأولمبياد بكين.³²

ولا تعمل وحدات حماية الأمن الداخلي على جمع المعلومات الاستخبارية لإحباط الاحتجاجات ومواصلة الاعتقالات وحسب، بل لبناء قاعدة بيانات للتهديدات السياسية المعروفة والمحتملة أيضاً. ومن المرجح أن الوحدات تتبع حالياً التعليمات الواردة في «وجهة نظر وزارة الأمن العام بشأن إجراء تحريات أساسية عن أولئك الخاضعين لأعمال حماية الأمن الداخلي» لعام 2002. وهذه الوثيقة غير متاحة للعامة، غير أن هناك سبباً للاعتقاد بأنها تضع بروتوكولات وأولويات لقيام وحدات حماية الأمن الداخلي بجمع البيانات الشخصية الأساسية، من ضمنها معلومات حول

الصفات الجسدية للأفراد، والخلفية العائلية، ومكان الإقامة، والتوظيف، والروابط الاجتماعية.³³ توفر الكشوفات في الحوليات المحلية أمثلة عن كيفية جمع مثل هذه المعلومات على مر السنين، تعود منها لما قبل تعليمات عام 2002. وقد أجرت وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة لتشوتشو، في خونان، مثل هذه «التحقيقات الأساسية» منذ عام 1991، حين عقدت إدارة الأمن العام الإقليمية مؤتمراً حول «النضال السري» وأصدرت وثيقة حول تحديد التهديدات السياسية. ونفذت وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة للبلدية ما أسمته مشروع 91، وهو تحقيق مدته خمسة أشهر انتهى بتحديد أكثر من ألف شخص كمستهدفين. أُدخلت بعدها معلوماتهم في سجل الشرطة. بالإضافة إلى ذلك، حدد المشروع نحو أربع وعشرين منظمة مستهدفة؛ وأدخلت هذه أيضاً في «سجل المنظمات».³⁴

إلى جانب شبكات التحري، تجري وحدات حماية الأمن الداخلي تحقيقات أكثر تركيزاً. على سبيل المثال، في عام 2005، تحررت وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة لووهان عن المنظمات غير الحكومية الأجنبية في المدينة.³⁵ وأمضت وحدة حماية الأمن الداخلي لبكين عام 2000 في استهداف المنظمات غير القانونية حصرياً.³⁶ وإشارة وحدة حماية الأمن الداخلي لبكين عام 2006 إلى قواعد البيانات المتخصصة «للطوائف الخبيثة» و«نظم إدارة معلومات مكافحة الإرهاب» تشي بالمستهدفين من أنشطة ترصدها وضروب المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها وتعالجها.³⁷

يجمع بعضاً من هذه المعلومات الاستخباراتية المخبرون الذين يراقبون الأفراد والجماعات المستهدفة ويتحرون ردود أفعال العامة على سياسات الدولة والتوجهات الاجتماعية الرئيسية. وتنقسم المعلومات الاستخباراتية التي يقدمها المخبرون لوحدات حماية الأمن الداخلي إلى ثلاث فئات: استخبارات العدو (diqing)، والاستخبارات السياسية (zhengqing)، والاستخبارات الاجتماعية

(sheqing). (في بعض المناطق، تندمج الاستخبارات السياسية والاجتماعية في فئة واحدة).

وفقاً لكتابين حول الأمن العام، تضم استخبارات العدو معلومات حول الجماعات المعادية وأنشطتها. وتعد ذات قيمة خاصة تلك المعلومات الاستخباراتية التي تخص الجماعات التي «تسعى للحصول على معلومات استخباراتية، وتحرض على الانشقاقات، وتتخرب في التخريب، وتعرض أمن الدولة للخطر، وتقوض سلطة الدولة، وتفكك الوحدة الوطنية، وتؤجج الثورات المسلحة والمضايقات». تشمل استخبارات العدو أيضاً المعلومات عن التواطؤ والاتصالات السرية بين القوات المحلية والأجنبية المعادية، وتسلل القوات المعادية، والأنشطة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي. كما تدرج المعلومات حول الأنشطة الإجرامية الكبرى، كالاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، ضمن استخبارات العدو.

وتشير الاستخبارات السياسية إلى «المعلومات حول التوجهات والتطورات السياسية داخل الحدود الصينية وخارجها التي تؤثر أو قد تؤثر في الاستقرار الداخلي الاجتماعي والسياسي والأمن القومي». وقد تشمل هذه «ردود أفعال الناس من مختلف الطبقات إزاء سياسات الحزب والحكومة والقوانين والأحداث المحلية والخارجية الكبرى». وعلى الرغم من صعوبة التمييز بين الاستخبارات السياسية والاجتماعية في ظل بعض الظروف، يعرف الكتابان الاستخبارات الاجتماعية بأنها معلومات «عن مختلف العوامل المزعزعة للاستقرار التي توجد داخل المجتمع أو التي من المحتمل أن تؤثر في الاستقرار الداخلي الاجتماعي والسياسي». كما تشمل الفئة الاجتماعية «الرأي العام فيما يتعلق بالحوادث الكبرى والكوارث الطبيعية والإضرابات، لا سيما ردود أفعال 'الأفراد الممثلين'، والتوجهات الاجتماعية الملحوظة».³⁸

على الرغم من السرية المحيطة بالتجنيد، غالباً ما تشير المصادر المتاحة للعامة إلى النجاحات المزعومة التي يحققها مخبرو وحدات حماية الأمن الداخلي.³⁹

وفي الواقع، تتوفر بيسر معلومات عن عدد جواسيس ومخبري وحدات حماية الأمن الداخلي ومخرجاتهم في الحوليات المحلية. (وكما سناقش بمزيد من التفصيل في الفصول القادمة، تعمل الشرطة على تجنيد الجواسيس وحماية هوياتهم. أما المخبرون، فتجندهم السلطات السياسية، وقد تكون هوياتهم محمية أو قد تكون معروفة للناس). عمومًا، تقوم وحدة حماية الأمن الداخلي في المدن أو المحافظات متوسطة الحجم بجمع مئات المعلومات والاستخبارات التي تعد مرتبطة بأمن النظام كل عام.⁴⁰ ففي عام 1998، ادعت وحدة حماية الأمن الداخلي في تشوتشو، في مقاطعة خونان، أنها كونت «أصدقاء» وأقامت «علاقات عمل» مع 249 فردًا، بالإضافة إلى تجنيد 65 شخصًا يوصفون علانية بأنهم جواسيس.⁴¹ وبين عامي 1998 و2002، قامت وحدة حماية الأمن الداخلي في شولان بمقاطعة جيلين بتسجيل ما متوسطه 163 مخبرًا سنويًا، بالإضافة إلى عدد غير محدد من الجواسيس.

أما بخصوص النتائج التي يتوصل إليها المخبرون والجواسيس، فإن وحدات حماية الأمن الداخلي تناقش دوريًا معلومات محددة يجمعها عملاؤها وتستخدمها للتدخل ضد المعارضين. وتعترف وحدة حماية الأمن الداخلي في مبي أنه في عام 2008، قدم مخبروها يد العون للشرطة في الحصول على «معلومات في الوقت المناسب عن معلمي مدرسة مبي المتوسطة الذين كانوا يحاولون تنظيم إضراب عبر الإنترنت». كما ساعد المخبرون الشرطة في الحصول على «معلومات مستفيضة حول مخطط لتقديم التماس جماعي ومحاولة لعرقلة البناء في موقع مشروع تجاري جديد».⁴²

العمليات الروتينية والقمع المباشر

غالبًا ما تقوم وحدات حماية الأمن الداخلي بتفويض شرطة الخطوط الأمامية في تنفيذ الترصد الروتيني. وهذا الترتيب لا يوفر القوة العاملة المحدودة لوحدات

حماية الأمن الداخلي وحسب، بل يوسع بفعالية وصول الشرطة السرية أيضًا دون زيادة حجمها. في عام 1991، في مدينة بانشي بمقاطعة جيلين، عينت وحدة حماية الأمن الداخلي للبلدية ضباطًا مسؤولين عن أعمال الشرطة السياسية في كل مركز من مراكز الشرطة (paichushuo) بالمدينة. وكان على جميع عناصر شرطة الخطوط الأمامية في المدينة الخضوع للتدريب في مجال الأمن السياسي، الذي من المفترض أن تقدمه وحدة حماية الأمن الداخلي.⁴³ في عام 2000، أصدر مكتب الأمن العام في بكين «بروتوكولات لعمل مراكز الشرطة في حماية الأمن الداخلي»؛ تعد الوثيقة في حد ذاتها سرية، لكنه يُعرف أنها تحدد المهام ومعايير التقييم لمراكز الشرطة التي تتولى أعمال حماية الأمن الداخلي.⁴⁴ تقتضي البروتوكولات أن تقوم مراكز الشرطة بإنشاء شبكات لجمع المعلومات في المجتمعات، وتحسين مراقبة الأفراد الرئيسيين، وإحكام «السيطرة» على هؤلاء الأفراد. وفي عام 2016، عملت وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة يوييانغلو، في يوييانغ بمقاطعة خونان، مع شرطة الخطوط الأمامية لتكثيف ترصد «المستهدفين الرئيسيين». وتلقت الشرطة تعليمات بإبقاء وحدة حماية الأمن الداخلي على علم بتحركات المستهدفين وأنشطتهم. وفي عام 2012، زودت شرطة الخطوط الأمامية في ليشان، في سيتشوان، وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة للمدينة بتحديثات يومية حول «عوامل الإخلال بالاستقرار».⁴⁵

وإلى جانب شرطة الخطوط الأمامية، تعمل وحدات حماية الأمن الداخلي مع وكالات حكومية أخرى لتنسيق عمليات الت رصد والأمن. ففي عام 2005، أبلغت وحدة حماية الأمن الداخلي لبكين عن التعاون مع مكتب الجمارك ولجنة التعليم ومكتب السياحة في المدينة لإنشاء آلية تنسيق منتظمة من شأنها «أن تتصدى لاختراق الجماعات الدينية الأجنبية». وفي خنان، عملت وحدة حماية الأمن الداخلي مع الجبهة المتحدة لمحافظة نيهوانغ ومع مكتب الشؤون الدينية لإجراء «فحوصات السلامة» للمواقع الدينية خلال العطلات الرئيسية وغيرها من الأوقات.⁴⁶

وعلى الرغم من حجم وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية الصغير نسبياً، إنها تقوم بترصد مباشر للمستهدفين ذوي الأولوية وتتخبط في العمليات الأمنية، مثل فض التجمعات الدينية غير القانونية، ومصادرة المواد الدينية الممنوعة، واعتقال المشتبهين السياسيين، وقمع الاحتجاجات. في عام 2012، قامت وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة وينغان، بمقاطعة قويتشو، بترصد الأفراد الرئيسيين والمحاربين القدامى في الجيش.⁴⁷ وبين عامي 1999 و2003، نفذت وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة لبانشي عمليات سنوية ضد الجماعات الدينية غير القانونية، منها الفالون غونغ، وترصدت مواقعها وأتباعها. في حين شددت وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة تايغيانغ، في فوزهو، ترصدها وتحرياتها عن الجماعات الدينية غير القانونية بين عامي 1991 و2005، وقد اشتملت العمليات على فض التجمعات ومصادرة المواد واعتقال الأعضاء.⁴⁸

يعكس الدور العملياتي لوحدات حماية الأمن الداخلي المحلية في منع الاحتجاجات وقمعها أولويات فترة ما بعد تيانانمن. وفي الواقع، كانت وحدات حماية الأمن الداخلي أكثر انخراطاً في السيطرة على الاحتجاجات منذ أواخر التسعينيات، حين غدا صون الاستقرار أولوية قصوى. تتضمن هذه العمليات عادةً استخدام المخبزين الذين يخترقون مجموعات الاحتجاج المشبوهة ويبلغون الشرطة بخططها. تفيد وحدة حماية الأمن الداخلي في ووهان أنها في عام 2013، «استخدمت المعلومات الاستخبارية بفعالية للحصول على تحذيرات مسبقة بشأن الأحداث الجماهيرية» و«تعاملت بنجاح مع أكثر من مائة» حادثة على هذه الشاكلة.⁴⁹ عادةً ما تستخدم وحدات حماية الأمن الداخلي مفردات وجيزة ومنمقة مثل «التعامل» (*chuli*) في مناقشة هذه الوقائع. وعلى الرغم من ذلك، تشير الأحداث إلى الدور المفصلي الذي تؤديه وحدات حماية الأمن الداخلي في مساعدة السلطات المحلية على قمع الاضطرابات الاجتماعية.⁵⁰

مراكز الشرطة (المخافر)

إن الخط الأمامي لنظام إنفاذ القانون في الصين هو مركز الشرطة، الذي يشار إليه أحيانًا في المؤلفات الأكاديمية باللفظ الأوائلي PCS – وهي إشارة إلى المصطلح الصيني، *paichushuo*. تؤدي مراكز الشرطة معظم المهام الروتينية لإنفاذ القانون والأمن العام، التي يتوسع نطاقها منذ منتصف الخمسينيات. ووفقًا «لقواعد تنظيم مراكز شرطة الأمن العام» التي صدرت عام 1954 وظلت سارية تقنيًا حتى عام 2009، كان من المفترض أن تقوم مراكز الشرطة بإنفاذ القوانين وقواعد النظام العام، وقمع الأعمال التخريبية التي يرتكبها المناهضون للثورة، ومنع الجرائم ووقف الجرائم الجارية، وإحكام السيطرة على مناهضي الثورة وغيرهم من المجرمين، وإنفاذ الهوكو، وتقديم التوجيه للجان الأمنية المحلية.⁵¹ خلال حقبة ما بعد ماو، تحديدًا في أواخر التسعينيات، تولت شرطة الخطوط الأمامية تدريجيًا المزيد من مسؤوليات إنفاذ القانون وأدت المزيد من الأدوار الفعالة في دولة الترصد. وتمثل الحدث المحوري في المؤتمر الوطني الذي عقدته وزارة الأمن العام عام 1997 حول «عمل الأمن الداخلي على المستوى الأساسي». وهناك أعلنت وزارة الأمن العام أن «الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي» قد بات الآن مهمة الشرطة الرئيسية؛ وكان يُطلب من مراكز الشرطة إنشاء مكاتب للأمن الداخلي أو تعيين ضباط مخصصين لواجبات الأمن الداخلي.⁵²

وقد عزز إسناد مهام الترصد إلى شرطة الخطوط الأمامية قدرات دولة الترصد تعزيزًا كبيرًا. فبالمقارنة مع وحدات حماية الأمن الداخلي، تحظى الشرطة النظامية بمزايا عديدة، ما يجعلها ناجعة في إجراء الترصد الروتيني. والأكثر وضوحًا أن شرطة الخطوط الأمامية تشكل قوة أكبر بكثير. بالإضافة إلى ذلك، نظرًا لوجود الشرطة ضمن المجتمع – إذ تقوم بدوريات في الشوارع وتزود بنية الشرطة التحتية التي تواجه المدنيين بالقوة العاملة – إنها تحظى بعلاقات محلية واسعة النطاق بوسعها أن تسهل جمع المعلومات الاستخبارية وتجنيد المخبرين. كما

أن القرب الجسدي للشرطة من الأفراد المستهدفين يتيح لها الحفاظ على ترصد وثيق وتفتيش الأهداف بناءً على أوامر وحدات حماية الأمن الداخلي وعملاء الأمن الآخرين.

إن العدد الإجمالي لأفراد الشرطة ومراكزها غير متاح للعامة، غير أن المعلومات التي قدمها مسؤول رفيع المستوى في وزارة الأمن العام في يونيو 2005 توحى بشيء على الأقل. فاعتباراً من نهاية عام 2004، كان لدى الصين كما هو ظاهر للعيان 43,772 مركز شرطة، يعمل بها نحو 420,000 شرطي بالزي الرسمي. من ضمن هذه المراكز، كان هناك 11,492 مركز شرطة و202,060 شرطياً في المدن، و19,414 مركز شرطة و157,900 شرطياً في البلدات الحضرية، و12,866 مركز شرطة مع 60,020 شرطياً في البلدات الريفية. وبذلك، بلغ متوسط عدد ضباط الشرطة 17.6 في مراكز شرطة المدن، و8.1 ضابط شرطة في مراكز شرطة البلدات الحضرية، و4.7 ضابطاً فقط في مراكز شرطة البلدات الريفية.⁵³ لكن هؤلاء لم يكونوا جميعهم من الشرطة النظامية – ولا بأي شكل من الأشكال. وقد كشف بيان صحفي صادر عن وزارة الأمن العام في يناير 2014 أنه اعتباراً من عام 2013، عُيِّن في مراكز الشرطة 556,000 شرطي، أي 27.8 بالمائة فقط من قوة الشرطة الوطنية آنذاك.⁵⁴

كما توظف مكاتب وإدارات الأمن العام «رجال شرطة مساعدين» (*fujing*)، لا يُحتسبون من ضمن رجال الشرطة بالزي الرسمي. يعزز هؤلاء إلى حد كبير القوة العاملة المتاحة لرصد مراكز الشرطة بالموظفين. وفي غوانغدونغ، أوصت إدارة الأمن العام للمقاطعة في مايو 2021 بأن تقوم مراكز الشرطة في المناطق ذات «حالات النظام العام المعقدة» بتعيين شرطيّين مساعدين لكل شرطي بالزي الرسمي. ودُعيت مراكز الشرطة في المناطق الأخرى إلى تعيين شرطي مساعد لكل شرطي بالزي الرسمي.⁵⁵ كما تطلب إدارات الأمن العام الإقليمية في مقاطعتي غوانغدونغ وخبي ألا يقل عدد رجال الشرطة المعيّنين في المراكز الريفية،

في مجموعهم، عن 40 في المائة من قوة الشرطة الإجمالية في المدن والمحافظات.⁵⁶

حين تُدرج شرطة الخطوط الأمامية والشرطة المساعدة، يزداد حجم دولة الترصد الصينية بقيم أسية مقارنة بما يمكن أن يكون عليه حجم وحدات حماية الأمن الداخلي وحدها. وفي الواقع، تؤدي الشرطة معظم مهام الترصد الروتينية، الأمر الذي يتيح لوحات حماية الأمن الداخلي التركيز على الأهداف والقضايا فائقة الأولوية.

عمليات ترصد الشرطة

تحدد مسؤوليات الترصد للشرطة النظامية في «بروتوكولات واجبات مراكز شرطة الأمن العام»، الصادرة عن وزارة الأمن العام في عام 2002.⁵⁷ وتشمل هذه الواجبات إنفاذ برنامج السكان الرئيسيين وتجنيب المخبرين لتوفير المعلومات الاستخبارية المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي والنظام العام. تحديداً، يتعين على الشرطة تجنيب المخبرين الذين بوسعهم التحدث عن رد فعل الشعب على الوقائع والقضايا المحلية والدولية الكبرى والذين يمكنهم تقديم معلومات حول أنشطة الجماعات المعادية والمنظمات غير القانونية. وغالباً ما يكون المخبرون الأكثر إفادة من أولئك الذين يتواصلون مع «الجماهير» خلال حياتهم العملية العادية، أو من أولئك الذين يتمكنون من التفاعل مع الأفراد الرئيسيين دون إثارة الشكوك.

وكما يتبين من مقاييس أداء مكتب الأمن العام بالمنطقة في تشنغتشو، تقيّم الشرطة النظامية جزئياً بناءً على براعتها في أداء مهام حماية الأمن الداخلي. وتصنّف مراكز الشرطة وفق نظام من مائة نقطة، ويمكن الحصول على ما يصل إلى عشرين نقطة بالأداء المرضي لواجبات حماية الأمن الداخلي، ما يشير نظرياً إلى أن هذه المسؤوليات تستهلك 20 بالمائة تقريباً من وقت ضابط الشرطة

المجتمعية. وتُقسَم النقاط العشرون وفقًا لمعيار دقيق. إذ تُخصَّص أربع نقاط لمراقبة السكان الرئيسيين. ونقطتان «للحفاظ على الوعي بأنشطة الفالون غونغ وجماعات الطوائف الخبيثة الأخرى والجماعات والمنظمات الدينية غير القانونية». وعلى كل ضابط شرطة أن يجند اثنين على الأقل من مخبري النظام العام (*zhi'an ermu*)؛ تعني حرفيًا «أعين وآذان النظام العام») وثلاثة مخبرين آخرين كل عام، يُخصَّص لذلك نقطتان أخريان. ويجب على مراكز الشرطة الحضرية «جمع عشرين معلومة متعلقة بحماية الأمن السياسي كل ثلاثة أشهر»، في حين «يجب على [مراكز الشرطة] الريفية جمع خمس عشرة معلومة على شاكلة هذه المعلومات»، يحصد هذا مجددًا نقطتين. وهكذا دواليك.⁵⁸

تؤكد ملخصات الأنشطة المنشورة في الحوليات المحلية أن الشرطة النظامية تؤدي معظم العمليات الروتينية لدولة الترصد. ومن ضمنها ترصد الأفراد الرئيسيين. على سبيل المثال، تشير حولية مكتب الأمن العام 2002 من بكين وlishan، في مقاطعة سيتشوان، إلى السيطرة على الأفراد الرئيسيين وإدارتهم.⁵⁹ ويصف تقرير صدر في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين من منطقة يونانغتي في كايفنغ، في خنان، قيام الشرطة بانتظام بعمليات تحقق للأفراد الرئيسيين وتحديثات لقاعدة البيانات. وفي أماكن أخرى من كايفنغ، وضع الضباط قدامى المحاربين في الجيش تحت الترصد المستمر.⁶⁰ وأفاد مخفر 1 مايو في منطقة ويدونغ في بينغدينغشان، في مقاطعة خنان أيضًا، أنه في عام 2019، وضع أنشطة «الطوائف الخبيثة»، و«الأفراد الرئيسيين المرتبطين بالأمن الداخلي»، ومقدمي الالتماسات اللوحين، والمريضين عقليًا، وقدامى المحاربين في الجيش، تحت رقابة مشددة بالتعاون مع كيانات حكومية أخرى غالبًا. (تعد تسمية المرافق العامة 1 مايو، وهو عيد العمال العالمي، ممارسة شائعة في الصين). ويزعم مركز شرطة آخر في المنطقة أنه خلال الفترات الحساسة من عام 2019، اجتمع ضباطه بالأفراد الرئيسيين ثلاث مرات يوميًا. وتُتبع ممارسات ترصد مماثلة في ولايات قضائية أخرى للشرطة.⁶¹

تُعرف إحدى تكتيكات التردد التي تستخدمها الشرطة على نطاق واسع باسم قرع الباب. ويشير هذا غالباً إلى زيارة مباغطة لمكان إقامة المستهدف لأغراض المراقبة والترهيب. وعادةً ما يقوم ضباط حماية الأمن الداخلي والشرطة المسؤولة عن المجتمع معاً بقرع الباب حيث يقطن المستهدفون.⁶² في عام 2016، أطلق مخفر هونغيانغلو في منطقة يونغتاي عملية لقرع الأبواب على ممارسي الفالون غونغ. ونفذت مراكز أخرى للشرطة في المنطقة عمليات مماثلة في عام 2019.⁶³ ويبدو أن الشرطة في إحدى مناطق شنتشن مولعة بشكل استثنائي بقرع الباب. ففي عام 2017، أدت 750 زيارة لسبعة وستين فرداً رئيسياً، بمتوسط زيارة شهرياً لكل منهم.⁶⁴

تشير المقابلات مع المعارضين والناشطين المنفيين الذين صُنّفوا بشكل شبه مؤكد كأفراد رئيسيين حين كانوا في الصين إلى أن ضباط حماية الأمن الداخلي يتولون القيادة في مراقبة المستهدفين بالغى الأهمية، إلى جانب مساعدة الشرطة النظامية. فحين يؤدي ضباط حماية الأمن الداخلي زيارة أولية لمنزل الهدف، يقود ضابط الشرطة المحلي الضباط إلى الهدف ويعرفهم عليه. بعدها، يكون التواصل المباشر بين الشرطة والهدف محدوداً؛ فالتواصل يصبح من جانب ضباط حماية الأمن الداخلي بدلاً من ذلك.⁶⁵ أفاد تنغ بياو، المحامي في مجال حقوق الإنسان، أن أحد ضباط الشرطة المجتمعية كان يتصل به بين الحين والآخر للسؤال عن خطته وإن كان في المنزل.⁶⁶ غير أن هوا زي، التي عملت مع تينغ، تستذكر تدخلاً أكثر حيوية للشرطة: إذ غالباً ما كان ضابط محلي يزور عمتها، التي كانت تعيش بالصدفة في نفس المبنى السكني، ويطلب منها «إبقائي تحت السيطرة». وكان الضابط يطلق تهديدات ضمنية لضمان امتثال عمة هوا.⁶⁷ أما في الفترات الحرجة، كذكرى الرابع من يونيو لحملة قمع تيانانمن وخلال أولمبياد بكين عام 2008، فقد كثفت الشرطة المحلية انخراطها في ترصد المستهدفين بالغى الأهمية. إذ أفاد أحد الأكاديميين في بكين أنه خلال الفترات الحرجة، كان الضباط ومساعدو الشرطة بالزي الرسمي يتتبعونه أينما ذهب.⁶⁸

وإذا كانت شرطة الخطوط الأمامية تؤدي أدوارًا متنوعة حين يرتبط الأمر بالتفاعل مع أهداف التردد، فإنها تنشط نشاطًا واضحًا حين يتعلق الأمر بتجنيد المخبرين.⁶⁹ إذ أفادت شرطة هونغيانغلو أنها قامت في عام 2016 بتجنيد ستة وثلاثين جاسوسًا ومخبرًا واستخدمت المعلومات الاستخباراتية الناتجة «للتعامل بشكل مناسب» مع الأحداث الجماهيرية. وفي عام 2017، عينت أربعين مجندًا آخر. أبلغ مركز شرطة شينغوانمينغ، في منطقة يوانغتي أيضًا، عن إنجازات مماثلة في عام 2019. ووصف مركز شرطة شينلي في بويانغ بمقاطعة خنان، في تقريره لعام 2019، قيامه بزرع مخبرين حول الأفراد الرئيسيين ودمجهم في «مجموعات خاصة» غير محددة – من المحتمل أنها منظمات دينية. وجندت الشرطة الأفراد الرئيسيين أنفسهم كمخبرين: إذ كُلف الضباط بتكوين «صداقات» مع الأفراد الرئيسيين وبذلك «يصلون إلى المعلومات الداخلية... للاطلاع على خططهم». تشير حولية عام 2019 من محافظة لونغهي، بمقاطعة خنان، إلى أن جميع أفراد الشرطة في أحد مراكزها استخدموا جواسيس ومخبرين لجمع معلومات حول الإرهاب والأفراد الرئيسيين المرتبطين بالاستقرار.⁷⁰

تتمثل المسؤولية النهائية لشرطة الخطوط الأمامية في التفتيش والسيطرة على «ميادين المعركة» – وهي مواقع من ضمنها الفنادق ومقاهي الإنترنت والمساكن المستأجرة والمطابع. وكما سأذكر بالتفصيل في الفصل السادس، يشكل فرض القواعد المقيّدة على هذه المواقع أحد ركائز دولة التردد. ففي عام 2018، أبلغت الشرطة في محافظة إيشان بي ذاتية الحكم في مقاطعة يونان عن عمليات تفتيش لمقاهي الإنترنت والفنادق والمساكن المستأجرة والمؤسسات الترفيهية. وفي عام 2019، أجرى ضباط مخفر 1 مايو في منطقة ويدونغ تفتيشًا منتظمًا للفنادق والمساكن المستأجرة وخدمات توصيل الطرود. ويزعم مركز الشرطة في غوانلان، في شنتشن، أنه قام في عام 2017 بتفتيش اللوائح التنظيمية المتعلقة بمقاهي الإنترنت والفنادق والمساكن المستأجرة وغيرها من «المواقع المعقدة» وإنفاذها.⁷¹

وزارة أمن الدولة

لعل وزارة أمن الدولة هي أكثر الأجهزة الأمنية الصينية سرية. إذ لا تتضمن المنشورات الصينية الرسمية إلا القليل من المعلومات حول هيكلها أو أنشطتها. أنشئت وزارة أمن الدولة في عام 1983، نتيجة لدمج إدارة التحقيقات المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني وقسم مكافحة التجسس التابع لوزارة الأمن العام. ولأن المهام الأساسية لوزارة أمن الدولة تنطوي على العمليات الخارجية السرية والاستخبارات المضادة المحلية، فإن دورها في الترصد المحلي لم يحظ باهتمام كبير. لكن التمهيد في الحوليات التي تنشرها الجامعات والسلطات المحلية، بالإضافة إلى المقابلات مع المعارضين المنفيين، تكشف أن وزارة أمن الدولة تؤدي دورًا حيويًا، على الرغم من أنه محدود، في الترصد الداخلي.

تنظيم وزارة أمن الدولة ووكالاتها المحلية

سرعان ما أسست وزارة أمن الدولة في عام 1983، بدأت الحكومات المحلية بإنشاء إدارات أو مكاتب وزارة أمن الدولة على مستوى المقاطعات والبلديات والمحافظات. غير أن بعض الولايات القضائية استغرقت وقتًا أطول من غيرها. فعلى سبيل المثال، أنشئ جهاز أمن الدولة في منطقة شيجينغشان في بكين في عام 2005.⁷² تختلف اصطلاحات تسمية وكالات وزارة أمن الدولة المحلية؛ ولتبسيط الأمر، سأشير إليها باستخدام أحد المصطلحات الشائعة: وهو مكتب أمن الدولة (SSB).

من الناحية الإدارية، تقدم الوكالات المحلية التابعة لوزارة أمن الدولة تقاريرها إلى وكالة أعلى تابعة لوزارة أمن الدولة وإلى اللجنة السياسية القانونية التابعة لتنظيم الحزب الشيوعي الصيني في المدينة أو المحافظة ذات الصلة. ويعد

وزير وزارة أمن الدولة عضوًا في اللجنة السياسية القانونية المركزية، في حين أن مديري مكاتب أمن الدولة هم أيضًا أعضاء في اللجان السياسية القانونية المحلية. وتقوم وكالة أمن الدولة العليا ولجنة الحزب المحلية معًا بفحص الضباط الأساسيين لمكاتب أمن الدولة وتعيينهم. أما من الناحية التشغيلية، فتتلقى مكاتب أمن الدولة التوجيه بشكل رئيسي من رؤسائها الأعلى داخل جهاز أمن الدولة.⁷³

ومع أن الباحثين وصفوا بنية وزارة أمن الدولة، لا يُعرف سوى القليل عن التنظيم الداخلي للوكالات المحلية.⁷⁴ يفيد مكتب أمن الدولة في لينجيانغ، بمقاطعة جيلين، أنه اعتبارًا من عام 1997 كان لديه «مكتب عام» و«إدارة للمهمات».⁷⁵ وتوفر الكشوفات التي أجرتها لجنة الحزب الشيوعي الصيني داخل مكتب أمن الدولة التابع لبلدية شينغتاى بمقاطعة خبي، أدلة أنجع. إذ يشير تقرير نُشر عام 2002 إلى أن الحزب كان لديه فرع عام واحد داخل المكتب وخمسة فروع فرعية. ولأن الحزب عادة ما يحظى بفرع فرعي واحد في كل إدارة تشغيلية، فمن المعقول الافتراض أن مكتب أمن الدولة هذا بالتحديد لديه خمسة أقسام متخصصة. وقد ناقش مكتب أمن الدولة في شينغتاى آنذاك المهمات المنطوية على «التحقيق في القضايا الخاصة»؛ و«البحث في الواجبات الأساسية»؛ و«تطوير القوى السرية» – أي الجواسيس؛ و«الاستخبارات»، و«حل القضايا الخاصة»، و«العمل المعلوماتي».⁷⁶

تحافظ مكاتب أمن الدولة على تعاون وثيق مع لجان الحزب المحلية عبر اللجان السياسية والقانونية التابعة للحزب، التي يعمل فيها رؤساء مكاتب أمن الدولة. إذ توفر السلطات المحلية الاستخبارات والمعلومات لمكاتب أمن الدولة؛ بالمقابل، تقدم مكاتب أمن الدولة للسلطات المحلية التدريب والدعم الفني والتشغيلي في المسائل المتعلقة بالأمن.⁷⁷ على سبيل المثال، ذكرت ووهان أنه في عام 1997، قامت نحو 370 «مجموعة صغيرة للأمن القومي» داخل الوكالات الحكومية والشركات والمؤسسات الأخرى بتقديم «مساعدة» غير محددة لمكتب أمن الدولة على مستوى البلدية. ويُقال إن أعضاء هذه المجموعات قد «أولوا اهتمامًا كبيرًا

بعدد من العوامل التي قد تؤثر في الاستقرار الاجتماعي والسياسي» بالنيابة عن مكتب أمن الدولة في البلدية. وكشفت اللجنة السياسية القانونية لمنطقة هانجيانغ في ووهان أنها قدمت الاستخبارات والمعلومات بشكل مباشر لمكتب أمن الدولة في البلدية.⁷⁸

أنشطة ترصد وزارة أمن الدولة

لمنافذ وزارة أمن الدولة المحلية مهمة محددة على نطاق واسع. فعلى سبيل المثال، لما أنشئ مكتب أمن الدولة في شينيانغ في عام 1999، تمثلت مسؤولياته الرئيسية في إجراء «التحقيقات والأبحاث حول وضع الأعداء» وبناء «القوات السرية». وكانت مهمة مكتب أمن الدولة في لينجيانغ الانخراط في «مكافحة التجسس والأعمال الأخرى المتعلقة بأمن الدولة» وخوض «صراع على جبهة المعركة السرية».⁷⁹ أما كيفية تطبيق المهمة الرسمية بالضبط فذلك نادرًا ما يتم ذكره. وينبغي لنا أن نستنتج من التقارير محكمة الصياغة ومن إفادات الشهود. إذ تشير هذه إلى أن مكاتب أمن الدولة تؤدي مجموعة واسعة من عمليات إنفاذ القانون الروتينية ولكنها تتخبط أيضًا بشكل وثيق في أنشطة دولة الترصد.

تؤدي مكاتب أمن الدولة أحيانًا مهمات إنفاذ القانون التقليدية، على الأغلب بقدرة داعمة تركز على خبرتها الفنية في مكافحة التجسس. فعلى سبيل المثال، قد تساعد مكاتب أمن الدولة الشرطة بترصد اتصالات المشتبهين جنائيًا. وأبلغ مكتب أمن الدولة في دالي، في مقاطعة يونان، عن تعاونه مع مكتب أمن الدولة في محافظة مجاورة لحل قضية كبيرة في تجارة المخدرات في عام 1998.⁸⁰ ويزعم مكتب أمن الدولة في إتشو، في مقاطعة خوبي، أنه شارك في حملة «الضربة القاصمة» في عام 1996 من خلال تقديم «خدمات» غير محددة لوكالات إنفاذ القانون الأخرى. وأقر مكتب أمن الدولة في تشنغدو بمشاركته في نفس حملة مكافحة الجريمة عام 1996.⁸¹ وقد كشف مكتب أمن الدولة في هونغيانغ بمقاطعة خونان أنه

في عام 2002 ساعد الشرطة المحلية والنواب العاميين في التحقيق في «الجرائم الاقتصادية» - وهي فئة رسمية من الجرائم في الصين، تشمل التهريب والتزيف والاحتيال والتهرب الضريبي والعديد من الأنشطة الأخرى.⁸²

ولأن وزارة أمن الدولة وكالة أمنية حكومية تركز على الاستخبارات الأجنبية، إنها تكلف الأجهزة المحلية بعدد من المهام المرتبطة بالأمن القومي. وتتمثل إحدى الوظائف الرئيسية لمكاتب أمن الدولة المحلية في تقديم إحاطات حول الأمن القومي لموظفي الحكومة الذين يسافرون خارج البلاد في أعمال رسمية ومن ثم استخلاص المعلومات منهم عند عودتهم. وعلى الأغلب أن الإحاطة ترمي إلى منع هؤلاء الموظفين الحكوميين من الكشف عن «أسرار الدولة» - وهو توصيف غالباً ما يكون مبهماً وفضفاضاً. فمن الواضح أن عملاء مكاتب أمن الدولة يسخرون استخلاص المعلومات للتدقيق في أنشطة المسافرين خارج البلاد وتجميع ما تسنى التقاطه من المعلومات القيمة في أثناء رحلاتهم. ونظراً إلى تكرار الإشارة إلى هذه الإحاطات واستخلاص المعلومات، يبدو أنها ممارسة معتادة.⁸³ كما تقوم مكاتب أمن الدولة المحلية بالتمحيص في مشاريع الاستثمار الأجنبية ضمن ولاياتها القضائية بحثاً عما يثير مخاوف تتعلق بالأمن القومي.⁸⁴

وفي سعيها لتعزيز مهمتها في مكافحة التجسس، تستهدف مكاتب أمن الدولة المحلية بشكل أساسي المقيمين الدائمين الذين يكونون مواطنين أجانب وكذلك الأفراد من تايوان وهونغ كونغ وماكاو. إذ كشف رئيس مكتب أمن الدولة في تشيوفو، في شاندونغ، أنه في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، «ظل مكتبه مطلعاً اطلاقاً في أوانه على وضع المواطنين الأجانب الدائمين» والأفراد من تايوان وهونغ كونغ وماكاو. وقد ألزم مكتب أمن الدولة في محافظة ديتشينغ التبتية ذاتية الحكم، في مقاطعة يونان، الفنادق التي تؤمن السكن للأجانب بالتوقيع على «اتفاقيات المسؤولية الأمنية»، بغية تسهيل مراقبة مكتب أمن الدولة لضيوفه.

ومع أن مكاتب أمن الدولة المحلية تركز على الغرباء، فإنها تستهدف أيضاً بعض المواطنين الصينيين. إذ يزعم ذات رئيس مكتب أمن الدولة في تشيوفو أن مكتبه يغطي عدداً كبيراً من الأشخاص من «مختلف الطبقات الاجتماعية المحلية» وتشمل «الأفراد رئيسيين» - وهي تسمية تنطبق فقط على المواطنين.⁸⁵ وقد تخضع المؤسسات الدينية في مناطق الأقليات الإثنية أيضاً لترصد مكاتب أمن الدولة المحلية. ذلك أن مكتب أمن الدولة في محافظة ديتشينغ التبتية ذاتية الحكم أفاد أنه في عام 2013، «نفذ عمليات للحفاظ على ترصد الأديرة المهمة».⁸⁶ ويصف مكتب أمن الدولة في محافظة ليانغشان يي ذاتية الحكم في سيتشوان -وهي موطن لأعداد غفيرة من شعب يي، أكبر أقلية إثنية في الصين- استهداف «القوات المعادية داخل حدودنا وخارجها والعناصر الانفصالية الوطنية».⁸⁷ ويدعي تقرير نشره مكتب أمن الدولة في كاشغر، في مقاطعة شينجيانغ الكثيفة بالأويغور، أنه من أصل ثلاث وأربعين معلومة من المعلومات الاستخبارية التي نقلها إلى السلطات العليا في عام 2000، استخدم قسم وزارة أمن الدولة في شينجيانغ خمساً فقط، واستخدمت لجان الحزب المحلية والوكالات الحكومية ما تبقى منها. يشير هذا إلى أن الكم الهائل من المعلومات التي جمعها مكتب أمن الدولة في كاشغر مرتبط بالاضطرابات الإثنية الناشئة في الموقع، وليس بقيام الأجانب بالتجسس.⁸⁸

في الواقع، بالحكم في ضوء تكرر الإشارات إلى دور وزارة أمن الدولة في ترصد الأقليات الإثنية، من المرجح أن تكون وزارة أمن الدولة الوكالة الأمنية التي تقع على عاتقها مسؤولية الترصد الأساسية في المناطق الكثيفة بالأقليات، لا سيما التبت وشينجيانغ. والتفسير الجلي هو أن الحكومة الصينية مقتنعة بأن الدعم الخارجي يوجب الاضطرابات في مناطق الأقليات الإثنية، وأن وزارة أمن الدولة مجهزة جيداً لمواجهة هذا التهديد بفضل قدراتها في مجال مكافحة التجسس.

وعلى غرار وحدات حماية الأمن الداخلي والشرطة، تقوم مكاتب أمن الدولة المحلية بإجراء الترصد باستخدام المخبين. وتعد معظم الإشارات إلى مثل هذه

الأنشطة في الحوليات المحلية مبهمة وعامة. على سبيل المثال، في ملخص عمل مكتب أمن الدولة في تشيوفو خلال الفترة 1996-1998، ذكر أنه «عزز بناء شبكة استخباراتنا ومعلوماتنا». وأفاد مكتب أمن الدولة في منطقة جيمو، تشينغداو، أنه في عام 1994، قام «بجمع استخبارات ومعلومات متعددة القنوات».⁸⁹ غير أنه، في بعض الحالات، كانت مكاتب أمن الدولة المحلية أكثر تفصيلاً. فمثلاً، أفاد مكتب أمن الدولة في ديتشينغ في عام 2013 أنه جند عددًا غير محدد من «ضباط اتصال خط الدفاع الشعبي» (*renmin fangxian lianluoyuan*) وأن بعض هؤلاء جُندوا خلال المراجعات الأمنية للفنادق التي تقدم خدماتها للأجانب. ويزعم مكتب أمن الدولة في جينغدتشن، في جيانغشي، أنه في عام 1999 شجع تطوير «جمع المعلومات» بتقديم حوافز مالية وإجراء دورات تدريبية. ويذكر مكتب أمن الدولة في جينغدتشن تحديدًا أنه قدم معلومات من مصادره إلى لجنة الحزب في البلدية بعد حملة القمع على الفالون غونغ وقصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد.⁹⁰ وخلال حملة القمع على الفالون غونغ في عام 1999، قام مكتب أمن الدولة في ليوبانشيو في مقاطعة قويتشو بجمع «كم هائل من المعلومات والاستخبارات الداخلية ومبكرة التحذير» التي «قدمت الدعم للإدارات ذات الصلة». أي أن المخبين — وهم المصادر الداخلية — ولدوا معلومات مفيدة لهؤلاء المشاركين في حملة القمع.⁹¹

وثمة العديد من الكشوفات التي تؤكد دور مكاتب أمن الدولة المحلية في الحفاظ على الاستقرار الداخلي عبر الوسائل القمعية. فعلى سبيل المثال: قائمة بالمعلومات ذات الأولوية جمعها مكتب أمن الدولة في ليانغشان، المحافظة الكثيفة بالأقليات في سيتشوان. ووفقًا لمكتب أمن الدولة، في عام 1999، فقد أعطى الأولوية لجمع الاستخبارات مبكرة التحذير والمعلومات الداخلية بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية؛ وعند عودة ماكاو إلى السيادة الصينية؛ والفالون غونغ؛ وقصف الناتو في بلغراد؛ ونظرية «الدولتين» للرئيس التايواني لي تينغ هوي، التي أكدت على استقلال تايوان؛ والذكرى الأربعين لانتفاضة التبت عام

1959، التي فرّ خلالها الدالاي لاما الرابع عشر إلى الهند بعد أن سحقت القوات الصينية تمرّدًا مناهضًا للصين، ما أسفر عن مقتل ما يقدر بنحو عشرات الآلاف من التبتيين؛ والذكرى العاشرة لأحداث 4 يونيو.⁹² ومن جانب مكتب أمن الدولة في ووشي، فقد ادعى في عام 2000 أنه «جمع نحو مائة معلومة داخلية ومبكرة التحذير متعلقة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي». وبشكل واضح «استُخدمت أكثر من عشر معلومات من هذا النوع من قبل المكتب العام للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني والمكتب العام لمجلس الدولة» – وليس من قبل أجهزة أمن الدولة العليا، ما يؤكد الفكرة بأن الاستخبارات والمعلومات التي تجمعها هذه الوكالات غالبًا ما تكون أكثر صلة بالاستقرار الداخلي منها بمخاوف مكافحة التجسس.⁹³ وتشير كشوفات مكتب أمن الدولة في بيتشانغ بمقاطعة جيانغشي إلى نفس الاستنتاج. ففي عام 1998، قدم مكتب أمن الدولة في بيتشانغ إحدى وثلاثين معلومة للسلطات العليا. تسع منها استخدمته وكالة أمن الدولة الإقليمية ووزارة أمن الدولة، في حين استخدمت لجنة الحزب الشيوعي الصيني الإقليمية وحكومة المقاطعة ولجنة الحزب الشيوعي الصيني على مستوى البلدية إحدى عشرة معلومة.⁹⁴ بعبارة أخرى، يبدو أن مكتب أمن الدولة في بيتشانغ، وهو جهاز لمكافحة التجسس شكليًا، الأهم كأداة للحفاظ على الاستقرار.

ولا تقوم مكاتب أمن الدولة المحلية بمعالجة المعلومات والإبلاغ عنها وحسب؛ بل إنها تشارك بشكل مباشر في جمع المعلومات عبر الترصد. وتشارك مكاتب أمن الدولة في العمليات الأمنية التي يمكن أن تنجم عن جمع المعلومات الاستخباراتية. وفي حين أن وحدات حماية الأمن الداخلي تتولى المسؤولية الأساسية في الاستخبارات الداخلية والعمليات الأمنية، يتم تعبئة مكاتب أمن الدولة للحفاظ على الاستقرار خلال الفترات الحرجة سياسيًا وقبل العطلات الرئيسية، ما يساعد على توفير ترصد مكثف لمثيري الشغب المحتملين. وليس مستغربًا أن الحوليات المحلية تشير في كثير من الأحيان إلى «أعمال الحفاظ على الاستقرار» التي تؤديها مكاتب أمن الدولة. فقد قام مكتب أمن الدولة في ليوبانشوي بمقاطعة قويتشو «بعمل

أمني» غير محدد في عام 1999، أثناء الذكرى العاشرة ليوم 4 يونيو، والدورتين، والذكرى الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية. وأجرى مكتب أمن الدولة في هونغ كونغ بخونان عمليات أمنية مماثلة أثناء انعقاد المؤتمر الوطني السادس عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام 2002. ولأن عددًا كبيرًا من وكالات مكاتب أمن الدولة المحلية قد أفادت بمشاركتها في عمليات أمنية خلال الفترات الحرجة والعتل، تبدو هذه ممارسة منتشرة على نطاق واسع.⁹⁵

تؤكد المقابلات مع المعارضين البارزين في المنفى أن وزارة أمن الدولة غالبًا ما تُستدعى للقيام بالترصد الداخلي في اللحظات الحرجة. إذ لم يحدث أي اتصال بين تنغ بياو، وهو محام في مجال حقوق الإنسان، وعملاء وزارة أمن الدولة قبل التحضير لدورة الألعاب الأولمبية في بكين في أغسطس 2008. إلا أنه في مارس من ذلك العام، اختُطف على يد عملاء وزارة أمن الدولة بعد تولي الدفاع القانوني عن ناشط معروف ونشر خطاب مفتوح يدعو الحكومة إلى احترام حقوق الإنسان.⁹⁶ وحركت وزارة أمن الدولة القمع المحلي في مناسبة أخرى هي منح جائزة نوبل للسلام عام 2010 للناشط والمعتقل السياسي ليو شياوبو. أما هوازي، الذي كان يساعد تنغ في جمع التوقيعات لخطاب مفتوح دعمًا لليو، فقد اختطفه عملاء وزارة أمن الدولة واحتجزوه وعذبوه.⁹⁷

وبالنسبة للانخراط المباشر في العمليات الأمنية الداخلية، تحرك في عام 2002 مكتب أمن الدولة التابع لبلدية جينغتشن بعد أن علم بتنظيم المسيحيين لتجمع كبير في مكان غير معروف داخل المدينة. وعمل العملاء مع مكتب الأمن العام المحلي لاعتقال المنظمين وتفريق المشاركين. وفي عام 1998، نجح ذات مكتب أمن الدولة في «منع وقوع حادث كان سيزعزع الاستقرار الاجتماعي». وأفاد مكتب أمن الدولة في ووهو، في مقاطعة آنهوي، أنه قام في عام 2003 بقمع العديد من الأحداث التي شارك فيها أعضاء الفالون غونغ.⁹⁸

وأخيرًا، تكشف المقابلات مع المعارضين المنفيين أن مكاتب أمن الدولة المحلية ووزارة أمن الدولة تؤدي دورًا واسع النطاق في قمع المستهدفين شديدي الأهمية – وهي مهمة يُفترض، نظريًا، أن تؤديها وحدات حماية الأمن الداخلي. بيد أن المستهدفين شديدي الأهمية غالبًا ما يواجههم كل من وكلاء حماية الأمن الداخلي ووزارة أمن الدولة. ويصف المعارضون المستهدفون العديد من التفاصيل التشغيلية الجديرة بالملاحظة حول وزارة أمن الدولة.

في حين أن وحدات حماية الأمن الداخلي تباشر عادةً ترصد المستهدفين شديدي الأهمية بعد تحديدهم، فإن وزارة أمن الدولة تتولى المسؤولية حين تتطوي القضايا على جهات أجنبية، من ضمنهم هؤلاء الموجودون في تايوان. أفادت إحدى ناشطات المجتمع المدني، التي خضعت في البداية لترصد حماية الأمن الداخلي، أن قضيتها قد تولاها مكتب أمن الدولة التابع لمقاطعتها بعد عودتها من رحلة إلى تايوان في عام 2011. وكان عميل مكتب أمن الدولة المكلف بمراقبتها من نفس العمر والخبرة والخلفية العلمية. وسعيًا من العميل لتنمية العلاقة مع المستهدفة، كان يقدم لها الهدايا، كالكتب والحلوى لطفلها. ويُعرف عن عملاء وزارة أمن الدولة ومكاتب أمن الدولة أنهم يصبحون عدوانيين بشكل خاص حين يلتقي مستهدفوهم مع الغربيين في الصين. إذ أخبرتني ناشطة المجتمع المدني هذه أنه بعد سفرها إلى مقاطعة أخرى للمشاركة في مؤتمر يحضره العديد من الأكاديميين الأمريكيين المعروفين، استدعاها مرارًا وتكرارًا عملاء وزارة أمن الدولة الذين أصرّوا على مقابلتها في المطار عند عودتها إلى الوطن. إلا أنها رفضت مطالبهم.⁹⁹

وصف منفي آخر، وهو أكاديمي سابق في بكين، أنه أصبح مستهدفًا من قبل وزارة أمن الدولة بعد الاشتباه بقيامه بتقديم معلومات استخباراتية لحكومة غربية. في البداية خضع لترصد حماية الأمن الداخلي؛ وبعد مشاركة وزارة أمن الدولة في الترصد، خضع لتحقيق مكثف مدته عشرة أشهر. في بادئ الأمر كان العملاء يستجوبونه يوميًا مدة سبع أو ثماني ساعات؛ وفيما بعد، انخفض التواتر إلى مرة

واحدة في الشهر ثم مرة كل شهرين. وقام العملاء بتفتيش منزله ومصادرة حاسوبه المحمول. شكَّ الأكاديمي في أن العملاء نصّبوا برمجيات خبيثة على هاتفه الذكي: فبعد فترة وجيزة من خضوعه لتمحيص وزارة أمن الدولة، اكتشف أن هاتفه قابل لأن يصبح شديد السخونة ويستخدم كمًّا هائلًا من البيانات بلا سبب. كما تعقب عملاء وزارة أمن الدولة تحركاته وتتبعوا من كُتب اتصالاته مع الغربيين. مُنع في البداية من السفر إلى الخارج وأُلزم بإخطار وزارة أمن الدولة قبل الشروع في أي رحلة محليًا. في نهاية المطاف سُمح له بالسفر إلى الخارج، لكنه أُلزم بإخطار وزارة أمن الدولة مسبقًا بمسار رحلته.¹⁰⁰

وكان المستهدف الآخر هو الناشط في مجال الصحة العامة وحقوق المثليين وان يانهاي. في بادئ الأمر خضع لمراقبة وحدات حماية الأمن الداخلي في بكين، غير أنه قبيل انعقاد المؤتمر العالمي للمرأة عام 1995، وُضع تحت عدسة وزارة أمن الدولة. وعلى غرار مستهدفين آخرين شديدي الأهمية، خضع وان لإجراءات ترصد مكثفة خلال الفترات الحرجة، كذكرى الرابع من يونيو. وقد اعتقلته وزارة أمن الدولة في عام 2002 لتورطه في نشر معاناة مرضى الإيدز الذين أصيبوا بالفيروس نتيجة لإجراءات التبرع ببلازما الدم غير الآمنة في مقاطعة خنان. وكإجراء تشغيلي معياري، كان عملاء وزارة أمن الدولة يستجوبون وان كلما التقى بممثلي الجهات المانحة الغربية. كما تواصلت وزارة أمن الدولة بوان في بداية كل عام للاطلاع على التمويل الذي يتلقاه من المانحين الخارجيين وتحري أنشطة منظمته غير الحكومية.¹⁰¹

يتمثل أحد التفسيرات المحتملة للمشاركة النشطة لوكالات أمن الدولة في الأمن الداخلي في أن مثل هذه الوكالات حريصة على إرضاء لجان الحزب المحلية وبالتالي إثبات أهميتها. فالخدمات التي تقدمها لزعماء الحزب الشيوعي الصيني المحليين، الذين غالبًا ما تعتمد حظوظهم السياسية على قدرتهم على صون الاستقرار الاجتماعي، يمكن قطاف ثمارها لاحقًا. والمعاملة بالمثل موضع تقدير،

لأن مكاتب أمن الدولة يمكن أن تكون أشبه بمياه محتجزة. وعلى الرغم من شهرة وزارة أمن الدولة كوكالة تجسس متطورة ومقتدرة، فإن قدرتها التنظيمية ومكانتها السياسية على المستوى المحلي أضعف بكثير من وزارة الأمن العام.¹⁰²

في المجمل، إن نظام الصين القائم على توزيع الترصد المحلي على وحدات حماية الأمن الداخلي، وشرطة الخطوط الأمامية، ووزارة أمن الدولة يخدم دولة الحزب خدمة جيدة. فقد تدارك النظام المخاطر المحتملة لوجود وكالة شرطة سرية نافذة. ويظل التقسيم الرسمي للعمل بين الوكالات على حاله حتى حين تتفاعل تلك الوكالات وتتداخل كالمعتاد، ما يمنع المنافسات البيروقراطية المضرة بقدرات دولة الترصد. والتكرار يساعد على ضمان إنجاز المهمة بأكملها.

إن العناصر الثلاثة لنموذج الترصد الموزع في الصين تكمل بعضها بعضاً من حيث نقاط القوة والضعف. ويبدو أن الاعتدال هو ما يميز وحدات حماية الأمن الداخلي، التي تعد الذراع التشغيلية الرئيسية لدولة الترصد. فإذا حكمنا في ضوء نجاح الصين في احتواء المعارضة والاضطرابات الاجتماعية في حقبة ما بعد تيانانمن، يتبين أن حماية الأمن الداخلي ناجعة. ليس ذلك وحسب، فلحماية الأمن الداخلي أهمية بالغة. إذ إن الوحدات كبيرة بما يكفي للإشراف على الترصد اليومي وتنفيذ العمليات الخاصة بمساعدة وكالات أخرى أحياناً—دون أن يشكل حجمها تهديداً للنظام. وفي الوقت نفسه، تحظى الشرطة المجتمعية بالقوة العاملة اللازمة لإتمام عمليات حماية الأمن الداخلي، ما يعزز قدرة حماية الأمن الداخلي ويمكن وكلاء النخبة من تركيز طاقاتهم على المستهدفين شديدي الأهمية. غير أنها، باعتبارها شرطة خطوط أمامية، تقتقر إلى المكانة والتطور اللازمين لتغدو مركز قوة مستقلاً؛ فتركيزها على إنفاذ القانون والأمن العام المعتادين يبقها خارج الميدان السياسي، إلا حين يرغب الحزب في إشراكها. وبهذه الطريقة، فإن ذات الشرطة

التي تستجيب لتحديات خرق القانون والسلامة العامة الروتينية تساهم إسهامًا كبيرًا في أمن الحزب وتساعد في تحقيق أجندته السياسية.

أخيرًا، تجلب وزارة أمن الدولة صيتًا مفرعًا لمشروع ترصد الدولة. وبالنظر إلى تفويضها في مجال مكافحة التجسس، يعد نطاق عملياتها المحلية محدودًا. لكن الحزب نصبها بدواء أيضًا على المستوى المحلي، ما حفزها على دعم الأمن الداخلي، وبالتالي تبرير وجودها البيروقراطي. ثمة سلبيات محتملة هنا: فمن خلال تحويل القدرات إلى الأمن الداخلي، من الممكن أن تضر وزارة أمن الدولة بمهمتها المتمثلة بمكافحة التجسس وتؤجج التوترات مع وكالتها الشقيقة الأقدر، ألا وهي وزارة الأمن العام. وفي الوقت نفسه، يعد وجود وزارة أمن الدولة في الشؤون الداخلية أداة رقابة على وزارة الأمن العام، وذلك باحتوائها للثانية.

يصعب تصور أن الصين كانت لتتمكن من معالجة معضلة الإكراه بهذه الفعالية لولا الترصد الموزع، ويصعب على نحو مماثل تخيل آلية عمل الترصد الموزع لولا الدولة الحزبية اللينينية. إن سيادة الحزب متأصلة في جهاز الإكراه وتنعكس في مهمته الأساسية: وهي ليست ضمان السلامة العامة أو حتى الدفاع عن الدولة بالتصدي للأعداء الخارجيين، وإنما حماية الاحتكار السياسي للحزب. إذ يتيح التنظيم اللينيني الميزة الأكثر ابتكارًا في الترصد الموزع: وهي هيكلها متعدد الطبقات، الذي يحيك الحزب والبيروقراطية معًا من خلال تعيين رؤساء أمنيين في لجان الحزب على جميع المستويات، ولجان حزبية داخل البيروقراطيات الأمنية، مجددًا على جميع المستويات. وبذلك يتيح هذا النظام للحزب إحكام قبضته على الجهاز الأمني، ما يضمن عدم تحوله إلى خطر على أسياده السياسيين.

في ذات الوقت، لنموذج الترصد الموزع الذي ابتكرته دولة الحزب عيوبه. إذ تبدو العديد من المهام التي تؤديها دولة الترصد غير ضرورية: لعل تتبع أنشطة مقدمي الالتماس، و«مريدي الطوائف»، والمنظمات الدينية لا يعود سوى بالقليل من الفائدة بالإضافة إلى تخفيف جنون الارتياح لدى الحزب. ومن المحتمل أن تكون

هذه التجاوزات ذات نتائج عكسية، بإثارتها لعداء الجماهير وتوسيع نطاق الجهاز القمعي دون تحقيق منافع واضحة لدولة الحزب. سيخبرنا الوقت إن كان الحزب قد بالغ في التصحيح في أعقاب تجربة اقترابه من الموت عام 1989. غير أن الحزب في الوقت الراهن يبدو غير عابئ بالجهود القمعية المبددة أو المدمرة للذات. فنجاحات دول الترصد تفوق إخفاقاتها، وديمومة النظام خير شاهد على ذلك.

الفصل الرابع

الجواسيس والمخبرون

إن استخدام المخبرين لجمع الأدلة تكتيك تقليدي لإنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن الشرطة في الديمقراطيات والديكتاتوريات على حد سواء تقوم بتوظيف المخبرين، تختلف أساليبها اختلافاً جوهرياً.¹ ففي الديمقراطيات، يخضع استخدام الشرطة للمخبرين لقيود قانونية صارمة ورقابة إدارية. ولا شك أن وكالات إنفاذ القانون في الديمقراطيات تسيء أحياناً استخدام المخبرين لأسباب سياسية—قد يكون مكتب التحقيقات الفيدرالي بإدارة إدغار هوفر المثال الأكثر اقتضاحاً—لكنها يُفترض أن تجند المخبرين لأغراض مكافحة الجريمة التقليدية.² في المقابل، تستخدم الشرطة في الديكتاتوريات المخبرين بشكل روتيني من أجل إنفاذ القانون التقليدي والقمع السياسي. ولأن الديكتاتوريين يعدّون التهديدات السياسية أخطر من الجريمة—ولأنهم يرون مثل هذه التهديدات متربصة في كل مكان في المجتمع—إنهم يجنحون إلى تجنيد عدد كبير من المخبرين للقيام بالتجسس السياسي. في بلغاريا، كان لدى الشرطة السرية ما يصل إلى 55,000 مخبر، أي ما يقرب من 0.7 لكل 100 نسمة من السكان، في عام 1953. وبحلول عام 1989، لما سقط جدار برلين، كان أكثر من 1 في المائة من مواطني ألمانيا الشرقية جواسيس في الشتازي.³

ثمة سبب وجيه يجعل الديمقراطيات تقيد استخدام المخبرين في مهام إنفاذ القانون التقليدية، ويجعل الديكتاتوريات ترفض مثل هذه القيود. في حالة الديمقراطيات، فإن حماية الحريات المدنية تمنع التحقيق مع الأشخاص على أساس معتقداتهم السياسية فقط. والمجتمع الذي يعج بالمخبرين سيمزقه انعدام الثقة، ما يؤدي إلى تقويض أسس الديمقراطية واقتصاد السوق، الذي يعد رفيقها الملازم. أما الديكتاتوريات، فلا تساورها هذه المخاوف. وفي الواقع، إن الثقة الاجتماعية هي حجر الأساس للعمل الجماعي، وعليه إنها مصدر خوف في الديكتاتورية. وهكذا فإن

التجسس السياسي يضرب عصفورين بحجر واحد: فهو يحدد التهديدات المحتملة للنظام ويزرع بذور عدم الثقة بين أفراد السكان.⁴

في الديكتاتوريات، وحدها الاعتبارات العملية تقيد تجنيد المخبّرين واستخدامهم. وتتمثل إحدى العقبات المحتملة أمام التجنيد في التأثير: إذ يحتاج النظام إلى إقناع المواطنين العاديين بالعمل لصالح الشرطة السرية، وهي مهمة بغیضة أخلاقياً بالنسبة لأغلب الناس. وافتقار الديكتاتوريات إلى وسائل الإقناع —كالوعود بالمال، والامتيازات، والتقدم الوظيفي، والحماية من الأذى (المفروض من الدولة) مثلاً— يجعلها محدودة القدرة على بناء شبكة كبيرة من المخبّرين. أما التحدي الثاني، فهو عملي. فكلما زاد عدد المخبّرين الذين تعتمد عليهم الدولة، تعاظمت القوة العاملة التي تحتاجها في الشرطة السرية للإشراف على هؤلاء المخبّرين والاستفادة منهم. وهذه تكلفة تعجز العديد من الديكتاتوريات عن تحملها. يكمن التحدي الأخير في إنتاجية المخبّرين. فكيف يمكن تحقيق أقصى استفادة منهم، دون أن يضيعوا وقت مدربهم الثمين؟ بعض المخبّرين —في العادة أولئك الذين أجبروا كارهين على التجسس— يبذلون أقل جهد ممكن. ويحرص آخرون على إثبات أهميتهم بتوليد كم هائل من المعلومات الاستخباراتية، معظمها غير مهم.

فيما يخص تجنيد الجواسيس والمخبّرين والتعامل معهم —مجدداً، إن الاختلاف الرسمي في السياق الصيني هو أن الجواسيس (*teqing*) تجندهم الشرطة وتشرف عليهم، أما المخبّرون (*xinxiyuan*) فتتولى السلطات السياسية تجنيدهم والإشراف عليهم— فإن نظام الترصد الموزع للحزب الشيوعي الصيني يؤدي عمله بفعالية مذهلة. ونظراً لحضور الحزب الشيوعي الصيني المكثف في الاقتصاد والمجتمع عموماً، تحظى الشرطة ومنظمات الحزب المحلية بتأثير هائل على المواطنين ويمكنها تجنيد أعداد كبيرة منهم بسهولة نسبية.⁵ وإن تقسيم العمل بين الشرطة السرية (وحدات حماية الأمن الداخلي ومكاتب الأمن العام)، وشرطة الخطوط الأمامية ومنظمات الحزب المحلية (اللجان السياسية والقانونية بشكل

رئيسي)، يتيح للشرطة السرية التركيز على مجموعة صغيرة من الجواسيس المختارين بعناية والمكلفين بمهام مهمة. ويمكن للحزب، بالاعتماد على أعضائه الكثر، أن يكلف بسهولة شبكة أكبر من المخبّرين بمسؤوليات أكثر روتينية.

غير أن الحزب، كما سأنقش تاليًا، يعاني مشكلة الإنتاجية. إذ تحقق دولة الترصد في الصين نجاحًا عددًا جليًا: فنسبة المخبّرين في الصين من السكان وفيرة كالنسبة التي كانت في ألمانيا الشرقية سابقًا. لكن جودة عملهم محل شك. إذ يتضح أن ما يصل إلى 60 بالمائة من الشينشي يوان — وهم المخبّرون، الذين تجنّدهم السلطات السياسية المحلية، والذين يقومون بالترصد الروتيني — لا يقدمون أي معلومات استخباراتية، ويبدو أن الربع فقط من المعلومات الاستخباراتية التي يولدها هؤلاء المخبّرون ذات قيمة (راجع الملحق).

وعلى الرغم من شبكة المخبّرين غير المثالية، بوسع الحزب أن يفخر بابتكاراته المؤسسية. فالنظام الصيني يتميز بتغطية واسعة ومتعددة الطبقات. وتؤدي الفئات المختلفة من الجواسيس والمخبّرين مهامًا متميزة. فمن خلال تعظيم الحضور التنظيمي للنظام اللينيني على المستوى الشعبي وسيطرته على الوصول إلى الموارد والفرص، لقد بنى الحزب شبكة من المخبّرين وحافظ عليها، كان لينظر إليها حتى جهاز الشتازي بعين الحاسد.

الجواسيس (تيتشينغ)

بدأت الحكومة الصينية باستخدام التيتشينغ في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين.⁶ وقد عُلّقت هذه الممارسة من عام 1967 إلى عام 1973 بسبب الثورة الثقافية، إلا أنه بخلاف ذلك، يعد التجسس تكتيكيًا جوهريًا للنظام الصيني في سعيه لكشف أنشطة المناوئين السياسيين وقمعهم. وفي حقبة ما بعد ماو، وُسّع استخدام التيتشينغ وأُضيف عليه الطابع المؤسسي تدريجيًا. وفي عام 1981، أصدرت وزارة

الأمن العام (MPS) «قواعد مؤقتة بشأن استخدام التيتشينغ في التحقيق الجنائي» لإضفاء الطابع الرسمي على بروتوكولات تجنيد الجواسيس واستخدامهم. وقد روجعت هذه البروتوكولات وأصبحت دائمة في عام 1984، مع إصدار «القواعد التفصيلية بشأن استخدام التيتشينغ في التحقيقات الجنائية».⁷ وحُدِّثت هذه اللوائح التنظيمية مجددًا في عام 2001، بوثيقة جديدة لوزارة الأمن العام بعنوان «قواعد عمل التيتشينغ في التحقيقات الجنائية». وبالإضافة إلى ذلك، ثمة قواعد مؤقتة بشأن استخدام الجواسيس في تحقيقات مكافحة المخدرات وداخل السجون.⁸

تشير هذه القواعد إلى أن الغرض من التيتشينغ هو إنفاذ القانون: فهم يساعدون في التحقيقات الجنائية. وهذا يعكس تكتيكًا دعائيًا للحزب الشيوعي الصيني. فالحكومة الصينية لا ترغب في الإعلان صراحةً بأن الشرطة تتجسس على المناوئين السياسيين؛ وبدلاً من ذلك، يُقدَّم التيتشينغ كمخبرين تقليديين للشرطة، يسعون إلى الحيلولة دون وقوع نشاط إجرامي ومساعدة الشرطة في القبض على منتهكي القانون. وفي الواقع، يلبي التيتشينغ الغرضين كليهما – فهم يساعدون في إنفاذ القانون، ويقدمون التقارير عن الأعداء السياسيين.

على الرغم من وجود فروق رسمية بين الجواسيس والمخبرين، غالبًا ما تخلط الوكالات الأمنية بين هاتين الفئتين في تقاريرها وتستخدم مجموعة واسعة من المصطلحات أيضًا. فبالإضافة إلى التيتشينغ، ثمة ضباط الاتصال (*lianluoyuan*) و«الأصدقاء» (*pengyou*). ويُشار أحيانًا إلى الجواسيس صراحةً على أنهم مخبرون (شينشي يوان) أو باسم إرمو، بمعنى «أعين وآذان» – وهو مصطلح يشير على الأغلب إلى المخبرين. تُعرَّف «القواعد التفصيلية» الصادرة عن وزارة الأمن العام في عام 1984 التيتشينغ «كمصطلح عام يستخدمه داخليًا الأمن العام ووكالات أمن الدولة للإشارة إلى الأفراد السريين الجامعين للمعلومات الاستخبارية الذين يقومون بمهام خاصة».⁹ في المناقشة القادمة، سأستخدم المصطلح الصيني تيتشينغ، بدلاً من الكلمة الإنجليزية spy، لأن التيتشينغ

فئة قانونية في الصين ولأن التيتشينغ ليسوا وحدهم الذين يقومون بالتجسس. لكن التيتشينغ مميزون في بعض النواحي. فمن بين جميع الجواسيس أو المخبزين الذين تجندهم الشرطة الصينية، يعد أولئك، الذين يوصفون بأنهم تيتشينغ، المنتقن بعناية أكبر على الأغلب.

التجنيد والإدارة والنطاق

يتبع تجنيد التيتشينغ وإدارتهم إجراءات صارمة. إذ لا يُسمح للشرطة بتجنيد زعماء العصابات الإجرامية أو المجرمين المعتادين أو المحتالين أو مدمني المخدرات أو المشتبهين الرئيسيين في التحقيقات أو أقارب الشرطة التي تشرف على الجواسيس. ويمكن فقط لرئيس وحدة التحقيق الجنائي التابعة لمكتب الأمن العام على مستوى المحافظة (أو أعلى) الموافقة على تجنيد التيتشينغ. ويجب أن يحظى تجنيد أولئك الذين سيستخدمون خارج البر الرئيسي الصيني بموافقة رئيس الشرطة التابع لمكتب الأمن العام على مستوى المحافظة ثم يُرفع إلى وحدة التحقيق الجنائي التابع للبلدية. وينبغي إخطار السلطات على مستوى المقاطعة في حال جُند أفراد معروفون، أو كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركات، أو أفراد رئيسيون في المنظمات الإجرامية للعمل كتيتشينغ خارج حدود الصين. يتم إنشاء ملف سري للغاية لكل تيتشينغ. يتضمن الملف طلب تسجيل المتقدم، وصورته، ومعلومات سيرته الذاتية، ورقم التعريف، والاسم المستعار، وطرق التواصل، والكلمات المشفرة المستخدمة للاتصالات السرية مع المدربين. يتتبع ملف التيتشينغ أيضًا أدائه في التحقيقات السابقة، وسجل المكافآت والعقوبات، والمعلومات الاستخبارية المحددة التي قدمها، والإجراءات التي اتخذها محققو الشرطة ردًا على تلك المعلومات. ولا يتمكن مراقبو الشرطة من الوصول إلا إلى ملفات التيتشينغ الذين يشرفون عليهم بشكل مباشر.¹⁰

فور تجنيد أحد التيتشينغ، يتلقى تدريباً في قاعدة سرية تديرها الشرطة، عادة ما تتخفى وراء كيان تجاري كالفندق، أو المتجر، أو المطعم مثلاً. قد يستمر التدريب في أي مكان من بضعة أيام إلى عدة أشهر. ووفقاً لضابط شرطة سابق، قد يجري التدريب في بعض الأحيان في مركز اعتقال أو سجن.¹¹ يطلب مكتب الأمن العام في محافظة سانمن، في خنان، من ضباط الشرطة المسؤولين عن جمع المعلومات الاستخبارية تنظيم دورة تدريبية سنوية لكل تيتشينغ لديهم.¹² وينبغي أن تكون مواقع التدريب سرية، من أجل حماية هويات التيتشينغ.

تدل الإشارات إلى «الضباط المسؤولين عن الجواسيس» (*teguan*) على أن التيتشينغ يديرهم مدربون مكلفون في الشرطة. يؤكد ملخص عمل عام 2018 من وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة باكياو، في شيان، وملخص عام 2017 من وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة تشيهي، في شانغونغ أن بعض التيتشينغ على الأقل – وربما معظمهم، إن لم يكن كلهم – يديرهم ضباط مكلفون حصراً.¹³ في عام 1996، عيّنت إدارة الأمن العام في شنشي 162 ضابطاً لمراقبة 10,693 جاسوساً.¹⁴ وكان كل تيتشينغ يقيم كل ثلاثة شهور، لئلا تنتهي خدمة من يعتبرون غير أكفاء.¹⁵ وتفيد محافظة تشيهي أن التيتشينغ لديها يخضعون لعملية فحص صارمة. إذ تتمثل الخطوة الأولى بالموافقة على طلب الضابط لتجنيد التيتشينغ. ثم تُجرى مقابلات مع المرشحين ويتم تقييمهم. وتخضع النفقات المرتبطة بإدارة التيتشينغ لمراجعة منتظمة.¹⁶ وتتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية الهويات. ففي عام 2003، زعمت إدارة الأمن العام في شنشي أن لديها 112 مركز تدريب سري وموقع اجتماع، 43 منها كانت «قواعد تجارية» – متاجر تعمل كواجهات للشرطة. واستُخدمت الأرباح المتولدة عن القواعد التجارية لمكافحة التيتشينغ ودعم عملياتهم.¹⁷

وفقاً لمقال نُشر في مجلة أكاديمية الشرطة في خنان، يستخدم المحققون أربع طرق لتجنيد التيتشينغ. أولاً، يحدد زعماء التجسس، عبر اتصالاتهم الشخصية،

الأفراد القادرين على التجسس. ثانيًا، يجند أسياد التجسس أعضاء «عاديين» من الجماعات الإجرامية المعروفة بارتكابها جرائم ثانوية. وهذا يؤمن التأثير: إذ يوافق هؤلاء المجندون على العمل كتيشينغ مقابل التساهل معهم. ثالثًا، تجند الشرطة أفرادًا من المدانين السابقين الذين أتموا أحكامهم الجنائية. وأخيرًا، يعول المدربون على شرطة الخطوط الأمامية لتحديد المجندين الواعدين.¹⁸ ونظرًا لارتفاع معدل الانفكاكات في صفوف التيتشينغ – يبلغ متوسط مدة الخدمة من سنتين إلى ثلاث سنوات تقريبًا – تقوم الوكالات الأمنية، من ضمنها مكاتب الأمن العام ووحدات حماية الأمن الداخلي، بتخطيط التجنيد مقدمًا. على سبيل المثال، في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين، أصدرت وحدة حماية الأمن الداخلي في شاندونغ «خطة خمسية للقوات السرية التابعة لحماية الأمن الداخلي».¹⁹

تعمل وحدات التحقيق الجنائي التابعة لمكاتب الأمن العام المحلية على تجنيد معظم التيتشينغ وإدارتهم. وفي الواقع، تكشف مكاتب الأمن العام المحلية علنًا عن الوحدات المحددة المكلفة بتجنيد وإدارة التيتشينغ لديها. على سبيل المثال، يذكر الموقع الإلكتروني لمكتب الأمن العام في بكين أن شعبته للتحقيقات الجنائية مسؤولة عن تنظيم التيتشينغ وتشغيل القواعد السرية لاستخدامهم. كما أن «وحدة التحقيق المتنقلة» التابعة لمكتب الأمن العام، التي تبدو وكأنها فريق سري متخصص في مكافحة جرائم الشوارع، تستخدم أيضًا التيتشينغ وتديرهم.²⁰ ومع أن هذا قد يبدو مشيرًا إلى اختلاف جلي بين التجسس لمكافحة الجريمة والتجسس على التهديدات السياسية، في الواقع، إن الخط الفاصل غير واضح لأن التيتشينغ، كما ذكرت آنفًا، يلبون كلا الغرضين.²¹ فمثلًا، قد يُعين فرد من التيتشينغ لمراقبة أماكن عامة معينة أو قد يكلف بوظيفة خدمية تقتضي الاتصال مع الكثير من الأشخاص المختلفين – يعد سائقو سيارات الأجرة مفيدون في هذا الصدد. وبوسع التيتشينغ في أي من المنصبين مكافحة الجريمة وترصد التهديدات السياسية.

الجدول 1.4

الجواسيس (تيتشينغ) المعينين لدى إدارة الأمن العام في شنشي

العام	عدد الجواسيس
1957	689
1980	538
1983	1,193
1984	1,907
1985	3,100
1986	2,994
1987	4,383
1988	6,691
1989	9,975
1996	10,693
2001	12,108
2003	14,004

راجع الملاحظات للاطلاع على مصادر البيانات.

ولأن الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالتيتشينغ سرية، يستحيل التيقن من العدد الكلي الذي توظفه الشرطة. والمصدر الرسمي الوحيد الذي كشف عن معلومات مفيدة حول عدد التيتشينغ ضمن ولايتها القضائية هو إدارة الأمن العام في شنشي

(الجدول 1.4). تشير البيانات إلى أن شرطة شنشي وسّعت شبكة التيتشينغ لديها توسيعًا هائلًا بعد منتصف ثمانينيات القرن العشرين. وبحلول عام 2003، كان لدى المقاطعة 14,000 تيتشينغ، أي أكبر من العدد في عام 1980 بستة وعشرين ضعفًا ونسبة 4 لكل 10,000 نسمة تقريبًا.²²

من الطرق البسيطة لتقدير عدد التيتشينغ في خدمة الشرطة هي تطبيق نسبة شنشي لعام 2003 على الصين ككل: أربعة لكل 10,000 نسمة، ليصل الرقم على مستوى البلاد إلى 560,000 تيتشينغ في عام 2022. وثمة طريقة أخرى تتمثل في ضرب عدد ضباط حماية الأمن الداخلي بعدد الجواسيس الذي يُطلب من كل منهم تجنيده. مثل هذا التقدير تقريبي جدًا لأن عدد ضباط حماية الأمن الداخلي نفسه لا يمكن إلا أن يكون تقديرًا ولأن نسب التجنيد متفاوتة. فمثلًا، في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في شينينغ، وهي مدينة في مقاطعة تشينغهاي، طُلب من كل محقق تجنيد اثنين على الأقل من التيتشينغ، وطُلب من نائب رئيس الشرطة المسؤول عن التحقيقات الجنائية أن يجند مباشرة واحدًا إلى اثنين من التيتشينغ «الخبّة» (جيانزي).²³ كما ألزم مكتب الأمن العام في منطقة جينشوي في تشنغتشو، في خنان، المحققين بتجنيد اثنين من التيتشينغ كل عام. غير أن الشرطة في محافظة داوتشنغ، في التبت، أفادت في عام 2004 أن كل محقق جند تيتشينغ واحدًا وحسب.²⁴ وفي عام 2010، طلب مكتب الأمن العام في محافظة سانمن، في خنان، من المحققين في وحدة التحقيق الجنائي التابعة له تجنيد ثلاثة تيتشينغ على الأقل سنويًا.²⁵

لنفترض أن كل ضابط في حماية الأمن الداخلي يُطلب منه تجنيد اثنين من التيتشينغ الجدد كل عام. كان لدى الصين نحو 2 مليون ضابط شرطة بالزري الرسمي في عام 2013، واستنادًا إلى البيانات المحلية المحدودة المتوفرة، يبدو أن نسبة الشرطة في وحدة حماية الأمن الداخلي على مستوى المحافظة تتراوح بين 3 و5 بالمائة من القوة.²⁶ هذا يعني أن هناك نحو 60,000–100,000 من عملاء

حماية الأمن الداخلي. فإذا كان افتراضنا دقيقًا، فإن وحدات حماية الأمن الداخلي في الصين تجند سنويًا نحو 120,000–200,000 تيتشينغ يركزون على التهديدات السياسية المعروفة أو المحتملة.

يجب أن يتقاضى العديد من هؤلاء التيتشينغ أجرًا، وهذا تحدٍ آخر لمدربهم. إلا أن وزارة الأمن ليس بحوزتها قواعد وإجراءات واضحة وموحدة لمكافأة التيتشينغ.²⁷ وتنص تعليماتها فقط على أنه «ينبغي منح المكافآت للتيتشينغ الذين يقدمون أدلة للتحقيقات ناجحة؛ وينبغي منح مكافآت قيمة [للتيتشينغ الذين يساعدون] في حل القضايا الكبرى». ²⁸ إلا أنه ربما بسبب ضعف التمويل، كثر ما تخفق وكالات الأمن العام في تعويض التيتشينغ.²⁹ ومن الشائع أيضًا إساءة استخدام الأموال المخصصة للتجسس: فالسرية والرقابة المالية المتراخية تجعلان عمليات التجسس عرضة للفساد بشدة، إذ بإمكان الشرطة المطالبة بنفقات متعلقة بالتجسس لم يصرفوها فعليًا.³⁰ ولمعالجة نقص التمويل المعتمد وصرف أجور التيتشينغ، تبتكر الوكالات الأمنية حلولًا إبداعية. فمثلًا، في نوفمبر 2005، أنشأ مكتب الأمن العام في شينينغ، في مقاطعة تشينغهاي، صندوقًا خاصًا لمكافحة الجريمة يصرف منه مكافآت تتراوح قيمتها بين 200–10,000 يوان (تقريبًا 30–1,500 دولار لحظة خط هذه السطور).³¹ ولأنه صندوق لمكافحة الجريمة، فقد نال البرنامج استحسان الجهات المانحة على نطاق واسع، من ضمنها الشركات المحلية. غير أن المستفيدين من البرنامج ليسوا من مكافحي الجريمة، وإنما التيتشينغ الذين تنطوي مسؤولياتهم على التجسس السياسي. وفي الواقع، لقد اختلس مكتب الأمن العام الأموال لصرف أجور لعملاء سريين قُدموا للعامة كمخبرين عاديين. ومن المرجح أن هذه الطريقة معتمدة في أماكن أخرى أيضًا.

أنواع التجسس السياسي

يُصنّف التيتشينغ وفقًا للمهام التي يكلفون بأدائها. إذ يجنّد تيتشينغ القضايا للمساعدة في تحقيقات محددة. وعادةً ما تكون هذه «عمليات مطولة» (*lachulai*) ترمي إلى توليد الأدلة ضد زعماء العصابات، ويكون المجند شخصية ثانوية في العصابة ذات الصلة.³² ولكن تيتشينغ القضايا يستهدفون أيضًا المناوئين السياسيين. ويُفترض أن تيتشينغ القضايا يصبحون بلا فائدة بعد الانتهاء من التحقيق ذي الصلة. وثمة فئة ثانية، وهي كونغوشي تي تشينغ (أي الجواسيس «المسيطرون على ساحات المعارك»)، الذين يجنّدون لمراقبة الأماكن العامة أو يوظفون في ظروف تتيح لهم الوصول إلى عدد كبير من المستهدفين – كموظفي الفنادق، ومجدّاء، سائقي سيارات الأجرة.³³ في عام 2001، جند مكتب الأمن العام في شيان 60 تيتشينغ و800 مخبر آخر من سائقي سيارات الأجرة في المدينة. وبما أن المدينة كانت تضم نحو 10,700 سيارة أجرة في ذلك الوقت، فإن واحدًا من كل اثني عشر سائق سيارة أجرة تقريبًا كان يعمل لدى الشرطة.³⁴ أما الفئة الثالثة والأخيرة فهي تيتشينغ الاستخبارات، الذين يجنّدون لجمع مجموعة واسعة من المعلومات. وتشير الكشوفات التي أجرتها إدارة الأمن العام في شنشي إلى أن معظم التيتشينغ في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانوا من نوع الكونغوشي أو الاستخبارات، وهذا منطقي لأن تيتشينغ القضايا هم بالضرورة أفراد فريدون ومتخصصون، يحظون بوصول وثيق إلى بعض المشتبهين. في عام 2003، من بين 14,004 تيتشينغ توظيفهم شرطة المقاطعة، كان هناك 1,458 تيتشينغ قضايا (10.4 بالمائة)، و5,733 تيتشينغ كونغوشي (40.9 بالمائة)، و6,774 تيتشينغ استخبارات (48.4 بالمائة). وكان عدد ضئيل جدًا منهم (يبلغ 39) موظفو شرطة بدوام كامل ومن المفترض أنهم كانوا يتلقون أجورًا.³⁵

يروي الناشطون الذين استهدفهم النظام تجاربهم في تعقب تيتشينغ القضايا لهم. إذ كان تشانغ لين، وهو معارض محنك سُجن بعد حملة قمع تيانانمن في عام 1989، يتلقى زيارات متكررة لاثنتين من «الزعماء الطلابيين» السابقين بعد إطلاق سراحه في عام 1991. وتبين أنهما كانا يبلغان الشرطة عن أنشطته.

واعترف أحد التيتشينغ، الذي كان متعاطفًا مع محنة تشانغ، بما كان يفعله، موضحًا أنه لم يوافق على التجسس لصالح الشرطة إلا بعد ستة أشهر من السجن. كما أخبر تشانغ أن الشرطة زرعت أجهزة تنصت في منزله.³⁶ ويستذكر معارض آخر هو يانغ زيلي، أنه حين شكّل و عدة أصدقاء مجموعة شبابية في إحدى جامعات بكين في عام 2000، جند مكتب أمن الدولة المحلي أحد الطلاب لاختراق المجموعة، وتسجيل محادثات الأعضاء، وتسليم المواد للشرطة السرية.³⁷

يجري التجسس عبر التسلسل الهرمي الإداري، متضمنًا مستوى المحافظة. ويعتبر عدد التيتشينغ العاملين على مستوى المحافظة صغيرًا نسبيًا، نظرًا لمحدودية الموارد والتهديدات السياسية القليلة نسبيًا التي يتم تحديدها بين المجموعات السكانية الأصغر والأكثر ريفية. وكما هو موضح في الجدول 2.4، فإن معظم وحدات حماية الأمن الداخلي على مستوى المحافظة تقوم بتجنيد أقل من خمسين تيتشينغ سنويًا أو الاحتفاظ بهم، على الرغم من أن بعضها يدير أكثر من ذلك العدد. وبالنظر إلى البروتوكولات الصارمة التي تحكم تجنيد التيتشينغ واستخدامهم، قد تفضل وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية تجنب مسمى تيتشينغ، وتجند بدلًا منهم أنواعًا أخرى من المخبزين غير الخاضعين لعمليات الموافقة المتشددة والمراقبة. ولعل هذا هو السبب وراء ادعاء وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة ووشينغ، في سيتشوان، أنها جندت في عام 2006 اثنين وعشرين تيتشينغ، وخمسة وعشرين صديقًا، وستة وثمانين ضابط اتصال، وستة وثلاثين مخبرًا، وأحد عشر «موظفًا خاصًا تابعًا لحماية الأمن الداخلي» (*guobao zhuan'gan*). في عام 2013، جندت وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة وينغان، في قويتشو، اثنين وعشرين تيتشينغ (من بينهم اثنان يركزان على النشاط عبر الإنترنت)، و161 مخبرًا في مجال «السلامة والأمن» (*anbao xinxiyuan*)، واثنين وتسعين ضابط اتصال، وستين صديقًا. وبحسب ما جرى تناقله، احتفظت وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة لليتشي في سيتشوان وشرطة الخطوط الأمامية بسبعة وعشرين تيتشينغ في عام 2013؛ وفي العام السابق، أفادت محافظة ليتشي أن لديها 484 «مخبرًا دائمًا

نسبيًا» و576 ضابط اتصال.³⁸ يشير هذا إلى أنه على الرغم من أن عدد التيتشينغ المجندين سنويًا قد يكون ضمن المجال المقدر آنفًا وهو 120,000–200,000، من المحتمل أن يكون العدد الإجمالي للمخبرين المشاركين في التجسس السياسي أعلى بكثير.

الجدول 2.4

الجواسيس (تيتشينغ) الذين جندتهم أو احتفظت بهم وحدات حماية الأمن الداخلي على مستوى المحافظة خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين

العام	المحافظة	عدد الجواسيس
2013	وينغان، قويتشو	22
2013	ليتشي، سيتشوان	27
2014	وينغان، قويتشو	19
2014	تشيهي، شانغونغ	86
2014	بايان، هيلونغجيانغ	15 ^a
2016	هانويوان، سيتشوان	56
2016	محافظة بيتشوان تشيانغ ذاتية الحكم، سيتشوان	25

2017	فوتشانغ، شنشي	86 ^a
2017	تشوانغلانغ، قانسو	120 ^a
2018	منطقة شيان باتشياو، شنشي	3
2019	منطقة يونيان، غوييانغ، قويتشو	66 ^a
المتوسط		48

a تشير إلى «القوات السرية» (ميمي ليليانغ) بدلاً من الجواسيس (تيتشينغ).
راجع الملاحظات للاطلاع على مصادر البيانات.

من الممكن تفهم امتلاك الحوليات المحلية القليل لقوله عن عمليات التيتشينغ. غير أنه من الممكن استخلاص بعض الأدلة حول أهدافهم، بالإضافة إلى نوع وكم المعلومات الاستخبارية التي يجمعها التيتشينغ. ولسبب واحد، يبدو أن الجماعات الدينية هي الأهداف الرئيسية لتسلل التيتشينغ. إذ تزعم وحدة حماية الأمن الداخلي بمحافظة بيان، في هيلونغجيانغ، أن «نخبة» من التيتشينغ المجندين في عام 2005 ساعدوا في فضّ أربع حالات من «الأنشطة الدينية غير القانونية» وساهموا في ثلاثة تحقيقات.³⁹ وأفادت وحدة حماية الأمن الداخلي في تشيهي، في شاندونغ، أنها في عام 2016 نجحت في تحويل أحد مريدي «الطوائف الخبيثة» إلى تيتشينغ كفاء. وقام مكتب الأمن العام التابع للواء آرون في منغوليا الداخلية بتجنيد تيتشينغ من الأعضاء المعتقلين لمنظمة دينية. ونقلت منطقة باتشياو، في شيان، في عام 2019 أن وحدتها لحماية الأمن الداخلي اعتمدت على التيتشينغ «للسيطرة على مسجد كبير والحصول على معلومات عنه». وأفادت إحدى وحدات حماية الأمن الداخلي في محافظة نيلكا، في شينجيانغ، أنها جندت تيتشينغ كانوا مقربين من المستهدفين في أحد التحقيقات، ما يؤكد أنه تكتيك رئيسي للتسلل.⁴⁰

في كثير من الأحيان، تكون الحوليات أقل وضوحًا بشأن نوع المخبّرين المستخدمين، لذا لا يمكننا أن نعرف على وجه اليقين أكان التيتشينغ أم أنواع أخرى من الجواسيس قائمون على العمل. وفي محافظة غونغليو في شينجيانغ، أفادت وحدة حماية الأمن الداخلي في عام 2013 أنها استخدمت «قوات سرية» في القرى الرئيسية والمساجد والشركات وحول «الأفراد الرئيسيين». (كشفت ذات الوحدة أيضًا أنها أنشأت خمس «قواعد سرية للعمليات»، ما يشير إلى أنها كانت تمتلك مخابئ تدير العمليات السرية منها). وبشكل مماثل، استخدمت وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة فو، في شنشي، «قوات سرية» للتجسس على «المنظمات والقطاعات والوحدات والمجموعات الرئيسية» في عام 2017.⁴¹

أحيانًا، تبلغ وحدات حماية الأمن الداخلي المحلية عن كمية الاستخبارات والمعلومات التي يقدمها التيتشينغ لديها. وبالمقارنة مع المصادر الأخرى، فإن التيتشينغ يولدون قدرًا ضئيلاً نسبيًا من المعلومات الاستخبارية، ربما بسبب قلة عددهم ومستوى المواصفات العالي الذي يخضعون له: فالمعلومات التي يقدمها التيتشينغ يجب أن تكون جديدة ومحددة وجوهرية. وعليه، في منطقة ميدونغ، في أورومتشي، جمعت وحدة حماية الأمن الداخلي 749 معلومة متعلقة بالاستقرار في عام 2010، إلا أن «القوات السرية» قدمت 36 معلومة فقط من «المعلومات القيمة».⁴² وولد الجواسيس بإدارة حماية الأمن الداخلي في محافظة لوانان في شنشي، ما مجموعه خمسًا وستين معلومة من الاستخبارات في عام 1998، إلا أن اثنتين فقط كانتا من «المعلومات الاستخبارية للعدو» - وهو النوع الأعلى قيمة من المعلومات الاستخبارية، وعلى الأرجح أن التيتشينغ قد قدموها. وجمعت وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة لوتشي، في يونان، إحدى وستين معلومة استخبارية في عام 2003: إذ جمع ضباط وحدة حماية الأمن الداخلي أربعًا وعشرين معلومة، وشرطة الخطوط الأمامية ثلاثًا وعشرين معلومة، والتيتشينغ أربع عشرة معلومة فقط. في محافظة داتشو، في سيتشوان، كانت المساهمة النسبية للتيتشينغ حتى أصغر: أقل من 5 بالمائة من إجمالي المعلومات المجموعة.⁴³

فإذا كان الفضل يعود إلى التيتشينغ بتقديم كمية ضئيلة من المعلومات وحسب، فإن دورهم في دولة الترصد في الصين مهم على الرغم من ذلك. وما يفتقر التيتشينغ إليه من حيث الكمية، يبدو أنهم يعوضون عنه بتوليد المعلومات الأهم. إذ يتناول التيتشينغ أصعب القضايا الجنائية، وأهم منها فيما يخص أغراضنا، التحقيقات الأكثر حساسية بشأن المستهدفين السياسيين. فالمعلومات التي تتولد عن التجسس السياسي بالغة الأهمية لمشروع القمع الوقائي، وبالتالي للأهداف الكبرى المتمثلة في الأمن، وفي نهاية المطاف، الحفاظ على الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي الصيني.

أعين وآذان إنفاذ القانون (إرمو)

يشكل الإرمو، بمعنى «الأعين والآذان»، فئة أخرى من المخبزين الذين تسخرهم الشرطة الصينية لخدمتها رسميًا. في سياقنا هنا يحظى باهتمام خاص التشيان إرمو – وهم المخبرون المعنيون بالنظام العام والسلامة تحديدًا. فإذا كان التيتشينغ جواسيس نخبة يشرف عليهم ضباط شرطة مكلفون، فإن التشيان إرمو أشبه بالمبلغين في رولودكس شرطي الدوريات. ويجندهم ضباط الشرطة المجتمعية النظاميون، لا المحققون وعملاء حماية الأمن الداخلي، ويشرفون عليهم. يؤدي الإرمو مهام ترصد عامة، كالإبلاغ عن الأفراد المشبوهين والأنشطة التي يشهدونها في الحياة اليومية. وعلى غرار الكونغتشي وتيتشينغ الاستخبارات، يعمل الإرمو أيضًا على مراقبة المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة، والشركات التي يُعتقد أنها مواقع لأنشطة غير قانونية، وغيرها من الأماكن العامة. ونظرًا لوجود عدد كبير من رجال الشرطة العاديين، وحاجة الشرطة إلى ترصد العديد من الأماكن بشكل دائم، فمن المنصف التكهن بأن عدد التشيان إرمو يفوق عدد التيتشينغ بكثير.

بوسعنا أن نستشف بعض المعلومات الأساسية حول الإرمو من قانون وزارة الأمن العام المتعلق بإدارة ملفات مراكز الشرطة. فوفقًا لوزارة الأمن العام، يمكن

لرئيس المخفر فقط الموافقة على توظيف الإرمو. ويكون لكل إرمو على ملف سري، مشابه لذاك المستخدم في حالة التيتشينغ. يحتوي الملف على معلومات أساسية وإدارية: طلب الإرمو للعمل مع الشرطة، ونموذج التسجيل والموافقة، والاسم المستعار، والصورة، والسيرة الذاتية، والتقييمات، وسجل المكافآت والعقوبات، ومعلومات الاتصال والدفع، وفي بعض الحالات، إشعار إنهاء الخدمة. يتضمن الملف أيضًا مخرجات المعلومات الاستخبارية التي قدمها الإرمو - وهي ملخصات المعلومات المرفوعة، وتقارير الإرمو المكتوبة وتسجيلات تقاريرهم الشفوية، ومراجعة المعلومات المرفوعة، إلى جانب مواد أخرى.⁴⁴

تتم عملية توظيف الإرمو على أربع خطوات. فحين يحدد أحد الضباط مجندًا محتملاً - عادةً ما يكون شخصًا يُعتقد أنه في موضع جيد لمراقبة الناس في الأماكن العامة، كالبائعين المتجولين أو عمال الصرف الصحي أو حراس الأمن - تكون الخطوة الأولى باختبار ولاءاتهم السياسية وروابطهم الاجتماعية ووضعهم العائلي وتأكد وصولهم إلى مستهدف التردد. والثانية، إذا اعتبر المجند المحتمل مناسبًا، فينبغي للضابط أن «يرتبط» بالمجند ببناء علاقة شخصية معه. أما الخطوة الثالثة فهي الاختبار: إذ يكلف المجند بمهام بسيطة لاختبار كفاءتهم. وأخيرًا، إذا كانت نتائج الاختبار مرضية، يجب أن يحصل ضابط التجنيد على موافقة رسمية من رئيس المخفر.⁴⁵ بعدها، يصبح ضابط التجنيد مدرب الإرمو الجديد، ويتعين على الاثنين الاجتماع مرة واحدة على الأقل شهريًا. ولا يُسمح لأي إرمو بالتواصل مع أي إرمو آخر. تتم مراجعة أداء الإرمو، مقيسًا بكم المعلومات الاستخبارية المقدمة ونوعيتها، سنويًا على الأقل. ويجوز إنهاء خدمة الإرمو الذين يعتبرون غير أكفاء عند موافقة رئيس المخفر.⁴⁶

على غرار التيتشينغ، يتلقى الإرمو تعويضًا. إذ ينص أحد المراجع الرسمية حول بروتوكولات الشرطة على أن «الإرمو المتميزين قد يحصلون على مكافآت مادية»، ما يشير إلى أن الإرمو لا يتلقون أجرًا منتظمًا.⁴⁷ ومع ذلك، تعمل وكالات

الشرطة المتنوعة بطريقة مختلفة. ففي أواخر التسعينيات من القرن العشرين، قدمت شرطة تيانجين جوائز على أساس الأداء ومنحة مالية للتشيان إرمو، بتمويل من الميزانية التشغيلية لمكتب الأمن العام والدخل من ضريبة على المقيمين المؤقتين.⁴⁸

تحدد الكتب التي نشرتها المطابع المرتبطة بوزارة الأمن العام نطاق الأدوار التي يؤديها الإرمو في دولة الترصد. فقد أثبتوا أنهم مخبرون متنوعو القدرات، ومفيدون في كل من القمع الوقائي وإنفاذ القانون التقليدي. يقوم التشيان إرمو بقياس ردود أفعال الجماهير إزاء سياسات الحزب والأحداث السياسية الكبرى، والمساعدة في الكشف عن الجرائم، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، وتحديد الأفراد المرجح ارتكابهم الجرائم وأعمال العنف، وجمع المعلومات حول الحوادث الجماعية المحتملة والتطورات الأخرى التي قد تقوض الاستقرار الاجتماعي.⁴⁹

وكما قد يتوقع القراء الآن، لا يوجد إحصاء رسمي متاح للعامة لعدد التشيان إرمو. إلا أنه من الممكن تقدير عددهم بناءً على المعلومات غير المباشرة. خذ بعين الاعتبار: في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ألزم مكتب الأمن العام في منطقة جينشوي، في تشنغتشو، في خنان، كل ضابط شرطة مجتمعية معين في مخفر بتجنيد اثنين على الأقل من الإرمو كل عام.⁵⁰ إذا افترضنا أن هذا المطلب يعكس المتوسط على المستوى الوطني، فإن السؤال يغدو كيف يُعَيَّن رجال الشرطة في المخافر. وكما رأينا، لقد قدرت البيانات الرسمية لعام 2013 عدد رجال الشرطة المتمركزين بالزي الرسمي بـ 556,000، على الرغم من أنني اقترحت أن العدد أقرب إلى 800,000، في حال، كما هو مذكور علناً في بعض الوثائق الأمنية الإقليمية المتاحة، كان 40 بالمائة من إجمالي قوة الشرطة معينين في المخافر. ويُحتمل أن بعض الضباط لا يقومون بالتجنيد، أيًا كانت المتطلبات الرسمية، فلنكن متحفظين ونجازف القول بأن ثلاثة أرباع رجال الشرطة فقط يجندون إرمو تابعين لهم. إذا جند ما يتراوح بين 417,000 و600,000 شرطي اثنين من الإرمو سنوياً، فإن العدد الإجمالي للمجندين في أي عام في الصين يتراوح

بين 834,000 إلى 1.2 مليون. ومن الواضح أن هذا تقدير تقريبي، يستند إلى افتراضات غير مؤكدة. إلا أنه يوفر تصورًا لحجم شبكة الإرمو.

المخبرون (شينشي يوان)

بالإضافة إلى التيتشينغ والإرمو، ثمة الشينشي يوان، وهو مصطلح يمكن ترجمته بشكل منطقي إلى «مخبرين». وما يميز هؤلاء المخبرين أن تجنيدهم واستخدامهم يعتبر مشروعًا للسلطات المحلية، ينفذ وفقًا لاحتياجاتها البيروقراطية. ولا توجد أي تفويضات أو إجراءات مركزية. أحيانًا، يكون المخبرون معروفين للعامة، حتى وإن لم يشغلوا حيزًا في أي نظام ملفات حكومي مركزي. ويعد استخدام المخبرين واسع النطاق ومرنًا؛ فهم يعملون لصالح إحدى الوكالات أو المنظمات الحكومية، سواء كان مكتب مكتب أمن عام، أو مكتب صون الاستقرار التابع للجنة السياسية والقانونية (ويوين)، أو الميليشيات الشعبية، أو الجامعات، أو الشركات المملوكة للدولة. والأدوار التي يؤديها هؤلاء المخبرون مماثلة لأدوار التيتشينغ والإرمو؛ إلا أن ما يميز الشينشي يوان فهو مكانتهم وعددهم. وهذا الاختلاف مهم. فحرية التصرف المتاحة لمؤسسات الدولة في توظيف مخبرين لأغراض محددة هي أساس شبكة واسعة النطاق على مستوى البلاد.

فئات المخبرين

يندرج المخبرون ضمن فئتين، اعتمادًا على بيروقراطيات التجنيد والمهام الموكلة إليهم. وكما هو الحال مع الإرمو، ثمة مخبرو التشيان (النظام العام)، الذين تجندهم مراكز الشرطة ووحدات التحقيق التابعة لمكاتب الأمن العام المحلية لتقديم المشورة، وترصد المشتبهين والأنشطة الإجرامية، ومراقبة التهديدات السياسية. أما الفئة الثانية فهي مخبرو حماية الأمن الداخلي، أو الغووباو.

تقوم الشرطة أحياناً بتسجيل مخبري التشيان بشكل جماعي، أملاً بالاستفادة من الأفراد الذين يكونون، بحكم مجال عملهم، في موقع جيد لترصد أهداف معينة. إذ جندت الشرطة في محافظة جياندو، في هانغتشو، أصحاب المحال التجارية الصغيرة على جانب الطريق كمخبري تشيان لأنهم يراقبون حركة المرور والمارة ولأنهم أكثر عرضة للوقوع ضحايا للجرائم كالسطو والسرقة.⁵¹ وجندت الشرطة في منطقة بوتو، في شانغهاي، «مخبرين ركاب» لدى سائقي توصيل الأغذية والطرود لأنهم يستطيعون الوصول إلى المباني السكنية. ووفقاً لحولية بوتو لعام 2020، جندت الشرطة 277 مخبراً من الركاب من ثماني شركات توصيل. ويُقال إن المخبرين قدموا ثلاثة وثلاثين «دليلاً قيماً» العام الماضي. وقد قام مكتب الأمن العام لتشانغتشو، في جيانغشي، ببناء شبكته لمخبري التشيان مع «أصحاب المحال الصغيرة على الطرق السريعة الرئيسية، وعمال الصرف الصحي، والعاملين في مراكز إعادة التدوير، ومحال المجوهرات، ومتاجر الهواتف المحمولة المستعملة، وسائقي سيارات الأجرة».⁵²

ترجع الإشارات إلى مخبري الغووباو إلى أوائل التسعينيات من القرن العشرين. إذ شرعت شولان، وهي مدينة في مقاطعة جيلين، بتجنيد مخبري الغووباو في عام 1991 وسجلت ما بين 110 إلى 360 منهم كل عام حتى عام 2002. وتزعم وحدة وحدة حماية الأمن الداخلي في بانشي في جيلين أنها جندت 325 مخبر غووباو في عام 1994.⁵³ ويزداد تواتر الإشارات إلى مخبري الغووباو خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ففي عام 2005، أبلغت الشرطة في منطقة سارتو في داتشينغ، هيلونغجيانغ، عن وجود 573 مخبر تشينغباو (أمن سياسي)، وهي طريقة أخرى للإشارة إلى مخبري الغووباو. وتشير حولية عام 2014 من محافظة كاراماي، في شينجيانغ، إلى وجود 379 مجند غووباو في العام السابق.⁵⁴ ويميز صراحةً تقرير عام 2010 الصادر عن وحدة حماية الأمن الداخلي في منطقة لونغشو، في جينتشانغ بقانسو، بين التيتشينغ المختارين بعناية أكبر (6 مجندين) والغووباو (130 مجنداً).⁵⁵

تقدم بعض الحوليات المحلية لمحة عن نوع المعلومات الاستخبارية التي يجمعها مخبرو الغووباو. إذ تزعم منطقة سارتو أنها تلقت ما مجموعه 696 معلومة من مخبري الغووباو بين عامي 1986 و2005. وكان الجزء الأكبر منها، وهو 323 معلومة، مرتبطاً بمقدمي الالتماسات؛ وثمانون معلومة كانت عن جماعات وأنشطة دينية غير قانونية؛ وخمس عشرة معلومة تمحورت حول أحداث ومجموعات خارج الحدود الصينية؛ وخمس عشرة معلومة كانت مرتبطة «باستخبارات للعدو» غير محددة، يفترض أنها معلومات حول أنشطة تهديدات سياسية معروفة؛ واشتملت 182 معلومة على «معلومات استخباراتية حول الأحداث ذات الأثر الاجتماعي الكبير».⁵⁶ وفي محافظة كيلان في شانشي، أفاد مكتب الأمن العام أن مخبري الغووباو ولدوا ما مجموعه 224 معلومة في عام 2016. من ضمنها، كان هناك سبع وثلاثون معلومة مرتبطة بـ «الطوائف الخبيثة» واثنان وستون معلومة عن قضايا غير محددة للويوين (وهي الالتماسات والحوادث الجماعية غالباً). وصُنِّفت أربع وثلاثون معلومة على أنها «متعلقة بالإرهاب»، وأشارت إحدى وتسعون إلى قضايا غير محددة «تتعلق بحماية الأمن الداخلي».⁵⁷ تشير مثل هذه الكشوفات إلى أن الجزء الأكبر من المعلومات التي يولدها مخبرو الغووباو لا يتعلق بتهديدات الأمن العام أو الوطني التقليدي. وإنما يرتبط بالأنشطة الدينية واحتجاجات المواطنين العاديين المشروعة.

يشهد المعارضون المنفيون على استخدام ما يشبه المخبرين من نوع شينشي يوان، مقارنة بالتيتشينغ والإرمو. يفيد شو يويو، وهو فيلسوف سياسي بارز في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، أن نائب رئيس قسم شؤون الموظفين في الأكاديمية كان يراقب أنشطته. يقول شو أيضاً إن طاقم الصيانة الذي يعمل لدى مدير العقارات في مجمعه السكني عمل لصالح الشرطة. وأنهم كانوا يخلقون الذرائع لدخول شقته. على سبيل المثال، بعد أن أجرى صحفيون أجانب مقابلة معه في منزله، ادعى حراس المبنى أن عداد الكهرباء أو أي شيء آخر في شقته كان معطلاً واقتحموا المكان. ونقل باحث شهير آخر في الأكاديمية أن موظفي الاستقبال عند

مدخل مجمعه السكني عملوا لصالح الشرطة.⁵⁸ وعلى الأرجح أن كل هؤلاء المخبرين من نوع الشينشي يوان، كما يتبين من أساليبهم البسيطة نسبياً. فالتيتشينغ والإرمو أقل احتمالاً لأن يُكتشف أمرهم.

مخبرو ويوين

يُعدُّ الويوين شينشي يوان (مخبرو صون الاستقرار)، فئة شاملة لنشطاء الحزب وغيرهم من المتطوعين الذين يؤدون أدوار ترصد عامة. تجنّد هؤلاء المخبرين مكاتبُ الويوين المحلية –التابعة للجان السياسية والقانونية– بالتعاون مع الشرطة في كثير من الأحيان.⁵⁹ وبلاستناد إلى الحوليات المحلية والإشعارات الصادرة عن الحكومات المحلية، يبدو أن ممارسة تجنيد مخبري ويوين بدأت على نطاق ضيق نسبياً في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. على سبيل المثال، أنشأ حي ليانشاو في منطقة بينغجيانغ في جيانغمين بمقاطعة غوانغدونغ برنامجاً تجريبياً لتجنيد مخبرين متطوعين في عام 2006. وفي العام نفسه، يُقال إن إحدى لجان الحي في تشانغونغ، وهي منطقة متمدنة في غانتشو بمقاطعة جيانغشي، وظّفت أربعة عشر مخبر ويوين للإبلاغ عن الرأي العام. وعقدت اللجنة السياسية والقانونية لمنطقة دينغاي، في جوشان، في مقاطعة جيجيانغ، دورة تدريبية افتتاحية لمخبري ويوين في مارس 2007. في ذلك الوقت، كان لدى المنطقة، التي يبلغ عدد سكانها 374,000 نسمة، 151 مخبراً من هذا النوع.⁶⁰ وابتداءً من العقد الثاني للقرن الحادي والعشرين، وسّعت الحكومات المحلية في جميع أنحاء الصين نطاق توظيف مخبري ويوين بشكل كبير.

تضع الإشعارات عبر الإنترنت الصادرة عن مختلف الحكومات المحلية قائمة بخصائص البرنامج التالية:

(1) تدير اللجان السياسية والقانونية المحلية مخبري ويوين، بالتنسيق مع الشرطة ومكتب 610 ومكتب الرسائل والزيارات الذي يعالج مع شكاوى المواطنين (الالتماسات).

(2) تحدد بعض الولايات القضائية نسبة المخبرين حسب عدد السكان؛ أما البعض الآخر، فلا.

(3) يمارس المجندون النموذجيون مهناً يمكنهم من خلالها مراقبة الأشخاص والأنشطة من حولهم بشكل غير ملحوظ. وعليه فإن حراس الأمن، وحراس المباني السكنية، وسائقي سيارات الأجرة، وسائقي الحافلات، وعمال الصرف الصحي، والعاملين في مواقف السيارات، يعدون مخبرين مرغوبين بشكل خاص. يعد أيضاً مديرو المباني (*loudongzhang*)، الذين ينتخبهم السكان لتمثيلهم في النقاشات مع السلطات المحلية، مجندين واعدن، إذ غالباً ما يكونون على اطلاع بأنشطة السكان.

(4) تشمل مسؤوليات مخبري ويوين جمع المعلومات التي قد تكون ذات صلة بالاستقرار الاجتماعي والإبلاغ عنها، لا سيما المعلومات المتعلقة بالالتماسات والحوادث الجماهيرية. تتضمن هذه المعلومات أدلة على الرأي العام فيما يتعلق بسياسات الحكومة.

(5) يسلم مخبرو ويوين تقاريرهم لمسؤولي البلديات والأحياء المعيّنين، الذين يقدمونها بعد ذلك إلى مكتب ويوين بالمحافظة أو المنطقة أو إلى الإدارات الأخرى ذات الصلة.

(6) لدى بعض الولايات القضائية أحكام رسمية لتقييم أداء مخبري ويوين؛ أما البعض الآخر، فلا أحكام لديها. ويتلقى المخبرون مكافآت مالية تتناسب مع أهمية المعلومات التي يقدمونها.

(7) تبقى هويات مخبري ويوين سرية بالعموم، ولكنها قد تُعرف للعامّة في بعض الولايات القضائية.⁶¹

تؤكد الكشوفات في الحوليات المحلية وغيرها من المواد المتاحة للعامة هذه الأوصاف الموجودة عبر الإنترنت. فمثلاً، تشير حولية منطقة هايتشو في غوانغتشو لعام 2009 إلى أن حكومتها جندت مخبر ويوين واحداً لكل مائة نسمة، وكان العديد من المخبرين حراس مبان سكنية، أو عاملين في مواقف السيارات، أو أصحاب منازل للإيجار.⁶² ومن بين 9,698 مخبراً يعمل لصالح السلطات في منطقة تشينهواي في نانجينغ في عام 2016، كان هناك 6,764 مديراً للمباني، و601 يعمل في شركات إدارة العقارات، و857 موظفاً في الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الحكومية، و455 وسيط عقارات. ومن هذه الشبكة الواسعة، خُصص 287 مخبراً فقط (أقل من 3 بالمائة) لحماية الأمن الداخلي، ما يشير إلى أن أعداداً هائلة من الأشخاص يُجندون لأداء مهام ترصد عامة حتى وإن كان قلة منهم نسبياً متخصصاً في التجسس السياسي. وقد ساعد المخبرون الموظفون لدى الحكومة في تشينهواي –لا أولئك العاملون بشكل مباشر لدى الشرطة– السلطات في الحصول على معلومات «فورية» عن أنشطة «الأفراد الرئيسيين».

ونعلم أنه في محافظة هيلان، في منطقة نينغشيا هوي ذاتية الحكم، في عام 2011، دُفع مبلغ 50 يواناً للمخبرين على كل «معلومة قيمة» يقدمونها. وحددت محافظة داغوان، في يونان، «مسؤوليات ومعايير تقييم واضحة» لمخبريها، الذين تلقوا مرتبات أيضاً.⁶³ وفي عام 2013، أنشأت منطقة أنتشينغ، في هاربين، مجموعة عمل للمعلومات والاستخبارات تضم مكتبها للويوين ومكتب 610 ومكتب الأمن العام ومكتب الرسائل والزيارات. أجرت مجموعة العمل هذه تدريباً منتظماً للمخبرين من الناس العاديين، وكانت كل إدارة مشاركة في تحليل المعلومات والاستخبارات الواردة من مخبريها والإبلاغ عنها. وقد خصصت المنطقة 50,000 يوان لمكافأة المخبرين.⁶⁴ في عام 2013، جندت حكومة محافظة لينغتشوان، في غوانغشي، أكثر من مائة مخبر تمتعوا بإمكانية الوصول إلى «المجموعات الرئيسية» و«الأفراد الرئيسيين».⁶⁵

مخبرون آخرون

تحظى شبكات مهمة أخرى للمخبرين من عامة الشعب بمكاتب ويوين خارجية متطورة ولجان سياسية قانونية. أحدها مرتبط بالميليشيا الشعبية. ووفقاً لوزارة الدفاع، كان لدى الصين 8 ملايين عضو في الميليشيات في عام 2011.⁶⁶ وإذا كانت نسبة صغيرة فقط من الميليشيات تعمل كمخبرين، فإن عددهم المطلق يمكن أن يصل إلى مئات الآلاف. ليس مفاجئاً أن الحوليات المحلية تضم إشارات متكررة إلى هذه الفئة من المخبرين. إذ تطلب حكومة محافظة تيانتشانغ، في أنهوي، من كل وحدة ميليشيا تعيين مخبرين.⁶⁷ وقد شارك المخبرون المجندون من الميليشيات في إحدى مناطق تاي يوان، في شانشي، في جمع المعلومات الاستخبارية، والترصد عبر الإنترنت، والعمل الدعائي. ودُرّب أعضاء الميليشيات في تشوشان بمقاطعة جيجيانغ ليغدوا مخبرين. وعملت الميليشيا في منطقة شوهوي في شانغهاي على تدريب أفرادها على «جمع المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالإرهاب، والجماعات الدينية السرية، والقالون غونغ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات الجديدة».⁶⁸

تعول الحكومات المحلية أيضاً على خدمات عدد كبير من الهونغشيويباو – شارات الذراع الأحمر، في إشارة إلى الأربطة القماشية الحمراء التي يعصبونها على أذرعهم. ينشر هؤلاء المتطوعون الدعاية ويؤدون المهام الروتينية المتعلقة بالسلامة العامة، كتسيير الدوريات في الشوارع ومراكز التسوق وفرض قواعد المرور. وكما توحى شارات أذرعهم الحمراء، هم ليسوا بعملاء سريين. إلا أنهم يقومون بالترصد ومراقبة الأفراد والأنشطة المشبوهة وإبلاغ الشرطة عنهم. ومع أن الهونغشيويباو ليسوا مخبرين من الناحية الفنية، ينبغي اعتبارهم عنصرًا ثانوياً في دولة الترصد الصينية.

حجم شبكة المخبّرين وإنتاجيتها

إنه لمستحيل معرفة الحجم الدقيق لشبكة الشينشي يوان. وفي الواقع، قد لا تتوفر بيانات وطنية حول هذا الموضوع إطلاقاً. وفي ظل قيام العديد من الحكومات المحلية والإقليمية بتعيين مخبرين بشكل غير متسق، فإن مجرد جمع مثل هذه البيانات سيكون أشبه بابتلاء. غير أنه بوسعنا أن نكون متأكدين إلى حد معقول من أن كل مجتمع في الصين يستضيف عدة مخبرين من مختلف الأنواع. وإني ههنا أحاول تقدير حجم شبكة المخبّرين، من ضمنهم الشينشي يوان، وليس التيتشينغ والإرمو. وكما في الحالات الأخرى، فإنني أعتمد على المعلومات المحلية وأستنبط منها.

تتفاوت مطالب التجنيد تفاوتاً كبيراً عبر الولايات القضائية، ما يعطي تقديرات تقريبية على هذا الأساس. ففي تايهي بجيانغشي، يشترط مكتب الأمن العام بالمحافظة أن يجند كل ضابط شرطة ما بين ثلاثين إلى خمسين «مخبر استخبارات». ووفقاً لحولية عام 2018، طلبت حكومة محافظة بيتشوان تشيانغ ذاتية الحكم من كل بلدة كبيرة أن يكون لديها ما بين خمسة إلى ثمانية مخبرين وضابط اتصال، وأن يكون في كل بلدة صغيرة من ثلاثة إلى خمسة. واعتباراً من عام 2012، في مدينة شينمي، في خان، كان لدى كل قرية أو مجتمع متمدن اثنان من مخبري ويوين.⁶⁹

تقوم بعض الولايات القضائية بفهرسة نسب تجنيد المخبّرين حسب عدد السكان. في عام 2012، طلبت منطقة يونان، في يونفو بغوانغدونغ، تجنيد مخبر واحد لكل مائة نسمة. في نفس العام، فوضت محافظة غاوان، بجيانغشي، مخبراً واحداً لكل 100-500 أسرة في المناطق الحضرية ومخبراً واحداً لكل 100 أسرة في المناطق الريفية.⁷⁰ وزعمت بكين أنها جندت 100,000 «مخبر للسلامة والاستقرار» في عام 2014، وهو ما يمثل نحو 0.47 بالمائة من السكان.⁷¹ وفي نفس العام، كان لدى منطقة هايديان ببيكين 11,108 مخبرين، أي 0.5 بالمائة

تقريبًا من السكان. وأبلغت منطقة شيتشنغ بالمدينة عن وجود 17,158 مخبرًا للسلامة والاستقرار، أي نحو 1.3 بالمائة من السكان.⁷² وقد تختار الولايات القضائية الأكثر وعيًا بالأمن المزيد من المخبّرين، كما يشير الفرق بين هايديان وشيتشنغ: إذ تستضيف شيتشنغ، وهي منطقة مركزية في بكين، تشونغنانهاي، المجمع الذي يضم مكاتب ومساكن كبار القادة الصينيين. ويُفترض أن لهذا علاقة بزيادة الإجراءات الأمنية.

استنادًا إلى عدد المخبّرين الذين كُشف عنهم في الحوليات من ثلاثين ناحية، معظمها في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أقدر أن شبكة المخبّرين العادية تشكل 1.13 في المائة من السكان والشبكة المتوسطة 0.73 في المائة من السكان (راجع الملحق جدول 1). ينطوي هذا على أن ما بين 10.2 مليون و15.8 مليون مواطن صيني هم شينشي يوان، إلى جانب عدد غير معروف من مخبّرين الميليشيات. فإذا كان 5 بالمائة فقط من الميليشيات البالغ عددها 8 ملايين هم مخبرون، فإن ذلك يضيف 400,000 إلى العدد الكلي.

إن هذه لشبكة ضخمة بشكل مدهش. لكن ما مدى إنتاجيتها؟ إنني أعتمد ههنا على المعلومات المتوفرة بخصوص مخرجات الشينشي يوان. إذ تُظهر البيانات الواردة في جدول الملحق 2 أن كمية المعلومات الاستخباراتية التي يولدها الشينشي يوان تتفاوت تفاوتًا كبيرًا عبر الولايات القضائية. ففي بضعة ولايات قضائية، يبدون منتجين بشكل لا يصدق: إذ تفيد تقارير منطقة شوني في بكين —بشكل غير معقول— أن كل فرد من مخبريها قدم نحو سبع عشرة معلومة استخباراتية في عام 2013. وتعد منطقة ليانيون، بليانيونغانغ، في مقاطعة جيانغسو قيمة متطرفة أخرى، على الرغم من أنها أقل تطرفًا: إذ تشير التقارير إلى أن كل مخبر قدم ما يقرب من ثلاث معلومات استخباراتية في عام 2014. وفي النهاية السفلى من الطيف، يظهر أن المخبّرين في كل من بينغدينغشان في خنان وغاوياو بغوانغدونغ، قد أنتجوا 0.1 معلومة استخباراتية فقط في عامي 2019 و2014، على التوالي. ومع أن هاتين

الولايتين القضائيتين تقبعان على أحد الطرفين، إنهما ليستا بقيمتين متطرفتين. فالعديد من الولايات القضائية تشير إلى انخفاض معدلات الإنتاجية.

إذا استُثْنيت القيمتان المتطرفتان، فإن المخبر الواحد يقدم في المتوسط 0.38 معلومة سنوياً. هذا يعني أن 60 بالمائة تقريباً من المخبّرين — وربما أكثر — لا يبلغون عن أي معلومات البتة. ومع ذلك، إذا كان 40 بالمائة من الشينشي يوان نشطين، فيمكننا أن نقدر بشكل معقول أن ما لا يقل عن 4 ملايين مواطن عادي يقدمون معلومات استخباراتية للسلطات المحلية.

لا ترتبط معظم المعلومات الاستخباراتية التي يقدمها هذا الجحفل من المخبّرين ارتباطاً مباشراً بالتهديدات السياسية الخطيرة قريبة المدى. إذ تُظهر الكشوفات على عمل حماية الأمن الداخلي أن نسبة ضئيلة فقط من المعلومات الاستخباراتية (3 بالمائة) تصنّف على أنها استخبارات العدو، وهي المتعلقة بأنشطة ونوايا التهديدات السياسية المعروفة. ويُفترض أن هذه المعلومات الاستخباراتية هي الأكثر طلباً. إذ تمثل الاستخبارات السياسية — وهي المعلومات المتعلقة بردود فعل العامة إزاء سياسات الحكومة والأحداث المحلية والدولية الكبرى — 21 بالمائة من المعلومات التي يقدمها المخبّرون. والحصة الكبرى من المعلومات — تمثل 76 بالمائة — هي استخبارات اجتماعية تتعلق بالاتجاهات الأوسع لدى السكان (راجع الملحق جدول (3).

وعليه، وبشكل عام، تعمل شبكة المخبّرين الصينيين أساساً كوسيلة لقياس الرأي العام. لدرجة أنها تولد استخبارات العدو، وذلك الجهد يقع بشكل أساسي على عاتق المخبّرين العاملين في وحدات حماية الأمن الداخلي، وليس على عاتق مجموعة واسعة من المواطنين المجنّدين من قبل الجهات الفاعلة السياسية. ولا يحظى معظم الشينشي يوان بإمكانية الوصول إلى المعارضين وأعضاء الجماعات الدينية المحظورة — وهم ذلك النوع من الأشخاص الذين يُعاملون كتهديدات سياسية. ومن جديد، قد لا يكون هناك الكثير من التهديدات السياسية التي يتعين احتواؤها.

أما بالنسبة لنوعية المعلومات التي يولدها طيف من الجواسيس والمخبرين، فيمكننا قياسها بالتحقق -إلى أقصى قدر ممكن- من مقدار المعلومات التي تعتبر جديرة باهتمام كبار المسؤولين. فحين يقدم المخبرون معلومات استخباراتية، يفحص مدربوهم من الشرطة واللجان المحلية تلك المواد قبل تمريرها إلى السلطات العليا. وتشير كشوفات الحوليات من تسع عشرة ولاية قضائية إلى أن نحو ربع المعلومات المجمعة فقط تبْلَغ إلى السلطات العليا (راجع الملحق جدول 4). يعني هذا أن معظم المعلومات التي تبْلَغ عنها شبكة المخبرين في الصين تعتبر غير موثوقة، أو غير قابلة للاستخدام، أو ليست ذات صلة.

ومع ذلك، لا يعني أي من هذا أن شبكة المخبرين تخفق في إنجاز عملها. بل على العكس تمامًا. إن قلة استخبارات العدو والمعلومات القابلة للتنفيذ تشهد بشكل معقول على بعض عدم الكفاءة، بل على الاستقرار السياسي في الصين أيضًا - وهو الاستقرار المضمون جزئيًا بواقع الترصد الدائم، الذي يبقي المعارضة ضعيفة ومبعثرة.

إن شبكة المخبرين في الصين كبيرة ومعقدة، إذ تنقل أعداد كبيرة منها التقارير للسلطات السياسية، وسلطات إنفاذ القانون، وسلطات الأمن القومي النشطة على كل مستوى من البيروقراطيات المركزية والمحلية والمنظمات الحزبية. ومن المحتمل أن وحدات حماية الأمن الداخلي وشرطة الخطوط الأمامية في الصين تضم أكثر من مليون جاسوس ومخبر معينين لترصد أهداف فائقة الأهمية. أضف ملايين أخرى من الشينشي يوان، وستسهل معرفة ما يميز دولة الترصد الصينية حقًا: إنه حجمها، وتكرارها، واعتمادها على أنواع عديدة من العملاء ذوي القدرات المتفاوتة لتغطية مجموعة من التهديدات السياسية والقضايا الواسعة ذات الأهمية الاجتماعية. فالجماهير توفر حجر الأساس للترصد الموزع.

في هذا الشأن، تبقى فكرة ماو عن «الحرب الشعبية» جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الحزب الشيوعي الصيني لضمان استدامته. صحيح أن استراتيجية تفويض الجماهير هذه، التي وظّفها الشيوعيون الصينيون ضد الغزاة اليابانيين وضد القوميين خلال الحرب الأهلية، لم تعد تحكم العقيدة العسكرية، بيد أن الحرب الشعبية تلهم دولة الترصد: فبدلاً من منح الشرطة السرية احتكار جمع المعلومات الاستخبارية، يوزع الحزب الحاكم مهمة التجسس السياسي من خلال تمكين المنظمات المحلية والكيانات التابعة للدولة لبناء شبكاتها الخاصة من المخبّرين. وبفضل اختراقه للمجتمع الصيني وتأثيره في الاقتصاد، يواجه الحزب صعوبة لا تذكر في نسج مثل هذه الشبكة التجسسية الضخمة. وفي الحقيقة، لقد جُمع الشينشي يوان –الذين يعدون العمود الفقري للشبكة التي يديرها الحزب– بسرعة، وارتفع عددهم بعد أن أصبحت الاضطرابات الاجتماعية في أواخر التسعينيات تهديداً جسيماً للاستقرار.

لن تكون مثل هذه الشبكة الكبيرة أنموذجاً للكفاءة. فالعديد من المخبّرين في الصين سلبيون، وأغلب المعلومات التي يقدمونها لا قيمة لها. غير أن هذا قد لا يكرّر الحزب كثيراً. ففي نهاية المطاف، حتى المخبّرون السلبيون يؤدون غرضاً مفيداً. فمجرد أن يخطر ببال المرء احتمال أن يكون جيرانه وزملاؤه وربما أقاربه –بالإضافة إلى المعارف العابرين أو الموظف الذي يعمل في متجر مجاور– يعملون سرّاً لصالح الدولة، يحثهم على توخي الحذر. وحين يُحتمل أن يعتمد أي شخص من محيطك إلى إرسال تقرير عنك إلى السلطات، فسوف تفكر ملياً قبل أن تتفوه بكلمة أو تفعل أي شيء قد يورطك في مأزق. وهنا تكمن القوة الحقيقية لدولة الترصد الصينية، وما كانت ممكنة لولا قيام الملايين من المواطنين العاديين بالمراقبة والإصغاء خلال سيرورة حياتهم اليومية.

الفصل الخامس

برامج ترصد الجمهور

تتمثل المهمة المحورية لأي دولة ترصد في مراقبة الأشخاص الذين يعتبرون تهديدًا لأمن النظام أو السلامة العامة. وهذا ليس بتحدٍ سهل. فترصد الجمهور -إذ يُحتمل تتبع ملايين الأشخاص- عملية مكلفة وحساسة. والتجسس العشوائي مكلف ومفرط في القمع، غير أن برنامج ترصد يغطي عددًا قليلًا جدًا من الناس يخاطر بإغفال التهديدات المحتملة. فما الطريقة لتحديد النسبة الصغيرة من السكان التي ستخضع للتدقيق؟ وماذا لو كانت هذه النسبة من السكان، رغم أنها صغيرة مقارنة بعدد المواطنين ككل، ما تزال كبيرة بالأعداد المطلقة؟

لقد تبين أن الديكتاتوريات التي تفتقر إلى القدرة التنظيمية القوية أو الحضور المكثف على المستوى الشعبي غير قادرة على إنشاء برامج ترصد للجمهور واستبقائها. ومن السهل نسبيًا حتى على الديكتاتوريات سيئة التنظيم أن تدرج أعدادًا كبيرة من التهديدات المدركة على القائمة السوداء، لكن مراقبتها فعليًا مسألة أخرى. وحتى الأنظمة الشيوعية، التي تطور عادة بيروقراطيات ضخمة وتخرق المجتمع والاقتصاد اختراقًا كبيرًا، تجد هذا الجهد شاقًا. حين أنشأ ستالين ترصد الجمهور في ثلاثينيات القرن العشرين، كان أداء النظام سيئًا لأن معايير تصنيف الأهداف مربكة، والدعم اللوجستي ضعيف على المستوى الشعبي، والمعلومات عن الأهداف غالبًا ما كانت متقادمة.¹

ونظرًا لعدد سكان الصين الهائل، يبدو مستحيلًا أن يكون برنامج ترصد للجمهور يستهدف حتى جزءًا صغيرًا من السكان عمليًا من الناحية الإدارية. غير أن الحزب الشيوعي الصيني نجح في فعل ما أخفقت الديكتاتوريات الأخرى فيه. إذ أسس الحزب برنامجين لترصد الجمهور فور استيلائه على السلطة في عام 1949. وعلى الرغم من أن برنامج السكان الرئيسيين (KP، تشونغديان رينكو) كان فشلًا ذريعًا في البداية، بسبب افتقار النظام إلى موارد الشرطة والنكسات الاقتصادية

والسياسية التي ألحقها بنفسه، فقد نجح برنامج عناصر الفئات الأربع في تتبع أنشطة أكثر من 20 مليون شخص وتقييدها على مدى ثلاثة عقود. وفي حقبة ما بعد ماو، كما يوضح هذا الفصل، لم يكتف الحزب بإحياء برنامج السكان الرئيسيين المحتضر وتحويله إلى مبادرة ترصد قوية تديرها الشرطة وتغطي ملايين الأشخاص، بل طوّر أيضًا برنامجًا أكبر لترصد الجمهور، وهو برنامج الأفراد الرئيسيين (KI)، تشونغديان رينيوان)، الذي يرث العديد من مزايا برنامج عناصر الفئات الأربع ويغطي ملايين الأشخاص الإضافيين غير المدرجين في برنامج السكان الرئيسيين.

بالمقارنة مع الديكتاتوريات الأخرى، من ضمنها الأنظمة الشيوعية السابقة، تتميز برامج ترصد الجمهور في الصين بعدد السكان الخاضعين للمراقبة، وشكلياتها الإجرائية (تحكم برنامج السكان الرئيسيين قواعد صارمة)، وحجم العمل والجهود التنظيمية المستثمرة فيها. من المؤكد أن برنامجي ترصد الجمهور في الصين، لا سيما برنامج السكان الرئيسيين، تشوبهما عيوب خطيرة. على سبيل المثال، قد يُقال إنهما يركزان اهتمامًا مفرطًا على التهديدات السياسية على حساب السلامة العامة – على الرغم من أن هذا ربما يكون متعمدًا وليس بالضرورة عيبًا من وجهة نظر الحزب الشيوعي الصيني. ومهما كانت أوجه القصور في هذين البرنامجين، فقد حققا هدف الحزب المتمثل في إبقاء كل التهديدات المحسوسة تحت ترصد وثيق.

ثمة عدة عوامل تفسر النجاح النسبي الذي حققه الحزب في تشغيل برامج ترصد الجمهور في حقبة ما بعد ماو. أولها هو، بطبيعة الحال، نمو الموارد المتاحة لأعمال الشرطة. ومع ذلك، لم يغدق الحزب ببساطة الأموال على حل مشاكله. وإنما وظّف قدراته بذكاء، فأجرى المفاضلات التي تمكنه من التركيز بشكل أكبر على الأهداف فائقة الأهمية. ولتحقيق هذه الغاية، يشغل عملاء الأمن بروتوكولات ترصد متعددة، ما يتيح إجراء مراقبة مكثفة للتهديدات الجلية والحالية إلى جانب تفحص كافٍ للأفراد الذين قد يبرزون كمثيرين للمشاكل في المستقبل. وعلى هذا، قد يخضع بعض المستهدفين لمراقبة مستدامة من المخبّرين، وأفراد الشرطة بالزي الرسمي أو

بملابس مدنية، والأنظمة التكنولوجية التي تراقب أماكن وجودهم، واتصالاتهم، ومعاملاتهم المالية لحظة حدوثها. وقد تلاحقهم سلطات إنفاذ القانون، ويتعرضون لمضايقات واستجوابات متكررة، ولا يتمكنون من مغادرة منازلهم أو السفر دون إذن. وفي الوقت عينه، يدرّج الأفراد الأقل أهمية في قواعد البيانات ببساطة، وتتوفر معلوماتهم في المتناول في حال قررت السلطات التركيز عليهم لاحقاً.

وبما أن الهدف من ترصد التهديدات المعروفة أو المحتملة هو التحقق من الخطر الذي تمثله على أمن النظام، تتطلب الملفات حول هؤلاء الأفراد تحديثاً وتقييماً بانتظام – لكنه لا يجب أن يخضع كل شخص مهم لتدقيق مستمر ونشط. وعليه، يقوم كل من برنامجي السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين بتصنيف أنواع متعددة من المستهدفين وتحديد مستوى تهديدهم، الذي يقرر مقدار الاهتمام الذي سيتلقونه وتحت أي ظروف. وحتى التهديدات التي تعتبر خطيرة قد تهمل إلى حد كبير لفترة، لتجد نفسها تحت ترصد دقيق في اللحظات الحرجة.

وقد بات مثل هذا التطبيق التفاضلي للترصد ممكناً جزئياً بفضل اختراق الحزب للمجتمع الصيني – إذ تتيح خلايا الحزب المتغلغلة في المجتمعات والمؤسسات التجارية والمنظمات الاجتماعية للنظام إنشاء البنية التحتية كثيفة العمالة لترصد الجمهور والحفاظ عليها. ويؤمن الهوكو، الذي يحتفظ بملفات لجميع السكان تقريباً، أساساً مؤسسياً مهماً. وكما ذكرنا آنفاً، لقد نجحت السلطات الصينية أيضاً في تسويق الترصد الجماعي للجمهور بتقديمه كأداة ضرورية لإنفاذ القانون: ففي الأساس، تبرر الدولة الترصد كضامن للسلامة العامة، وفي الوقت ذاته تستخدمه أيضاً لملاحقة المعارضين للنظام. وفي الواقع، تشير البيانات المتوفرة إلى أن معظم مستهدف في السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين ليسوا تهديدات سياسية. ومع ذلك، بإيقاع المعارضين في الشرك إلى جانب المجرمين العاديين، يؤدي هذان البرنامجان المهمة الأساسية المتمثلة في الحفاظ على الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي الصيني.

السكان الرئيسيون

حين أُسس برنامج السكان الرئيسيين في عام 1950 كان عنصرًا هامشيًا في دولة الترصد الصينية، ويُعزى ذلك إلى نقص الموارد الشرطية والإدارية. غير أنه في فترة ما بعد ماو، قد تغير بفضل الاستثمارات الضخمة في المال، والدعم السياسي، والقوى العاملة. وفي الوقت الراهن، إنه، إلى جانب برنامج الأفراد الرئيسيين، يشكل البنية التحتية الأنجح لترصد الجمهور في العالم، إذ يتتبع العناصر التخريبية والمشتبه بهم جنائيًا وغيرهم من التهديدات المحتملة على سلامة الشعب والنظام. وقواعد تشغيل النظام، التي صدرت في عام 1957، وأعيد إصدارها في عام 1985، ونُقلت في عام 1998، لم تتوفر بشكل رسمي قط. ومع ذلك، سُرّبت النسخة المنقحة لعام 1998 عبر الإنترنت وهي تقدم الشرح التالي.²

من السكان الرئيسيون؟

ثمة فئتان واسعتان لمستهدفين السكان الرئيسيين. وحسب الأسبقية المعطاة للتهديدات السياسية، تشمل الفئة الأساسية، وفقًا لقواعد البرنامج لعام 1998، «الأفراد المشتبه في أنهم يعرضون أمن الدولة للخطر». ويُقسم أفراد هذه الفئة إلى سبع فئات فرعية، قد تتداخل فيما بينها. وهم الأفراد الذين:

- 1) يشتبه بضلوعهم في التخريب أو الانفصال أو الانشقاق أو الخيانة
- 2) يشتبه بانخراطهم في الاضطرابات أو أعمال الشغب أو الانتفاضات أو غيرها من الأنشطة التي تعرض أمن الدولة والاستقرار الاجتماعي للخطر

- (3) يشتبه بتنظيمهم لتنظيمات معادية أو مشاركتهم فيها أو وجود علاقات لهم معها أو بتنظيم أنشطة مدبرة أخرى تعرض أمن الدولة واستقرارها للخطر أو الانخراط فيها
- (4) يشتبه بمشاركتهم في منظمات دينية محظورة أو الانخراط في أنشطة غير مشروعة تحت غطاء الدين
- (5) يشتبه بضلوعهم بتخريب الوحدة الوطنية عمدًا، ومقاومة قانون الدولة، والانخراط في الدعاية والتحريض
- (6) يشتبه بتورطهم في التجسس أو سرقة أسرار الدولة ومعلوماتها، أو استكشاف الوصول إليها أو شرائها أو تقديمها بشكل غير مشروع
- (7) يشتبه بقيامهم بأنشطة أخرى تعرض أمن الدولة للخطر.

أما الفئة الواسعة الثانية لبرنامج السكان الرئيسيين فهي فئة المشتبه بهم جنائيًا. وهم الأفراد المشتبه بانتهاكهم للقانون، كإقدامهم على القتل والاغتصاب والاعتداء والاتجار بالبشر والسطو والسرقة والإحراق المتعمد والجريمة المنظمة (من ضمنها الدعارة والمقامرة)، وتصنيع الأسلحة النارية والمتفجرات أو حيازتها، وجمع الأموال غير المشروعة، والاتجار بالمخدرات. وبالإضافة إلى المجرمين الخطرين والتهديدات السياسية، تدرج ثلاث مجموعات إضافية ضمن فئة السكان الرئيسيين: وهم متعاطو المخدرات، وأولئك الذين يُحتمل ضلوعهم في أعمال عنف بسبب صراعات شخصية، والمدانون السابقون خلال خمس سنوات من إطلاق سراحهم من السجن.³

التصنيف والإلغاء

تعمل مراكز الشرطة المحلية على إنفاذ برنامج السكان الرئيسيين وتصنيف مستهدفيه. فوفقًا لقواعد عام 1998، يُعدّ ضابط الشرطة أولاً ملف المصنّف المحتمل، الذي يحتوي على معلومات أساسية كالاسم والجنس والعنوان والإثنية

وتاريخ الميلاد ورقم الهوية الفريد والتحصيل العلمي والمهنة والبيانات البيومترية والسجل الجنائي وأفراد الأسرة والعلاقات الاجتماعية، والفئة التي سيصنّف الفرد فيها، والأساليب المقترحة للمراقبة والتحكم، وأسباب التصنيف.⁴ بعدها تراجع هذا الملف قيادة مركز الشرطة ذي الصلة قبل تقديمه إلى مكتب الأمن العام بالمحافظة المشرفة من أجل الموافقة ومن هناك إلى مكتب الأمن العام بالبلدية أو المقاطعة. تُراجع ملفات السكان الرئيسيين بانتظام باستخدام إجراء مماثل متعدد المراحل، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة التصنيف — من الممكن أن يغدو المصنف مشتبهًا به بارتكاب جريمة جديدة ما، مثلاً — أو إلغائه.

يبدو أن هناك بعض الاختلاف في المحتويات الدقيقة لملفات السكان الرئيسيين. على الأقل، نحن نعلم أن مكاتب الأمن العام قد تصدر قواعدها الخاصة، متطلبةً معلومات تتجاوز تلك التي تطلبها الحكومة المركزية. فمثلاً، تشترط القواعد الصادرة عن مكتب الأمن العام في زيكسين، وهي مدينة في مقاطعة خونان، أن تتضمن ملفات السكان الرئيسيين وثائق قانونية معينة، كأحكام المحكمة وشهادات الإفراج من السجن؛ ومعلومات ومواد تدينهم يقدمها المخبرون؛ ونصوص الاستجابات؛ والسجل السياسي الشخصي؛ وقوائم جهات الاتصال الاجتماعية؛ ومواد تتعلق بالمقربين من الشخص المصنف. بالإضافة إلى ذلك، عند الحصول على مواد جديدة في سياق التقييمات الروتينية، فيجب الاحتفاظ بهذه أيضاً في الملف الدائم للسكان الرئيسيين.⁵ وقد تطلب مكاتب الأمن العام الأخرى نفس المتطلبات، أو متطلبات مماثلة.

حجم ترصد السكان الرئيسيين

تعد المعلومات المتعلقة ببرنامج السكان الرئيسيين سرية، لذا يستحيل الحصول على إحصائيات رسمية عن عدد مصنفي السكان الرئيسيين. ومن جديد، يجب أن نتوجه إلى الحوليات والجرائد التي تنشرها الحكومات المحلية ومكاتب

الأمن العام. ففي بعض الأحيان تكشف هذه معلومات ذات صلة، بوسعنا أن نستخدمها لتقدير حجم برنامج السكان الرئيسيين.

تعد المعلومات المتوفرة من ثمانينيات القرن العشرين نادرة مقارنة بالفترات الأخرى، على الأرجح بسبب افتقار الحكومات المحلية إلى الموارد اللازمة لنشر الحوليات. وما نعرفه يشير إلى أنه على مدار العقد، كان متوسط عدد مستهدفي السكان الرئيسيين 3.5 شخص لكل ألف (راجع الملحق جدول 5). ويبدو أن نسبة المصنفين قد زادت بعد عام 1983، ربما نتيجة لتنفيذ البرنامج بشكل أكثر فعالية. وفي التسعينيات من القرن العشرين، كان متوسط عدد المصنفين في برنامج السكان الرئيسيين 4.7 شخص لكل ألف (راجع الملحق جدول 6). ويُحتمل أن أحد المصادر المهمة لهذه الزيادة هو شن حملة الضربة القاصمة لمكافحة الجريمة في عام 1983، التي أدت إلى ارتفاع معدلات السجن، وانتهى الأمر بأعداد كبيرة من المدانين السابقين الذين وُضعوا تلقائيًا في برنامج السكان الرئيسيين بعد إطلاق سراحهم. وقد شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين انخفاضًا كبيرًا في نسبة مصنفي السكان الرئيسيين، إذ انخفضت إلى 2.7 لكل ألف شخص في المتوسط (راجع الملحق جدول 7). وفي العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، زاد حجم برنامج السكان الرئيسيين مجددًا، ليصل إلى 3.5 لكل ألف شخص في المتوسط (راجع الملحق جدول 8).

إلا أن هذه التغيرات طفيفة إلى حد ما؛ ولعل السمة الأبرز لبرنامج السكان الرئيسيين خلال عقود ما بعد ماو هي اتساقه. وقد ثبُتَت التكلفة الباهظة لبرنامج السكان الرئيسيين توسعه. وبدلًا من ذلك، عُرِّزَ ببرنامج الأفراد الرئيسيين الأكبر والأقل رسمية. وكما هو مفصل لاحقًا في هذا الفصل، يعتمد برنامج الأفراد الرئيسيين بشكل أساسي على موارد الحكومات المحلية والكيانات التي تسيطر عليها الدولة، لا على موارد الشرطة. وهذا يؤمن ترصدًا أكبر، دون فرض المزيد من

الضرائب على موارد الشرطة في الدولة. وبذلك فإن الاستقرار السياسي الإجمالي أيضًا قد يكون العامل الحاسم وراء ثبات برنامج السكان الرئيسيين.

توزيع مستهدفي السكان الرئيسيين

يتبين من المعلومات المحدودة التي تكشف عنها السلطات المحلية من حين لآخر أنه خلال حقبة ما بعد ماو، كانت غالبية مستهدفي السكان الرئيسيين من المشتبه بهم جنائيًا والذين يشكلون تهديدًا على السلامة العامة، لا تهديدًا سياسيًا. ففي عام 1981، من بين 44,622 فردًا مصنّفًا في هيلونغجيانغ، كان هناك 24,692 مشتبهًا به جنائيًا و18,494 متورطًا في أنشطة تعرض القانون والنظام للخطر. وكان 1,436 فقط (3.2 بالمائة من المجموع) من المشتبهين السياسيين. وبين عامي 1983 و1985، بلغ متوسط عدد المشتبه بهم السياسيين في إطار برنامج السكان الرئيسيين في هيلونغجيانغ 1,833 سنويًا، وهو ما يمثل نحو 1.1 بالمائة من مصنفي السكان الرئيسيين في المقاطعة.⁶

وأفاد مكتب الأمن العام في تشانغتشون، وهي مدينة في مقاطعة جيلين، أنه في عام 1986، كان هناك 3,548 فردًا تحت الترصد في برنامج السكان الرئيسيين على مستوى البلدية. وكان 145 فقط (4 بالمائة) من الأفراد «الخطرين سياسيًا»، في حين كان 1,850 من المشتبهين الجنائيين.⁷ وبالمثل، ذكرت خمس ولايات قضائية في مقاطعة جيجيانغ في ثمانينيات القرن العشرين أن «المعادين للثورة» شكلوا 2 في المائة فقط من مستهدفي السكان الرئيسيين. وكان نحو 80 بالمائة مشتبهًا بضلوعهم في جرائم أو اعتبروا تهديدًا على الأمن العام.⁸

ويبدو أن هذا الاتجاه قد استمر. إذ تشير البيانات من منطقة جيانهوا الحضرية في مدينة تشيتشيهار، في هيلونغجيانغ، إلى أن المشتبهين السياسيين شكلوا نسبة ضئيلة من مستهدفي السكان الرئيسيين خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من

القرن الحادي والعشرين. فمن بين 2,633 مواطناً صُنِّف ضمن السكان الرئيسيين في عام 1996، اعتُبر ثمانية فقط خطرين سياسياً. وكان الجزء الأكبر من المستهدفين يشتبه بضلوعهم في أنشطة إجرامية (921) أو أُطلق سراحهم من السجون أو معسكرات العمل (642). هذا وقد ارتفع عدد المستهدفين السياسيين إلى خمسين في عام 2001، على الأرجح بسبب إضافة ممارسي الفالون غونغ إلى الفئة السياسية لبرنامج السكان الرئيسيين في عام 1999. وفي المتوسط، شكل المستهدفون السياسيون 4.4 في المائة فقط من أهداف السكان الرئيسيين في المنطقة بين عامي 2001 و2005.⁹ وبالمثل، في عام 2000، كان لدى لينغباو في خان 627 مستهدفاً في السكان الرئيسيين، 22 منهم فقط كانوا يشكلون «تهديداً جسيماً على أمن الدولة أو يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة». أما الباقون فكانوا مدانين سابقين أُطلق سراحهم من السجون وبرامج العمل خلال السنوات الخمس السابقة.¹⁰ وأخيراً، ذكرت محافظة ووهو بمقاطعة أنهوي في عام 2003 أنه من بين مستهدفاتها في السكان الرئيسيين البالغ عددهم 1,015، كان سبعة عشر مستهدفاً فقط يشتبه في «تعريضه أمن الدولة للخطر».¹¹

وإذا كان برنامج السكان الرئيسيين أداة لإنفاذ القانون التقليدي على نطاق واسع، فما مدى فعاليته في هذا الصدد؟ لدى الشرطة معياران رئيسيان لقياس مساهمة البرنامج في إنفاذ القانون. يتمثل الأول في أهمية المعلومات التي يقدمها مستهدفو السكان الرئيسيين أنفسهم. إذ تشير البيانات التي نشرتها جرائد الشرطة في ست محافظات ومدن في مقاطعة جيجيانغ بين أواخر الثمانينيات ومنتصف التسعينيات إلى أن واحداً تقريباً من كل عشرة مستهدفين من السكان الرئيسيين يوفر أدلة للشرطة.¹² أما المعيار الثاني فهو نسبة مصنّفي السكان الرئيسيين الذين يصبحون «أهدافاً للضرب» – أي ليسوا مستهدفين للترصد وحسب، بل للاحتجاز أو الاعتقال أو المحاكمة أيضاً. كشفت مكاتب الأمن العام في نفس الولايات القضائية بمقاطعة جيجيانغ أنه خلال الفترة نفسها، أصبح نحو 5 بالمائة من مصنّفي السكان الرئيسيين أهدافاً للضرب. والحقيقة بأن نسبة صغيرة فقط من مصنّفي السكان

الرئيسيين يُحتجزون أو يُعتقلون أو يحاكمون يمكن تفسيرها بطريقتين. فمن جهة، إذا كان برنامج السكان الرئيسيين مصممًا للقبض على المجرمين من خلال الترصد، فإن فعاليته مشكوك فيها لأن نسبة صغيرة فقط من المصنفين يُقبض عليهم بموجب البرنامج. ومن جهة أخرى، قد يكون برنامج السكان الرئيسيين رادعًا قويًا للجريمة، ما يضمن أن قلة من الخاضعين للترصد يسببون المتاعب.

وبالنسبة لكون نسبة صغيرة من مستهدفي السكان الرئيسيين مشتبهين سياسيين، فإن أحد العوامل الرئيسية هو قلة الأشخاص الذين أدينوا بجرائم معادية للثورة أو «جرائم تعرض أمن الدولة للخطر» في حقبة ما بعد ماو. وثمة عامل آخر يتمثل في أن قواعد برنامج السكان الرئيسيين تضع معيارًا مرتفعًا نسبيًا لتصنيف المشتبه بهم السياسيين: فتعرض أمن الدولة للخطر مسألة فادحة. غير أن برنامج السكان الرئيسيين إذا كان ينزع إلى إيقاع عدد قليل من المستهدفين السياسيين، فإن هذا لا يعني أنهم يفلتون من أعين الدولة الساهرة. وكما سنرى لاحقًا، فإن أولئك الذين يشكلون تهديدًا على الاستقرار الاجتماعي أو على سلطة الحزب قد يكونون مستهدفين في برنامج الأفراد الرئيسيين.

محدودية برنامج السكان الرئيسيين

إن نقص البيانات يصعب تقييم فعالية برنامج السكان الرئيسيين، إلا أن الأدلة المتناقلة تشير إلى العديد من القيود.

أولاً، توسّع نطاق برنامج السكان الرئيسيين بمعدل أسرع من موارد الشرطة. ولما أُضيف متعاطو المخدرات إلى صفوف السكان الرئيسيين في عام 1998 وممارسو الفالون غونغ في عام 1999، لم تتلق الشرطة تمويلًا إضافيًا متناسبًا للتعامل مع مئات الآلاف من مستهدفي البرنامج الجدد. ونتيجة لذلك، وسّعت مهام السكان الرئيسيين نطاق وكالات الشرطة.¹³ وكان التحدي صعبًا جدًا لأن أفراد

الشرطة المسؤولين عن السكان الرئيسيين هم ذاتهم الضباط الذين تتمثل مهمتهم الأساسية في إنفاذ الهوكو، وهو عمل مضمّن لا يترك سوى القليل من الوقت لأعمال التردد النشط.¹⁴

ثانيًا، يعرف تنقل الصينيين العاديين الزائد فعالية برنامج السكان الرئيسيين. إذ يفيد الباحثون وضباط الشرطة الصينيون أنه من الصعب جدًا تتبع مستهدف في السكان الرئيسيين الذين لا يحظون بمكان إقامة دائم أو عمل طويل الأجل أو الذين لا يقيمون حيث يعتبرهم الهوكو مسجلين.¹⁵ في الماضي، كان بوسع الشرطة الاعتماد على لجان الحي وأرباب العمل للبقاء على اطلاع دائم بأحوال مستهدف في السكان الرئيسيين. لكن تزايد التنقل في أماكن الإقامة والعمل صيرّر لجان الحي وأرباب العمل أقل فائدة كمصادر للمعلومات.¹⁶

كما أن برنامج السكان الرئيسيين مصمّم بطريقة تمكن الشرطة من الإفلات بتملّصهم من مهامهم. في الأساس، يتم الإشراف على برنامج السكان الرئيسيين على الورق، بحيث يمكن للشرطة الالتزام بقواعد البرنامج بطريقة شكلية ولكن دون بذل الكثير من الجهد في أنشطة التردد الفعلية. فمثلاً، بوسع الشرطة تلبية ما يُطلب منها من خلال جمع «معلومات ثابتة» حول مستهدف في السكان الرئيسيين دون أن تكلف نفسها عناء اكتساب أي اطلاع «ديناميكي» على أنشطتهم. بعبارة أخرى، بإمكان الشرطة ملء المستندات المحتوية على خلفية عن المستهدف ثم تجاهله في الوقت الفعلي. صحيح أن الشرطة مطالبة بإجراء مقابلات مع مستهدف في السكان الرئيسيين بين الحين والآخر، لكن هذه المقابلات عادة ما تكون شكلية وتعود بالقليل من المعلومات القيمة. وفي ظل محدودية الموارد، تميل الشرطة إلى إيلاء الاهتمام للمستهدفين فائقي الأهمية، كالذين يعتبرون تهديدًا على الاستقرار والأمن القومي، في حين لا تخضع أنواع أخرى من التهديدات إلا لقدر التردد المطلوب للاعتقال للوائح دولة الحزب.¹⁷

على العموم، بوسعنا القول إن برنامج السكان الرئيسيين يبذل جهدًا قليلًا نسبيًا لترصد أعداد كبيرة جدًا من المجرمين العاديين، والمشتبه بهم جنائيًا، ومتعاطي المخدرات، والمدانين السابقين، ويتكبد جهدًا أكبر لترصد أعداد ضئيلة من المستهدفين السياسيين. قد يُعدُّ هذا علامة على عدم الكفاءة، غير أنه يعكس بدقة أولويات الحزب الشيوعي الصيني في الوقت الراهن.

برنامج الأفراد الرئيسيين

يشمل برنامج السكان الرئيسيين أولئك الخاضعين لترصد الشرطة فقط عبر الإجراءات الإدارية الرسمية. ويكمّله برنامج الأفراد الرئيسيين، الذي يغطي مجموعة محددة بشكل فضفاض من المستهدفين المنتخبين وفقًا لتقدير السلطات المحلية، من ضمنها اللجان السياسية القانونية والشرطة.¹⁸ وفي حين أن مستهدفى السكان الرئيسيين يصنّفون وفقًا للقواعد الصادرة عن وزارة الأمن العام، لا تتوفر لوائح معروفة لتصنيف الأفراد كمستهدفين في برنامج الأفراد الرئيسيين، ولا توجد بروتوكولات واضحة لإخضاعهم للترصد. يُقال إن وزارة الأمن العام لديها سبع فئات لمستهدفى الأفراد الرئيسيين وتحتفظ بمنصة وطنية مخصصة لترصدهم، هي نظام وزارة الأمن العام لإدارة وضبط الأفراد الرئيسيين.¹⁹ لكن هذا لا يعني أن وزارة الأمن العام توجه وكالات الأمن المحلية في القرارات المتعلقة بمن ينتمي إلى كل فئة. ومن المرجح أن السجل الوطني مأخوذ عن سجلات المقاطعات.

إن القواعد التشغيلية لترصد مصنّفى الأفراد الرئيسيين موجودة حتمًا على المستوى المحلي. إذ يكشف أحد البيانات الصادرة عن إدارة الأمن العام في جيجيانغ في عام 2010، أنه يُدرج سبع فئات للأفراد الرئيسيين، تتسجم على الأرجح مع تلك التي حددتها وزارة الأمن العام.²⁰ وهم:

1) الأفراد المرتبطون بالإرهاب

- (2) الأفراد المرتبطون بالاستقرار، الذين يعرفون كمعارضين سياسيين؛ وممارسو الفالون غونغ وأعضاء الجماعات الدينية المحظورة الأخرى؛ والمطالبون باستقلال شينجيانغ والتبت وتايوان؛ والأفراد المرتبطون باليابان (من المحتمل أنهم هؤلاء المشاركون في الاحتجاجات المناهضة لليابان)؛ وجميع أشكال «المدافعين عن الحقوق»
- (3) الأفراد المرتبطون بالمخدرات
- (4) الفارّون
- (5) المحكومون المفرج عنهم المدانون مجددًا بجرائم خطيرة
- (6) المختلون عقليًا المسؤولون عن الإخلال بالنظام العام وأعمال العنف
- (7) مقدمو الالتماسات الرئيسيون

بالقاء نظرة على الفئات الرسمية السبع، يبدو هناك تداخل كبير بين السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين. فعلى سبيل المثال، هؤلاء المشتبه بتورطهم في الإرهاب أو المخدرات، والمدانون السابقون ذوو السجلات الجنائية الخطيرة، يجوز اعتبارهم مستهدفين لكل من السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين.

قد تحدد السلطات المحلية فئات إضافية لمصنفي الأفراد الرئيسيين.²¹ ففي عام 2011 مثلاً، أدرجت شرطة سيتشوان ضمن مستهدف في الأفراد الرئيسيين التبتيين والمتضررين من الكوارث الطبيعية الذين كانوا من المحتمل أن يحتجوا على إخفاق الحكومة في توفير الإغاثة الكافية في الوقت المناسب.²² وفي عام 2004 كان لدى بنشي بمقاطعة لياونينغ، سبع عشرة فئة لمستهدف في الأفراد الرئيسيين تخضع للترصد لأغراض حماية الأمن الداخلي، من ضمنهم المقيمون الأجانب لفترات طويلة المشبوهون و«الشركات الأجنبية المشبوهة».²³ وضمت وحدة حماية الأمن الداخلي في محافظة أورومتشي، في شينجيانغ، اثنتي عشرة فئة لمستهدف في الأفراد الرئيسيين في عام 2002؛ وفي عام 2006، راقبت نظيرتها في منطقة ميدونغ، في مدينة أورومتشي، سبع عشرة فئة.²⁴ ويمكن تقسيم كل فئة من التهديدات السياسية إلى

أنواع فرعية. ففي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان لدى مكتب الأمن العام في جيوتشاينغو، في سيتشوان، ثماني عشرة فئة اعتُبرت أهدافاً لوحداث حماية الأمن الداخلي. وقد تفرعت أكثر إلى سبع وخمسين فئة فرعية.²⁵

في بعض الجوانب، يصنف برنامج الأفراد الرئيسيين المجموعة الواسعة لمستهدفي التردد الذين لا يُعتبرون ضمن السكان الرئيسيين. في هذا الشأن، يمكننا أن نكتشف شيئاً من وثيقة غير مؤرخة حول السيطرة على مستهدفي السكان الرئيسيين، صادرة عن مكتب الأمن العام لبلدية زيكسين، في خونان. تدرج الوثيقة عدة فئات للأفراد الخاضعين للتردد خارج نطاق برنامج السكان الرئيسيين. وهي تشمل «أشخاصاً يستدعون الانتباه» (شيشيان دويشيانغ)، و«أشخاصاً يستدعون العمل» (غونغزو دويشيانغ). لقد تعرض أشخاص الانتباه للاحتجاز بسبب مخالفات ثانوية، كالمقامرة. وتحتفظ الشرطة بملفات عنهم لدعم الإجراءات القانونية المحتملة في المستقبل.²⁶ يشمل أشخاص العمل مجموعة أوسع من الأفراد، كأولئك الذين عوقبوا جنائياً لكنهم لم يصنّفوا كمستهدفين في السكان الرئيسيين. تشمل الفئات الواسعة الأخرى لمستهدفي التردد التي ذكرت في الحوليات المحلية «الأشخاص المرتبطين بالاستقرار» (شيويين دويشيانغ)، و«الأشخاص الرئيسيين للتردد والتحكم» (نشونغديان غونكونغ دويشيانغ)، و«المجموعات فائقة الخطورة» (غاووي رينتشنون).²⁷ ويشير انتشار الفئات الفضفاضة إلى عدم وجود أساليب موحدة أو متسقة تطبقها السلطات المحلية عند تصنيف مستهدفي التردد خارج حدود برنامج السكان الرئيسيين.

نطاق تردد الجمهور

استناداً إلى البيانات المحلية المتوفرة التي تتقصى مصنفي السكان الرئيسيين (الملحق جدول 6-8)، استهدف البرنامج بين التسعينيات والعقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ما بين 2.7 و 4.7 من كل 1,000 شخص. وكان الوسيط

لمستهدف في السكان الرئيسيين في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين 2.4 لكل 1,000 نسمة؛ وكان المتوسط 3.5 لكل 1,000. يشير استخدام الوسيط إلى أن نحو 3.4 مليون شخص كانوا مستهدفين في برنامج السكان الرئيسيين خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ وباستخدام المتوسط يصل الرقم إلى 5 ملايين تقريباً.

يمكننا تقدير حجم برنامج الأفراد الرئيسيين بمقارنة برنامجي السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين في تلك الولايات القضائية التي تقدم بيانات عن كليهما. وكما يوضح الجدول 9 في الملحق، فإن عدد مستهدف في الأفراد الرئيسيين يتجاوز عدد مستهدف في السكان الرئيسيين في معظم الولايات القضائية الأربع عشرة التي لدينا المعلومات اللازمة عنها. في المتوسط، يبلغ عدد مستهدف في الأفراد الرئيسيين نحو 155 بالمائة من عدد مستهدف في السكان الرئيسيين؛ ويبلغ الوسيط تقريباً 115 في المائة. يشير هذا إلى أن برنامج الأفراد الرئيسيين أكبر بنسبة تتراوح بين 15 و55 بالمائة من برنامج السكان الرئيسيين. فإذا كان ما بين 3.4 و5 ملايين شخص يخضعون للترصد في برنامج السكان الرئيسيين، فمن المحتمل أن برنامج الأفراد الرئيسيين يغطي ما بين 3.9 و7.7 مليون شخص.

إجمالاً، يُحتمل أن هناك ما بين 7.3 و12.7 مليون مواطن صيني خاضع للترصد، سواء كمستهدف في السكان الرئيسيين أو الأفراد الرئيسيين. وبالنظر إلى كيفية وصف مستهدف في الأفراد الرئيسيين في الحوليات المحلية -مقدمو الالتماسات الدؤوبون، وقدامى المحاربين في الجيش، والمتظاهرون، والأقليات الإثنية- يبدو أن نسبة كبيرة من مستهدف في الأفراد الرئيسيين يعتبرون تهديدات سياسية وعوامل تخل بالاستقرار الاجتماعي. في هذا الصدد، يختلف الأفراد الرئيسيون عن السكان الرئيسيين، الذي يصنف في الغالب المجرمين العاديين.

تكتيكات الترصد

تطلب وزارة الأمن العام من الشرطة المحلية أن تحافظ على ترصد وثيق لمصنفي السكان الرئيسيين. فوفقاً لقواعد إدارة السكان الرئيسيين، ينبغي إجراء الترقص باستخدام أساليب مرنة والاعتماد على «الجماهير». وعليه، فإن برنامج السكان الرئيسيين يعتمد اعتماداً حاسماً على تعاون المنظمات السكنية ولجان الأحياء والناشطين والمخبرين. ويُطلب من الضباط في مراكز الشرطة المحلية المسؤولين عن ترصد السكان الرئيسيين أداءً معظم المهام الرسمية، كالتحقيق مع المستهدفين والاحتفاظ بمعلومات حول هوياتهم وأسمائهم المستعارة ومواصفاتهم الجسدية وظروفهم المالية واتصالاتهم الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشرطة أن تتحقق من المعلومات حول أنشطة المستهدفين المشبوهة والإبلاغ عن الأمور المهمة للوحدات الجنائية التابعة لمكاتب الأمن العام ذات الصلة. ويجب على عملاء الأمن غير التابعين للشرطة -كضباط مراقبة الحدود والمسؤولين المشاركين في مكافحة الجرائم الاقتصادية- الذين يصادفون معلومات تتعلق بأحد مستهدفي السكان الرئيسيين، نقلها إلى مراكز الشرطة التي تحظى بسلطة قضائية على المستهدف.²⁸

يُعامل مستهدفو السكان الرئيسيين معاملة مختلفة اعتماداً على مدى التهديد الذي يشكلونه. وتحدد القواعد أن الأفراد المشتبه في أنهم يشكلون «خطرًا كبيرًا حالياً» يجب أن يخضعوا لأولوية الترقص والسيطرة. في هذه الحالات، يُطلب من الشرطة استخدام الأساليب العلنية والسرية. تتضمن الأساليب العلنية زيارات المستهدف بوتيرة منتظمة. وتشمل الأساليب السرية بشكل أساسي تعيين مخبرين لتتبع أنشطة المستهدفين. قد تختلف طرق تنفيذ الشرطة لهذه التفويضات؛ في نهاية المطاف، إن تنوع المستهدفين الهائل يتطلب مرونة تكتيكية. وتوفر التقارير المحلية تلميحات حول التقنيات التي تستخدمها الشرطة. فعلى سبيل المثال، وفقاً للبروتوكولات التي وضعها أحد مكاتب الأمن العام التابعة للمحافظة في جيجيانغ في أواخر الثمانينيات، كان ينفذ ترصد السكان الرئيسيين السري ثلاثة أشخاص على الأقل.²⁹ قد تكون متطلبات الولايات القضائية الأخرى مماثلة، لكنه ليس واضحاً أكانت جميعها لديها ذات المتطلبات.

بإجراء تمحيص دقيق لجرائد الأمن العام في جيجيانغ نجد عددًا ضئيلاً من نقاط البيانات المشيرة إلى نسبة مصنفي السكان الرئيسيين الذين خضعوا لترصد سري ومكثف في الثمانينيات. ففي محافظة جياوجيانغ، كان 19 بالمائة من مستهدفي السكان الرئيسيين في عام 1985 خاضعين للترصد السري. وادعى مكتب الأمن العام في محافظة يوهانغ في عام 1989 أن 40 بالمائة من مستهدفي السكان الرئيسيين لديه كانوا خاضعين «للتحقيق والسيطرة»، وهي عبارة تشير على الأرجح إلى السيطرة السرية. وفي مدينة جياندو، وضع مكتب الأمن العام 19 بالمائة من مستهدفي السكان الرئيسيين تحت الترصد السري في عام 1985.³⁰

تشير تقارير الشرطة إلى ثلاثة مستويات مختلفة لترصد السكان الرئيسيين. يشير المستوى-1 إلى «الأفراد الذين يشكلون خطراً كبيراً حالياً». إذ يصنف مكتب الأمن العام على مستوى المحافظة أو المنطقة مستهدفي المستوى-1، ويشرف مباشرة على ترصدهم رئيس مركز الشرطة المحلي أو قسم الأمن لإحدى الجهات الحكومية. من المفترض أن مستهدفي المستوى-2 والمستوى-3 يعتبرون تهديدات أقل خطورة وبالتالي يخضعون لترصد أقل صرامة. كما يمكن رفع مستوى الترصد أو خفضه حسب ما تقتضيه الظروف. في حالة مستهدفي المستوى-1، فإن أماكن إقامتهم وعملهم والمواقع الأخرى التي يترددون عليها قد تخضع للمراقبة أيضاً.³¹

ويبدو أن مستهدفي المستوى-1 يمثلون نسبة صغيرة من مصنفي السكان الرئيسيين. ففي محافظة تشانغشينغ بمقاطعة جيجيانغ، كان 15 في المائة من مصنفي السكان الرئيسيين في عام 1991 مستهدفين من المستوى الأول.³² وفي محافظة جياوجيانغ بمقاطعة جيجيانغ، كان 2.5 بالمائة فقط من مصنفي السكان الرئيسيين في ذلك العام من مستهدفي المستوى الأول.³³ وعلى الرغم من عدم توفر بيانات أحدث، يبدو معقولاً الافتراض أن نسبة صغيرة فقط من مستهدفي السكان الرئيسيين تخضع لترصد مكثف لأن الشرطة المحلية ببساطة لا تمتلك الموارد التي قد تحتاج إليها لمراقبة أعداد كبيرة من الناس من كثب. تستخدم وحدات حماية الأمن

الداخلي بشكل مربك إلى حد ما — ويعكس استقلالية الوكالات الأمنية المتنوعة — نظام تصنيف منفصلاً لمستهدفى الأفراد الرئيسيين. وتشير الكشوفات التي أجرتها وحدات حماية الأمن الداخلي في مختلف المناطق إلى مخطط من أربعة مستويات، يكون فيها مستهدفو المستوى-1 الأقل أهمية ويخضعون لأقل قدر من الترصد المكثف. بينما يعد مستهدفو المستوى-4 الأكثر أهمية ويخضعون لأنظمة الترصد المكثف.³⁴

في السنوات الأخيرة، تبنت الوكالات الأمنية التكنولوجيا لتسهيل ترصد الجمهور. إذ توضح وثيقة جيجيانغ لعام 2010 كيفية تحول إحدى وكالات الأمن العام إلى أدوات جديدة لدعم تتبع مستهدفى الأفراد الرئيسيين وترصدهم.³⁵ تجمع جيجيانغ بين «الترصد والسيطرة الروتينيين» — وهي عملية تركز على الإنسان، يراقب فيها الشرطة تحركات الأفراد — و«الترصد والسيطرة الديناميكيين»، وهي عملية تعتمد على المعلومات الموجودة في قواعد بيانات الشرطة الوطنية والإقليمية والمحلية. إذا كان المستهدف مثلاً، يستخدم الخدمات المصرفية أو يسافر بشكل متكرر، فيمكن التحقق من المعلومات الناتجة عن هذه الأنشطة ومطابقتها مع البيانات التي تمت استضافتها على منصات وزارة الأمن العام، ما يساعد الشرطة على الاطلاع بموقع المستهدف وأنشطته لحظة حدوثها.

وقد تبنت الشرطة في مقاطعات أخرى أساليب مماثلة للجمع بين الرؤى المستقاة من قواعد البيانات والاستخبارات البشرية.³⁶ وتدعم دولة الحزب هذه الجهود جزئياً بتمكين جمع البيانات. فمثلاً، في مارس 2022، فوضت إحدى لجان الحزب الشيوعي الصيني بجمع بصمات الأصابع، والحمض النووي، والتوقعات الصوتية، ومعلومات الدفع الرقمية، وغيرها من البيانات الشخصية التي تخص مستهدفى الأفراد الرئيسيين المتورطين في عمليات الاحتيال المالية، على ما يبدو لتسهيل ترصد أنشطتهم وتحركاتهم بوسائل التكنولوجيا.³⁷ أناقش أدناه التآزر بين ترصد الجمهور كثيف العمالة وكثيف التكنولوجيا بالتفصيل، إلى جانب بعض

الاعتبارات التكتيكية الأخرى المهمة لتشغيل برنامجي السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين.

الترصد كثيف العمالة

تواظب على الترصد الروتيني لمستهدفي السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين فرق من ضباط الشرطة المحليين والمسؤولين والمخبرين. في بعض المناطق، يتبنى المسؤولون ما يسمى بطريقة خمسة على واحد، حيث يكلف فريق مؤلف من خمسة أشخاص لكل مستهدف. على سبيل المثال، في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، اعتمدت أنيوان بمقاطعة جيانغشي مثل هذا النظام. إذ يقال إن كل فريق كان يتألف من مسؤول في البلدة، وضابط شرطة، وزعيم من القرية، ومخبر شينشي يوان، وواحد من أفراد عائلة المستهدف. كما أجبر مكتب الأمن العام في يوشوي، في جيانغشي، أفراد عائلات مستهدفي الأفراد الرئيسيين على المشاركة في الترصد.³⁸ تألف فريق ترصدٍ نُشر في محافظة وي، في خبي، في عام 2014 من أحد مسؤولي المحافظة، ومسؤول في البلدة، ومسؤول في القرية، ومسؤول «في الحزب والحكومة»، وضابط شرطة. واستخدمت تشيهي، بمقاطعة شاندونغ، فرقاً مماثلة من خمسة أشخاص اعتباراً من عام 2013.³⁹

تفيد السلطات المحلية بأنها تستخدم بشكل روتيني المخبرين والجيران لمراقبة مستهدفي السكان الرئيسيين والأفراد الرئيسيين. كما تبلغ الشرطة في محافظة بيتشوان تشيانغ ذاتية الحكم، في سيتشوان، عن ترك «ترصد الأفراد الرئيسيين اليومي» للمخبرين. ويناقش مكتب الأمن العام في بايان، في هيلونغجيانغ، تجنيد مستهدفي الأفراد الرئيسيين أنفسهم كمخبرين يراقبون مستهدفين آخرين. وفي غونغليو، في شينجيانغ، زرعت وحدة حماية الأمن الداخلي بالمحافظة 300 مخبر تقريباً حول مستهدفي الأفراد الرئيسيين وغيرهم، وكذلك في المساجد والشركات.⁴⁰ وفي الوقت نفسه، تقوم منظمات المجتمع المحلي كلجان الأحياء والقرى وأقسام

الأمن في مكان العمل بتعيين نشطاء أو متطوعين لإخضاع المستهدفين «للتثقيف والإصلاح المعززين».⁴¹

وعلى الرغم من أن مستهدفى السكان الرئيسيين مسؤولية تقع على عاتق الشرطة، فإن إدخال إدارة الشبكة على مستوى البلاد في عام 2013 مكن من إنشاء نظام جديد يساعد من خلاله أفراد من غير الشرطة في المراقبة. فضمن شبكة سكنية محددة، يكون العديد من المشرفين في الشبكة مسؤولين عن جمع المعلومات، وتسيير الدوريات، والحفاظ على الأمن. ويمكن لمشرفي الشبكة برفقة الشرطة دخول منزل أحد المقيمين لجمع المعلومات. ففي منطقة حضرية تابعة لتشنغتشو، وهي مدينة اختيرت كموقع تجريبي لإدارة الشبكة، أفاد مركز فرعي للشرطة أنه في غضون فترة شهرين في عام 2012، قام ضباط الشرطة والمشرفون على الشبكة معاً برصد اثنين وأربعين مستهدفاً من السكان الرئيسيين من كتب.⁴²

وثمة تكتيك آخر كثيف العمالة تستخدمه الشرطة والمدنيون على حد سواء ضد مستهدفى السكان الرئيسيين و الأفراد الرئيسيين هو قرع الأبواب. فكما مر معنا في الفصل الثالث، يعد قرع الباب مهماً لأغراض التردد والترهيب. وعلى هذا، قام مسؤولو الأحياء في فوتشينغ، في شنتشن، بزيارة أعضاء الجماعات الدينية المحظورة في منازلهم مرة واحدة في الشهر في عام 2017. وفي العام نفسه، في شيمينغ، بمقاطعة يونان، نفذت الشرطة وأعضاء محليون في الحزب الشيوعي الصيني بشكل مشترك عملية قرع للأبواب استهدفت «مريدي الطوائف». وبعد ذلك بعامين، وجهت الشرطة في محافظة ويكسي ليسو ذاتية الحكم في يونان، حملة قرع أبواب ضد «أفراد حماية الأمن الداخلي» – الذين يشكلون تهديداً سياسياً. وفي عام 2017، أصدرت وزارة الأمن العام أمراً لمكتب الأمن العام في تشاويانغ، لياونينغ، بدخول منازل جميع الأشخاص الخاضعين للترصد تقريباً.⁴³

عند هذه المرحلة، لن يتفاجأ القراء حين يعلمون أن شدة ترصد الأفراد الرئيسيين والسكان الرئيسيين قد تزداد خلال الفترات الحرجة. فوفقاً لتعميم صادر

عن أحد مراكز شرطة أنهوي في عام 2016، خلال الفترات الحساسة، كان يُطلب من ضباط الشرطة المسؤولين عن التردد فحص «نظام إدارة وضبط السكان الرئيسيين» يوميًا لترصد تحركات المستهدفين.⁴⁴ وذكر مركز فرعي للشرطة في إحدى قرى غوانغدونغ أنه في عام 2020، قبيل انعقاد الدورتين في ذلك العام، أجرى ضباط الشرطة زيارة لمنازل المصابين بأمراض عقلية ومستهدفين الأفراد الرئيسيين. وتحدث ضباط الشرطة إلى أفراد عائلاتهم وأولياء أمورهم وجيرانهم وطلبوا المساعدة من هؤلاء المشاركين في «السيطرة على الأشخاص الخاضعين للترصد».⁴⁵ ويزعم التقرير السنوي لعام 2016 للجنة حي نانشان في تشونغتشينغ أن اللجنة عينت شخصًا واحدًا لمراقبة كل «فرد رئيسي مرتبط بالاستقرار» ضمن نطاق اختصاصها. وخلال الفترات الحرجة، يُراقب هؤلاء الأفراد على مدار الساعة لمنعهم من تقديم الالتماسات أو تنسيق الأنشطة أو التجمع بشكل غير قانوني.⁴⁶

الترصد كثيف التكنولوجيا

تضم الحوليات المحلية إشارات إلى استخدام تقنيات غير محددة لترصد مستهدفين الأفراد الرئيسيين.⁴⁷ ويبدو أن جمع معلومات الحمض النووي أحد أحدث تطبيقات التكنولوجيا لتعقب أعضاء «الطوائف الخبيثة». وقد عملت وحدة حماية الأمن الداخلي في وينغان، في قويتشو، على جمع عينات من الحمض النووي من الممارسين المسجلين في عام 2015. وأبلغت نظيرتها في ديجيانغ، في قويتشو أيضًا، عن جمع عينات للحمض النووي من 135 عضوًا في الجماعات الدينية المحظورة في عام 2014.⁴⁸ ويُفترض أن الشرطة تترصد أيضًا اتصالات مستهدفين التردد وخاصة استخدامهم للهواتف الذكية. وتشير الكشوفات في الحوليات والمصادر الرسمية إلى أن الشرطة تترصد بتيقظ استخدام المستهدفين للإنترنت.⁴⁹

وقد صيَّرت الأنظمةُ فائقةً التكنولوجية المثبتة حديثاً الترصدَ الفوري حقيقةً – بعد أن كانت الشرطة الصينية تتطلع إليه منذ وقت طويل. إذ بات بوسع هذه الأنظمة التي تعمل من مراكز القيادة والاستخبارات التابعة لمكاتب الأمن العام، أن تحذر الشرطة بشأن التحركات المستمرة لمستهدف في الترصد من خلال تعقب استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة، والمدفوعات الرقمية، وتسجيلات المركبات، ونتائج التعرف على الوجه التي تُجمع على منصات وكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء البلاد.⁵⁰ ويبدو أن استخدام الشرطة لتكنولوجيا تحديد المواقع عبر الهاتف المحمول منتشر على نطاق واسع. فقد أخبرني سجين سياسي سابق تمكن من الوصول إلى دفتر ملاحظات ضابط شرطة ترك في منزله عن طريق الخطأ أن الدفتر يحتوي على الرمز «FF3» في إشارة إلى تتبع موقع الهاتف المحمول.⁵¹ وتُدمج أنظمة التتبع هذه في مشروع غولدن شيلد وسكاي نت التابعين للحكومة المركزية، والمناقشين في الفصل السابع.

وقد باتت أنظمة التتبع والتحليلات فائقة التكنولوجيا تتحسن منذ فترة، وطُوِّر نظام معلومات رقمي لإدارة السكان الرئيسيين بحلول عام 2009. ووفقاً لحولية المعلوماتية في بكين لعام 2010، قدم نظام إدارة المدينة في ذلك الوقت تحليلات حول تحركات مستهدف في السكان الرئيسيين وأنشطتهم، بالإضافة إلى تحذيرات حول سلوكياتهم وتعداد الخاضعين للترصد بناءً على التحليلات. وثمة نظام منفصل اسمه نظام إدارة معلومات السكان الرئيسيين، يتعقب المعلومات الشخصية، ومعلومات المساكن المستأجرة، والسلوكيات غير الطبيعية لمستهدف في السكان الرئيسيين.⁵² ويعد نظام إدارة وضبط الأفراد الرئيسيين التابع لوزارة الأمن العام منصةً رقميةً. إذ ادعى مكتب الأمن العام لسكة تشنغتشو أنه بحلول عام 2015، كان قد أدخل معلومات عن نحو 74,000 مستهدف من الأفراد الرئيسيين في منصة استخبارات البيانات الضخمة لديه للمساعدة في العمليات المشتركة التي تنفذها حماية الأمن الداخلي والمحققون الجنائيون وسلطات مكافحة الإرهاب.⁵³ وفي ذات العام، أفاد مكتب الأمن العام لمنطقة في شانوي بمقاطعة غوانغدونغ أن جميع مخافرها قد

شرعت في استخدام «نظام معلومات غير محدد للسيطرة على المستهدفين الرئيسيين»، ما ساهم في تحسين ترصد مصنفي الأفراد الرئيسيين تحسناً كبيراً. وأطلق النظام أكثر من عشرة آلاف تحذير مسبق حول أماكن تواجد المستهدفين وأنشطتهم.⁵⁴

كشفت تشونغوي، وهي مدينة في منطقة نينغشيا هوي ذاتية الحكم، أنها استخدمت منصة تقنية للترصد في عام 2019 لمراقبة مستهدفين الأفراد الرئيسيين.⁵⁵ وقدمت المدينة بعض التفاصيل حول قدرات المنصة، إلا أن إحدى الشركات الصينية التي توفر مثل هذه التقنية كانت أكثر إفادة. فوفقاً للشركة، إن منصات الترصد تمكن الشرطة والسلطات المحلية من مراقبة المستهدفين لحظة بلحظة. ويقدم المسؤولون بيانات ومعلومات تعريفية مهمة حول «الأنشطة الديناميكية» للمستهدفين، وتحاول خوارزميات النظام على أساس هذه المعلومات تحديد أماكن تواجد المستهدف. يقترح النظام أيضاً حلول ترصد وضبط مخصصة. إذ أشارت الشركة أيضاً إلى الأساور الإلكترونية التي يرتديها مستهدفو الأفراد الرئيسيين والتي تسهل الترصد.⁵⁶ ومن شبه المؤكد أن هذه هي ذات المنصة المستخدمة في غوييانغ، عاصمة قويتشو. ويزعم مكتب الأمن العام في غوييانغ أن مركزه للاستخبارات يواصل الترصد على مدار الساعة باستخدام تحذيرات يقدمها «نظام مراقبة الأفراد الرئيسيين الفوري». وفي عام 2018، تلقى النظام ما يزيد عن 1.3 مليون تحذير، ما أسفر عن اعتقال 647 شخصاً. وكان أكثر من ألف تحذير مرمزاً بالأحمر – وهو أعلى مستوى للتحذير.⁵⁷

المستهدفون فائقو الأهمية

يخصص جهاز إنفاذ القانون في الصين موارد هائلة لتتبع وتقييد أنشطة المستهدفين فائقي الأهمية، كالمنشقين والناشطين المعروفين. وفي العادة، يكلف ضباط حماية الأمن الداخلي بالبقاء على اتصال مع المستهدفين فائقي الأهمية، مع

أن الضباط في مراكز الشرطة المحلية سيُطْمَنُّون عليهم أيضاً من حين لآخر.⁵⁸ وكما ذكرنا آنفاً، يتضمن هذا الاتصال اللقاءات المنتظمة و«احتساء الشاي» و«تناول الوجبات»، التي يقوم خلالها الضباط بسؤال المستهدفين عن أنشطتهم الأخيرة.⁵⁹

بالإضافة إلى احتساء الشاي وتناول الوجبات، قد تلجأ وحدات حماية الأمن الداخلي والوينباو إلى إجراءات أكثر وحشية لترصد المستهدفين والسيطرة عليهم خلال الفترات الحرجة. يستذكر تنغ بياو، المحامي في حقوق الإنسان، أنه في أحد الأعوام في يوم 18 سبتمبر —وهو الذكرى السنوية الحساسة لغزو اليابان لمنشوريا— اقتاده ضباط الوينباو من شقته إلى جامعته وجلسوا في فصله طوال اليوم. وخلال الثورة التونسية في عام 2011، اختطفَت الشرطة تنغ واحتجزته لتسعين يوماً خشية أن يثير سخط المعارضة بالإشارة إلى الحشود التي أطاحت بديكتاتور في شمال أفريقيا.⁶⁰ ويروي وانغ تيانشينغ، وهو عضو هيئة التدريس السابق في جامعة بكين، أن إحدى وحدات حماية الأمن الداخلي حذرتَه من الخروج في الأيام الوشيكة من 4 يونيو، وهي الذكرى السنوية لحملة قمع تيانانمن. وعرض عملاء حماية الأمن الداخلي أن يقوموا بمهام بالنيابة عنه حتى لا يتسنى له مغادرة الشقة. وعينت وحدة حماية الأمن الداخلي ضابطاً بملابس مدنية متكرراً كحارس أمن مجتمعي أمام شقته. وفي اليوم الأول لزيارة الرئيس بيل كلينتون للصين في عام 1998، طرق عملاء حماية الأمن الداخلي باب وانغ للتأكد من عودته إلى المنزل. وفي اليوم الثاني، زرعوا عدة أشخاص يحملون أجهزة اتصال لاسلكية خارج مكان إقامته. ووضِع ضابط شرطة عند كل مخرج من مجمعه السكني (شياوتشو). وكانت كل تحركاته خارج منزله مرصودة.⁶¹ ويقول الناشط وان يانهاي إنه خلال الفترات الحساسة، طلب منه عملاء حماية الأمن الداخلي أن يستقل سياراتهم إذا اضطر إلى مغادرة شقته، فلا يغيب عن أنظارهم.⁶² ويوضح باحث سابق في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية أنه حين «يتوتر» الوضع السياسي —إثر أنشطة معارضة أو خلال فترات حساسة— كانت وحدة حماية الأمن الداخلي تطلب منه «التعاون»

وتعين الشرطة لتتبعه حتى حين ذهابه إلى محل البقالة أو التنزه فقط. وخلال الفترات الأكثر حرجًا، كانت الوحدة تزرع حراسًا أمام مبنى شقته على مدار الساعة لمدة تصل إلى خمسة أيام.⁶³

حين حاز المعارض ليو شيابو على جائزة نوبل للسلام في أكتوبر 2010، نفذت دولة الترسد في الصين تدابيرها الأكثر تقييدًا للسيطرة على حركة المستهدفين فائقي الأهمية. إذ ذهب رئيس وحدة الوينباو التابعة لمكتب الأمن العام في بكين شخصيًا إلى منزل الفيلسوف السياسي الليبرالي شو يويو وأشرف على اختطافه واحتجازه في مكان بعيد عن المدينة. واختُطفَت هوا زي، الناشطة التي ساعدت في جمع التوقيعات على رسالة مفتوحة لدعم ليو، على يد عملاء وزارة أمن الدولة وسُلِّمَت إلى وحدة حماية الأمن الداخلي في شينيو، بجيانغشي، حيث أبقى على تسجيلها في الهوكو. احتُجزت هوا في أحد الفنادق لشهرين وراقبها ثمانية ضباط شرطة يعملون على مناوبتين. ونامت ضابطتان في غرفتها. وقد قامت الشرطة بزيارة العديد من مستهدفي الترسد الذين لم يُختطفوا أو يُحتجزوا قبيل حدث نوبل.⁶⁴

وتراقب وحدات حماية الأمن الداخلي أيضًا تحركات المستهدفين فائقي الأهمية واتصالاتهم من خلال التنصت على المكالمات الهاتفية واستخدام المخبرين والجواسيس. يستذكر شو يويو أنه تلقى ذات مرة دعوة عبر الهاتف لحضور حدث في السفارة الفرنسية – وبعد دقائق من تلك المكالمات، تلقى مكالمات أخرى من الشرطة تحذره من الذهاب. وحرص المعارض المتمرس تشانغ لين على إغلاق هاتفه المحمول لتجنب تعقب الشرطة. لكنه في أحد الأيام، بعد أن شغل هاتفه المحمول لدقائق معدودة فقط في محطة القطار، ظهرت في الحال مجموعة من ضباط الشرطة.⁶⁵ وتكّمل وحدات حماية الأمن الداخلي المعنية بالمستهدفين شديدي الأهمية التدابير فائقة التكنولوجيا بالتدابير كثيفة العمالة. فلمراقبة وانغ تشينغينغ، وهو سجين سياسي سابق، لم تثبت وحدة حماية الأمن الداخلي عدة كاميرات أمام

منزله وحسب، بل نشرت أيضاً العديد من الضباط بملابس مدنية هناك، حيث كانوا يلعبون ورق الشدة ويراقبون مجيئه وذهابه.⁶⁶

تكشف الجهود المكثفة والموارد التي تخصصها دولة الترصد الصينية لمراقبة المستهدفين بالغى الأهمية عن كل من نقاط القوة والضعف في جهاز الإكراه. فمن ناحية، يحظى نظام ترصد حماية الأمن الداخلي بموارد جيدة، وهو تدخل في إنجاز مهمته المتمثلة في تتبع وتقييد أنشطة التهديدات البارزة للنظام. ومن ناحية أخرى، فإن تكريس قدر كبير من الجهد والوقت والمعدات للترصد سيكون مستحيلاً لو كان عدد التهديدات أكبر. فالنظام الصيني قد يكون قادراً على الحفاظ على مثل هذه البروتوكولات حين يكون هناك بضعة مستهدفين شديدي الأهمية. غير أنه في حال زادت أعدادهم، فيحتمل ألا يكون النظام قادراً على تحمل تكاليف هذا النهج كثيف الاستخدام للموارد.

إن برامج ترصد الجمهور في الصين تتميز بقدرات مهولة وقيود متجذرة. والحزب، مدفوعاً بجنون الارتياح، يُخضع ملايين الأشخاص للترصد ويحدّث برامجه للترصد بشكل متكرر ليعالج التهديدات الناشئة. وقدرة الحزب التنظيمية منقطعة النظير تعزز نظامه للترصد الموزع، المتمثل في برنامجين لترصد الجمهور يغطيان وفقاً لتقديراتي من 0.5 إلى 0.9 بالمائة تقريباً من السكان. ومن الناحية التشغيلية، توزّع أنشطة البرنامجين وتكاليفهما بين مختلف البيروقراطيات والمجموعات، كالشرطة والسلطات المحلية والمتطوعين المدنيين والمخبرين، وحتى أفراد عائلات المستهدفين من الترصد.

وعلى الرغم من أن دولة الحزب عوّلت في الأغلب على الأساليب كثيفة العمالة، فقد تبنت بقوة أيضاً تقنيات جديدة لتعزيز قدراتها. ونتيجة لذلك، باتت سلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية قادرة على التجسس على المستهدفين ذوي الأولوية، لا سيما الذين يعتبرون تهديداً على حكم الحزب الشيوعي الصيني.

ويمكنها أيضًا السيطرة على تحركات المستهدفين الجسدية وترصد تلك التحركات لحظة بلحظة.

ولا يتضح حجم مساهمة نظام الترصد في السلامة العامة. فالدوافع السياسية التي تهيكّل عملية صنع القرار لدى السلطات المحلية ومسؤولي إنفاذ القانون تؤدي إلى إنفاق مبالغ موهولة على عدد ضئيل نسبيًا من التهديدات السياسية، بالإضافة إلى الأفراد الذين يشكلون خطرًا هامشيًا على الحزب، كمقدمي الالتماسات وأعضاء الجماعات الدينية المحظورة.

ولعل هذا ما يبغيه قادة الحزب على وجه الدقة. فقد يحتاجون من الناحية الفنية إلى ترصد متعاطي المخدرات والمدانين السابقين، بيد أن التهديدات السياسية هي التي تهم حقًا. ومن المنصف القول إنه، على الرغم من القيود المفروضة، اكتسبت برامج ترصد الجمهور في الصين، بحلول نهاية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، قدرات تحسدها عليها حتى أعتى الديكتاتوريات وأكثرها تطورًا في التاريخ – وهي قدرات موجهة في الغالب نحو التهديدات السياسية.

الفصل السادس

السيطرة على «مواقع ساحة المعركة»

إذا كانت برامج الترصد في الصين نتاجاً لتوسعات وتحسينات طرأت على المقاربات الباقية للحراك الجماعي، فإن تبني بروتوكولات ترصد خاصة للأماكن العامة المهمة والمؤسسات الاجتماعية والفضاء الإلكتروني يعد تجسيداً لابتكار الحزب الشيوعي الصيني وقدرته على التكيف. ومما لا شك فيه أن إخضاع المناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة لترصد أكثف تكتيك شائع لإنفاذ القانون عالمياً.¹ بيد أن المقاربة الصينية، المعروفة باسم «السيطرة على مواقع ساحة المعركة» (*zhendi kongzhi*)، ترتقي بأسلوب الشرطة المعتاد إلى مستوى جديد من السرعة والتطور، ما يساعد الحزب على استباق المعارضة في البيئات الاجتماعية حيث يُرجَّح نشوء المقاومة.

وكونه نظاماً تخلق في رحم صراع عنيف، اكتسبت ديكتاتورية الحزب الشيوعي الصيني ولعاً بتطبيق المفاهيم العسكرية على الحوكمة في وقت السلم. إذ تمتلئ منشورات الحزب وخطب كبار القادة بمفردات «الإبادة» (شالومي)، و«التعبئة» (دونغيوان)، و«تركيز القوات» (جيتشونغ بينغلي). ومن وجهة نظر الحزب، إن المؤسسات الاجتماعية والفضاء الإلكتروني لهي حقاً مواقع لساحة المعركة.² ولا يُستخدم هذا المصطلح مجازياً.

لقد أصبحت السيطرة على مواقع ساحة المعركة بروتوكولاً أساسياً للترصد في الصين منذ خمسينيات القرن العشرين. ومقارنةً بأعمال الشرطة التقليدية في بؤر الجريمة، فإن مقاربة الصين أفضل تنظيمًا وأكثر تدخلًا وكثيفة العمالة ومرنة وقابلة للتطبيق على الجامعات والمواقع التجارية والأديرة التبتية على حد سواء. ففي أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، حين كان الرهبان والراهبات البوذيون التبتيون يحرقون أنفسهم احتجاجاً على الحكم الصيني ويخرقون القوانين بتعليق صور محظورة للدالاي لاما، لجأت الشرطة إلى نموذج السيطرة على ساحة

المعركة لتكميم أفواههم. وقد طُبِّقت ذات التكتيكات بنجاح على الجامعات بعد حملة قمع تيانانمن. وفي خضم ثورة المعلومات، شرع النظام ينظر إلى الفضاء الإلكتروني كساحة معركة افتراضية، يتعين على السلطات والمخبرين فيها أن يقاتلوا بشراسة للسيطرة على المواقع الحرجة.

يصل عدد مواقع ساحة المعركة إلى عشرات الآلاف؛ ويتطلب ترصدها موارد بشرية هائلة. صحيح أن التكنولوجيا من الممكن أن تغني عن العمالة، إلا أنه ما تزال هناك حاجة إلى المسؤولين وأفراد الشرطة لأداء الواجبات التي لا يمكن أتمتها. ومن جديد، إن الحزب الشيوعي الصيني يتجاوز الديكتاتوريات المألوفة بكثير في هذا الصدد، وذلك بفضل البنية التحتية التنظيمية والقدرة على التعبئة اللتين لا يمكن العثور عليهما إلا في الأنظمة اللينينية.

وثمة تحدٍّ عملي آخر هو تحديد ما يمكن اعتباره بالضبط موقعًا لساحة المعركة: فوسم عدد كبير جدًا من الأماكن أو المؤسسات من شأنه أن يؤدي إلى استنزاف موارد الشرطة المهمة ويجعل استدامة الترصّد المعزز مستحيلة. وقد واجه الشتازي هذه الصعوبة بالذات. إذ اعتمدت الشرطة السرية في ألمانيا الشرقية على «مبدأ نقطة التركيز» في استهداف الأماكن ذات الأولوية العالية، غير أن هذه الجهود باءت بالفشل لأن العملاء، في محاولتهم التنافس على الموارد، صنفوا عددًا أكبر مما ينبغي من نقاط التركيز ما جعل تكتيكهم عديم الفائدة فعليًا.³

يوضح هذا الفصل، بالاستناد إلى دراسات الحالة، كيف طبقت دولة الترصد الصينية نسختها من تكتيك البؤر الساخنة لتحديد التهديدات الموجهة للحزب الشيوعي الصيني بنجاح. ويلقي ذلك النجاء الضوء على فكرتين. أولاً، إنه يؤكد مجددًا كفاءة الترصد الموزع، إذ يُطلب من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة السيطرة على مواقع ساحة المعركة. وتشمل هذه الجهات الفاعلة الشرطة والسلطات المحلية وموظفي الجامعات ورجال الأعمال والعملاء المتخصصين في الحزب وأجهزته الأمنية. وثانيًا، مع أن التكنولوجيا تعزز إمكانات ساحة المعركة، تعد البنية التحتية

التنظيمية اللينينية للحزب الشيوعي الصيني وقدرته على التجنيد العام أصولاً لا تعوّض - والعاملين الرئيسيين وراء فعالية السيطرة على ساحة المعركة.

السيطرة على ساحة المعركة في المنشآت التجارية

تُخضع الشرطة الصينية أنواعاً محددة من الأماكن العامة، كمحطات الحافلات والساحات العامة والشركات (التي تسمى تيزونغ هانغبي، «القطاعات الخاصة»)، لترصد مشدد لأغراض إنفاذ القانون والضبط الاجتماعي. وفي معظم الحالات، يرمي ترصد المنشآت التجارية إلى ردع الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات وحلها. غير أن ترصد مجموعة فرعية من هذه المؤسسات، كالفنادق والمطابع، يهدف إلى مساعدة السلطات على تتبع التهديدات السياسية. كالعادة، من الصعب تقديم أرقام على مستوى البلاد، لكن التقارير الواردة من قسمين للشرطة المحلية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت تنسب الفضل لترصد المنشآت التجارية في تمكين التحقيقات الناجحة في الجرائم العادية - نحو 8 بالمائة من الجرائم في إحدى الولايتين القضائيتين و15 بالمائة في الأخرى.⁴

وتستخدم السلطات المحلية معايير مرنة لتصنيف القطاعات الخاصة. ففي ووهان، في عام 2008، صُنِّفت نحو 6,000 منشأة على أنها قطاعات خاصة، من ضمنها الفنادق والمطابع ومتاجر السلع المستعملة وميكانيكيو السيارات. وكشفت الشرطة في منطقة شيجينغشان في بكين أنها صنفت في عام 1999 أكثر من اثنتي عشرة فئة من الشركات على أنها قطاعات خاصة. وبالإضافة إلى الفنادق والميكانيكيين، شملت هذه الفئات صانعي الأقفال والعاملين في إعادة التدوير والمخازن.⁵

تسيطر الشرطة على مواقع ساحة المعركة هذه بأساليب عديدة، فبعضها يعتمد على التكنولوجيا وبعضها الآخر أكثر اعتماداً على العمالة.⁶ وفيما يتعلق

بالتكنولوجيا، تُستخدم كاميرات الفيديو على نطاق واسع في ترصد القطاعات الخاصة. ففي محافظة ديتشينغ بمقاطعة جيجيانغ، صدرت أوامر لجميع المنشآت الترفيهية ب تثبيت كاميرات المراقبة عند مداخلها ومخارجها وفي القاعات والممرات الرئيسية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويتعين على جميع مديري الفنادق الصينية تثبيت أنظمة التبليغ التي تنقل المعلومات عن نزلائهم للشرطة. فعلى سبيل المثال، أنشأ مكتب الأمن العام في محافظة ديتشينغ «نظام إدارة المعلومات» للفنادق في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وعيّن موظفين لفحص تسجيلات نزلاء الفندق كل ثلاثة أيام. فإذا لم يبلغ أحد الفنادق في ديتشينغ عن معلومات تسجيل نزلائه في الموعد المحدد، يرسل إليه ضابط شرطة للتحقيق.⁷ ويحتمل أن هذا إجراء تشغيلي موحد في جميع أنحاء الصين.

تعد إدارة المعلومات عنصراً أساسياً في تكنولوجيا الترصد التي تراقب المنشآت التجارية. وتعتبر «أنظمة إدارة المعلومات المسؤولة عن إنفاذ القانون والنظام العام في القطاعات الخاصة» جوهرية مجموعات من البرمجيات التي تجمع وتخزن معلومات عن الموظفين والعملاء والمعاملات وتنقل تلك المعلومات إلى الشرطة.⁸ وفي الواقع لا توجد مجموعة موحدة واحدة من هذه الأدوات؛ فشركات التكنولوجيا الصينية تتعاون مع الشرطة لتطوير البرمجيات التي تلبي احتياجات الترصد المتنوعة.⁹ وتكشف التقارير السنوية لمكاتب الأمن العام عن التنبؤ الواسع لمثل هذه الأنظمة ودورها المفصلي في ترصد مئات الآلاف من الشركات عبر القطاعات. في عام 2011، ثبتت الشرطة في منطقة بنغشان، في بنغبو، بمقاطعة أنهوي، نظام إدارة للمعلومات من هذه الشاكلة. وفي عام 2019، ثبت مكتب الأمن العام في محافظة ووهو، في مقاطعة أنهوي أيضاً، تقنيات إضافية، كالتعرف على الوجه والتحقق من معرف الإنترنت، لتعزيز قدرات إدارة المعلومات.¹⁰

وقد يولد ترصد القطاعات الخاصة معلومات استخباراتية سياسية مفيدة. فعلى سبيل المثال، يتيح ترصد خدمات التوصيل للشرطة -والشرطة السرية- اعتراض

وتفتيش المواد التي يرسلها أو يستقبلها مستهدفو الترصد. ويكشف التقرير السنوي لعام 2017 لمكتب الأمن العام في شيانينغ، في شنشي، أن خدمات التوصيل السريع في المدينة قد عملت مع مكتب أمن الدولة التابع للبلدية والخدمة البريدية الحكومية لإنشاء «آلية فعالة طويلة الأمد لعمليات التفتيش المشتركة لخدمات التوصيل السريع».¹¹

وتعول الشرطة أيضاً على المخبيرين لمواصلة ترصد القطاعات الخاصة.¹² إذ تبين الحوليات المحلية أن الشرطة التي تبحث عن مخبرين تفضل العمال الذين يمكنهم جمع المعلومات أو مراقبة أنشطة العملاء وتحركاتهم دون إثارة الشكوك. وقد ذكر مكتب الأمن العام في إحدى المناطق الحضرية لمقاطعة جيانغشي أنه بحلول نهاية عام 2008، استخدم مخبرين لتحقيق «السيطرة الشاملة» على شركات سيارات الأجرة في المنطقة، وورش تصليح الدراجات النارية، وصائغي المجوهرات.¹³ كما أن تجنيد عمال التوصيل كمخبرين يروق للشرطة، إذ يغدو بوسعها دخول منازل المشتبه بهم بسهولة.¹⁴

في العادة، تضغط الشرطة على موظفي الشركات للإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة أو لتقديم معلومات استخباراتية بانتظام، وبالتالي تحويل الموظفين إلى مخبرين بلا أجر. إذ تحظى الشرطة بتأثير كبير على مشغلي المشاريع والموظفين. وبما أنه يجب تجديد تصاريح المشغلين سنوياً—من قبل الشرطة—فإن قلة من أصحاب المشاريع يجرون على مقاومة مطالب الشرطة. وبوسع الشرطة أن تزيد تأثيرها بتجنيد الوكالات التنظيمية الأخرى—كمكتب الضرائب، ومكتب التخطيط الحضري (المسؤول عن تقسيم المناطق)، وإدارة الدولة للصناعة والتجارة—لمكافأة الشركات المتعاونة ومعاقبة البقية.¹⁵ وقد أفاد مكتب الأمن العام في بانتشيهوا، في سيتشوان، في عام 1995 أن النصائح التي قدمها الموظفون العاملون في القطاعات الخاصة قد ساعدت في حل العديد من القضايا.¹⁶

وقد تطلب الشرطة أيضًا من الشركات أن توظف المخبّرين. إذ ألزم مكتب الأمن العام في محافظة تشونغ مينغ في شانغهاي الشركات بتعيين «موظفين متفرّغين في مجال السلامة العامة»، كانوا قد خضعوا للتدريب وعليهم تقديم المعلومات. وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أمر رئيس شرطة منطقة تشابي في شانغهاي، كل مجمع ترفيهي خاضع لولايته القضائية بتوظيف مخبرين على الأقل.¹⁷

ترصد الأديرة البوذية التبتية

قد لا تبدو المراكز الدينية مواقع لساحة المعركة، بيد أنه بالنسبة للحكومة الصينية تعد الأديرة البوذية التبتية كذلك إذا كانت تقع في مناطق تضم عددًا كبيرًا من سكان التبت. وهذا ليس محض تمييز: فمعارضة الحكم الصيني متجذرة في الأديرة.¹⁸ وبهدف القضاء على المقاومة، أطلق الحزب برنامج «إصلاح» شاملًا. بالحكم في ضوء الوثائق الرسمية، أطلق برنامج الترصد كثيف العمالة هذا في عام 2011، حين قررت لجنة الحزب الشيوعي الصيني في منطقة التبت ذاتية الحكم «تعزيز وتجديد الإدارة» للأديرة هناك البالغ عددها 1,787 ديرًا. وكان أهم إجراء جرى اعتماده هو إعادة هيكلة حوكمة الدير، حيث عُيّن مسؤولون حكوميون للإقامة في الأديرة والعمل كمديرين ومشرفين عليها.¹⁹ طُبِّقت هذه السياسة لاحقًا على مناطق أخرى تحوي أعدادًا كبيرة من الأديرة البوذية التبتية، ما ساهم في زرع أعين دولة الحزب وآذانها مباشرة داخل الأديرة في كل أنحاء الصين.²⁰

لجان إدارة الأديرة

إن لجان الإدارة التي يهيمن عليها المسؤولون الحكوميون هي بمثابة قوات الحزب الشيوعي الصيني على أرض الدير. يُرشَّح أعضاء اللجان بشكل مشترك من

قبل إدارة الجبهة المتحدة، ومكتب الشؤون الدينية، والجمعيات البوذية، والحكومات المحلية، ما يضمن سيطرة الحزب على المختارين.²¹ ويحظى العديد من أعضاء اللجان بمناصب مهمة في دولة الحزب.²² ومثل هذه اللجان ليست كبيرة، لكنها تمارس تأثيرًا كبيرًا. ففي محافظة غانزي، تشرف على الدير الذي يضم أقل من 300 راهب وراهبة لجنة مكونة من سبعة أعضاء؛ أما الدير الذي يضم ما بين 300 إلى 500 راهب وراهبة فتشرف عليه لجنة مكونة من تسعة أعضاء.²³

وتتمثل أهم وظيفة للجنة في ممارسة الرقابة السياسية على الرهبان والراهبات. إذ تحظى اللجان بسلطة تنظيم الأنشطة الدينية «العادية والمنتظمة» والإشراف عليها، وتفويض الرهبان والراهبات، والموافقة على الانتساب إلى الأديرة وكذلك إجازات الغياب، والإشراف على التعليم الديني. فهي مسؤولة عمومًا عن «الحفاظ على الاستقرار» - وهو تعبير الحزب المنمق للقمع الوقائي.²⁴ وكما سأوضح لاحقًا، تفرض هذه اللجان قيودًا على الأنشطة والتعليم الديني، وتضع حدودًا لتحركات الرهبان والراهبات، وتترصد الرهبان والراهبات الذين يسافرون خارج البلاد، وتستخدم أساليب التهريب، وتجند المخبيرين وتوظفهم، وتجمع المعلومات الاستخباراتية.

القيود المفروضة على الأنشطة والتحركات

يفرض القِيَمون على الأديرة العديد من القواعد المقيدة. إذ يُطلب من الرهبان والراهبات الحصول على «شهادات» من لجان الإدارة تؤهلهم للإقامة في الأديرة: تزعم سيتشوان أنها أصدرت من هذه الشهادات لـ 59,900 راهب وراهبة في عام 2015. وتخضع الأنشطة الدينية التي تشارك فيها أديرة وطوائف عديدة لرقابة صارمة للحد من التشبيك بين الرهبان ومنع الاحتجاجات.²⁵ كما تتحكم اللوائح التنظيمية بحجم التجمعات الدينية. فعلى سبيل المثال، تطلب غانزي موافقة إدارة الشؤون الدينية على مستوى المحافظة على الأنشطة التي تتضمن أقل من 1,000

مشارك، وموافقة إدارة الشؤون الدينية بالمقاطعة على الأنشطة التي تضم أكثر من 1,000 مشارك. وقد تحظى أيضًا بالإدارات الحكومية الأخرى، كالوكالات الأمنية ومنظمي المرور، بسلطة رقابية على مثل هذه الأنشطة.²⁶ ويمكن أن يتسبب أي انتهاك لقواعد اللجنة بخصوص الأنشطة الدينية بعقوبات صارمة، من ضمنها الطرد من الأديرة.

وتحرص لجان الإدارة على مراقبة الأماكن التي يتواجد فيها الرهبان. ففي عام 2017، سجلت لجنة إدارة ريكوسي، في محافظة كانغدينغ بولاية غارزي التبتية ذاتية الحكم، جميع مغادرات رجال الدين من الدير ومنعتهم من الانخراط في الأنشطة الدينية أثناء غيابهم.²⁷ ولا يمكن للرهبان والراهبات في بيامز با غلينغ في تشامدو المشاركة في الأنشطة الدينية خارج الدير إلا بإذن من لجنة الإدارة وإدارات الشؤون الإثنية والشؤون الدينية في المنطقة. كما يُمنع الرهبان والراهبات من المناطق الأخرى من دخول بيامز با غلينغ للمشاركة في الأنشطة الدينية.²⁸ وفي محافظة ياجيانغ، في غانزي، يجب على الرهبان الإبلاغ عن تحركاتهم وأنشطتهم الأخرى إلى لجنة إدارة الدير يوميًا. ويولى تركيز خاص على رجال الدين عند عودتهم من الزيارات الخارجية، لا سيما أولئك الذين سافروا خارج البلاد دون تصريح. أحد الأمثلة على ذلك أنه في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أجرى المسؤولون في محافظة داوتشنغ، في سيتشوان، تحقيقات شاملة مع الأفراد المنتمين للأديرة الذين عادوا من سفرهم الخارجي غير المصرح به.²⁹

ترصد الرهبان والراهبات

يستند الترصد الفعال للرهبان إلى ركيزتين: جمع المعلومات الشخصية وتحديد المستهدفين الرئيسيين، من أمثال الرهبان والراهبات الذين يُعتبرون مثيرين للشغب وأولئك المرتبطين بأديرة ذات تاريخ حافل بالمقاومة. إذ تعمل التبت على جمع تقارير عن كل الأديرة والرهبان والراهبات وتخزينها إلكترونياً منذ عام

2012 على أقل تقدير. وتدعي كانغدينغ في سيتشوان أنها جمعت «معلومات أساسية» عن الرهبان والراهبات البالغ عددهم 2,085 ضمن ولايتها القضائية في عام 2014. وأبلغت محافظة شيتشو، في ولاية غارزي التبتية ذاتية الحكم عن جمع وتخزين «معلومات أساسية» عن 7,150 راهبًا وراهبة في عام 2018.³⁰

ينال الرهبان المصنفون كمستهدفين في برنامج الأفراد الرئيسيين تركيزًا دقيقًا ويخضعون لقيود خاصة. على سبيل المثال، يجب عليهم الحصول على إذن عند مغادرة أديرتهم والعودة إليها.³¹ وأفادت كانغدينغ أنها طورت بروتوكولات ترصد فردية لمراقبة الرهبان والراهبات المصنفين من الأفراد الرئيسيين.³² وأبلغت لجنة إدارة بيامز با غلينغ في عام 2014 أنها «عززت السيطرة على الأفراد الرئيسيين» وجمعت معلومات مفصلة عن الرهبان المستهدفين وعائلاتهم. ليس ثمة معايير رسمية لتصنيف مستهدف في الأفراد الرئيسيين من الرهبان، لكن السلطات على ما يبدو تعتقد أن الأفراد العائدين من زيارات خارجية، والحاملين لجوازات السفر، والزوار من المحافظات والمقاطعات الأخرى يستحقون انتباهًا خاصًا.³³

تنطوي الحوليات المحلية على إشارات قليلة نسبيًا إلى تجنيد المخبين واستخدامهم في الأديرة. قد يعكس هذا صعوبة العثور على أفراد يرغبون في ذلك: فالرهبان والراهبات التبتيون —وهم ذلك الصنف من الأشخاص الذين سيكونون مخبرين جيدين في الأديرة— ممانعون في أغلب الأحيان للحكم الصيني ومخلصون للدالاي لاما. وحين نجد مثل تلك الإشارات إلى المخبين، فإنها تفتقر إلى التفاصيل على الأرجح، وربما تعكس حساسية التجسس على الشخصيات الدينية البوذية. على سبيل المثال، ذكرت لجنة إدارة كاودينغسي، في باركام، في سيتشوان، عام 2019 أنها استحوذت على «فهم دقيق للمعلومات» التي قدمها المخبرون. وفي محافظة شاننان في التبت، يُقال إن وكالات إنفاذ القانون «قد عززت تطور القوات السرية (ميمي ليليانغ) في الأديرة» في عام 2010.³⁴ وفي حالات أخرى، يبلغ المسؤولون على الأغلب عن عدد المخبين الذين يستخدمونهم، والمعلومات التي يحصل عليها

هؤلاء المخبرون، والمنافع التي يقدمونها. نحن على يقين بوجود مخبرين يعملون في الأديرة، لكننا لا نعرف الكثير عن عددهم وطبيعة أنشطتهم.

ولا يكون ترصد الرهبان بالضرورة سرّيًا: إذ يقوم موظفو إدارة الدير بإجراء اتصالات روتينية ومباشرة مع المستهدفين خلال الزيارات الشخصية. وقد بدأت هذه الممارسة فور إنشاء لجان الإدارة في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. في لاسا، في التبت، مثلاً، طُلب من أعضاء اللجنة أحياناً الاجتماع بشكل متكرر مع الرهبان والراهبات ومحاولة تكوين صداقات معهم، بالتأكيد لغرض جمع المعلومات، والترهيب في حال كانت الصداقة بعيدة المنال.³⁵ تفيد السلطات في كانغدينغ أن مثل هذه الزيارات كانت ناجعة للاطلاع على أنشطة الرهبان والراهبات وأماكن تواجدهم وحالتهم النفسية.³⁶ كما أفادت سلطات داوتشنغ أنه في عام 2019، عقد مديرو الأديرة ثمان وخمسين «جلسة تعليمية» مع مستهدفين الأفراد الرئيسيين.

ومن المرجح أنه خلال هذه الجلسات الشخصية، يطلب المسؤولون من الرهبان تعهداً بالامتثال للحكومة ويستلمونه منهم — وهو تكتيك في الترهيب ووسيلة لخلق خطر قانوني على الرهبان والراهبات الذين يثيرون الاضطرابات. وفي كانغدينغ، طلب أعضاء اللجنة من عائلات الرهبان والراهبات التوقيع على «اتفاقية بشأن المسؤوليات المتعلقة بإدارة الرهبان والراهبات والسيطرة عليهم». وفي عام 2018، طلبت السلطات في داوتشنغ من جميع الرهبان في أديرة المحافظة التوقيع على «تعهد للانخراط في العمل لمكافحة حرق النفس».³⁷

ويبدو أنهم يسخرون بعض التكنولوجيا في ترصد الأديرة البوذية التبتية. إذ ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في يوليو 2021 أنه حدث تثبيت أكثر من 180 كاميرا فيديو ونظام تعرف على الوجه لمراقبة سبعة أديرة بوذية تبتية في سيتشوان، وفقاً لوثيقة حكومية صينية.³⁸ لكن الحوايات المحلية توجه إشارات نادرة إلى الترصد فائق التقنية للأديرة. ففي عام 2011، زعمت ولاية شاننان في التبت

أن إنفاذها للقانون «عزز قدرات الكشف التكنولوجي والسيطرة في الأديرة» لكنها لم تقدم أي تفاصيل أخرى.³⁹

نحن لا نعرف الكثير عن الترصد التكنولوجي أو استخدام المخبزين لمراقبة الأديرة. فالمعلومات المتاحة للعامة تركز بدلاً من ذلك على التنظيم والترصد اللذين تنفذهما لجان الإدارة. لذا نحن نعرف كل المعرفة بأن نظام الترصد كثيف العمالة في الصين قيد العمل على أقل تقدير بين الرهبان البوذيين.

الترصد في الحرم الجامعية

بالنسبة للحكام الأوتوقراطيين، يمثل أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعات تهديداً دائماً، وعليه فإنهم يتطلبون ترصداً مكثفاً.⁴⁰ وليس قادة الصين في فترة ما بعد تيانانمن باستثناء في هذا الصدد؛ فهم يعتبرون الجامعات، كالأديرة تماماً، مواقع لساحة المعركة.

في أعقاب قمع الحركة الديمقراطية الطلابية في عام 1989، نفذ الحزب استراتيجية متكاملة لإعادة تأكيد هيمنته على الجامعات.⁴¹ وفي نهاية عام 1991، أصدرت لجنة التعليم الحكومية ووزارة الأمن العام تعميماً مشتركاً حول تعزيز الأمن في مؤسسات التعليم العالي. وصدرت أوامر للجامعات والكليات بتحسين قدرات أقسامها الأمنية في التحري، بالتشاور مع وكالات الأمن العام. كما أمرت السلطات الجامعات «بالاستفادة بشكل كامل من دور الأقسام الإدارية، والنقابات العمالية، ورابطة الشباب الشيوعي، واتحادات الطلاب، والناشطين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب» و«الاعتماد عليهم للحصول على معلومات مرتبطة بالأفراد الرئيسيين والمواقع».⁴²

في فبراير 1997، وحدت كل من لجنة التعليم الحكومية ووزارة الأمن العام الجهود مجدداً لإصدار قواعد جديدة. إذ شددتا حينها على «تعبئة الجماهير» لجمع

المعلومات والحماية من «الاختراق والتخريب والتخريب على يد القوى المعادية المحلية والأجنبية، والقوى الدينية المحظورة، والقوى الانفصالية الوطنية» الأنشطة في الحرم الجامعية. كما دعا المسؤولون الجامعات إلى «مساعدة وكالات أمن الدولة والأمن العام لوضع حد للأنشطة التي تعرض أمن الدولة للخطر» وأمروا إداريي الحرم الجامعية بالتدقيق في المنظمات الطلابية والأنشطة اللامنهجية. علاوة على ذلك، كان مطلوبًا من الجامعات في هذه المرحلة إنشاء أنظمة «لإدارة» المعلمين والطلاب الأجانب.⁴³ وأضيفت قواعد أخرى في عام 2011، حين طرح الحزب تدابير محددة لمنع الجماعات الدينية من خلق أي وجود أو تأثير في الجامعات.⁴⁴

وقد امتثلت السلطات الجامعية بفرض إنشاء ملفات لجميع أعضاء هيئة التدريس والطلاب الذين كانوا مؤمنين متدينين، وتنظيم موافقة على الأنشطة الأكاديمية والمنظمات الطلابية بصرامة، والتدقيق بيقظة في المنظمات غير الحكومية الأجنبية واستخدام التمويل الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم مسؤولو الحرم الجامعية بتمحيص الكتب الدراسية والموارد التعليمية عبر الإنترنت، ومراقبة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الأجانب من كثب، وتجنيد مخبرين من الطلاب، ونقل المعلومات بانتظام إلى سلطات إنفاذ القانون. وفي أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أضافت الجامعات أحكامًا لحماية «الأمن السياسي»، على الأرجح امتثالًا لأوامر سلطات دولة الحزب العليا.⁴⁵

من الناحية التنظيمية، أنشأت الجامعات جهازًا أمنيًا يجمع بين ميزات اللجان السياسية القانونية ووكالات الشرطة. إذ يتضمن قسم الأمن في جامعة شانغونغ -التي ضمت في عام 2020 أكثر من 70,000 طالب بدوام كامل- مكتب 610، وفرعًا إلكترونيًا، و«فرعًا للإدارة الشاملة»، وقوة من حراس الأمن.⁴⁶ تشير حولية جامعة نانكاى لعام 2013 إلى أن قسمها الأمني كان يضم ستة فروع، من ضمنها فرع «للامن السياسي».⁴⁷

المستهدفون من ترصد الحرم الجامعية

تستهدف برامج الترصد في الحرم الجامعية ثلاث مجموعات من الأفراد بشكل رئيسي وهم: المصنفون كأفراد رئيسيين؛ وطلاب الأقليات الإثنية من شينجيانغ والتبت ومنغوليا الداخلية؛ والأساتذة والطلاب الأجانب. وتجدر الإشارة إلى أن ترصد طلاب الأقليات الإثنية قد بدأ منذ عام 2000، أي قبل سنوات عديدة من بداية الاضطرابات واسعة النطاق في التبت وشينجيانغ.⁴⁸

تضم حوليات الجامعات إشارات متكررة لترصد مستهدفين الأفراد الرئيسيين، وهي فئة قد تشمل الأكاديميين المعارضين والمتدينين. ففي الجامعة الصينية للقانون والسياسة في بكين، قامت السلطات «بعمل شامل لتتقيف المجموعات الرئيسية وإدارتها... وذلك للسيطرة على التأثير السلبي لجميع المجموعات الرئيسية وضررها الفعلي وتخفيفهما».⁴⁹ يصف مسؤولو الأمن الجامعي أيضًا القيود المفروضة على التبشير واعتقال أفراد منخرطين في مثل هذه الأنشطة. على سبيل المثال، في عام 2010، اعترض قسم الأمن بجامعة جيانغنان ثلاث حالات للتبشير. وصرح قسم الأمن في جامعة نانكاى أنه في عام 2013، صنف عددًا ضئيلاً من أعضاء هيئة التدريس والطلاب الذين تعمقت مشاركتهم في الأنشطة الدينية المحظورة «كمستهدفين رئيسيين» وعيّن أفرادًا متخصصين لترصد «أفكارهم وأنشطتهم».⁵⁰ قد تكون قدرة أفراد الأمن على اعتراض التبشير عند ظهوره مؤشراً على فعالية برنامج الترصد الشاملة.

يحظى طلاب الأقليات الإثنية باهتمام كبير في الحوليات الجامعية. فوفقاً لجامعة لانتشو، في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ساعد مسؤولو أمن الحرم الجامعي وكالات أمن الدولة في التحقيق مع جميع الطلاب الأويغور في الجامعة وترصدهم. كما كشفت إدارة التعليم الإقليمية في مقاطعة جيجيانغ أنها أصدرت أوامر للجامعات، في أغسطس 2014، بإجراء فحص شامل للطلاب الأويغور، وتعزيز «إدارة الأفراد الرئيسيين»، والكشف عن مواقع الصلاة

السرية للطلاب الأويغور وإغلاقها، وإنفاذ «إشراف» على جوازات سفر الطلاب الأويغور. في حولية جامعة جيانغنان لعام 2018، أفادت الجامعة بمساعدة مكتب الأمن العام التابع لبلدية ووشي في «تعليم وإدارة» طلاب الأقليات الإثنية.⁵¹

وعادة ما يشتد ترصد الحرم الجامعي بعد حوادث الاضطرابات الإثنية. ففي أعقاب تظاهر الطلاب ضد التدهور البيئي في منغوليا الداخلية في مايو 2011، أصدرت لجنة التعليم العالي الإقليمية في خوبي توجيهًا عاجلاً لتعزيز التدابير الأمنية. وفي أغسطس 2011، بعد سلسلة من الهجمات العنيفة في شينجيانغ، أصدرت وزارة التعليم تعليمات إلى جميع الجامعات التي تضم عددًا كبيرًا من طلاب المنطقة بتقييم المخاطر الأمنية التي يشكلونها.⁵²

وتبلغ العديد من الجامعات الصينية عن ترصدها للمدرسين والطلاب الأجانب والمنظمات غير الحكومية. إذ تعترف جامعة قويتشو علنًا في حوليتها لعام 2014 بأن قسم الأمن التابع لها أجرى عمليات «للتصدي لاختراق الطلاب الأجانب الديني». وفي حولية جامعة هوانتشياو لعام 2014، تزعم الجامعة أنها نجحت في منع منظمات غير حكومية أجنبية غير مسماة من «الاختراق والتخريب».⁵³ وأفادت جامعة نانكاي أنها «أنشأت ملفات عن الطلاب الأجانب... وبنت آلية لإدارتهم ومراقبة أماكن وجودهم».⁵⁴ ويبدو أن جامعة خفي تترصد بشكل خاص الأساتذة والطلاب الأجانب. فقد كثف قسم الأمن التابع لها في عام 2010 «التحقيق في الأنشطة ذات الصلة بالخارج ومع المعلمين والطلاب الأجانب ووسّع قنوات الاتصال مع أقسام الشؤون الخارجية (العليا)». وفي عام 2011، أجرت الجامعة عدة جولات من التحقيقات مع المعلمين والطلاب الأجانب والمنظمات الطلابية.⁵⁵

تعاون الجامعة مع عملاء الحكومة

تعمل أقسام الأمن بالجامعات بشكل وثيق مع وكالات أمن الدولة ومع وحدات الأمن العام المحلية، لا سيما وحدات حماية الأمن الداخلي والوينباو. إذ تزعم

حوليات جامعة لانتشو لعامي 2014 و2015 أنه إلى جانب مساندة وكالات أمن الدولة في مراقبة الأجانب والطلاب الأويغور، ساعد قسم الأمن بالجامعة أيضًا عملاء الدولة على «زيارة أعضاء هيئة التدريس الذين عادوا من الدراسة في الخارج والتحدث معهم».⁵⁶ وأفادت جامعة نينغشيا بأنها «ساعدت أقسام الأمن العام وأمن الدولة والتعليم في تحقيقاتها في الحرم الجامعي». ويزعم قسم الأمن في جامعة داليان للعلوم والتكنولوجيا أنه تعاون مع وكالات أمن الدولة المحلية لمعالجة التهديدات المتعلقة بشينجيانغ.⁵⁷ وأفاد قسم الأمن بجامعة قويتشو أنه تعاون مع مكتب أمن الدولة الإقليمي للتحقيق في الأنشطة الدينية الممنوعة في الحرم الجامعي وتفكيك المنظمات التي تدعمها.⁵⁸ يعترف قسم الأمن في جامعة نانكاى بأنه، في عام 2009 وحده، ساعد السلطات في أربعين مناسبة حين زارت الجامعة «لقراءة الملفات، وإجراء التحقيقات، والقيام بزيارات متابعة».⁵⁹ وتزعم جامعة الصين المرموقة للعلوم السياسية والقانون في بكين أن قسم الأمن لديها، في عام 2011، «أولى اهتمامًا وثيقًا بالمعلومات التي قدمتها وكالات الأمن العام وأمن الدولة» و«ساعدت الأقسام ذات الصلة في العمليات لضمان السيطرة على الأحداث المرتبطة بالاستقرار السياسي».⁶⁰

لقد أضحى توفير المعلومات والاستخبارات بانتظام للأجهزة الأمنية والسلطات السياسية ممارسة جامعية راسخة في أوائل التسعينيات من القرن العشرين. ففي جامعة ووشي للصناعات الخفيفة، التي أصبحت لاحقًا جامعة جيانغنان، أفاد قسم الأمن بتزويد «قيادته العليا» بأكثر من 300 معلومة في كل من عامي 1993 و1995.⁶¹ ويقر التقرير السنوي لعام 2007 الصادر عن جامعة خفي للتكنولوجيا بأن قسم الأمن التابع لها قدم إحدى وأربعين معلومة «لأقسام الأمن العام وأمن الدولة». وفي تقريرها السنوي لعام 2008، تزعم الجامعة أنها نقلت خمسين معلومة إلى «لجنة الحزب بالجامعة» بالإضافة إلى مكتب الأمن العام المحلي وأقسام أمن الدولة.⁶² وفي عام 2005، أنجز قسم الأمن بجامعة هواتشونغ للعلوم والتكنولوجيا عملاً لافتاً في إعداد التقارير عن الطلاب وأعضاء هيئة

التدريس والموظفين حتى أنه حصل على تصنيف «الوحدة النموذجية للعمل المعلوماتي» من مكتب أمن الدولة في ووهان.⁶³

توفر الجامعات ضربين من المعلومات والاستخبارات هما: الرأي العام والمعلومات «المتعلقة بالاستقرار». تتضمن الفئة الأولى ردود فعل الحرم الجامعي على الأحداث الكبرى وقضايا السياسة الداخلية والخارجية. على سبيل المثال، تصف حولية جامعة جيانغنان لعام 2001 تجميع ردود أفعال الطلاب إزاء الدوريتين والتطورات الرئيسية في السياسة الخارجية والإبلاغ عنها. أما فئة المعلومات المتعلقة بالاستقرار فيحتمل أنها واسعة جدًا. إذ أفادت جامعة جيانغنان بتمرير معلومات إلى «السلطات العليا» حول انتحار طالب دراسات عليا، وشجارات بين الطلاب، وإضرابات طلابية بسبب تقديم طعام فاسد في الكافتيريا.⁶⁴ في حولية جامعة خفي لعام 2001، أفاد قسم الأمن التابع لها بأنه أبلغ عن «تحالف جامعي في منطقة خفي» - من المفترض أنه رابطة لطلاب الجامعة في المنطقة اعتبرهم المسؤولين عن الحرم تهديدًا محتملاً للحزب.⁶⁵

استخدام المخبرين

يعد الترصد الفعال لملايين الطلاب الجامعيين وأعضاء هيئة التدريس مستحيلًا لولا المخبرون. ومن حسن حظ سلطات الجامعات الصينية أن تجنيد مخبرين من جموع الطلاب ليس بتحدٍ كبير. فما دام الحزب يتحكم في الوصول إلى الفرص التعليمية والمهنية، يكون الطلاب مستعدين بشكل خاص للتجنيد: ففي مقابل التجسس بالنيابة عن الحكومة، قد يحصلون على قبول في الحزب - ما يحسن فرصهم في الحصول على عمل جيد - أو شواغر في برامج الخريجين المطلوبين. وعلى الرغم من استحالة تقدير عدد المخبرين من الطلاب، يبدو أن جميع الجامعات تستخدمهم. ويمكن العثور على إشارات إلى اللوائح التنظيمية للمخبرين داخل الحرم الجامعي في الوثائق الصادرة عن إدارتين تعليميتين على الأقل على مستوى

المقاطعة. وفي عام 2013، أصدرت إدارة التعليم في خونان «قواعد مؤقتة بشأن الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بصون الاستقرار والسلامة العامة في النظام التعليمي في خونان». كما أصدرت وثيقة مماثلة في مقاطعة خوبي في عام 2016.⁶⁶

وقد بات استخدام المخبرين داخل الحرم الجامعي مصرحاً به على نطاق واسع؛ إذ تتوفر معلومات حول مهامهم وتوظيفهم وعملياتهم علناً على المواقع الإلكترونية للجامعة. تشير هذه المواقع إلى أن المخبرين يبلغون عن الأفراد والمنظمات المشتبه في ضلوعها في أنشطة تخريبية كالاتماسات والتجمعات الممنوعة و«الدعاية الرجعية». وأخيراً، يبلغ المخبرون عن سلامة الحرم الجامعي وردود أفعال الطلاب وأعضاء هيئة التدريس إزاء الأحداث السياسية المهمة والسياسات الحكومية.⁶⁷

إن معظم المخبرين في الحرم الجامعي هم من الطلاب، على الرغم من أن بعضهم من مسؤولي الحزب والموظفين الإداريين. تحتاج جامعة جنوب الصين الزراعية مخبراً واحداً من الطلاب على الأقل لكل شعبة أكاديمية. وفي جامعة بكين المرموقة للدراسات الأجنبية، يُعيّن «مخبر رأي» لكل فصل دراسي.⁶⁸ وتحتاج كل من جامعة تشانغشا الطبية ومعهد خونان للتكنولوجيا من واحد إلى ثلاثة مخبرين في كل فصل دراسي. ينبغي أن يكون هؤلاء المخبرون طلاباً أعضاء في الحزب، أو قد يكونون مستشارين في التوجيه السياسي — وهم موظفون جامعيون بدوام كامل يقومون «بالتثقيف الأيديولوجي» — أو أمناء ونواب أمناء لفروع الحزب. إذ ينبغي أن يكون المخبرون موثوقين سياسياً وأكفاء من الناحية التشغيلية.⁶⁹ في جامعة خوبي للاقتصاد وجامعة جنوب الصين في خونان، يكون المخبرون الطلاب بشكل رئيسي من أمناء رابطة الشباب الشيوعي ومن قادة الطلاب.⁷⁰

في العادة لا يتعامل المخبرون الطلاب مباشرة مع وكالات الأمن العام. وفي الواقع، توضح القواعد الصادرة عن الجامعات أن مسؤولي الحزب، لا وكلاء الأمن

العام، هم القائمون بعمل المخبرين.⁷¹ وعليه يتولى عملاء الحزب تجنيد المخبرين من الطلاب وتدريبهم والإشراف عليهم وتقييمهم. ويتعامل المخبرون الطلاب مع أمن الحرم الجامعي الذي يحثهم على البقاء على مقربة من مواقع الحرم الجامعي التي يُرجَّح وقوع حوادث جماعية أو أنشطة سياسية مشبوهة فيها. كما يوجههم «للاختلاط بتعمق مع زملائهم الطلاب والإلمام بالحالات الذهنية الأيديولوجية (لزملائهم الطلاب) في أوانها».⁷²

من الناحية التشغيلية، من المتوقع أن يقدم المخبرون تقارير منتظمة إلى مدربيهم. ويتفاوت تواتر الاتصال عبر المؤسسات. ففي معهد خونان للتكنولوجيا، يُفترض أن يقدم المخبرون المسؤولون عن الشعب الجامعية تقريراً شهرياً، في حين يجب على المخبرين المسؤولين عن الفصول الدراسية تقديم تقرير كل أسبوعين.⁷³ تطلب جامعة تشانغشا الطبية تقريراً أسبوعياً من جميع المخبرين المسؤولين عن الفصول الدراسية، وتقريراً كل أسبوعين من المسؤولين عن كل فئة، وتقريراً شهرياً من المسؤولين عن الأقسام. وتطلب جامعة بكين للدراسات الأجنبية تقريراً شهرياً من «ضابط الاتصال» الذي يشرف على المخبرين الطلاب.⁷⁴ في حال وقوع تطور خطير أو طارئ، يجب على المخبرين الإبلاغ فوراً عن أيما معلومات أو استخبارات كانوا قد جمعوها. تشترط بعض الجامعات السرية التامة حيال العمل الذي يؤديه المخبرون، لكن الحال ليس كذلك دائماً.⁷⁵

لا تحدّد فترة خدمة المخبرين في معظم اللوائح التنظيمية للجامعة. وأغلب الظن أن المخبرين في معظم الجامعات يعيّنون مبدئياً لمدة عام واحد ويمكن أن يتوقعوا تمديد تعيينهم المشروط بأدائهم. ودائماً ما يشغل المعيّنون الجدد مكان المخبرين الأقدم حين تخرجهم.⁷⁶ وتقدم الجامعات حوافز سياسية ومادية للمخبرين الطلاب. إذ تقدم جامعة بكين للدراسات الأجنبية «قدرًا معيناً من الدعم» للمخبرين كل فصل دراسي. وتثني جامعة جنوب الصين الزراعية على «المخبرين المتميزين والناشطين في مجال المعلومات وتمنحهم مكافآت» غير محددة ودرجات أكاديمية

إضافية. وفي جامعة تشانغشا الطبية ومعهد خونان للتكنولوجيا، قد يحظى المخبرون بمعاملة تفضيلية عند التقدم بطلب للحصول على عضوية في الحزب الشيوعي الصيني والتنافس على المكافآت. وتقدم جامعة خوبي للاقتصاد مكافآت مادية للمخبرين وفقًا لأهمية المعلومات التي يقدمونها.⁷⁷ وتتعامل بعض الجامعات مع التبليغ كشكل من أشكال الدراسة والعمل، وعليه توفر سبلاً لتعويض المخبرين.⁷⁸

ساحة المعركة السيبرانية

كشفت الأبحاث الكثير عن الرقابة على الإنترنت في الصين – كالنشاطات التي قد تُمنع، والموارد التي يُحظر الوصول إليها، وغير ذلك. وعلى الرغم من أننا نعرف قدرًا معقولاً من تجارب المستخدمين، لم يؤلف سوى القليل عن الآليات والتكتيكات الفعلية للرقابة والترصد على الإنترنت.⁷⁹ وأنا هنا أسعى إلى ردم هذه الهوة، باستكشاف «الواجهة الأمامية» لعمليات الشرطة على الإنترنت.

وقد تبنت دولة الحزب تكتيكات للسيطرة على ساحة المعركة عبر الإنترنت بغية تحديد المستخدمين وتتبع أنشطتهم. فاختارت الحكومة نهجًا ذا مسارين، إذ وزعت الترصد على جهاز حزبي – هو مكتب الحزب الشيوعي الصيني التابع للجنة المركزية لشؤون الفضاء السيبراني – ووحدة شرطة جديدة. يوضح هذا التنسيق أن السيطرة على المواقع في ساحة المعركة على الإنترنت مهمة سياسية وتتعلق بإنفاذ القانون أيضًا. يحدد مراقبون حزبيون المحتوى الذي سيتم حظره أو فلتريته، في حين تتولى الشرطة إجراءات إنفاذ القانون، كتفتيش مقاهي الإنترنت للتأكد من امتثالها للوائح التنظيمية، وتثبيت أجهزة الترصد، وحظر اتصالات المشتبه بهم وفلترتها، وإجراء التحقيقات والاعتقالات.

بدأ الحزب الشيوعي الصيني بإرساء سيطرته على الإنترنت في منتصف تسعينيات القرن العشرين، لكنه لم يبنِ بيروقراطية متكاملة وقائمة بذاتها على

مستوى البلاد حتى عام 2014، مع إنشاء مكتب المجموعة القيادية المركزية للأمن السيبراني والمعلوماتية.⁸⁰ وقد كُلفت هذه الوكالة بكل من مسؤوليات التنظيم والرقابة. بعدها، أنشأت السلطات القضائية المحلية مكاتب مماثلة ملحقه بلجانها في الحزب الشيوعي الصيني. وفي عام 2018، رفع شي جين بينغ مرتبة هذه المجموعة القيادية إلى مكانة لجنة مركزية، ينفذ مهامها المعتادة مكتب اللجنة المركزية لشؤون الفضاء السيبراني. تذكر أن اللجان هيئات حزبية، لا حكومية، من الناحية الفنية. والرفيق البيروقراطي للجنة، الذي يشاركها في المهمات والموظفين، هو الإدارة السيبرانية في الصين، المعروفة باللغة الصينية باسم تشونغيانغ وانغشينبان. ساستخدم مصطلح «الوكالة السيبرانية» للإشارة إلى هيئة دولة الحزب التي تتولى الترصد على الإنترنت، مقارنة بالشرطة السيبرانية – وهي الوكالة الأمنية التي تتشارك في هذه المهمة.

تنضوي المنافذ المحلية للجنة الشؤون السيبرانية تحت مظلة لجان الحزب الشيوعي الصيني. وقد فُوضت الوكالة السيبرانية الإقليمية في شنشي بتوظيف ما يصل إلى واحد وستين موظفًا عند تشكيلها في عام 2014. وفي مدينة تشننتشو، في خونان، كان لدى الوكالة السيبرانية على مستوى البلدية ثلاثة عشر موظفًا في عام 2017. وكان لدى الوكالة السيبرانية النموذجية على مستوى المحافظة فقط ثلاثة أو أربعة موظفين بدوام كامل في أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.⁸¹ ونظرًا لضآلة حجم الوكالات السيبرانية المحلية، إنها تفتقر إلى القوى العاملة بالإضافة إلى القدرات التكنولوجية اللازمة لإجراء ترصد متطور. وتجدر الإشارة إلى أن قلة من الحوليات المحلية تتحدث بإسهاب عن القدرات التكنولوجية للوكالات السيبرانية، حتى حين توفر هذه التقارير معلومات وفيرة حول الإنجازات المتعلقة بالرقابة ونشر المعلومات المضللة.

وفي الواقع، إن الرقابة الروتينية ونشر المعلومات المضللة هي مهام رئيسية تُنَاط بالوكالات السيبرانية دون الإقليمية. وقد أفادت الوكالة السيبرانية على مستوى

البلدية في لونغنان أنها استخدمت بحلول أواخر العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بيانات ضخمة وحوسبة سحابية لمراقبة الرأي العام عبر الإنترنت وأنشأت قاعدة بيانات للمعلومات الأساسية. كما حددت الوكالة 180 كلمة مفتاحية واثني عشر موضوعًا يحظى باهتمام خاص. وفي عام 2019، رصدت الوكالة 515,000 معلومة عبر الإنترنت حول لونغنان، اعتُبرت 8,000 معلومة منها سلبية.⁸² وتجند الوكالات السيبرانية المحلية أيضًا «معلقين على الشبكة» بغية إجراء حملات عبر الإنترنت للتأثير في الرأي العام ونشر المعلومات المضللة.⁸³

الشرطة السيبرانية

تتولى وحدة خاصة للشرطة السيبرانية مسؤولية عمليات إنفاذ القانون المتعلقة بالإنترنت وترصد أنشطة المستخدمين، بخلاف الرقابة والمعلومات المضللة. وقد نُظمت الشرطة السيبرانية، المعروفة باسم «أقسام الإشراف على أمن شبكات المعلومات العامة»، لأول مرة في مكاتب الأمن في جميع أنحاء البلاد في مطلع القرن الحادي والعشرين. إذ أنشأ مكتب الأمن العام على مستوى البلدية في بكين وحدته السيبرانية في عام 2000 وزودها بأربعة عشر ضابط شرطة.⁸⁴ وأنشئت وحدة سيبرانية إقليمية في شاندونغ في عام 2003، وفي غضون عامين شكلت جميع مكاتب الأمن العام المحلية في المقاطعة وحدات مكافئة.⁸⁵ تذكر حولية للأمن العام في بكين الانتهاء من إنشاء مركز على مستوى البلدية «لمراقبة أمن الشبكات العامة والسيطرة عليها» في عام 2001، ما يؤكد ظاهريًا أن أنظمة الترصد السيبرانية تقع داخل البنية التحتية للأمن العام، وليس في المنافذ المحلية للجنة الشؤون السيبرانية.⁸⁶ تفيد وحدة الشرطة السيبرانية في يانان أن مهامها الرئيسية تشمل «ترصد المعلومات الضارة والسيطرة عليها؛ وتجميع التطورات الحاصلة على الإنترنت وتحليلها والإبلاغ عنها؛ وإنفاذ اللوائح التنظيمية المتعلقة بمقاهي الإنترنت؛ والتحقيق في الجرائم السيبرانية وحلها».⁸⁷ وعلى الرغم من أهمية هذه

المهام، تعد وحدات الشرطة السيبرانية في مكاتب الأمن العام المحلية صغيرة نسبيًا. وتضم وحدة الشرطة السيبرانية النموذجية على مستوى المحافظة من خمسة إلى ستة ضباط تقريبًا. على سبيل المثال، كان لدى الوحدة السيبرانية لمحافظة شوتشنغ بمقاطعة آنهوي خمسة ضباط فقط في عام 2020.⁸⁸ وكان لدى نظيرتها في محافظة تانتشنغ بمقاطعة شاندونغ سبعة ضباط اعتبارًا من عام 2011. ولدى محافظة غيجيو بمقاطعة يونان خمسة ضباط في وحدتها السيبرانية في عام 2016.⁸⁹

تعمل كل من الوكالات المحلية ووحدات الشرطة السيبرانية على «حراسة» الإنترنت على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع. كما أن كليهما تسخر حلولًا فائقة التقنية. على سبيل المثال، استخدمت الوكالة السيبرانية في محافظة سانتاي في سيتشوان تقنية مراقبة الويب التي تسمى ريل تايم إكستشينج لضمان مراقبة الإنترنت بشكل متواصل. وينبغي على ضباط الشرطة السيبرانية الإبلاغ عن التطورات المهمة إلى قيادة مكتب الأمن العام وإلى لجنة الحزب على مستوى المحافظة والحكومة أيضًا.⁹⁰ ومع أن الحوليات المحلية لا تحدد البيروقراطية التي تؤدي فعليًا مهمة حذف المحتوى على الإنترنت وحظره، إنه لجلي أن الوكالات السيبرانية هي التي تتخذ القرار ثم تطلب من الشرطة تنفيذه. وقد أكدت تقسيم العمل بهذا الشكل الوحدة السيبرانية لمكتب الأمن العام على مستوى البلدية في إرغون، في منغوليا الداخلية، التي صرحت بأنها مسؤولة عن «تنظيم وتنفيذ 'العمل الروتيني' لوكالة إرغون السيبرانية».⁹¹ يشير «العمل الروتيني» بشكل شبه مؤكد إلى مراقبة المحتوى عبر الإنترنت. وتشير أيضًا التقارير حول تلقي الشرطة السيبرانية رشاوى من رجال الأعمال لحذف بعض المنشورات المهمة إلى أنها الشرطة السيبرانية، لا الوكالات السيبرانية، التي تؤدي مهمة الحذف الفعلية. كما لا توجد تقارير صحفية لفصائح مماثلة تتعلق بمسؤولين في الوكالات السيبرانية المحلية.⁹² وحين تكتشف الوكالات السيبرانية مواد على الإنترنت تستدعي التحقيق، فإنها عادة ما تحيل الأمور إلى الشرطة السيبرانية. على سبيل المثال، فور أن علمت الوكالة السيبرانية

في محافظة يونليان، في سيتشوان، بما تسميه حوليتها لعام 2018 «شائعة إنترنت» خطيرة، اتصلت بالوحدة السيبرانية التابعة لمكتب الأمن العام على مستوى المحافظة للتحقيق في الأمر.⁹³

يعتبر تقسيم العمل بهذا الشكل منطقيًا من الناحية الإدارية. إذ ليس من الضروري تكرار القدرات التكنولوجية عبر الوكالات، واحتواء مثل هذه القدرات داخل مكاتب الإدارة السيبرانية المحلية سيشكل خطرًا أمنيًا لأن اللجان تقع في مبانٍ حكومية بدلًا من مباني الشرطة التي تحظى بحراسة أفضل. وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن تشارك شركات الاتصالات الصينية في عملية الرقابة هذه لأنها تفتقر إلى المكانة السياسية المطلوبة والأمن وسلطة إنفاذ القانون. وإنها الشرطة أيضًا، لا الإدارة السيبرانية، التي تدير نظام الترصد والتحكم بأمن شبكة المعلومات العامة في الصين – أو ما يسمى بجدار الحماية العظيم. ونحن نعرف هذا لأن مكتب الأمن العام في تيانجين مثلاً يؤكد أن واحدة من المهام الرئيسية لعمله في مشروع الدرع الذهبي –الذي كان جدار الحماية العظيم أحد مكوناته– كانت «اكتشاف... المعلومات الضارة على الإنترنت... والتخلص منها بطريقة مناسبة».⁹⁴

السيطرة على ساحة المعركة السيبرانية

تستنزف مهمة فلترة المحتوى «الضار» قدرًا كبيرًا من الاهتمام والطاقة: يتطلب إنفاذ الترصد جهدًا مكثفًا، إذ يتعين على الشرطة السيبرانية إجراء تحقيقات شخصية، وزيارة الأفراد المشتبهين بارتكاب انتهاكات كنشر مواد خاضعة للرقابة. في عام 2016، حققت الشرطة السيبرانية في باييون، في غوييانغ، مع خمسة وثمانين فردًا بحضورهم شخصيًا. وكانت الشرطة السيبرانية في منطقة مجاورة، هي يونان، حتى أشرس، إذ زعمت إجراء 200 تحقيق من هذه الشاكلة خلال العام ذاته.⁹⁵ وتشمل عقوبات ممارسة الأنشطة المضرة على الإنترنت الاحتجاز والغرامات و«الانتقاد والتثقيف».⁹⁶

وإنه لمحال ردع المعارضة على الإنترنت دون تحديد هويات المستخدمين الفعليين، وعليه فإن استراتيجية السيطرة على مواقع ساحة المعركة السيبرانية تعتمد بشكل حاسم على الكشف عن هويات المخالفين والمخالفين المحتملين. تستخدم الحكومة الصينية عدة تكتيكات لتحديد هوية المستخدمين.⁹⁷ تتمثل إحدى الطرق البسيطة في تتبع عناوين بروتوكولات الإنترنت – وهو المعرف الفريد الذي يرتبط بشبكة محلية تتصل بالإنترنت على نطاق أوسع. ومن السهل القيام بهذا، إذ إن الوصول إلى الإنترنت توفره شركات الاتصالات المملوكة للدولة. لكن المستخدمين الأكثر تطوراً بوسعهم تجنب هذا النوع من المعرف بتوجيه حركة مرورهم على الإنترنت إلى شبكة افتراضية خاصة. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية لتحديد أصحاب حسابات وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح النشر باسم مجهول. ردًا على ذلك، في فبراير 2015، فرضت إدارة الفضاء السيبراني في الصين (وهي الرفيق البيروقراطي للجنة المركزية لشؤون الفضاء السيبراني، التي تعد من الناحية الفنية هيئة حزبية وليس حكومية) قيام جميع مستخدمي الإنترنت بإدخال أسمائهم الحقيقية عند تسجيل الحسابات في غرف الدردشة، والتطبيق الشهير وي تشات، وخدمة التدوين المصغر ويبو النشطة للغاية، وجميع وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى.⁹⁸

تترصد الشرطة السيبرانية نقاط الوصول كمقاهي الإنترنت وشبكات الواي فاي العامة في الفنادق ومراكز التسوق والمطارات وغيرها من الأماكن لتحديد هوية المستخدمين الذين لا يعملون على شبكات منازلهم. وتفرض اللوائح المنظمة لعمل مقاهي الإنترنت الخاصة الصادرة في أبريل 2001 الاحتفاظ بمعلومات العملاء، من ضمنها هوياتهم وأنشطتهم عبر الإنترنت، لمدة ستين يومًا. ويتعين على مشغلي مقاهي الإنترنت الحصول على ترخيص من مكتب الأمن العام المحلي والمكتب الثقافي، وهو وكالة حكومية تنظم قطاع الترفيه.⁹⁹ وتفرض القواعد المطبقة مؤخرًا أن تقوم مقاهي الإنترنت بتثبيت أجهزة قراءة بطاقات الهوية التي تلتقط معلومات حول جميع العملاء تلقائيًا لتخزينها في قاعدة بيانات خاصة بالمقهى. وليس بوسع

العملاء الوصول إلى الإنترنت إلا بعد مسح بطاقات تعريف «الجيل الثاني» الخاصة بهم، التي تخزن معلوماتهم التعريفية، من ضمنها صورة شخصية ملونة. تفرض الشرطة السيبرانية هذه القواعد بصرامة بإجراء عمليات تفتيش متكررة لمقاهي الإنترنت.¹⁰⁰ كما تدرب الشرطة «حراس الأمن» في مقاهي الإنترنت، الذين يُفترض أن يضمنوا الامتثال للوائح التنظيمية وقد يتجسسون أيضاً على العملاء. وفي شاندونغ، نُسب الفضل لقوات الشرطة المحلية على تدريب 3,000 من هؤلاء الحراس في عام 2004.¹⁰¹

حتى أن بعض الولايات القضائية تشترط على مقاهي الإنترنت تركيب كاميرات فيديو لمراقبة العملاء. تظهر الحوليات المحلية أن كاميرات التردد قد تُثبت في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.¹⁰² وقد زعمت شرطة باييون السيبرانية في تقريرها لعام 2014 أنها شرعت تطلب من مقاهي الإنترنت تركيب «معدات تكنولوجية للسلامة» تشغل تسجيل الفيديو حين يقوم «الأفراد الرئيسيون على الإنترنت» بمسح بطاقاتهم الشخصية. ينبه هذا النظام الشرطة وينقل مقاطع الفيديو ذات الصلة إلى سلطات إنفاذ القانون على الفور.¹⁰³ في الواقع، عمل بهذا النظام مسبقاً في بعض الولايات القضائية، مثل تشنغدو، في عام 2012. ويوضح أحد كتب الشرطة السيبرانية أنه حين يستخدم عميل ما البطاقة الشخصية لأحد مستهدف في الأفراد الرئيسيين للاتصال بالإنترنت في أحد مقاهي الإنترنت في تشنغدو، تتلقى الشرطة السيبرانية تنبيهاً فورياً وبوسعها تحديد جهاز الحاسوب الذي يُستخدم في المقهى. في هذه الحالة، يُرسل ضابطان من الشرطة إلى المقهى للتحقيق هناك.¹⁰⁴

أما بالنسبة لمراقبة شبكات الواي فاي العامة، ففي أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شرعت الشرطة السيبرانية المحلية تطلب من المشغلين تثبيت «تدابير تقنية أمنية» غير محددة.¹⁰⁵ وعلى الأرجح أن بذل جهد وطني منسق على هذه الجبهة قد بدأ في عام 2014. ففي ذلك العام، بدأت شرطة ووهان، مثلاً،

برنامجاً مدته ثلاث سنوات لتثبيت «أنظمة إدارة الأمن» في جميع شبكات الواي فاي العامة.¹⁰⁶ وفي عام 2016، تبت مكتب الأمن العام في منطقة يونيان في غوييانغ، 560 نظاماً لمراقبة شبكات الواي فاي العامة. كما حدث تثبيت الآلاف من الأنظمة المماثلة في محافظتين في سيتشوان في 2017-2018.¹⁰⁷ في المتوسط، يقدّر ثمن جهاز ترصد الواي فاي 2,200 يوان (نحو 310 دولارات لحظة كتابة هذه السطور)، ما يشير إلى أن برنامج الت رصد هذا -شاملاً تكاليف الصيانة والتشغيل بعد التثبيت- يتطلب موارد هائلة.¹⁰⁸

تولي الشرطة السيرانية اهتماماً خاصاً لمستهدفى الأفراد الرئيسيين على الإنترنت. ومن المحتمل أن يختلط هؤلاء مع المنشقين السياسيين، والباحثين الليبراليين، ونشطاء حقوق الإنسان، وأعضاء المنظمات الدينية غير القانونية، وممارسي الفالون غونغ وغيرها من «الطوائف الشريرة». يشمل مستهدفو الأفراد الرئيسيين على الإنترنت أيضاً بعض الشخصيات المعروفة المؤيدة للحكومة، ما يشير إلى جنون ارتياب الحزب إزاء الأفراد الذين يحظون بقاعدة شعبية كبيرة بغض النظر عن ولائهم السياسي.¹⁰⁹

ثمة تباين كبير عبر الصين في عدد مستهدفى الأفراد الرئيسيين على الإنترنت، ما يدل على أن الولايات القضائية تحظى بصلاحيات واسعة في تصنيف الأفراد الرئيسيين. في عام 2018، وضعت محافظة هنيانغ، في خونان، مائة من «الأفراد الرئيسيين على الإنترنت» تحت الت رصد والسيطرة. وتزعم الشرطة السيرانية في أوروكن بانر في منغوليا الداخلية أنها وضعت 25 مستهدفاً من الأفراد الرئيسيين تحت الت رصد عبر الإنترنت في عام 2015. وأفادت منطقة يونهي في تشانغتشو، في خبي، أن شرطتها أجرت اتصالات شخصية مع اثنين وستين من «الأفراد الرئيسيين على الإنترنت» في عام 2016.¹¹⁰ غير أن عدد مستهدفى الأفراد الرئيسيين على الإنترنت يكون أكبر بكثير في العديد من الولايات القضائية. فمحافظة جيشان، في شانشي، وضعت 1,141 مستهدفاً من الأفراد

الرئيسيين، أي ما يقرب من 0.3 بالمائة من سكان المحافظة، تحت الترصد عبر الإنترنت في عام 2018. وما بين عامي 2011 و2014، قامت الشرطة السيرانية في تانتشنغ، في شاندونغ، «بتسجيل ومراقبة» 3,475 مستهدفًا من الأفراد الرئيسيين على الإنترنت، أي نحو 0.4 بالمائة من السكان المحليين. في حين ترصدت محافظة غيجيو، في يونان، 562 مستهدفًا من الأفراد الرئيسيين على الإنترنت في عام 2012، أي نحو 0.14 بالمائة من السكان.¹¹¹

ثمة تفاصيل متفرقة عن ترصد الأفراد الرئيسيين على الإنترنت والسيطرة عليهم. ومع ذلك، على الأقل، يبدو أن الشرطة السيرانية لديها ملفات خاصة عن أهدافها، كما نُقل عن العديد من الولايات القضائية.¹¹² ويُعقل أيضًا افتراض أن أنشطة مستهدفي الأفراد الرئيسيين على الإنترنت تراقب من كثب وأن بريدهم الإلكتروني وحساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي مخترقة.

تكشف وثيقة صادرة عن مكتب الأمن العام في نيجيانغ، في سيتشوان، في فبراير 2011 عن بعض التفاصيل المهمة حول ترصد مستهدفي الأفراد الرئيسيين عبر الإنترنت. ووفقًا للتقرير، صدرت أوامر لوحدة مكتب الأمن العام السيرانية بجمع معلومات أساسية عن جميع أصناف مستهدفي الأفراد الرئيسيين، وتعيين ضباط لاستخدام «وسائل تقنية متنوعة» للتدقيق بشأن هؤلاء الأفراد، واستخدام قاعدة بيانات خاصة بالشرطة غير معرّفة للتيقن من هوياتهم على الإنترنت. إذ يشير التقرير إلى ترصد لحظي لمستهدفي الأفراد الرئيسيين على الإنترنت باستخدام معلومات تم الحصول عليها من مزودي خدمة الإنترنت والتحكم في الوصول إلى مقاهي الإنترنت. كما يدرج التقرير فئتين لمستهدفي الأفراد الرئيسيين على الإنترنت: يخضع المستهدفون في الفئة (أ)، وهم على الأرجح هؤلاء الذي يشكلون تهديدًا خطيرًا، لترصد طويل الأمد بالإضافة إلى جميع أنواع تقنيات التجسس؛ أما المستهدفون في الفئة (ب)، وهم على الأرجح أفراد يمثلون تهديدًا أقل، فيراقبون عبر «إجراءات التحقيق والسيطرة اللازمة» حتى تظل الشرطة على علم

بأنشطتهم.¹¹³ وعلى الرغم من أن اللغة غامضة وتتيح للشرطة حرية التصرف،
لربما يعني هذا، من الناحية العملية، أن المستهدفين في الفئة (ب) يخضعون لتدابير
أقل تدخلاً.

تعد السيطرة على مواقع ساحة المعركة -سواء عبر الإنترنت أو في المواقع الفعلية
كالشركات والجامعات والأديرة- إطاراً محكماً لتحديد التهديدات الموجهة لحكم
الحزب الواحد. وقد استخدمت دولة الترسد الصينية هذا التكتيك بفعالية كبيرة
بفضل نظام الترسد الموزع لديها، الذي يعمل على تعظيم القدرات التنظيمية أثناء
معالجة معضلة الإكراه. وكما هو الحال مع الأولويات الأمنية الأخرى، يحدد الحزب
الأهداف من ترصد ساحة المعركة والسيطرة عليها عبر القواعد التي يصدرها،
والتي ترمي إلى تقييد حرية تحرك معارضي النظام وتسهيل ترصد أنشطتهم.
بعدها، يُترك العمل الفعلي للسيطرة على مواقع ساحة المعركة «للقوات على أرض
الواقع»: إذ توجه دولة الترسد اهتمامها إلى نقاط قوة الحزب في التنظيم والتعبئة.
وعلى الفور، تتشكل بيروقراطيات متخصصة جديدة -كلجان إدارة الأديرة،
والوكالات السيبرانية، والشرطة السيبرانية- لتنفيذ أجندة الدولة المركزية باستخدام
مزيج من الأساليب مكثفة العمالة والتكنولوجيا. في المجال السيبراني، تؤدي
التكنولوجيا دوراً مفصلياً بشكل خاص، إلا أنه حتى هنا، ثمة ضرورة للمخبرين
وتحقيقات الشرطة والترهيب. وتبرز قدرات الحزب في التعبئة حين يتعلق الأمر
بالسيطرة على ساحات القتال التقليدية كالمؤسسات الدينية والتعليمية. ويدل التطبيق
والتحسين المستمران لإطار السيطرة على ساحة المعركة من جديد على شمولية
نهج النظام، إلى جانب قدرته على التكيف في الاستجابة للتهديدات المحدقة بحكمه.

الفصل السابع

تحديث الترصد

لما سحق الحزب الشيوعي الصيني الحركة المؤيدة للديمقراطية في بكين عام 1989، كان متخلفاً عن الركب في مجالي العلم والتكنولوجيا، وعاجزاً عن تزويد شرطته بأدوات الترصد الحديثة. ولم تكن تُرى كاميرات الترصد في شوارع العاصمة الصينية؛ عموماً، كانت الشرطة رديئة التجهيز في ما يخص وسائل القمع التكنولوجية. وفي واقع الأمر، كانت تجهيزاتها ضعيفة في نواحٍ عدة، وتفتقر إلى المرافق والمركبات أيضاً.

وأغلب الظن أن الضابط الذي تقاعد في عام 1989 لن يتمكن من التعرف على وحدته القديمة في الوقت الحالي. فقد حلت مبانٍ فسيحة وجيدة التأثيث وتحظى بكل وسائل الراحة مكان مراكز الشرطة التي كانت متهاكة ذات يوم. ويتميز المركز الحيوي للوحدة الجديدة بجدار من شاشات التلفاز المسطحة التي تعرض صوراً حية لطرق المرور الرئيسية ومراكز التسوق والساحات العامة. كما يتجول رجال الشرطة في الوقت الراهن بسيارات مدججة بمعدات الاتصالات اللاسلكية الأمنية بدلاً من الدراجات. وتحذر الإنذارات التلقائية الضباط المناوبين حين تلتقط كاميرات الترصد المزودة بتقنية التعرف على الوجه الأفراد المدرجين على القوائم السوداء لدى السلطات.

تشهد القفزة التكنولوجية العظيمة إلى الأمام في حقبة ما بعد تيانانمن على تصميم الحزب الشيوعي الصيني على الدفاع عن احتكاره السياسي وقدرته على تطويع الموارد للأهداف العالية الأولوية.¹ ومع أن قلة من الناس تنبؤوا منذ ثلاثة عقود خلت بظهور دولة الترصد التكنولوجية في الصين، بالنظر إلى الماضي ثمة العديد من العوامل المبكرة التي ساهمت في وجودها. إذ إن التنمية الاقتصادية السريعة أطلقت العنان لقوى كان بوسعها أن تغطي حتى على أجهزة الترصد المهولة وكثيفة العمالة لدى الحزب، ما استدعى القيام بالتحسينات. وقد اختبر السكان

المتنقلون حديثاً الذين يحظون بإمكانية وصول واسعة إلى المعلومات الآليات البيروقراطية المتقدمة فدفعوا دولة الحزب إلى اتباع الأساليب الحديثة في تتبع الأشخاص والبضائع. وفي ذات الوقت، صبت عملية إنشاء مجتمع المعلومات في مصلحة دولة الترصد. فالتبني واسع النطاق لتكنولوجيا المعلومات، ولا سيما أجهزة الاتصالات المحمولة، مكّن الشرطة من تسجيل البصمات الرقمية ومراقبة الاتصالات والتحركات. وبفضل قدرة الحزب الدائمة على التكيف في الاستجابة للتهديدات المحدقة، نجح في تحويل تحدّي تكنولوجيا واجتماعي جديد إلى فرصة عبر استغلال نقطة ضعف السكان دائمي الاستخدام للإنترنت.

وثمة عدة عوامل عملية إضافية انسجمت مع أولويات الحزب ما بعد عام 1989. فقد وفرت الإيرادات المزدهرة الأموال اللازمة لاقتناء التقنيات المتجددة. وأتاحت العلاقات التجارية الودية مع الغرب للصين استيراد الأدوات والمعرفة المهمة في ظل قيود ضئيلة.² وفي الوقت ذاته، عززت شركات التكنولوجيا التنافسية الناشئة في الداخل القدرات المحلية لدولة الترصد الصينية. وبالنسبة للبيروقراطيات الحكومية ومسؤولي الحزب، أدى التحديث التكنولوجي لترصد الدولة أيضاً إلى خلق فرص مدرة للربح؛ فعملية إرساء العقود لبناء أنظمة ترصد فائقة التقنية وتشغيلها مملوءة بالفساد، لكن الرشاوى تساعد على ضمان استمرار اهتمام الموظفين المسؤولين.

علاوة على ذلك، يبدو منطقياً أن التنافس بين الأجهزة المختلفة لجهاز الإكراه قد دفع عجلة توسع دولة الترصد التقنية. فلدى البيروقراطية دوافع قوية للضغط من أجل نظام ترصد خاص بها بعد اكتساب أحد المنافسين لتقنيات جديدة. في الحالة الصينية، بعد أن أتمت وزارة الأمن العام مشروعها سكاي نت للترصد في أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أطلقت اللجنة المركزية للشؤون السياسية والقانونية برنامج شارب آيز. وعلى الرغم من أن شارب آيز امتداد فعال لمشروع سكاي نت، إن العديد من عناصره فائضة عن الحاجة.

ومهما كانت التكنولوجيا مبهرة، فإنها تظل مناسبة لمهام ترصد معينة فقط. إذ يمكن للترصد بالفيديو وأجهزة الاستشعار والتتبع عبر الإنترنت أن تساعد الشرطة بالتأكد في مراقبة أنشطة المستهدفين بشكل أفضل. غير أن الآلات تكمل الترصد كثيفة العمالة، لا تحل محله – فبعض المهام الروتينية، لكن الأساسية، لا يمكن أن يؤديها إلا البشر. على سبيل المثال، تُظهر الأبحاث حول استخدام الذكاء الصناعي في أعمال الشرطة أن التكنولوجيا ناجعة في تطوير الملفات الجنائية وتقييم المخاطر، لكنه يصعب تصور أن الذكاء الصناعي بوسعه القيام بأتمتة كاملة لعمل اللجان السياسية والقانونية المعقد مثلاً، الذي يعتمد على التحكيم والخبرة السياسية.³ بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمخبرين البشر، بحكم اتصالهم المباشر مع المستهدفين، جمع معلومات استخباراتية قيمة تعجز تقنيات الترصد التي تديرها الدولة عن الوصول إليها. يعد هذا مهماً بشكل خاص حين يعرف المستهدفون كيفية إحباط الترصد التقني. كما أن البشر يحظون بأدوات أفضل من الآلات لإنجاز بعض المهام المحورية في القمع الوقائي، كترهيب المستهدفين ذوي الأهمية الكبيرة.

إن ما يجعل جهاز الأمن الصيني أعتى من أجهزة الديكتاتوريات الأخرى ليس التبني الاستفزازي الأخير للتكنولوجيا من جانب دولة الحزب، إنما بالأحرى المزج بين التكنولوجيا والعمالة في نظام للترصد الجماعي يمكنه تعظيم مزايا كليهما. بعبارة أخرى، حين ندعن للضجة المحيطة بالتكنولوجيات كنظام الرصيد الاجتماعي المقترح في الصين، فإننا نغفل الحقائق الأساسية للترصد التكنولوجي: فهو فعال بفضل الأنظمة كثيفة العمالة المبنية على الهوكو وهيكل إدارة الشبكة – وهما ذاتهما خصائص للباوجيا، الذي يعتبر مشروعاً للسيطرة الاجتماعية عمره ألف عام.⁴

الدرع الذهبي للحزب

انطوت الخطوة الأولى التي اتخذتها الحكومة الصينية لترقية الترصد على تحديث وزارة الأمن العام وتكنولوجيا معلومات الشرطة المحلية. فالترصد الفعال في مجتمع حديث مستحيل من دون بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات متكاملة على مستوى البلاد، وتتكون من قواعد بيانات تحتوي على كم هائل من المعلومات حول عامة الناس، وشبكة اتصالات مخصصة وأمنة تربط بين أفراد الشرطة الموزعين على نطاق واسع، وبرامج مصممة لمهام الترصد خصيصًا. وما من شيء لافت بشكل خاص في هذه التقنيات؛ فالاتصال الآمن، مثلاً، أساسي جدًا في الوقت الراهن وفي هذا العصر. لكنه لولا هذه الأسس، لما أمكن إنشاء نظام وطني.

تمثلت أول محاولة لإنشاء مثل هذا النظام في مركز معلومات الجريمة الصيني. تأسس المركز في عام 1994، وصُمم على غرار المركز الوطني لمعلومات الجريمة التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي. غير أنه حينذاك، افتقرت الشرطة الصينية إلى الأساسيات المذكورة آنفًا: وهي الأدوات اللازمة لتخزين المعلومات ومشاركتها بسرعة وأمان.⁵ ولم يكن هناك سوى القليل بإمكانها المحاولة الجديدة أن تنجزه.

أما المحاولة التالية، فكانت مشروع معلوماتية الأمن العام التابع لوزارة الأمن العام، الشهير أيضًا باسم الدرع الذهبي (جيندون)، الذي أطلق في سبتمبر 1998. (كان من المتوقع إنهاؤه بحلول عام 2006، لكن التطوير استمر إلى ما بعد ذلك العام.⁶) كان هدف الدرع الذهبي تحديث قدرات تكنولوجيا المعلومات لدى الوكالات الأمنية حتى تتمكن من تخزين المعلومات ومشاركتها وبالتالي الاستفادة من الترصد عالي التقني. كان معظم الدرع الذهبي آنذاك عاديًا. إذ طور المهندسون شبكة مخصصة لمعلومات الأمن العام تربط وزارة الأمن العام بالوكالات المحلية حتى تتمكن الشرطة من نقل البيانات عبر البلاد، وبين المراكز المجتمعية، وإلى المقرات البعيدة. وقد حصل ضباط الشرطة على شبكة اتصالات لاسلكية آمنة، وأنشئت مراكز قيادة جديدة في مقرات الشرطة المحلية.⁷

كان تصميم الدرع الذهبي مفيداً بجلاء في إنفاذ القانون التقليدي، لكن بعضاً من مكوناته كانت مناسبة بوضوح للترصد السياسي.⁸ إذ دعت وزارة الأمن العام إلى تطوير ثلاثة وعشرين تطبيقاً برمجياً متخصصاً من «الفئة الأولى» (بينيونغ شيتونغ) باستخدام بيانات جمعتها الشرطة أو قدمتها المؤسسات التجارية؛ ولم تقدم الوكالة قائمة كاملة بتلك التطبيقات، لكننا نعلم أنها تتضمن برمجيات تُستخدم لمراقبة المجموعات المستهدفة.⁹ على سبيل المثال، وصف مكتب الأمن العام في شانغهاي أداة من الفئة الأولى بأنها مورد ترصد قوي. وفي عام 2003، كشف مكتب الأمن العام أن هذا النظام يضم بيانات عن المقيمين الدائمين والمؤقتين، والمساكن المستأجرة، والفنادق، و«معلومات عن الأفراد تحت الترصد المصنفين على أنهم 'خاضعون أو مستهدفون للعمل'»، من ضمنها أوصاف للحالات والحوادث.¹⁰

تشمل تطبيقات الترصد المعروفة تحت إشراف الدرع الذهبي استخبارات الأمن الداخلي وإدارة المعلومات، وقانون الفنادق ومعلومات إدارة النظام العام، وأمن شبكات المعلومات العامة والترصد والإنذار والتعامل معها، ومعلومات عن الأفراد المرتبطين بالمخدرات، وإدارة حالات الطوائف الخبيثة القومية وتحليلها. وإدارة المواطنين الأجانب أو الأفراد خارج الحدود.¹¹ يركز معلومات الشؤون المدنية، وهو تطبيق خاص آخر، على المنظمات غير الحكومية ويتضمن معلومات التسجيل وسجلات الامتثال التنظيمي للمنظمات الاجتماعية على مستوى البلديات والمناطق.¹²

إلى جانب أنظمة الفئة الأولى التي تفرضها وزارة الأمن العام، ثمة أدوات طورتها وكالات الأمن العام المحلية باستخدام تمويل الدرع الذهبي. وقد صُممت هذه التطبيقات خصيصاً لتلبي الاحتياجات المحددة للوكالات المسؤولة. في عام 2009، أنهت إدارة الأمن العام الإقليمية في غوانغدونغ نظامها الفرعي لمنصة الاستخبارات الشاملة لإدارة الأفراد الرئيسيين.¹³ وفي عام 2004، استخدم مكتب الأمن العام في يانغتسو، في جيانغسو، تمويل الدرع الذهبي لتطوير تطبيق للإشارة المرجعية

للمعلومات. ويزعم مكتب الأمن العام أنه من خلال الإشارة المرجعية بين قواعد بيانات المقيمين الدائمين، والمقيمين المؤقتين، ونزلاء الفنادق المسجلين، والمستأجرين، وسائقي السيارات، ومخالفي حركة المرور، والأفراد الخاضعين لتحقيق الشرطة، وتجار المخدرات ومتعاطيها، والأفراد الخاضعين لترصد الشرطة ومراقبتها، عمل على تطوير قدراته في ترصد أنشطة الأفراد الرئيسيين عبر الإنترنت والسيطرة عليها.¹⁴

إن مكون الدرع الذهبي المصمم خصيصاً لترصد السيبراني هو نظام الترصد والتحكم بأمن شبكات المعلومات العامة، المعروف باسمه الشعبي جدار الحماية العظيم. ووفقاً لمسؤول رفيع المستوى في وزارة الأمن العام، فإن الغرض من هذا النظام «ضمان التشغيل الآمن للشبكات العامة، واتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وترصد جميع أنواع المعلومات الضارة عبر الإنترنت والسيطرة عليها».¹⁵ منذ البداية، قرر الحزب الشيوعي الصيني منح وزارة الأمن العام المسؤولية الأساسية لترصد عبر الإنترنت، وجُهِّزت الإمكانيات التكنولوجية لتنفيذ هذه المهمة داخل مرافق الشرطة.¹⁶

اعتمدت فعالية الدرع الذهبي بشكل حاسم على جمع كم هائل من المعلومات وإدخاله في قواعد بيانات متنوعة. وبلغت الشرطة في الصين، تسمى هذه المهام «العمل الأساسي» (جيتشو غونغسو)، وهو مصطلح يفند مدى صعوبة هذه الوظيفة: فقد جُنِّدت الشرطة في الصين بأعداد كبيرة لجعل الدرع الذهبي حقيقة واقعة. على سبيل المثال، في عام 2006، أدخلت شرطة مقاطعة جيانغسو أكثر من 330,000 معلومة يومياً إلى قواعد بيانات الدرع الذهبي.¹⁷ ويؤكد تنفيذ الدرع الذهبي من جديد على أهمية وجود بنية تحتية تنظيمية مسبقاً في بناء دولة ترصد فائقة التقنية.

سكاي نت

في عام 2005، أطلقت وزارة الأمن العام مشروعًا طموحًا ومكلفًا للترصد بالفيديو: هو النظام التكنولوجي للإنذار والترصد في المدينة، أو ما يسمى سكاي نت.¹⁸ يمكن استخلاص خصائصه وإمكاناته الرئيسية من وثيقة صادرة عن وزارة الأمن العام في يونيو 2011 تناقش توسيع النظام.¹⁹

يعد سكاي نت شبكة متكاملة تستخدم التكنولوجيا «الذكية»، في إشارة جلية إلى تطبيق تحليلات البيانات الضخمة. ووفقًا لوزارة الأمن العام، صُمم سكاي نت ليكون منصة رقمية يمكن من خلالها مشاركة معلومات الفيديو التي جمعتها أقسام الشرطة المختلفة. وقد جمع هذا بين الكاميرات وأجهزة الاستشعار الأخرى وروابط بيانات الألياف الضوئية والبرامج المصممة حسب الطلب وخوادم البيانات وقواعد البيانات الموحدة التي تتيح المشاركة. توفر كاميرات الفيديو تغطية واسعة بمفردها، لكن النظام قادر أيضًا على التعامل مع مقاطع الفيديو الواردة من الكاميرات على الشبكات الخارجية، ما يتيح تحقيق التكامل مع أنظمة الترصد التي تديرها مؤسسات أخرى غير الشرطة.²⁰ وهذا ذو أهمية بالغة: فالعديد من المواقع تفتت من كاميرات الشرطة، غير أن سكاي نت يتيح للشرطة مشاهدة مقاطع الترصد الملتقطة من الوكالات الحكومية والمشاريع المملوكة للدولة والشركات والجامعات والمؤسسات الأخرى لحظة وقوعها. وبهذه الطريقة، كان بوسع الشرطة توسيع نطاق تغطيتها دون تثبيت معدات جديدة.

يعتمد سكاي نت بشكل أساسي على الكاميرات لتغطية مناطق «القانون والنظام العام» الرئيسية. ويتضمن النظام أيضًا أجهزة استشعار وأجهزة إنذار أوتوماتيكية مثبتة على «نقاط التفتيش الذكية» عند المداخل الحدودية وتقاطعات الطرق السريعة والممرات المائية الرئيسية. وبالإمكان دمج المعلومات الناتجة عن نقاط التفتيش الذكية في منصة مشتركة ومشاركتها على نطاق واسع. في وثيقتها عن سكاي نت، تتطلب وزارة الأمن العام أيضًا تبنّيًا واسع النطاق «لأجهزة تلتقط صورًا ذكية عالية الوضوح»، ومعدات تحديد الهوية بموجات الراديو، وتتبع

الهواتف المحمولة، وجمع «معلومات موثوقة» غير محددة – تكون على الأرجح معلومات شخصية مخزنة في بطاقات الهوية الوطنية التي تدعم تحديد الهوية بموجات الراديو.

تشير وثيقة وزارة الأمن العام إلى أن شبكات سكاى نت التي تديرها أقسام الشرطة الإقليمية ومكاتب الأمن العام في المدن والمحافظات والمناطق يجب أن تكون متصلة ببعضها بعضاً، وستكون وكالات الشرطة العليا قادرة على مراقبة هذه الشبكات التابعة. تتفاعل منصات التردد على مختلف المستويات تدريجياً مع منصات المعلومات الأخرى التي تحتفظ بها الشرطة، كتلك التي تتبع حالات الطوارئ لدى الشرطة، وأجهزة إنذار الحرائق، وحوادث المرور. حالما نُفِذت أوامر 2011، بات لدى مراكز تردد الشرطة على مستوى المدينة والمنطقة والأحياء قدرة على التردد الفوري، باستخدام كاميرات الفيديو وأجهزة الاستشعار.²¹

في بادئ الأمر، كانت الوظيفة الرئيسية لسكاى نت تزويد الشرطة بالقدرات التكنولوجية لإجراء تردد بصري فوري للشوارع والطرق السريعة والأماكن العامة الأخرى وتخزين الصور. ومع توفر المزيد من التقنيات المتقدمة، اكتسب سكاى نت إمكانيات إضافية. أحد الأمثلة على ذلك هو نقاط التفتيش الذكية – وهي نقاط تفتيش إلكترونية غير مرئية مجهزة بالكاميرات، وقارئات لوحات أرقام السيارات، وملتصقات شبكات الواي فاي (لجمع معلومات الهاتف المحمول)، وتقنية التعرف على الوجه. تُمكن نقاط التفتيش هذه الشرطة من تتبع تحركات المركبات والأفراد لحظة بلحظة.²² يُدخل ضابط الشرطة في النظام معلومات التعريف الرقمية للفرد، أو لوحة رقم المركبة، وسيحدّد موقع الفرد أو المركبة على الفور. تتمثل طريقة عملها في أنه حين يعبر الأشخاص والمركبات نقطة تفتيش ذكية، يجمع سكاى نت معلومات عن لوحة رقم المركبة والتعرف على الوجه والهاتف المحمول. ويمكن بعد ذلك مقارنة ذلك بالمعلومات المخزنة في قواعد

بيانات الشرطة للتأكد أكان الفرد أو المركبة تحت التردد أم لا. فإذا كان الفرد أو المركبة مستهدفين، يقوم سكاى نت تلقائياً بتنبيه الشرطة إلى موقع الهدف.

اكتسبت الشرطة المحلية هذه القدرة بحلول منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أو قبل ذلك. وفي عام 2013، أنشأت وكالات الأمن العام في إحدى وعشرين مقاطعة من أصل إحدى وثلاثين منصات لمشاركة معلومات الفيديو على مستوى المقاطعات. ومن بين 460 مكتب أمن عام على مستوى المدينة، كان لدى 332 منها منصات لمشاركة الفيديو متصلة بأكثر من 600,000 كاميرا تعمل على الشبكة.²³ ويفيد مكتب الأمن العام في محافظة هوانغبينغ، في قويتشو، أنه استخدم في عام 2017 أنظمة التعرف على الوجه والترصد الإلكتروني لمراقبة أكثر من ألف شخص من الأشخاص المعنيين، كمقدمي الالتماسات المتكررين، والمشتبهين جنائياً، والهاربين، ومتعاطي المخدرات، والمدانين السابقين، والأفراد المفرج عنهم من الاحتجاز. على ما يبدو أن سكاى نت قد ولّد آلاف المطابقات الدقيقة.²⁴

يعد سكاى نت نظاماً فائق التقنية، لكن استخدامه عملية تتطلب عمالة كثيفة: إذ يجب على الشرطة مشاهدة تلميحات الفيديو وتحليلها باستمرار. ولتحقيق هذه الغاية، شكل مكتب الأمن العام في ووهان وحدة فيديو خاصة في عام 2012. وسرعان ما تعاظم حجمها إلى 800 ضابط و1,900 مراقب مدني.²⁵ وفي وينغان، في قويتشو، أنشأ مكتب الأمن العام على مستوى المحافظة في عام 2015 «وحدة تحقيق في صور الفيديو» تراقب الفيديو الملتقط على مدار الساعة. وقد ساعدت هذه الوحدة وحدة حماية الأمن الداخلي في إجراء عمليات التفتيش بالفيديو والاستجواب الشخصي للأفراد الذين يعتبرون تهديداً.²⁶ كشف رئيس شرطة منطقة باوان، في شنتشن، أنه بحلول نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان مكتبه للأمن العام قد ثبت 174 مركز ترصد (جيانكونغ جونغشين) يعمل فيها 764 من ضباط الشرطة ومساعدتها المتفرغين الذين ينقلون تغطية على مدار الساعة.²⁷

مراحل سكاي نت الأربع

لقد امتد إنشاء سكاي نت على فترة من الزمن، مع اكتساب النظام قدرات جديدة. ويمكننا تحصيل فهم أفضل لمراحل سكاي نت المختلفة بالنظر إلى عملية الإنشاء في ليويانغ، وهي مدينة على مستوى محافظة داخل تشانغشا، عاصمة مقاطعة خونان، يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة اعتباراً من عام 2019.²⁸ استُهل إنشاء سكاي نت في ليويانغ في عام 2011. ولعل المرحلة الأولى استغرقت عامين حتى اكتملت. خلال هذه المرحلة، قامت إحدى الشركات المقولة، وهي شركة تشانغشا التابعة لشركة تشاينا تيليكوم، بتركيب 1,807 كاميرات عالية الدقة تغطي 1,274 موقعاً من بينها «الأقسام الحضرية الرئيسية، وعقد المرور، والأزقة الخلفية ذات معدلات الجريمة المرتفعة، وأماكن النقل العام»، ومعظمها في وسط المدينة. بلغ متوسط التكلفة 18,000 يوان لكل كاميرا، أي نحو 2,500 دولار حين أُلِفَت هذه السطور. بدأت المرحلة الثانية في عام 2014، مع إضافة ما يقرب من ألف كاميرا عالية الدقة، ما أدى إلى امتداد تغطية سكاي نت من وسط المدينة إلى البلديات النائية.²⁹ وخلال المرحلة الثالثة، في عام 2015، أضافت الشرطة ما يزيد عن 800 كاميرا عالية الدقة ووسّعت التغطية لتشمل طرق النقل الرئيسية و«المناطق الحيوية» في البلديات النائية. ويبدو أن تحديثاً آخر قد أُضيف في عام 2020، على الرغم من أن تفاصيله غير معروفة.³⁰

للحصول على فكرة حول تحديث المرحلة الرابعة هذا، يمكننا أن نلقي نظرة إلى بلدية تشانغشا. فبعد إنفاق أكثر من مليار يوان منذ عام 2011 على المراحل الثلاث الأولى لسكاي نت، ادعى مكتب الأمن العام في تشانغشا أنه بحلول عام 2020، كان قد ثبّت أكثر من 70,000 كاميرا وربط منصات الترخّص لديه بـ 85,000 كاميرا إضافية تديرها هيئات أخرى. وبالتالي، بات هناك 1.5 كاميرا متاحة للشرطة لكل 100 مقيم.³¹ وفي المرحلة الرابعة، ركّب مكتب الأمن العام في

تشانغشا المزيد من الكاميرات واستبدل بالكاميرات القديمة نماذج جديدة فائقة الدقة. شهدت هذه المرحلة أيضاً دمج الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، والتعرف على الوجه، وغيرها من تقنيات التحليلات المرئية.³² ومن المحتمل أن ليويانغ قد اتبعت مساراً مشابهاً.

تشير الكشوفات من مختلف المناطق إلى تفاوت وتيرة إنشاء سكاى نت عبر الولايات القضائية؛ إذ تقدمت بعض المدن بشكل أسرع من تشانغشا وتبنت تقنيات أكثر تقدماً قبلها. يبدو أن غوانغدونغ قد قادت عملية إنشاء سكاى نت خلال المراحل الأولى. وفي الفترة بين عامي 2005 و2008، استثمرت حكومة المقاطعة 12.5 مليار يوان في نظام يتألف من 920,000 كاميرا (كاميرا واحدة تقريباً لكل 100 شخص). بحلول أواخر عام 2008، بات بوسع شرطة المقاطعة مراقبة الطرق السريعة الرئيسية والإشراف على عدد كبير من نقاط التفتيش الإلكترونية.³³ أما نانينغ، عاصمة مقاطعة غوانغشي، فقد أنهت المرحلة الأولى من إنشاء سكاى نت في عام 2011. وفي عام 2013، شرعت في تحديثه باستخدام التخزين السحابي للقطات الفيديو ودمجه مع قواعد البيانات الأخرى، كنظام المعلومات الجغرافية للشرطة وقواعد البيانات التي تخزن البيانات السكانية ومعلومات السائقين.³⁴ وفي منطقة تشينغهاو في تشنغدو، بدأت تحديثات سكاى نت في عام 2014 بإجراء تغطية موسعة وتركيب كاميرات بديلة فائقة الدقة. وأدخلت تقنية التعرف على الوجه وأجهزة الاستشعار الذكية في عام 2017، وحُدثت المزيد من الكاميرات في عام 2019.³⁵

التمويل والاستدامة

على الرغم من أن سكاى نت تديره وزارة الأمن العام، لا تنطوي الوثائق الرسمية المتاحة على أي إشارة إلى المخصصات التي تكرسها الحكومة المركزية له. عوضاً عن ذلك، يبدو أن تكاليف إنشاء سكاى نت قد تحملتها الحكومات المحلية.

تندرج نفقات سكاي نت تحت أربع فئات: شبكة من كبلات الألياف الضوئية التي تربط تجهيزات الواجهة الأمامية بمراكز المراقبة في مكاتب الأمن العام؛ والأجهزة كالكاميرات والمستشعرات والخوادم والحواسيب وشاشات العرض؛ والصيانة الروتينية للشبكة والأجهزة؛ وتحديثات النظام.

وقد جاءت الحكومات المحلية بطرق مختلفة للدفع. فبعض الولايات القضائية دفعت مقدماً. واستخدمت المناطق التي تمر بضائقة مالية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، معتمدة على الشركات للقيام بالاستثمار الأولي. وتستأجر الحكومة بعد ذلك الوصول إلى النظام.³⁶ على سبيل المثال، في محافظة جو، في شانغونغ، أنشئ سكاي نت من قبل «مؤسسات» غير محددة، واستأجرته حكومة المحافظة، ثم قام مكتب الأمن العام بتشغيله.³⁷

وعلى الرغم من قدراته على التردد، كان سكاي نت مملوءاً بالمشاكل منذ البداية. فحين أنشأت شانغهاي سكاي نت الخاص بها في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تكبدت مبالغ ضخمة. فكلية تركيب الكاميرات (وربما كبلات الألياف الضوئية المرتبطة بها) بلغت في المتوسط 70,000 يوان للقطعة الواحدة، أو نحو 10,000 دولار حين أُلِّفَت هذه السطور. وتطلبت كل محطة مراقبة ضابطين، يعمل كل واحد منهما في نوبة عمل مدتها اثنتي عشرة ساعة، ما يقتضي تعيين 900 شرطي مساعد بتكلفة 30,000 يوان سنوياً. وحتى باستثناء التحديث المستقبلي، تبلغ تكلفة صيانة سكاي نت لمدة عشر سنوات في شانغهاي، مع إهلاك سنوي بنسبة 10 بالمائة، 1.2 مليار يوان على الأقل.³⁸ وفي حين أن مدينة ثرية مثل شانغهاي قد تكون قادرة على تحمل مثل هذه التكاليف، تعجز الولايات القضائية الأقل ثراءً عن ذلك. وكما أشار أحد ضباط الشرطة، فإن نموذج التمويل المتمثل في «بناء شركات الاتصالات، والإيجارات الحكومية، واستخدامات الأمن العام» يكفل بقاء الحكومات المحلية مثقلة على الدوام بنفقة جديدة، مع عدم حصولها على مصادر إيرادات جديدة تسد منها نفقاتها.³⁹ ومثله مثل العديد من الأنظمة فائقة

التقنية، لعل إنشاء سكاي نت كان أسهل من صيانتها. أما مثال ووهان، فيستدعي التدبر. إذ كان لدى المقاول الذي عُيِّن لصيانة سكاي نت في ووهان فريق مكون من 2,000 عامل يقوم بصيانة روتينية في منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.⁴⁰

إلى جانب التكاليف المالية، واجه سكاي نت تحديات تكنولوجية كبيرة. إذ كان توصيل سكاي نت مع أنظمة الترصد الأخرى، كتلك التي تديرها شرطة المرور، عملية شائكة. إضافة إلى ذلك، مع أن هدف سكاي نت يتمثل في تمكين مشاركة الفيديو مع الشرطة وفيما بينها، فإن الأنظمة المختلفة التي تشكله لم تُبنَ لتكون متوافقة، وذلك لأنها لم تصمَّم وفقًا لأي معيار موحد. وقد جرى توحيد بعض من قواعد البيانات وبروتوكولات الشبكات، لكن البعض الآخر صُمِّم على المستوى المحلي، وجمعت ولايات قضائية مختلفة الأجهزة مستعينة بمقاولين ومعدات مختلفة، ما تسبب في حدوث مآزق حين تعلق الأمر بدمجها.⁴¹ من المشاكل الخطيرة الأخرى الافتقار إلى الموظفين المدربين جيدًا على تشغيل أنظمة الترصد، والتغطية غير الكافية، وضعف الصيانة، وازدواجية الجهود وإهدار الموارد، والتقدم السريع للمعدات.⁴²

الحزب بحاجة إلى عيون ثاقبة (شارب آيز)

يعمل مشروع شارب آيز (شوايليانغ)، الذي أُطلق في مايو 2015، على تعزيز سكاي نت، غير أنه من نواح عديدة، يعد برنامج ترصد منفصلاً، بل وحتى مكرراً، تقوده وتنسقه لجان سياسية وقانونية محلية. وكما يتبين من الوثائق الرسمية التي حُلِّلت أدناه، يفضّل اعتبار شارب آيز على أنه يتألف من أربعة مكونات متميزة، ترمي جميعها إلى تحسين قدرات ترصد الدولة وتوسيعها. يعد المكون الأول لشارب آيز تحديثاً لسكاي نت وتوسيعاً له بشكل فعال. وقد قامت الشرطة ببنائه وتشغيله وصيانتها مباشرة. والمكون الثاني هو تثبيت أنظمة الترصد بالفيديو من قبل جميع

كيانات الدولة، التي بوسع الشرطة الوصول إليها على الرغم من أن هذه الأنظمة ليست جزءًا مباشرًا من سكاي نت. ويتألف المكون الثالث من أنظمة التردد بالفيديو التي تديرها كيانات غير حكومية؛ يُطلب من هذه الكيانات بناء قدرة المراقبة وإتاحة مقاطع الفيديو الملتقطة للشرطة. أما العنصر الرابع فهو توسيع للتردد بالفيديو ليشمل المناطق الريفية، تحت سلطة الأجهزة المحلية المرتبطة باللجان السياسية والقانونية التابعة للحزب.

لقد انبثق الدافع السياسي لإضافة برنامج تردد آخر مكلف وفائق التقنية من القيادة العليا مباشرة. ففي أبريل 2015، أصدرت المكاتب العامة للجنة المركزية التابعة للحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة وجهة نظر مشتركة «حول تعزيز بناء أنظمة القانون والنظام العام والرقابة والوقاية في المجتمع». وتؤكد وجهة النظر على تطوير موارد المعلومات ومشاركتها باستخدام البيانات الضخمة والحوسبة السحابية والمستشعرات الذكية وغيرها من التقنيات، كما تدعو إلى تسريع بناء أنظمة التردد بالفيديو في الأماكن العامة، مع إيلاء الأولوية لتحسين التغطية وجودة الفيديو في المناطق الريفية المهملة سابقًا.⁴³ وفي حين أن توسيع إمكانات الفيديو للمناطق الريفية معقول بالنسبة لحزب ينشد السيطرة المطلقة، لقد شمل نظام شارب أيز الناتج المناطق الحضرية أيضًا التي يغطيها سكاي نت مسبقًا.

ولم قد يوافق الحزب على مشروع مكلف يحاكي سكاي نت إلى حد كبير؟ إحدى الإجابات المحتملة هي أن اللجنة المركزية للشؤون السياسية والقانونية رغبت في شيء شبيه لسكاي نت تحت سيطرتها. إذ لا يعزز هذا قدرات التردد لدى اللجنة المركزية للشؤون السياسية والقانونية والجهات المحلية التابعة لها وحسب، بل يبرر أيضًا زيادة الموظفين ومخصصات الميزانية. وقد قامت اللجنة المركزية للشؤون السياسية والقانونية ذاتها بضخ الأموال، إذ قدمت منحًا سخية لـ 148 «مشروعًا تجريبيًا» بين عامي 2016 و 2018.⁴⁴

تحتوي الوثيقة التي تضيف الطابع الرسمي على شارب آيز، والصادرة عن وزارة الأمن العام والوزارات الأخرى في مايو 2015، على العديد من الأحكام البارزة. أولاً، يقوم مكتب الإدارة الاجتماعية الشاملة –أي اللجنة المركزية للشؤون السياسية والقانونية، تحت أحد مسمياتها المتعددة في نظام «بمسميين تنظيميين يشير إلى ذات الموظفين»– بقيادة عملية إنشاء شارب آيز وتنسيقها. ثانياً، من المقرر الانتهاء من مشروع شارب آيز في مطلع عام 2020، ما يعني أنه بحلول هذا الوقت سيعمل نظام شبكي بالكامل لكاميرات التردد عالية الدقة على تغطية المناطق العامة المهمة كلها. ثالثاً، يستفيد شارب آيز من منصة مشاركة مقاطع الفيديو التي تديرها الشرطة؛ يُفترض أن تكون هذه المنصة هي سكاى نت، على الرغم من أن الوثيقة لا تحدد ذلك. ومن أجل تلبية هذا الغاية، يُطلب من الإدارات الحكومية ترقية أنظمة التردد بالفيديو لديها لجعلها قابلة للتشغيل المتبادل مع منصة الشرطة. رابعاً، توفر الشرطة التوجيه والإشراف على بناء أجهزة التردد بالفيديو وتضع معايير الشبكة لشارب آيز. وأخيراً، ينبغي على الحكومات المحلية أن تدرج في ميزانياتها نفقات بناء أنظمة التردد بالفيديو وتوصيلها وصيانتها في المناطق العامة الرئيسية.⁴⁵ لعل اللجنة المركزية للشؤون السياسية والقانونية قد وفرت رأس المال الأولي، غير أن معظم تكاليف شارب آيز أُلقيت على كاهل المستوى المحلي.

في يناير 2018، دعا مركز الحزب الشيوعي الصيني ومجلس الدولة إلى توسيع نطاق مشروع شارب آيز ليشمل الريف، على الرغم من أن عملية الإنشاء على مستوى البلاد قد بدأت على الأرجح في النصف الثاني من العام السابق.⁴⁶ ومن الناحية التقنية، قام شارب آيز بترقية سكاى نت الذي تديره الشرطة بتجهيزه بأحدث المعدات، كالطائرات من دون طيار، وأجهزة التلصص على الواي فاي، وتقنيات التعرف على الوجه، والتعرف على تعبيرات الوجه، وتحديد المركبات، وتتبع الهاتف المحمول.⁴⁷

ينقسم الترصد بالفيديو في مشروع شارب آيز إلى ثلاث فئات. تقع مسؤولية مراقبة مواقع الفئة الأولى على عاتق الشرطة، التي تقوم بتشغيل وصيانة الأنظمة ذات الصلة، المدموجة مباشرة في سكاي نت: بعبارة أخرى، إن جزءاً رئيسياً من شارب آيز هو امتداد لسكاي نت. أما الأنظمة التي تغطي مواقع الفئة الثانية فتبنيها وتشغلها إدارات حكومية غير تابعة للشرطة أو وكالات تابعة للدولة. وتكون هذه الأنظمة متصلة «بمنصة مشاركة صور الفيديو الخاصة بالسلامة العامة» التابعة للشرطة، وليس بسكاي نت مباشرة. في حين أن أنظمة الترصد بالفيديو التي تراقب مواقع الفئة الثالثة فتنشئها الشركات والمؤسسات غير الربحية والمحلات التجارية والمجتمعات السكنية وهي متصلة بمنصات الفيديو التابعة للشرطة وليس بسكاي نت. إن عملية مراقبة مواقع الفئتين الثانية والثالثة تندرج ضمن اختصاص ما يسمى بمراكز الإدارة الاجتماعية الشاملة (في الواقع، إنها جزء من اللجان السياسية القانونية المحلية) بدلاً من مكاتب الأمن العام. وفي المناطق الريفية، تقسم عمليات شارب آيز أيضاً على مستويات المحافظة والبلدة والقرية.⁴⁸

يقال إن الكيانات غير الحكومية كالمجتمعات السكنية تستفيد من شارب آيز وعليه ينبغي لها أن تدفع لقاء استفادتها بنفسها: إذ تطلب الحكومة منها إنشاء أنظمة ترصد وتوصيلها بالمنصات الرسمية، لكن الكيانات تدفع تكاليف الإنشاء والتشغيل والصيانة على نفقتها. وفي حالة المجتمعات السكنية، تقع مراكز المراقبة في مكاتب شركات الإدارة ذات الصلة؛ ويُفترض أن تظل أعين حراس البناء يقظة.⁴⁹ ولأن الشرطة يجب أن تكون قادرة على الوصول إلى الأنظمة التي تراقب مواقع الفئتين الثانية والثالثة، فينبغي للشرطة أيضاً الموافقة على إنشاء هذه الأنظمة والإقرار بفعاليتها.⁵⁰

إن البنية التكنولوجية لشارب آيز مشابهة لبنية سكاي نت إلى حد كبير. إذ يتألف شارب آيز من أربعة مكونات أساسية، وهي: معدات ترصد الواجهة الأمامية (الكاميرات والمستشعرات كأجهزة التلصص على الواي فاي والقارئ التلقائي

لتحديد الهوية بموجات الراديو)؛ وشبكات الألياف الضوئية لنقل البيانات؛ والبرمجيات التي تؤدي مجموعة متنوعة من المهام، كتحليل البيانات والصور ومشاركة الفيديو؛ ومراكز القيادة التي تضم خوادم البيانات.⁵¹ في بعض المناطق، تستخدم منصات شارب آيز برمجيات مصممة خصيصًا لمراقبة الأفراد الرئيسيين.⁵² وليست الكاميرات المستخدمة في مواقع الفئتين الثانية والثالثة متصلة بأنظمة التعرف على الوجه، وعليه ربما ليست كاميرات عالية الدقة.

تشير التقارير الواردة من مدينة شيان إلى بعض أنواع المواقع التي تدرج ضمن الفئة الأولى. وهي تشمل الطرق المرورية الرئيسية والأنفاق والجسور الرئيسية والمخارج ومحطات تحصيل رسوم المرور على طرق سريعة مختارة والمداخل والمخارج الرئيسية في مراكز التسوق والمناطق التي ترتفع فيها معدلات الجريمة والمساحات العامة والمناطق الأخرى المستخدمة للتجمعات الكبيرة والأنشطة الدينية والمعالم الأثرية والمناطق المجاورة للمباني الحكومية والمستشفيات والمدارس الابتدائية والمتوسطة ومرافق الاتصالات والمطارات ومحطات السكك الحديدية والموانئ البحرية وكيانات الأمن القومي الحيوية والكيانات والمواقع المصنفة كأهداف إرهابية محتملة. أما مواقع الفئتين الثانية والثالثة، فهي أقل أهمية. وهي تشمل رياض الأطفال والمتاحف والفنادق ومؤسسات الترفيه ومراكز التسوق.⁵³

حتى هذه المرحلة، يوفر شارب آيز تغطية واسعة بشكل استثنائي. في عام 2018، في مدينة شيامن، التي يزيد عدد سكانها عن 4 ملايين نسمة بقليل، غُطيت مناطق الفئة الأولى بـ 30,509 قناة – وهي وصلات فيديو، كل منها متصل بعدة كاميرات. وغطيت مناطق الفئة الثانية بـ 14,464 قناة، ومناطق الفئة الثالثة بـ 29,266 قناة.⁵⁴ وأشارت مناطق أخرى بالمثل إلى أعداد كبيرة من القنوات، ما يشير إلى استخدام كم هائلة من المعدات، وتكبد تكاليف باهظة للصيانة.⁵⁵

تحديات تشغيل شارب آيز

لقد مؤّلت أجزاء شارب آيز التي دُمجت في سكاي نت تمويلًا سخياً وصُمّمت وفقاً لمواصفات تقنية صارمة: وأغلب الظن أنها توفر قدرات مذهلة وتحقق تقدماً أكبر مما كان سكاي نت سيحققه بمفرده. ولعل المكونات الأخرى لشارب آيز ليست وزارة الأمن العام والشرطة المحلية من قامت بإنشائها وصيانتها، وإنما الإدارات الحكومية المركزية والمحلية الأخرى بالإضافة إلى الكيانات الحكومية والخاصة ذات جودة مختلطة وبإمكانات أقل.

ثمة تحدٍ كبير متّصل في أنظمة الت رصد المعقدة والممتدة كشارب آيز وهو متطلباتها التكنولوجية التي لا ترحم. إذ يمكن أن تتسبب عيوب بسيطة، كضعف الاتصالات والصيانة منخفضة الكفاءة وأخطاء البرامج، في تقليل فعاليتها إلى حد كبير. وفي حين أن سكاي نت يعمل بشكل أساسي في المناطق الحضرية حيث تكون الميزانيات أكبر على الأرجح ويتوفر الدعم الفني بسهولة، يعمل شارب آيز بشكل رئيسي في الريف، حيث تشح الأموال ويتعذر العثور على الدعم الفعال. يكشف مقال عن شارب آيز، شارك في تأليفه ضابط شرطة ومهندس، أن بعض كاميرات الت رصد في النظام تفشل في التركيز التلقائي أو التقاط ألوان الأشياء وأشكالها بدقة. وغالباً ما يتسبب الغبار وضعف الإضاءة وأوراق الشجر وشباك العنكبوت في حجب الكاميرات. كما تقدم الكاميرات أداءً متراجعاً في الليل، وتكون مثبتة بطريقة رديئة في بعض الأحيان.⁵⁶

ولعل التحدي الأكبر الذي يواجه شارب آيز افتقار الحكومات المحلية إلى الموارد المالية، لا سيما في المناطق الريفية الأفقر. فتجميع وصيانة كل مكون من مكونات شارب آيز —كالكاميرات وكبلات الألياف الضوئية المخصصة، ومراكز المراقبة— مكلف للغاية. كما تفتقر معظم الحكومات الريفية إلى الموظفين الخبراء في تشغيل معدات الت رصد المتطورة. ويشكل ضعف البنية التحتية، من ضمن ذلك إمدادات الطاقة التي لا يعوّل عليها، مصدرًا للعراقيل. ويعني انخفاض الكثافة

السكانية أيضًا أن تكلفة شارب آيز للفرد الواحد في المناطق الريفية أكبر منها في المدن.⁵⁷ تذكر أن مشروع شارب آيز قد أنشئ بناءً على أوامر الحكومة المركزية ولكن من دون وضع خطة موحدة تنتهجها الحكومات المحلية. على سبيل المثال، توصلت دراسة أجريت في يانتشنغ في جيانغسو إلى أن المسؤولين هناك استخدموا صلاحياتهم استخدامًا مفرطًا، وهي مشكلة شائعة في بلد ضخم يصدر كبار المسؤولين فيه المراسيم لكنهم لا يستطيعون التحكم بسهولة في كيفية تنفيذها.⁵⁸

نظام الرصيد الاجتماعي

إن أحدث الابتكارات الرئيسية في منظومة الصين للقمع الوقائي هو نظام الرصيد الاجتماعي الوطني المقترح (شيهوي شينونغ تيكسي). إذ استحوذ الرصيد الاجتماعي على اهتمام كبير في وسائل الإعلام الغربية، ولأسباب مفهومة: فالنظام المتعطش للبيانات يمنح كل مواطن صيني نقاطًا في رصيده استنادًا إلى أدلة لما تعده الدولة سلوكًا داعمًا للمجتمع أو معاديًا له وإلى الولاء السياسي المدرك. وباستخدام رقم الرصيد لتوزيع المكافآت والعقوبات، يكون في حوزة الحكومة أدوات جديدة لتعزيز طاعة الجمهور المطلقة.

ثمة سؤال محوري ألا وهو هل تتطابق هذه الضجة مع الواقع؟ والحقيقة أننا لا نعرف حقًا بعد، لأن الرصيد الاجتماعي مشروع قيد العمل. إذ اكتسب الضغط من أجل نظام وطني زخمًا بعد صعود شي جين بينغ إلى الحكم في نوفمبر 2012.⁵⁹ وبحلول الصيف التالي، أصدر مجلس الدولة وثيقة تخطيط تعلن عن إنشاء نظام الرصيد الاجتماعي خلال الفترة 2014-2020.⁶⁰ ولم يحدث ذلك، ففي يوليو 2019، عين مجلس الدولة منسقًا رئيسيًا لتطوير النظام. غير أن العديد من البرامج التجريبية قد نُفذت خلال فترة الخمس سنوات، وأيد المجلس العديد من التدابير التي جرى اختبارها.⁶¹ وبالنظر إلى الوثائق الرسمية والتقارير الإعلامية، يمكننا أن نفترض وجود برامج تجريبية إضافية جارية.⁶² إذن، إن المشروع لم

يكتمل، لكن أعمال الإنشاء قد قطعت شوطاً طويلاً وما تزال تتقدم. في ديسمبر 2020، أصدر مجلس الدولة إرشادات بشأن معايير تحديد استحقاقية الرصيد وإجراءاتها.⁶³ وفي مارس 2022، أضاف الحزب متطلبات أملاً بأن يخدم نظام الرصيد الاجتماعي أهدافاً تنموية جديدة، كنموذج النمو المتمحور حول طلب المستهلكين للسلع المنتجة محلياً، ما يجعل الصين أقل اعتماداً على الوصول إلى الأسواق في البلدان التي يحتمل أن تكون معادية وأقل عرضة للعقوبات الاقتصادية المحتملة المفروضة من الخارج. غير أن الحزب لم يوضح كيف يمكن لنظام الرصيد الاجتماعي أن يساعد في تحقيق هذه الأهداف.⁶⁴

ما تزال التفاصيل المهمة حول الرصيد الاجتماعي مجهولة. فالمؤلفات البحثية الحالية تركز على تصميم نظام الرصيد الاجتماعي وتنفيذه ونظرة الجمهور له وتطبيقاته المحتملة. ولكن كيف يعمل النظام فعلاً؟ إن العديد من التكهّنات تربط استخدام الرصيد الاجتماعي بالتجسس السياسي، غير أن الأدلة الدامغة التي يمكن البدء منها نادرة.⁶⁵ ولأن الرصيد الاجتماعي مبادرة فائقة التقنية، ثمة إحساس أيضاً بأنه خطير على الأخص، بل وحتى ناجع. لكن ما نعرفه يشير إلى تصور أن الرصيد الاجتماعي، مثله مثل مبادرة شارب آيز وغيرها من مبادرات الت رصد، يخضع لممارسات حكومية محلية متنوعة، ما يخلق على الأرجح تعقيدات خطيرة في بناء مبادرة وطنية متكاملة وجديرة بالثقة. ونظراً لتبعية المسار، فإن العيوب الأولية في تصميم النظام من الممكن أن تعيق فعاليته كأداة ترصد بشكل دائم.

إن النظام الذي وصفته السلطات من شأنه أن يغطي منطقة كبيرة، فهو لا يجمع ويعالج معلومات عن الأشخاص العاديين وحسب، بل عن الوكالات الحكومية والمسؤولين والشركات والمنظمات غير الحكومية أيضاً. تتألف عملية الإنشاء المقترحة لنظام الرصيد الاجتماعي من بناء قواعد بيانات المعلومات لمختلف المناطق والقطاعات الاقتصادية، وإنشاء أنظمة لجمع المعلومات ذات الصلة، وتعزيز تبادل المعلومات عبر القطاعات والمناطق. وتماشياً مع الإملاءات التنظيمية

اللينينية، لن تقوم الدولة بمفردها بجمع معلومات الرصيد الاجتماعي: إذ سيُطلب من الكيانات التجارية وغيرها المشاركة في جمع البيانات ذات الصلة ومعالجتها وتخزينها.⁶⁶

إن نظام الرصيد الاجتماعي، لو أُنجز على النحو المنشود، فسيكون مثلاً آخر للترصد الموزع. إذ إن إنشاءه وتشغيله سيستريان اهتمام وطاقات عدد لا يحصى من الناس المنتشرين في مختلف أصقاع المجتمع الصيني – وليس قدرات بيروقراطيات أمن الدولة فقط أو حتى بشكل رئيسي. وسيكون الأساس لمبادرة معالجة البيانات هذه هو المعلومات التي يقدمها القائمون على الشبكة وموظفو الجامعة والطلاب ومسؤولو الحزب والحكومة المحليون ومشغلو الأعمال وموظفو الإدارة السكنية والعاملون في المجال الطبي ومعلمو المدارس ومديرو المرافق المدنية والأشخاص العاديون الذين يمارسون حياتهم اليومية بأبسط طريقة. كما سيقوم المخبرون الرسميون وغير الرسميين من كل الأصناف، الذين يراقبون جيرانهم وزملاءهم وأصدقاءهم وأقاربهم، بتقديم البيانات التي تجعل نظام الرصيد الاجتماعي الوطني القسري ممكناً.

التنفيذ والتحديات

منذ نهاية عام 2021، اختيرت اثنتان وستون منطقة محلية لمشاريع الرصيد الاجتماعي التجريبية. من المفترض أن يقوم النوع الأول، المعروف باسم البرنامج التجريبي الإقليمي الشامل، بتقييم أداء النظام ضمن ولاية قضائية واحدة. ويختبر النوع الثاني، وهو البرنامج التجريبي للتعاون الإقليمي، أساليب التعاون وتبادل المعلومات بالإضافة إلى تنسيق برامج المكافأة والعقوبات عبر الولايات القضائية. أما النوع الثالث من البرامج التجريبية، وهو النظام التجريبي للإبلاغ عن الرصيد، فيختبر نظام الرصيد الاجتماعي المكتمل في «القطاعات الرئيسية» المدرجة في وثيقة التخطيط الصادرة عن مجلس الدولة لعام 2014.

سبق وأن أصبح أحد عناصر نظام الرصيد الاجتماعي قيد الإنشاء أداة نافذة للضبط الاجتماعي، إنه: التشهير العام. فمن العقوبات التي صيغت للنظام، الإذلال العلني للأفراد ذوي النقاط المنخفضة. يحدث هذا في بعض الولايات القضائية في الوقت الراهن، إذ تسعى المحاكم إلى تنفيذ أحكامها ومعاقبة المتخلفين عن سداد الديون بنشر أسماء الأفراد والشركات المصنفة «بغير جديرة بالثقة». ويتعرض هؤلاء الأفراد، بالإضافة إلى الأفراد المسؤولين عن الكيانات المستهدفة، لعقوبات كالحرمان من الوصول إلى الفنادق والمطاعم والشقق الراقية ومقاعد الدرجة الأولى على الطائرات والقطارات. وقد يُمنع الأفراد المصنفون من شراء العقارات، أو تجديد منازلهم، أو الحصول على إجازة، أو شراء منتجات تأمين باهظة، أو إرسال أطفالهم إلى مدارس خاصة مكلفة.⁶⁷

وقد حدث معظم تقدم نظام الرصيد الاجتماعي على المستوى الوطني عند تطوير إطار قانوني. إذ يبدو أنه بحلول نهاية عام 2021، كانت الحكومات في جميع المقاطعات والبلديات الكبرى تقريباً قد وضعت لوائح تنظيمية للرصيد الاجتماعي.⁶⁸ والأحكام الواردة في هذه اللوائح محددة بشكل فضفاض، ما يعكس تفضيل الحزب الدائم لأقصى قدر من حرية التصرف. فمثلاً، أعلنت حكومة بلدية شانغهاي في عام 2020 أنها ستصنف كأفراد غير جديرين بالثقة هؤلاء الذين أخفوا إصابتهم بكوفيد، وسجل السفر إلى المناطق المنكوبة بالوباء، واتصالهم الوثيق بمرضى كوفيد أو المرضى المشتبه بهم، وتهربهم من العزل الطبي الإلزامي. ولم تذكر أوامر الحكومة المركزية شيئاً عن تصنيف هؤلاء الأفراد، لكنه أبلغ عنهم إلى منصة معلومات الرصيد العامة في شانغهاي، التي خفّضت نقاط رصيدهم الاجتماعي.⁶⁹

ومن الولايات القضائية الأخرى التي فسرت قواعد الرصيد الاجتماعي بتصرف، غوانغدونغ. فالمادة 32 من لائحته الإقليمية مثلاً، تصنف أي شخص ينخرط في سلوك يؤدي إلى «إحداث تخريب خطير في النظام الإعلامي للفضاء

السيبراني أو تجمع حشد للإخلال بالنظام الاجتماعي» على أنه غير جدير بالثقة. واقترحت إدارة الفضاء السيبراني في الصين أن تدرج جميع الولايات القضائية على القائمة السوداء لغير الجديرين بالثقة أيّ فرد ينشر «شائعات» عبر الإنترنت ذات «تأثير اجتماعي شنيع».⁷⁰ وتقل المادة 23 في لائحة نانجينغ للرصيد الاجتماعي جدارة الثقة للأفراد الذين «يقودون تحت تأثير الكحول أو يقتنون الكلاب العنيفة أو العدوانية بشكل غير قانوني، أو يخلّون بالنظام في مرافق الرعاية الصحية، أو يستقلون وسائل النقل العام دون دفع ثمن التذاكر، [أو] ينظمون أنشطة تسويقية مباشرة... تؤثر في الاستقرار الاجتماعي».⁷¹

يحظى نظام الرصيد الاجتماعي بإمكانيات لا مثيل لها كأداة ترصد بسبب الكم الهائل من البيانات الشخصية التي تُجمع وتُخزّن وتُحلّل تحت إشرافه. ويمكن لنظام الرصيد الاجتماعي الذي يعمل بكامل وظائفه كما تصوره الحكومة المركزية أن يستخدم نظريًا البيانات الهائلة والذكاء الصناعي لتطوير ملفات تعريف دقيقة نسبيًا حول ميول الأفراد السياسية وحتى التنبؤ بالمخاطر التي قد يشكلها شخص معين على الحزب. بيد أن التقارير الصحفية تشير إلى أن النظام قد استُخدم، حتى الآن، إلى حد كبير كأداة للضبط الاجتماعي من خلال العقوبات الإدارية، وليس كأداة فائقة التقنية للتجسس السياسي. يبدو هذا مبطّنًا في تكرار إساءة استخدام الحكومات المحلية للرصيد الاجتماعي. إذ حذت العديد من الولايات القضائية حذو شانغهاي في تطبيق عقوبة تخفيض الرصيد لفرض تدابير احتواء فيروس كورونا.⁷² وتشمل الاستخدامات الأخرى المريبة لنظام الرصيد الاجتماعي معاقبة الأفراد الذين يقومون بشحن دراجاتهم الكهربائية في المناطق العامة لمكان إقامتهم، والسائقين الذين يتجاوزون إشارات المرور، ورامي القمامة.⁷³ لعل هذه الأنشطة ليست بمحمودة، غير أن الرصيد الاجتماعي سجل دائم يمكن أن يؤدي إلى عواقب خطيرة محتملة. والإفراط في الأفعال المشوّهة للسمعة ينبغي أن يكون في حد ذاته مروعًا، لأنه ينمّ عن حرية التصرف الواسعة للمسؤولين. ففي بعض المناطق، عاقبت الحكومات مقدمي الالتماسات الذين ينشدون رفع المظالم عنهم بخسارة رصيدهم الاجتماعي.⁷⁴

يواجه نظام الرصيد الاجتماعي المقترح تحديين مهولين وقد يخفق في نهاية المطاف في تجسيد إمكاناته كأداة للترصد. الأول هو الافتقار إلى وجود معايير وطنية للأفعال التي تؤثر في جدارة الثقة، سواء إيجاباً أم سلباً. إذ يوفر هذا للحكومات المحلية المزيد من الصلاحيات لفرض الضبط الاجتماعي، لكن الأثر الوخيم على نظام الرصيد الاجتماعي الوطني من المرجح أن يكون بعيد المدى. فالمعلومات التي تُجمع في غياب مبادئ توجيهية واضحة ستتضمن مستوى مرتفعاً من الضجيج، وبالتالي لن يكون ممكناً الاعتماد عليها في التحقق من ولاءات الفرد السياسية الحقيقية. في الواقع، على الأغلب أن تختلف أجندات المسؤولين المحليين في تبني قواعد الرصيد الاجتماعي اختلافاً كبيراً عن أجندة الحكومة المركزية، ما يجعل هذا النظام أقل فعالية.⁷⁵ ويتمثل التحدي الآخر في دمج ومعالجة كميات هائلة من معلومات السمعة عبر الولايات القضائية وبين الحكومات والكيانات غير الحكومية.⁷⁶ ستكون التكلفة والتحدي هائلين، لكن ذلك لا يعني أنهما يفوقان قدرة دولة الحزب.

إن تحديث جهاز الإكراه الذي بدأ في أواخر تسعينيات القرن العشرين قد حسن قدرات الترصد في الصين تحسناً كبيراً. جراء ذلك، اكتسب نظام الترصد الموزع الصيني بعداً تكنولوجياً جديداً. وقد دعمت القيادة العليا الترصد التكنولوجي بسخاء، إذ استثمرت العائدات الناتجة عن التنمية الاقتصادية السريعة. وقدرة دولة الحزب اللينينية على التعبئة الجماهيرية تعني أن هذه الاستثمارات لا ينبغي أن تذهب أدراج الرياح: فالتنظيم يمكن التنفيذ.

غير أن بعض برامج الترصد المتقدمة تقنياً قد صُممت بشكل أفضل ونُفذت وجرت صيانتها بفعالية أكبر من غيرها. فالدرع الذهبي وسكاي نت، وهما البرنامجان اللذان تديرهما وزارة الأمن العام حصرياً، متمكانان وفعالان بشكل خاص، ويبدو أنهما مستدامان مالياً. بالمقارنة، لدى شارب آيز عيوب جسيمة وأغلب

الظن أن يكون أقل استدامة. وسيواجه النظام صعوبات في تحقيق تطلعاته بتسجيل نقاط الرصيد الاجتماعي. سبق وأن تغلب المسؤولون الصينيون على التحديات التقنية المتمثلة في تجميع قواعد البيانات واسعة النطاق ودمجها، إلا أنه، بغض النظر عن فائدة التكنولوجيا، يمكن أن تقوض هذا النظام المفزع انتهازية السلطات المحلية بكل بساطة، فهي تحول آلية الترصد إلى أداة نافذة للضبط الاجتماعي من الممكن أن تثير نفور المواطنين بسهولة.

نستخلص من تجربة الصين مع الترصد التكنولوجي درسين مهمين. أولاً، على الأرجح أن يقوم النظام، الذي يحظى ببنية تحتية تنظيمية راسخة ومقاربات للترصد كثيفة العمالة مجربة ومعتمدة، بتطبيق التقنيات الجديدة بفعالية أكبر من النظام الذي يفتقر إلى مثل هذه المزايا. ويتطلب تبني تقنيات الترصد الحديثة واستخدامها بفعالية تعبئة سياسية متضافرة وتنسيقاً إدارياً، وحدها الديكتاتوريات جيدة التنظيم تستطيع توفيرها. ثانياً، قد تحل التقنيات الحديثة محل اليد العاملة البشرية في بعض المهام، إلا أنها لا يمكن أن تؤتمت الترصد بشكل كامل. على الأقل، لا يمكنها القيام بذلك بعد، وسوف يستغرق ظهور نظام ترصد مؤتمت بالكامل وقتاً طويلاً، حتى لو كانت تقنيات الذكاء الصناعي ذات الصلة موجودة مسبقاً.

في الوقت الراهن على الأقل، ينبغي لدولة الترصد المتطورة تكنولوجياً أن تحافظ على هيكلها التنظيمي كثيف العمالة. وإذا كانت الصين القوة العالمية الأقرب إلى نموذج أورويل الديستوبي، فهذا ليس لأنها اعتمدت أدوات التكنولوجيا الفائقة، وإنما لأنها تحظى بالبنية التحتية البشرية اللازمة للاستفادة من تلك الأدوات على أكمل وجه.

خاتمة

تميط هذه الدراسة اللثام عن الإطار المؤسسي للترصد الموزع في الصين ومكوناته الرئيسية وتكتيكاته، فهو يعد مفتاح جهاز الإكراه في دولة الحزب. وقد

وُضعت أسس نظام الترصد الموزع في البلاد في الفترة الماوية، غير أن النظام اكتسب الطابع المؤسسي وجرى توسيعه وتحديثه بعد تيانانمن والازدهار الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين.

لقد طوّر الحزب الشيوعي الصيني، من خلال التجربة والخطأ والتعلم بالممارسة إلى حد كبير، مقاربةً شاملةً ومرنةً وكثيفة العمالة للقمع الوقائي تسعى إلى تحقيق أقصى استفادة من قدرات مؤسساته اللينينية التنظيمية. جراء ذلك، أصبحت دولة الترصد الصينية أفضل من حيث التنسيق والتجهيز من أي ديكتاتورية أخرى عبر التاريخ. إذ تتميز دولة الترصد في الصين ببنيتها متعددة الطبقات، التي توزع مهام الترصد على مختلف الأجهزة الأمنية والكيانات الأخرى، وبقدرتها على التكيف، كما يتضح من نجاح الحزب في السيطرة على «مواقع ساحة المعركة» الجديدة للأديرة البوذية التبتية والحرم الجامعية والإنترنت. وبناءً على البيانات المحلية، بوسعنا تقدير بعض المعالم الرئيسية لدولة الترصد الصينية، كحجم شبكة المخبّرين ونسبة السكان الخاضعين لبرامج ترصد الجمهور التي ترعاها الدولة. ومع تكشف المزيد من المواد حول دولة الترصد في الصين، ينبغي لنا أن نكون قادرين على اكتساب معرفة أكثر تفصيلاً حول تنظيمها وعملياتها.

من المخاطر التي تواجه الباحثين في مجال الديكتاتوريات هو أنهم غالباً ما ينهمكون في تجميع قطع الأحجية التجريبية فتغيب عنهم الصورة الأكبر. ومن المؤسف أن هذا ربما يكون لا مناص منه. ففي حالة التقصي حول دولة الترصد الصينية، يمكن القول إن المهمة الأهم تتمثل في الكشف عن أدلة حاسمة ترفع الستار عن بنيتها ومعالمها الرئيسية، كنطاق الترصد وحجم شبكات التجسس مثلاً. يتضمن هذا البحث بالضرورة عرضاً مطوّلاً ومفصلاً للبيانات التجريبية على حساب السرد الموضوعي. كما آمل أن أقدم فهماً للصورة الأكبر. لذا دعونا نتمعن في بعض الأسئلة العامة التي تنبثق من هذه الدراسة، وربما بعض الإجابات أيضاً.

السمات الفريدة لدولة الترصد الصينية

على الرغم من تركيز وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة على المزايا فائقة التقنية لدولة الترصد في الصين، تظهر دراستنا أن اعتماد الفيديو عالي الدقة، وأدوات التعرف على الوجه، والرقابة على الإنترنت قد جاء متأخرًا نسبيًا: إذ عززت هذه التقنيات قدرات دولة الترصد المهولة مسبقًا. في الواقع، إن العوامل المساهمة في الفعالية بعيدة المدى لدولة الترصد الصينية ليست كثيفة التكنولوجيا، وإنما كثيفة العمالة والتنظيم. إذ تؤدي المؤسسات اللينينية في الصين دورًا حاسمًا في تمكين الأسس التنظيمية لدولة الترصد.

ولعل السمة الأبرز لدولة الترصد الصينية بنيتها متعددة الطبقات. فبخلاف العديد من الديكتاتوريات الأخرى، التي تعقد المعضلة الأمنية بالاعتماد على وكالة شرطة سرية واحدة، بنت الصين ثلاثة خطوط دفاع ضد التهديدات السياسية وقسمت العمل فيما بينها تقسيمًا واضحًا نسبيًا. تحمي وزارة أمن الدولة النظام من التهديدات الخارجية، لكنها تساعد أيضًا الشرطة السرية المحلية، وهي وحدة حماية الأمن الداخلي التابعة لوزارة الأمن العام. تركز وحدات حماية الأمن الداخلي بشكل رئيسي على التهديدات السياسية، في حين توكل عمليات الترصد الروتينية لمراكز الشرطة، وهي الطبقة الخارجية لجهاز الإكراه.

وخارج نواة دولة الترصد، شبكة واسعة من المخبزين الذين يقدمون الاستخبارات والمعلومات. تتألف هذه الطبقة المحيطة لدولة الترصد من المؤسسات والمنظمات التي تسيطر عليها دولة الحزب بشكل مباشر، كلجان الأحياء والمؤسسات المملوكة للدولة والبيروقراطيات الحكومية والمنظمات الاجتماعية التابعة للدولة (كالنقابات العمالية الرسمية والجماعات الدينية مثلًا) والجامعات. يساعد المسؤولون وأفراد الأمن في هذه المنظمات دولة الترصد بتجنيد المخبزين ومواصلة الترصد الروتيني وتنفيذ عمليات أمنية معززة خلال الفترات الحرجة.

في الظاهر، يبدو هذا النظام متعدد الطبقات للترصد الموزع متكررًا ومكلفًا. وإنه كذلك في بعض الجوانب. لكن هذا التكرار ربما يكون مقصودًا: إذ يسعى الحزب الشيوعي الصيني إلى تعظيم أمن النظام، وهو على استعداد لإنفاق الموارد الضرورية لشراء «سياسات التأمين».

ثمة سمة أخرى تتفرد بها الصين عن غيرها من الديكتاتوريات — وعن الأنظمة اللينينية الرفيعة حتى — هي وجود بيروقراطية حزبية متخصصة تشرف على أنشطة جهاز الإكراه وتنسقها. وإنني هنا أشير إلى اللجان السياسية القانونية، المنضوية تحت مظلة لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية. إذ تعمل لجنة الشؤون السياسية والقانونية المركزية واللجان المحلية على تمكين مقاربة الحزب الشيوعي الصيني الشاملة للترصد، التي يمكن تلخيصها بمصطلح *juguo tizhi*: «طريقة تعبئة الحكومة والمجتمع بأكملهما». فالنظام اللينيني يحظى بقدرة لا مثيل لها على تعبئة الموارد. لكن التعبئة دون الإشراف والتنسيق الفعالين تضيق سدى. لذا تعمل اللجان السياسية والقانونية على ضمان عدم إهدار الصين للموارد التي تحشدتها. وبشكل حاسم، من خلال تمكين الترصد الموزع وبالتالي منع تركيز السلطة داخل وكالات أمنية معينة، ساعد التنسيق السياسي القانوني الحزب على معالجة معضلة الإكراه.

مما لا نزاع فيه أن الصين تمتلك تقنيات الترصد الأكثر تقدمًا بين جميع الديكتاتوريات. وقد حدثت التقنيات الموضوعة تحت تصرف جهاز الإكراه الصيني قدراته على تتبع اتصالات المهددين المعروفين والمحتملين للحزب وأنشطتهم إلى حد كبير. غير أن التجربة الصينية توضح أيضًا القيود المحتملة لتقنيات الترصد الحديثة. فالقدرة التنظيمية لأي نظام شرط مسبق لاستخدام تكنولوجيا الترصد بفعالية. وقد نجحت الصين في الاستجابة لثورة المعلومات بإنشاء جدار الحماية العظيم وتبني تقنيات الترصد الحديثة، فدولة الحزب كانت تمتلك بنية قائمة للترصد مكثف التنظيم قبل توفر هذه التقنيات. وكل ما كان على النظام أن يفعله تزويد جهاز

ترصد مهول مسبقاً بأدوات أكثر تقدماً. ولا ريب أن وضع تقنيات حديثة في حوزة دولة ترصد ضعيفة التنظيم سيتمخض عنه نتائج أدنى.

تظهر الحالة الصينية أيضاً أن التقنيات قد تكمل القوة العاملة البشرية، ولكن لا تحل محلها. وقد توسّع نطاق الترصد وتؤدي وظائف معينة بكفاءة أكبر مما يستطيع الإنسان أن يؤديه دون وسائل مساعدة، لكن دولة الترصد المؤتممة بالكامل ما تزال مادة من الخيال العلمي. وإذا كانت الحالة الصينية تظهر شيئاً فهي تظهر أن تبني التقنيات الجديدة يتطلب قوة عاملة أضخم ومدرّبة تدريباً أفضل، لا عدداً أقل من الناس. بشكل كاشف، لم يتقلص حجم دولة الترصد الصينية بسبب امتلاكها للتقنيات المتقدمة. وبدلاً من ذلك، زاد عدد الموظفين المخصصين للأمن حتى مع إضافة المزيد من التقنيات إلى مجموعة أدوات الإكراه.

تشير هذه الملاحظات إلى أنه يستحيل عملياً أن تكتسب الديكتاتوريات غير اللينينية ذات قدرات الترصد الموجودة في الصين. ودول كتلك قد تكون قادرة على بناء عنصر أساسي كوكالة الشرطة السرية مثلاً، ولكن، ليس العناصر الحيوية والتكميلية الأخرى التي نجدها في دولة الترصد الصينية. فالأنظمة غير اللينينية لا تمتلك ببساطة ذات البنية التحتية التنظيمية، أو سيطرة مشابهة على الاقتصاد والمجتمع، أو قدرة مماثلة على تعبئة الموارد. وحتى لو حصلت الديكتاتوريات غير اللينينية على تقنيات الترصد الحديثة الموجودة في الصين، فإنها لن تمتلك المتطلبات المؤسسية اللازمة لاستخدام هذه التقنيات بفعالية.

إنني أعتقد أن تضمين قدرات الترصد داخل المؤسسات اللينينية الموجودة مسبقاً يفسر لماذا قد لا يؤدي التطور الاقتصادي السريع في ظل نظام على هذه الشاكلة إلى تغيير سياسي ديمقراطي. وعلى الرغم من أن التطور الاقتصادي يفضي إلى تغييرات هيكلية مواتية للديمقراطية، فإنه يولد أيضاً الموارد — لا سيما زيادة الإيرادات والوصول إلى التقنيات — التي تتيح تكيف الأنظمة اللينينية وتعزيز قدراتها الرقابية. والنظام اللينيني القادر على تحصيل الثروة دون التضحية بمؤسساته

السياسية والاقتصادية الرئيسية في سبيل الإصلاح سيستفيد من التحديث الاقتصادي: إذ سيحكم قبضته على السلطة، ولن يفلتها.

أي، إلى أن يتداعى التحديث الاقتصادي ذاته. خلاصة هذه الملاحظة أن المسار المجدي للانتقال من نظام لينيني إلى ديمقراطية يبدأ بالإصلاحات السياسية التي تجتث المؤسسات اللينينية، وليس بالتحريك الاقتصادي والتحديث.

تقييم دولة الترصد في الصين

بناءً على العديد من المقاييس التجريبية، فإن دولة الترصد في الصين خلال حقبة ما بعد تيانانمن قد أنجزت مهمتها إلى حد كبير بما يرضي الحزب. ولولا دولة الترصد الفعّالة، لما تمكن الحزب من منع ظهور المعارضة المنظمة؛ أو احتواء الاضطرابات الاجتماعية؛ أو قمع الفالون غونغ، أكبر جماعة روحية ظهرت في الصين في حقبة ما بعد ماو؛ أو تحييد الاتجاهات التحريرية المتولدة عن التنمية الاقتصادية السريعة. بيد أنه من الخطأ أن ننسب لدولة الترصد الصينية كل الفضل في بقاء الحزب في السلطة. فالازدهار الاقتصادي في مرحلة ما بعد تيانانمن بلا شك عامل حاسم لديمومة الحزب. والنظام الذي يتسم بشرعية الأداء القوي، كالحزب الشيوعي الصيني منذ أحداث تيانانمن، لديه عمومًا عدد أقل من الأعداء مقارنة بنظام يفتقر إلى مثل تلك الشرعية، ما يهون مهمة دولة الترصد أكثر.

فإذا كان الازدهار الاقتصادي في حد ذاته العامل الرئيسي وراء ديمومة النظام، يتعين على المرء أن يتساءل هل دولة الترصد الصينية أكبر من اللازم، أو تستهدف عددًا من الناس أكثر مما ينبغي، أو تؤدي الكثير من المهام غير الضرورية. ولعل الحزب ليس بحاجة إلى العناصر المكررة في شارب آيز، أو قد يحمي نفسه بوضع عدد أقل من الأشخاص تحت الترصد في برنامج الأفراد الرئيسيين. كما تبدو شبكة المخبزين أيضًا أكبر من اللازم، فكما يظهر البحث ههنا،

إن عدد التهديدات السياسية المعروفة أو المشكوك بأمورها صغير نسبياً. والأهم من ذلك، كأن الازدهار الاقتصادي الذي عمّ البلاد ما بعد عام 1989 قد عزز الاستقرار الاجتماعي في نهاية المطاف. فقد شهدت فترة التسعينيات تحديات بسبب زيادة القدرة على التنقل والوصول إلى المعلومات، إلا أنه مع مرور الوقت، يبدو أن تعاطف الرخاء قد خدم الانقياد واللامبالاة السياسية. إذ لم تنشأ أي اضطرابات اجتماعية مهددة بحق في فترة الازدهار المتنامي.

إذن، هل تعد دولة الترصد أكبر مما يلزم؟ لا – إذا كان الحزب يسعى إلى تحقيق أمن مطلق للنظام. فجنون ارتيابه لن يدعه يتسامح مع أي خطر بفقدان السلطة. إذ يتطلب تحقيق الأمن المطلق للنظام أن يستأصل الحزب أي تهديد قبل استفحاله، ما يستلزم وجود دولة ترصد كبيرة في حالة تأهب قصوى على الدوام. ومن وجهة نظر الحزب، فإن الأمن المطلق للنظام يستحق كل يوان ينفق عليه، حتى حين لا تحقق الاستثمارات الهامشية أي عائدات. ولا يتعين على الحزب إلا أن أن يراعي الانضباط المالي لو لم تعد خزائن الدولة الصينية قادرة على ضمان الأمن المطلق للنظام.

وإنه لصحيح أيضاً ما يقال حول إمكانية تحمل التكاليف المباشرة للترصد السياسي. تخيل أن دولة الترصد في الصين، كدول الترصد في بلدان أخرى، مهيكله لا لتقوم بالتجسس السياسي وحسب بل بمهام إنفاذ القانون التقليدية أيضاً؛ فبرامج الترصد المصممة لتتبع التهديدات السياسية تنفذها بنية تحتية للترصد تكرر قدراتها في الغالب لأهداف إنفاذ القانون التقليدية. وثمة انتقاد لعله ألدع يقول: حتى لو كان الترصد السياسي مقدوراً على تكلفته، إنه متجاوز للحد لأنه يوقع أناساً عاديين ضحيته حين يمنعهم من التماس الإنصاف عبر القنوات القانونية، وبالتالي تعزيز الاستياء العام وربما ذات التهديد السياسي الذي يسعى الحزب إلى احتوائه.

بالإضافة إلى ذلك، حري بنا أن نضع في الاعتبار أن إحدى تكاليف الترصد السياسي هي تكلفة الفرصة البديلة. فالعينان اللتان تراقبان التهديدات السياسية هما

عينان لا تراقبان تهديدات السلامة العامة أو الرفاهية. بعبارة أخرى، إن واجب الحزب المتمثل في الحفاظ على أمن النظام يؤدي إلى تحويل موارد الشرطة. لنضرب مثالين فقط، يشكل الاتجار بالبشر وسلامة الأغذية شاغلين رئيسيين في الصين؛ وربما لو كُرست السلطات القانونية والمخبرون لهذين الأمرين بدلاً من أعمال الشرطة السياسية، لكان الشعب الصيني أفضل حالاً.

دولة الترصد ومستقبل حكم الحزب الشيوعي الصيني

إن السؤال العملي الشامل الذي تثيره هذه الدراسة هو هل ستدعم دولة الترصد القوية حكم الحزب الشيوعي الصيني. وبالنظر إلى القدرات المعروفة التي تحظى بها دولة الترصد الصينية، فقد ينخدع أحدهم باستنتاج أن المعارضة المنظمة من غير الممكن أن تنشأ، على الأقل على نطاق مهدد النظام. ومع ذلك، قد يكون هذا اليقين غير مبرر. فحتى الآن، يعد الترصد فعالاً في منع العمل الجماعي المناهض للنظام واستبقائه. إلا أن هناك أسباباً للتشكيك في جدوى الترصد على المدى الطويل باعتباره الأداة الأساسية لديمومة الحزب الشيوعي الصيني. وفيما يلي، سأناقش أربعة أسباب من هذا القبيل.

أولاً، من الممكن أن تعمل دولة الترصد بفعالية في بيئة مستقرة نسبياً تُتبع فيها إجراءات التشغيل الموحدة. لكن الفعالية تنزع إلى التراجع في أوقات الأزمات. إذ تواجه الديكتاتوريات التي تجتاحها الأزمات، كالانتفاضات الشعبية أو الانشقاقات القيادية أو الصدمات الاقتصادية المفاجئة، صعوبات بالغة في الحفاظ على اتصال شفاف مع قواتها الأمنية. ويغدو تنسيق العمليات الأمنية حتى أكثر تحدياً مما يكون عادة، وتتغير دوافع العملاء عند تركيزهم على الحسابات الفردية. فقد يرغب البعض في البقاء مع النظام، بينما قد يلجأ آخرون إلى التحوط في رهاناتهم. ففي الأزمات، سيضعف الارتباك والتزام الحياد قدرات دولة الترصد بشكل لا مفر منه وسيعرض أمن النظام للخطر.

ثانيًا، تصمّم دولة الترصد في الديكتاتورية لمراقبة عدد ضئيل نسبيًا من السكان وترهيبهم والسيطرة عليهم. فماذا لو بلغت القوات المناهضة للنظام عددًا حرجًا؟ عندئذ تصبح مهمة الإكراه أصعب بكثير. إذ تظهر دراستنا أنه في الصين ربما يكون 1 بالمائة من السكان خاضعين للترصد الروتيني لأسباب سياسية أو غير سياسية. ومن الممكن أن يكون الجهاز المسؤول عن مراقبتهم مضغوطًا. وتبين تجربة الكتلة السوفييتية السابقة في عام 1989 أنه حتى جهاز الشتازي ولجنة أمن الدولة ليس بوسعهما فعل شيء يذكر في مواجهة الجماهير المعبأة سياسيًا.

ثالثًا، لأن دولة الترصد في مرحلة ما بعد تيانانمن أنشئت باستثمارات هائلة في القوى العاملة والتكنولوجيا، فلا يمكن ضمان استدامتها. تقول أحد الاحتمالات إنه مع تباطؤ الاقتصاد الصيني بسبب شيخوخة السكان وتراجع الحزب عن إصلاحات السوق و«الانفصال» الاقتصادي عن الغرب، ستتضاءل موارد الدولة التي تحدّث بها الترصد وتوسعه باستمرار. ويُرجّح أن ذات الركود الاقتصادي الذي يقوض دولة الترصد سيتسبب في تأجج السخط الاجتماعي، وبذلك يخسر النظام نصيره وهو في أمس الحاجة إليه.

وأخيرًا، يعد الإكراه عمومًا، والترصد خصوصًا، أحد الأدوات العديدة التي تعول عليها الديكتاتوريات من أجل البقاء، ويعمل الإكراه بفعالية أكبر حين تكون أدوات الديكتاتورية الأخرى في حالة جيدة أيضًا. من الممكن أن تشجّع الدعاية أو القومية أو بعض الأيديولوجيات الأخرى أو الحوافز المادية عملاء الأمن ومخبريهم. وقد ترفع الوحدة بين النخب الحاكمة من مستوى قوات الأمن وتجنب تسييسها. يمكن أن يولّد الأداء الاقتصادي المتفوق الموارد المالية اللازمة لتحديث دولة الترصد ومكافأة عملائها. وقد يساعد الخيار المشترك للنخب الاجتماعية في عزل معارضي الديكتاتورية، وبالتالي تسهيل ترصد الدولة. ومن الممكن أن تخفق أي من هذه الآليات. يصعب تخيل دولة ترصد عالية الأداء محاطة بديكتاتورية متلاشية. وحين تنهار الديكتاتوريات، لا يكون ذلك عادة بسبب عدم كفاءة شرطتها السرية؛

وإنما بسبب سياسات أخرى تتعثر فتؤدي إلى انحطاط النظام. وكما يقول المثل: «لم ينته العصر الحجري لأن العالم نفدت منه الحجارة»؛ وكذلك الديكتاتوريات لا تسقط لأن جواسيسها كفوا عن التجسس.

إن الأداء اللافت لدولة الترصد الصينية في ظل الظروف العادية يكفي لإثبات استراتيجية البقاء المتشددة التي ينتهجها الحزب الشيوعي الصيني في حقبة ما بعد تيانانمن. إلا أن هناك حقائق تدعو إلى التأمل يجب أن نأخذها في الاعتبار. فقد ينجم عن الفعالية ذاتها لدولة ترصد الحزب إهمال تهديدات أخطر على سيطرته على السلطة، كالفساد المتفشي وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية ورأسمالية الدولة غير الفعالة واستبعاد الطبقة المتوسطة المتنامية من الحكم.

وأيضاً، قد يكون التهديد الأكبر على الاحتكار السياسي للحزب الشيوعي الصيني هو قوة الإكراه ذاتها. فإذا استمر الحزب في نهجه الحالي للحكم الستاليني الجديد في عهد شي جين بينغ، من الممكن ألا يجد بديلاً سوى الاعتماد أكثر فأكثر على الإكراه والترصد للبقاء في السلطة. ولطالما كان هذا نذير شؤم على الديكتاتورية؛ ففوة النظام تنعكس في جهاز إكراهي لا يجدي نفعاً. وعلى مر السنين، كان اعتماد الصين على الإكراه في حالة مد وجزر. وفي الوقت الراهن، إننا لنشهد المزيد. ومن الأخرى بنظام الحزب الشيوعي الصيني أن يدرك أن اليد الأبطش هي الأوهن أيضاً.

